مذكرات إيلي زعيرا، رئيس المخابرات الحربية الاسرائيلية

حرب يوم الغفران

الواقع يحطم الأسطورة

ترجمة:

توحيد مجدي



المكتبة الثقافية
بيروت

حرب
يوم الغفران

مذكرات إيلى زعيرا رئيس المخابرات الحربية الاسرائيلية

حرب يوم الغفران

الواقع يحطم الأسطورة

ترجمة :

توحيد مجدى

المكتبة الثقافية

بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ-١٩٩٦م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

كان الأول من أكتوبر ١٩٧٢ هو اليوم الذي عُينت فيه رئيساً لشعبة المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي. وبعد مرور عام وستة أيام نشبت حرب عيد الغفران. وبعد ذلك ببضعة شهور أوصت لجنة التحقيق الحكومة برئاسة رئيس المحكمة العليا الدكتور شمعون أجرانات، بنقل رئيس هيئة الأركان الفريق ديفيد اليعازر، وقائد المنطقة الجنوبية اللواء شموئيل جونين ورئيس شعبة المخابرات العسكرية اللواء إيلي زاعيرا ومساعد رئيس شعبة المخابرات العسكرية للبحوث العميد أرييه شيلو؛ من مناصبهم.

ولقد برّأت تلك اللجنة من أي تهمة ومن أي عقوبة ساحة كبار القيادة السياسية، رئيسة الوزراء جولدا مئير ووزير الدفاع موشيه ديان. صحيح أن الشعب ـ بحواسه السليمة ـ قد رفض هذا الحكم الذي كانت تشوبه الكثير من الشوائب، ولقد أجبر الضغط الجماهيري ـ والذي تضمن مظاهرات غفيرة ـ كلاً من جولدا مئير وموشيه ديان على الاستقالة. ولكن الحكم الذي أصدرته لجنة أجرانات ظل على ما هو عليه ولا يزال يشكل لبنة أساسية في الأسطورة الوطنية التي نشأت وراجت في إسرائيل حول حرب عيد الغفران. والقاموس يعرف «الأسطورة» باعتبارها هذياناً أو نصف حقيقة تخلق جزءاً من المعتقدات في مجتمع معين، أو قصة مختلقة، أو خيالية أو تفسيراً شبه حقيقي.. وهكذا كان ذلك البنيان المرتفع الكاذب الذي أقامته لجنة أجرانات التي زعمت أن

التقصير وملامح الفشل في الأيام الأولى من تلك الحرب قد نبعت فقط من التقدير الخاطئ بأن احتمالات الحرب ضعيفة.

ولقد علمت بقرار لجنة أجرانات من الإذاعة. وبعد ذلك وصلني هذا القرار، ولقد كان قراري أنا فورياً غير قابل للاعتراض: أن اعتزل الهيكل العام والجماهيري في إسرائيل. ولقد عرضت عليَّ عروض مغرية ابتداءً من البقاء في الجيش(كقائد لإحدى القيادات أو المناطق) وانتهاءً بمنصب رئيس مجلس إدارة أحد البنوك، ولقد رفضت كل هذه العروض وبشدة.

لقد أدركت جيداً ـ وهذا هو ما أدركه آلان أيضاً ـ أن احتمال تفنيد ونسف أسطورة قومية ضعيف للغاية. ومن السهل ومن المريح للزعامة السياسية دائماً وأبداً أن تجد كبش الفداء الذي يعلقون على رقبته كل أعباء التهمة. وهم يهمسون إلى الشعب الذي لم يفق بعد من صدمة الحرب: «لو أن رئيس شعبة المخابرات العسكرية كان قد قال إن احتمال الحرب كبير، لسار كل شيء على ما يرام».

وبعد ذلك بتسعة أعوام رفضت لجنة التحقيق الحكومية برئاسة قاضي المحكمة العليا الدكتور إسحاق كهان والتي حققت في المذابح التي وقعت في معسكرات اللاجئين في صبرا وشاتيلا في لبنان، رفضت المبادئ الخاطئة التي على أساسها توصلت لجنة أجرانات إلى حكْمها. وبذلك ألقت المسؤولية على القيادة السياسية أيضاً.

وطيلة عشرين عاماً حرمت على نفسي أن اتحدث علانية عن أحداث حرب عيد الغفران. ولقد كانت هناك أسباب مختلفة لذلك ولكن السبب الحاسم كان هو مصداقية الدليل. ولقد تصورت أنه بدون عرض الوثائق المناسبة لن أحظى بالثقة وسوف يتقبلون كلماتي بكل الشك. ومن ناحية المسؤولية الوطنية من الواجب ألا تنشر وثائق سياسية وعسكرية إلاّ بعد مرور عشرين عاماً وحتى عند ذلك أيضاً لا يتم النشر إلا بعد إسقاط بعض الأمور التي تعني الكشف عن أسرار للدولة الآن. والآن وبعد أن مر عشرون عاماً أصبحت الأدلة قوية ومتينة وسوف أترك الحكم للقارئ.

ويتضمن هذا الكتاب نقداً لاذعاً موجهاً إلى بعض الوزراء وبعض قادة الجيش. ويرتكز كل هذا النقد على وثائق وأدلة كتابية، ولقد أوردت في هذا الكتاب تقديرات الموقف التي قدمها من يشغلون المناصب الرئيسية في هيكل الدفاع في عام ١٩٧٣، واعتباراتهم وقراراتهم بالنسبة لأمن دولة إسرائيل، وكل هذا مدعوم بالوثائق الرسمية. والحقائق التي امتنعت عن ذكرها لأسباب أمنية لم ترد في هذا الكتاب.

ولكن من المهم بالدرجة الأولى أن نعرض الأمور كما كانت بصورة حقيقية أمام الشعب، والكشف عن الاعتبارات والقرارات التي اتخذها زعماء الدولة وقادة الجيش يعتبر أحد الأسس الرئيسية في أي نظام حكم ديموقراطي. ولا يمكن توفير العدالة وثقة الشعب في زعمائه في ظل نظام حكم تستطيع الزعامة فيه أن تتهرب من المسؤولية عن قراراتها تحت شعار وتحت ستار السرية.



وفي عام ١٩٧٣ بلور وزراء الحكومة وقادة الجيش تقديرات واتخذوا قرارات، بعضها سليم وبعضها خاطئ. وأنا مؤمن أنه من المتفق عليه بين الجميع أنهم قد قاموا بعملهم هذا بكل إخلاص وتفانٍ ومن خلال الرغبة والنية في تدعيم أمن إسرائيل.

ومع تشكيل لجنة التحقيق الحكومية برئاسة رئيس المحكمة العليا تصورت ـ ومثلي تصور غالبية قادة الجيش ـ أن اللجنة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل معرفة الحقيقة ومن أجل أن تكشف عن الأخطاء والعيوب الكامنة في أسلوب اتخاذ القرارات، وإذا كان هناك داعٍ لذلك، فإنها سوف تحدد من هم المسؤولون عن التقصير.

وعندما نلقي نظرة على وثائق وتقارير اللجنة ومبرراتها ونتائجها وتوصياتها فإننا نتوصل إلى النتيجة بأنه لم يكن هناك أساس للثقة التي أولاها ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي لهذه اللجنة. وكلما قرأت هذه الوثائق، مستعيناً بمعرفتي للحقائق على ما كانت عليه، وبالتفكير السليم وبالجوانب

القانونية التي أحاطني بها علماً بعض الشخصيات من كبار رجال القانون في البلاد، كلما زاد تمسكي بهذا الموقف. وسوف أفصل وأوضح أسباب موقفي هذا في الكتاب ولكنني سوف أكتفي هنا بالإشارة إلى الحقيقة أن رئيس اللجنة القاضي أجرانات أوصاني (وكذلك أوصى بقية ضباط الجيش الذين شهدوا في اللجنة) بعدم الاستعانة بمستشار قانوني «لأن هذا الأمر سوف يعقِّد عملنا. . .». وبكل بساطة وسذاجة تقبلنا هذه النصيحة من أكبر قضاة الدولة، ودفعنا ثمن ذلك غالياً. أما الزعماء السياسيون والذين كانوا يعرفون ماذا يواجهون، فقد استعانوا بالمشورة القانونية الدائمة وخرجوا أبرياء.

وهذان النفاق ومجافاة العدل اللذان أخطأت فيهما اللجنة عبرا عن ذاتهما في إعفاء القيادة السياسية؛ وهذا يعني رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان، من أي مسؤولية شخصية.

وكما يتضح من هذا الكتاب فإن المبررات الموضوعية التي ساقتها لجنة التحقيق والتي دفعتها إلى إعفاء رئيسة الوزراء ووزير الدفاع من المسؤولية الشخصية، لم ترتكز على أي منطق سليم أو عادل. وعلاوة على ذلك فإن المبررات القانونية بشأن المسؤولية الشخصية للقيادة السياسية، قد انهارت تحت سهام النقد اللاذع الذي قدمه قضاة المحكمة العليا، اسحاق كهان وأهرون باراك وذلك عندما تناولا بالبحث، والتحقيق في موضوع المذبحة التي قامت بها المليشيات اللبنانية ضد الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين صبرا وشاتيلا. والتوصية المؤكدة بضرورة نقل وزير الدفاع أرييل شارون من منصبه في أعقاب تلك المذبحة، تتناقض تماماً مع المبررات التي كانت تستند إليها لجنة أجرانات وذلك عندما قررت لجنة أجرانات تبرئة رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان من أي مسؤولية شخصية. ولقد كانت مسؤولية أرييل شارون غير المباشرة عن المذبحة في لبنان لا تساوي شيئاً بالنسبة إلى المسؤولية الشخصية والمباشرة لرئيسة الوزراء ووزير الدفاع عن حرب عيد الغفران. . .

وعندما شكلت الحكومة لجنة التحقيق برئاسة القاضي أجرانات تفتّت

«الشن» أو المجموعة التي كان من الممكن أن نعتبرها «الزعامة السياسية العسكرية» الإسرائيلية. ولقد كان تشكيلها الثابت - وإن لم يكن بصورة رسمية - يضم رئيسة الوزراء جولدا مائير، وزير الدفاع موشيه ديان، الوزراء يسرائيل جاليلي، ويجيئال آلون ورئيس الأركان دڤيد اليعازر. وبين الحين والآخر كانت تتم دعوة مساعد وزير الدفاع الفريق (احتياط) تسڤي تسور، نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات اللواء يسرائيل طل، ورئيس شعبة المخابرات العسكرية اللواء ايلي زاعيرا ورئيس الموساد اللواء (احتياط) تسڤي زامير، للاشتراك في المناقشات.

ولكن في الوقت الذي قدم فيه رجال الجيش بصفة عامة شهادتهم في لجنة التحقيق بكل أمانة واستقامة وبدون إخفاء حقائق رئيسية، نجد أن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع قد وضعا نصب أعينهما هدفاً واحداً فقط: الحفاظ على الوجود السياسي. وعلى هذا فقد كانت إجاباتهما موجَّهة لكي تثبت أن الأخطاء الاستراتيجية التي سبقت الحرب والعيوب التي ظهرت في عملية إعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب والخطأ في تقدير نوايا السادات والأسد، رئيسي مصر وسوريا، كلها كانت في حدود المسؤولية المطلقة لرجال الجيش.

وفي أعقاب ذلك كانت هناك حقائق ذات أهمية كبيرة، كانت بلا شك سوف تحتم فرض المسؤولية الشخصية على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع، أخفيت - عن عمد - عن علم لجنة التحقيق. ويبدو أن هذا قد تم بناء على توصية مستشاريهما.

ووفقاً للقانون الإنجليزي الذي اعتمدت عليه لجنة أجرانات في تعاملها مع القيادة السياسية، وكذلك وفقاً للقانون الأمريكي الذي يرتكز هو الآخر على القانون الإنجليزي فإنّ إخفاء حقائق يؤدي إلى عرقلة مسيرة تحقيق العدالة؛ يؤدي إلى المحاكمة والعزل من الوظيفة (Impeachment) وفي عام ١٩٧٤ بدأت مسيرة كهذه أو عملية كهذه ضد الرئيس ريتشارد نيكسون الذي اتهموه بإخفاء معلومات تسبب في عرقلة مسيرة تحقيق العدالة. ولقد فضل نيكسون أن يستقيل وأوقفت الأجراءات المتخذة ضده.

وجزء كبير من الحقائق التي أخفاها كل من رئيسة الوزراء ووزير الدفاع عن اللجنة لا يمكن الكشف عنه حتى الآن. ولكن ما سيتم تفصيله وشرحه في هذا الكتاب فيه ما يكفي تماماً لتقديم رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان للمحاكمة بسبب إخفاء حقائق أدى إلى عرقلة مسيرة تحقيق لجنة أجرانات للعدالة. وفي أواخر أيام القاضي أجرانات وعندما وصل إلى علمه جزء من هذه المعلومات قال: من المحتمل جداً أنني لو عرفت ذلك في الوقت الذي كانت فيه اللجنة تبلور نتائجها وتوصياتها، لكان من الممكن أن يصدر قرار مختلف بالنسبة للقيادة السياسية وهذا يعني رئيسة الوزراء ووزير الدفاع.

ولكن قرار لجنة أجرانات بإعفاء القيادة السياسية من أي مسؤولية لا يمكن أن يرجع فقط إلى إخفاء معلومات حيوية وتزييف معلومات أخرى من جانب رئيسة الوزراء ووزير الدفاع. ولقد قال كبار حكمائنا: «ليس للقاضي إلاّ ما ترى عيناه» ولكن يبدو أن أعضاء لجنة أجرانات كانوا عُمياناً وهم يصدرون حكمهم. ولم أؤمن آنذاك ـ ولا أؤمن الآن أيضاً ـ أن اثنين من رؤساء الأركان السابقين، يجيئال يادين وحاييم لسكوف وهما من أوائل مبلوري ومنفذي نظرية الأمن الإسرائيلية، كانا يستطيعان أن يتوصلا إلى نتائج تتناقض كلها مع هذه النظرية تناقضاً كاملاً.



وأنا أعلم جيداً أن نشر هذا الكتاب بعد الحرب بعشرين عاماً سوف يثير الكثير من الدهشة والنقد. وسوف يقولون لي: لماذا التزمت الصمت حتى الآن؟ والرد على ذلك كما سبق أن أوضحت، هو أنني لم أر ما يدعو إلى عرض الحقائق على الجمهور بدون الرجوع إلى الوثائق والمستندات والتي لم أسمح لنفسي بنشرها قبل مرور عشرين عاماً على حرب عيد الغفران. لم التزم الصمت. وبعد عشرة أيام من صدور نتائج وتوصيات اللجنة سلمت سكرتير لجنة التحقيق القاضي برطوف وثيقة شرحت فيها كل ملاحظاتي وتحفظاتي على نتائج اللجنة وعرضت فيها كل الحقائق التي تدعم هذه الملاحظات

(راجع فصل الملاحق).

وطوال الأعوام التي مرت منذ الحرب ابتعدت بنفسي عن الهيكل السلطوي الإسرائيلي الذي يحرص على مصدر رزق ومستقبل الألوية في جيش الدفاع الإسرائيلي وهو الإطار الذي ينضوي الكثيرون تحت لوائه. ولقد كان هدفي هو أن أتحرر من هذا الهيكل وأن أعرف ما هو مدى قدرتي على أن أحافظ على وجودي بدون مساعدة. ولقد كان هذا طريقاً محفوفاً بالمصاعب والمكاره دفعت بي وبأسرتي في مرحلة من المراحل إلى حالة من العوز والضعف. ولكن في نهاية الأمر تحققت غالبية الأهداف التي وضعتها لنفسي.

ولقد فكرت كثيراً قبل أن يقر قراري على تأجيل نشر الكتاب حتى هذا العام. وفي النهاية قررت أن أؤجل النشر حتى أستطيع أن أضع فيه الوثائق والمستندات والأدلة وذلك لأنني أعتقد اعتقاداً جازماً أنه من الضروري أن يتم إجراء مناقشات قومية جماهيرية حول الموضوعات المطروحة فيه.

وفي إسرائيل توجد أهمية قصوى لمناقشة كل الاعتبارات وأسلوب اتخاذ القرارات لدى الزعامة السياسية والعسكرية. وذلك لأن إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في العالم التي تتعرض لخطر الإبادة الحقيقي والمادي من جانب أعدائها، ولذلك فإن وجود إسرائيل لا يزال مرهوناً بالسياسة الأمنية السليمة.

ولقد كانت حرب عيد الغفران مواجهة بين دول عربية وبين إسرائيل. ومثل هذه المواجهة من الممكن أن تتكرر في المستقبل وفي ظل ظروف أسوأ من ظروف حرب عيد الغفران. ولهذا السبب توجد أهمية وقيمة كبيرة لتحليل الأحداث التي سبقت الحرب تحليلاً موضوعياً، أو الأحداث التي وقعت خلال الحرب. وأنوي أن أثبت في هذا الكتاب أنه قبل الحرب ارتكبت الزعامة أخطاء استراتيجية خطيرة وفادحة للغاية. وتحليل هذه الأخطاء وفهم التطورات التي أدت إليها من شأنهما أن يمثلا واقعاً قوياً لبداية مناقشات جادة وصريحة حول المشاكل الاستراتيجية ذات الأهمية القومية.

وهذا الكتاب موجّه إلى كل مواطني إسرائيل المعنيين بمشاكل أمنها،

وهو ليس مخصصاً لرجال الجيش فقط. وبناء على ذلك هناك بعض الموضوعات التي توجد بها صعوبة معينة بالنسبة لغير الملم بالنواحي العسكرية، ولذلك فقد شرحتها أكثر من مرة في العديد من الفصول ومن زوايا رؤية مختلفة. والقراء العسكريون سوف يرون في هذا ازدواجية وتكراراً ولكن بقية القرّاء ـ هكذا أعتقد ـ سوف يجدون في هذا التكرار عوناً على الفهم.

وكتابي هذا موجه أولاً وقبل كل شيء إلى الجيل الذي حارب في حرب عيد الغفران. لأنه هو الجيل الذي حوله صيغت تلك الأسطورة القومية التي ألقت بتهمة التقصير في الحرب وفي الفترة التي سبقتها على كاهل جيش الدفاع بصفة عامة وعلى كاهل شعبة المخابرات العسكرية بصفة خاصة. وبمرور الأعوام نضج هذا الجيل واكتسب الحكمة، وإيمانه بزعمائه، وقادته وقضاته ليس إيماناً أعمى وأتمنى أن يكون عقله مفتوحاً للدراسة المتعمقة والموضوعية لكل الحقائق الواردة في هذا الكتاب.

الفصل الأول

بطاقة تعارف

هذا الفصل موجه إلى القراء المهتمين بمعرفة من هو مؤلف هذا الكتاب وفي أي خلفية تاريخية نشأ وترعرع وما هي أعماله باختصار وموضوعية. ومع ذلك هناك العديد من الأحداث التي وقعت في الماضي البعيد والتي حضرت في ذاكرتي، قد أسهبت في سردها لأنني أؤمن بأن لذكريات الصبا تأثيراً على الإنسان في كبره. وليس هناك ما يدعو إلى قراءة هذا الفصل من أجل أن نفهم بقية فصول الكتاب ومن لا يسمح له وقته بذلك يستطيع أن يتجاهل هذا الفصل.

ولدت في حيفا «مدينة العمال» في عام ١٩٢٨. كان والدي مهندس كهرباء وأمي ربة بيت. وكما هو واضح ومفهوم لم تكن لي سيطرة على مولدي ولا على أهلي ولا مكان ولادتي، ولكن من الواضح أن كل هذا قد بلور مسيرة حياتي. إن من يولد في أرض إسرائيل كيهودي في هذه الفترة فإن قدره قد حكم بأنه يستطيع - إذا أراد - أن يساهم بدور في حرب التحرير وفي عملية إقامة دولة إسرائيل.

وأول حدث وقع لي في صباي ولا زلت أذكره بوضوح غريب هو زيارة أسرة والدتي في بولندا. لقد كان هذا هو صيف عام ١٩٣٥، كنت آنذاك في السابعة من عمري. ولم تكن هناك طائرات ركاب في الشرق الأوسط وكانت الباخرة هي وسيلة المواصلات الوحيدة.

أبحرت بنا السفينة الإيطالية «بروتلايم» من حيفا إلى ميناء تريست في إيطاليا. ومن بين ركاب الباخرة تصادقت مع مجموعة لطيفة من الشباب كانوا في طريق العودة بعد زيارة للأرض المقدسة. ولقد كان هؤلاء هم أعضاء

«الشباب الفاشيستي» التابعين لموسوليني. ومن المعروف أنه في تلك الفترة لم يكن قد تم عقد التحالف بين الفاشية الإيطالية وبين النازية الألمانية. وعلاوة على هؤلاء الشباب لفت انتباهي رجل منعزل، لم أعرف موطنه، ولكنه كان رسّاماً ممتازاً، ولقد رسم لي بورتريه سريع وأسفل الصورة كتب «بروتلايم» ١٩٣٥. وفي بعض الأحيان يبدو لي أن كل ذكرياتي عن تلك السفينة الإيطالية هي من نسج الخيال ولكن تلك الصورة تمثل دليلاً دامغاً على أنني كنت على ظهر السفينة في ذلك العام. وفي نفس الوقت تخلق هذه الصورة مشكلة لي: «لمن من بناتي الثلاث سوف أترك هذه الصورة بعد أن أنتقل إلى عالمي، فالثلاثة يردْنها».

ومن تريست استمرت رحلتنا بالقطار عبر ڤيينا إلى بولندا. واستمر السفر يومين وبعد ذلك التقينا مع عائلة أمي التي كانت تستأجر مصيفاً في إحدى القرى. ومن الآن فصاعداً فإن كل التفاصيل واضحة في ذاكرتي بكل صدق ووضوح.

في مدخل ذلك البيت الخشبي الكبير كانت تنتظرنا كل الأسرة. ويتجمع حولي ستة أو سبعة من إخوة أمي. لا توجد بيننا لغة مشتركة ولكننا كنا ننجح في فهم كل منّا الآخر، اثنان منهما كانا في الثامنة أو التاسعة من عمرهما، يطلبان مني أن ألعب معهما في الحقول المجاورة. ذهبنا لنلعب على مقربة من البيت وفجأة ظهر لنا صبيَّان، كان شعرهما أصفر اللون وعيونهما زرقاء وهما يحملان العصي. أخذا يقتربان منا بخطوة واثقة وهما يصرخان بشيء ما باللغة البولندية، ويحاول أبناء أخوالي أن يقولا لي شيئاً ما وانطلقا عائدين جرياً نحو البيت الخشبي.

وفجأة أجد نفسي في مشاجرة مع هذين الصبيين. ومن شدة «جهلي» لم أكن أعرف أن الصبي اليهودي يجب أن يهرب فور مشاهدة صبي بولندي. ودارت رحى المشاجرة وفقاً للأصول المتعارف عليها في شوارع وحارات حيفا التي كنت لا أزال أعتبر مبتدئاً فيها. وفي النهاية وجدت الصبيين البولنديين يهربان بجلدهما وأنوفهما تنزف دماً. وقد عدت إلى المنزل الصيفي

وبي جروح وخدوش كثيرة وممزق الملابس ولكن كانت حالتي المعنوية في السماء.

كان كل شيء يشبه أي مشاجرة عادية بين الأولاد ولكن كانت هذه هي بولندا وليست حيفا. ومن الآن فصاعداً تطورت الأمور على منوال المنفى.

ابنا خالي، اللذان كانا يعرفان قوانين الحياة وسط الأجانب (وسط غير اليهود)، اختبئا خلف الأشجار وشاهدا المشاجرة، وعندما شاهدا البولنديين يهربان والدم يسيل منهما؛ عادا إلى المنزل وحكيا لوالديهما ما حدث. فأصيب الوالدان بالذعر وذلك لأنه من خبرتهما أدركا أن انتقام والدي الصبيين المضروبين لن يتأخر. وفي تلك الليلة جمعنا أمتعتنا وفي الصباح غادرت كل الأسرة هذا المصيف وعادت إلى المدينة الكبيرة لودج.

ولا تزال هناك ثلاث صور من لودج محفورة في ذاكرتي بكل عمق. الأولى وأنا أتجول في الشارع وأوزع العملات الصغيرة على الشحاذين اليهود الذين كانوا يقفون في كل ناصية. الثانية صورة خالي الذي كان يعرف اللغة العبرية ويستطيع أن يتحدث معي يطلعني على العديد من الكتب والمخطوطات ويشرح لي أنّ جدي ـ من أمي ـ كان حاخاماً كبيراً. (وبعد ذلك اتضح لي أن جدي هذا كان هو الحاخام موشيه إلياهو هلفرين وهو من اليهود القلائل الذين تم انتخابهم عضواً في «السايم» وهو البرلمان البولندي في عام ١٩١٩.

أما الصورة الثالثة ـ فقد كانت صورة محطات القطار في لودج ـ كل أفراد الأسرة جاءوا لكي يودعونا أمي وأبي وأنا. وكان البكاء والصراخ والنقاش والجدل باللغة البولندية تصاحب الوداع ولم أكن أفهم ما هو سبب هذه الجلبة. وانقضت أعوام طويلة قبل أن تحكي لي أمي أن هذه كانت محاولة يائسة من جانب أقربائها لكي يقنعوها «بعدم العودة إلى صحراء فلسطين».

ماذا بقي لي من هذه الزيارة؟ بقيت لي الذكريات وبعض الصور لبعض الأولاد وأنا معهم. أما هم فقد لقوا حتفهم عن آخرهم باستثناء ذلك الصبي الذي عاد إلى «صحراء فلسطين» ومن المؤكد أن بعضاً منهم قد خرجوا إلى

طريقهم الأخير إلى معسكرات الإبادة من نفس تلك المحطة الكبيرة محطة لودج. وفقط من أجل أن لا تتكرر مثل هذه الكارثة النازية كان ولا بد أن نقيم دولة اليهود.

والمدرسة التي كنت فيها في حيفا والتي درست فيها ١٢ عاماً من عام ١٩٣٤ وحتى ١٩٤٦ كانت تحمل طابع مؤسسها الدكتور أهرون بيرام والذي كان نموذجاً غريباً: شخصية يهودية دينية رثّة مع بعض مظاهر الفارس الإقطاعي في أوروبا. وتقول الإشاعات إنه كان ضابطاً برتبة رائد في سلاح المدفعية القيصري الألماني وأرسل في الحرب العالمية الأولى إلى تركيا حليفة ألمانيا لكي يقوم بتدريب الوحدات التركية على استخدام المدافع الحديثة. وبانتهاء الحرب وصل إلى حيفا وأقام هذه المدرسة، التي كان من أبرز مظاهرها الانضباط المتشدد ذو الطابع الديني. ولقد احتلت الألعاب الرياضية والانضباط والنظام فيها مكانة بارزة لا تقل عن مكانة تعليم العهد القديم.

وكان جنح الليل هو الستار الذي يخفي وراءه النشاط السري لمنظمة «الهاجاناه» في بدرومات هذه المدرسة، بموافقة وتشجيع الدكتور بيرام. وأكثر من مرة كنا نغفو اثناء الحصص وذلك لأننا كنا نقضي ساعات الليل في التدريب على حمل السلاح في البدروم الموجود أسفل الفصل الذي كنا ندرس فيه في ساعات النهار.

وعندما بلغت من العمر ١٦ عاماً التقيت ـ في إطار حركة الكشافة والتي كان معظم تلاميذ المدرسة أعضاء فيها ـ مع المرأة التي سترافقني طيلة سني حياتي، أستير، والتي كان يطلق عليها اسم أتيكا. وبعد سبعة أعوام من التعارف والصداقة تزوجنا في عام ١٩٥١ وبمرور الوقت أنجبت لي ثلاث بنات: هاجر، لمادى، وسيجال.

وبعد بضعة شهور من انتهاء العام الدراسي الثاني عشر عقدت العزم على أن أتجند في صفوف البلماخ (سرايا الانقضاض) في إطار تدريبات الكشافة. وكان هناك بعض المدرسين تقبلوا هذا القرار بتعاطف شديد وبعضهم عارض.

كنت من المتفوقين في الكيمياء وكان يقوم بتدريسها البروفيسور كلوجاي الذي كان يقوم بتدريس الكيمياء في التخنايون أيضاً. وقبيل نهاية الدراسة في هذا العام استدعاني إلى مكتبه وقال لي: «أيها الشاب الصغير؛ أنت سوف تصبح كيميائياً. لقد أعد لك التخنايون منحة دراسية للدراسة في جامعة كيمبريدج في انجلترا. وعندما ستعود من دراستك سوف تعمل عندنا في التخنايون كأستاذ.

ورددت عليه بأنه توجد لدي خطط أخرى وأنني أوشك على أن أتجند في البلماخ. فردّ عليّ بلكنة روسية وبصوت مرتفع: أنت مجنون! مثل هذه الفرصة لا يمكن أن تضيعها. سوف تندم على ذلك في المستقبل.

وهكذا انقطع خطي الأكاديمي قبل أن يبدأ، وتجدد هذا الخط لفترة قصيرة بعد ذلك بثلاثين عاماً تقريباً.

وبدأت خدمتي في البلماخ من صيف عام ١٩٤٦ واستمرت حتى حرب التحرير وإقامة جيش الدفاع الإسرائيلي، وبطبيعة الحال فإن أول معركة لا تزال واضحة في ذاكرتي تماماً.

لقد كانت هذه المعركة يوم ١٥ فبراير ١٩٤٨ قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل بثلاثة أشهر. وكانت الفصيلة التي أنتمي إليها تتمركز في كيبوتس «بيت هاشيطا» في وادي بيسان. وكان قائد الفصيلة هو «حاكا» (الذي أصبح بعد ذلك اللواء يتسحاق حوفي) وفي منتصف الليل استدعوا الفصيلة لمساعدة الكيبوتسيم طيرت ـ تسڤى، سادين إلياهو وعين هاناتسيف من أجل صد هجوم كبير من جانب جيش التحرير بقيادة قاوقجي الذي عبر نهر الأردن قبل ذلك ببضع ساعات ويضم قوة قوامها حوالي ألف مقاتل بهدف احتلال هذه الكيبوتسات الثلاث.

وتمّ إرسالنا إلى طيرت تسڤي التي كانت تتعرض للهجوم الرئيسي، وكانت الفصيلة مسلحة ببنادق إنجليزية ورشاش «برن» واحد. وكنت أنا الرّامي على الرشاش. ـ جرينا ببساطة لأنه لم تكن لدينا سيارات ـ من بيت هاشيطا إلى طيرت تسڤى لمسافة ١٥ كيلومتراً. ومع بشائر أول ضوء وصلنا إلى مشارف

الكيبوتسْ. رأينا رجال قاوقجي يجرون وينقضون على أسوار الكيبوتسْ. فتحنا عليهم النيران وشاهدناهم وهم يسقطون في حقول القمح ولا يقومون.

وبعد انتهاء المعركة قمنا بتمشيط الحقول وعثرنا على حوالي ٧٠ قتيلاً. ولقد انبهرنا كثيراً بالمعاطف الجديدة والأحذية والأحزمة والأسلحة الفرنسية التي كانت معهم. وبالمقارنة بهم كنا نشبه عصابة من حفاة الأقدام. أخذنا من فوقهم المعاطف الشتوية وأخذنا أسلحتهم الفرنسية واستبدلناها بالبنادق الإنجليزية في كيبوتس عين هاناتسيف. وكان سعر الصرف هو بندقيتين فرنسيتين ومائتي طلقة أعطيناها للكيبوتس مقابل بندقية إنجليزية و٥٠ طلقة حصلنا عليها. وهكذا حافظنا على وحدة تسليح الفصيلة.

ولقد استمرت حرب التحرير لأكثر من عام. وطوال تلك الفترة كنت أخدم في إطار الكتيبة الأولى للبلماخ. وكان أول قائد للكتيبة هو دون لينر وبعده جاء أساف سمحوني. وكانت الكتيبة تحارب في الجليل وفي اللد وضواحيها وفي النقب. وكنت رامي رشاش ـ قائد جماعة ـ ثم أصبحت رقيب فصيلة ثم قائد فصيلة.

والمعارك الرئيسية التي لا زلت أتذكرها كانت هي معركة ملاخيا الثانية، يوم الإعلان عن الاستقلال، احتلال الكوبيب (الآن اسمها مشمار أيلون) من أجل أن تفتح الطريق إلى القدس من اتجاه الغرب، الهجوم الفاشل على اللطرون بمساعدة دبابة واحدة ذات طاقم بريطاني، احتلال اللد والقرى المجاورة لها.

وآخر عملية للكتيبة في حرب التحرير كان من المقرر أن يتم تنفيذها يوم ٢٠ مارس ١٩٤٩.

وكانت القوة الموجودة تحت قيادتي، سريَّة مخفضة من الكتيبة الأولى من اللواء «يفتاح» من شأنها أن تحتل المناطق المسيطرة على القرية العربية الكبيرة أم الفحم في وادي عاره. كنا في شرطة مجيدو وكنا على وشك التحرك عندما وصل أمر إلغاء العملية. ولقد أوضحوا لنا أن عبد الله ملك الأردن قد تنازل بمحض إرادته عن تلك المناطق من البلاد والتي كان من

المقرر أن يقوم اللواء باحتلالها ولذلك ألغى بن جوريون العملية.

وهكذا انتهت بالنسبة لي حرب التحرير.

ولقد كان الوضع الأمني للدولة الشابة الفتية سيئاً للغاية. وفي كل ليلة كان المخربون يتسللون إلى المستوطنات الواقعة على مقربة من الحدود لينفذوا أعمال التخريب والحرق والقتل. ولقد أعلنت الدول العربية أن وقف النار من وجهة نظرها هو هدنة قصيرة ومن بعدها سوف تأتي «الجولة الثانية» التي سيبيدون فيها إسرائيل، وقررت أن أبقى في الجيش.

ولقد كان دوري الأول في الخدمة الدائمة في الجيش هو إقامة مدرسة لقادة الجماعات في خرائب وأطلال شرطة بيت جوبرين. وكان صاحب فكرة إقامة هذه المدرسة هو قائد المنطقة الجنوبية اللواء موشيه ديان. وبالإضافة إلى تدريب وتأهيل قادة الجماعات كُلفت المدرسة أيضاً بمحاربة عمليات التسلل من جبل الخليل. وهذه المنطقة التي كانوا يطلقون عليها اسم «الغرب الهائج» هي التي وفرت لنا فرصة تدريب وتأهيل قادة الجماعات من خلال قتال حقيقي وبالنيران الحية تقريباً كل يوم.

وبعد مرور عام أرسلوني ـ كأول ضابط إسرائيلي ـ إلى مدرسة قادة السرايا في جيش الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا انفتح أمامي لأول مرة عالم جيش حقيقي منظم ومنضبط. وهنا أيضاً أُتيحت لي الفرصة لأن أدرس الطيران بصورة شخصية وخاصة (انهيت تدريبات الطيران في إطار السلاح الجوي، وحصلت على ونج الطيار وخلال خدمتي في جيش الدفاع الإسرائيلي جمعت حوالي ١٥٠٠ ساعة طيران على طائرات مختلفة).

وبعد عودتي إلى البلاد في شهر مايو من عام ١٩٥١ عينت معلماً في مدرسة قادة الكتائب في تسيريفين وكان حاييم بارليڤ قائد هذه المدرسة وانقضى عام آخر طلبني يوڤال نئمان، وكان آنذاك عقيداً لامعاً ورئيساً لإدارة التخطيط في شعبة العمليات لأنه أصبح رئيساً لفرع التخطيط الاستراتيجي. وكان هذا هو أول منصب لي كضابط أركان.

وعندما عُين موشيه ديان رئيساً لهيئة الأركان في عام ١٩٥٤ أصدر أوامره

بنقلي لأصبح رئيساً لمكتبه. وكانت أول مرة ألتقي فيها وجهاً لوجه مع موشيه ديان، قبل ذلك بثلاثة أعوام، وكان هذا في شرطة بيت جوبرين بعد معركة مع بعض المتسللين لقي فيها خمسة جنود من جنودنا مصرعهم. وجاء إلينا موشيه ديان - وكان آنذاك قائداً للجبهة الجنوبية - بالسيارة بمفرده، بدون سائق وبدون تأمين. وقال لي: «لقد عشتم يوماً من القتال الصعب، اجمع الجنود لكي أتحدث معهم حتى أرفع معنوياتهم» وعند ذلك وبقدر كبير من الغرور قلت له: «سيادة القائد إذا كان من الضروري أن نرفع المعنويات هنا، فإنني فقط سوف أفعل ذلك». لم يقل كلمة واحدة، استدار على عقبيه، دخل سيارته وانصرف.

وعندما أصبحت مديراً لمكتبه، على الرغم من أنني كنت قد حصلت على وعد بأن أحصل على منصب كنت أتشوق إليه كثيراً - قيادة كتيبة مشاة - تصورت أن ديان صفى حسابه معي على ما قد حدث في بيت جوبرين.

وفي عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ وكرئيس لمكتب رئيس الأركان، كان لي الحق في أن أحضر اللقاءات الأسبوعية مع وزير الدفاع ديڤيد بن جوريون بحضور رئيس الأركان موشيه ديان ومدير عام وزارة الدفاع شمعون بيرس اللذين كانا يجلسان أمامه باعتبارهما «أولاد بن جوريون» بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وكان ديڤيد بن جوريون، الذي أقام جيش الدفاع الإسرائيلي ووضع له قوانينه، يعتبر نفسه القائد الأعلى، وهكذا كان يتصرف، وبالنسبة له كان رئيس الأركان مجرد رئيس أركان فقط وليس أكثر من ذلك. ولم يكن هذا من قبيل المصادفة أنه أكبر منصب عسكري في إسرائيل هو منصب رئيس هيئة الأركان وليس «قائد القوات المسلحة». وهناك وضع مماثل موجود أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الدستور يقرر صراحة أن الرئيس (وهو مواطن وليس رجل جيش) هو قائد القوات المسلحة. وعند ديڤيد بن جوريون في هذا المجال لم يكن هناك أي نوع من المصادفة فلقد تصور أن القيادة السياسية المنتخبة هي التي تتمتع بالصلاحيات وعلى أكتافها تقع المسؤولية النهائية في

كل قضايا الأمة. هكذا تصور وهكذا كان يتصرف.

وبعد عامين من عملي كرئيس لمكتب موشيه ديان وفوا بوعدهم لي وعينوني قائداً للكتيبة ٥١ في لواء المشاة «جفعاتي»، ولقد ترك لي قائد الكتيبة السابق أشيرليفي (وهو الآن عميد في الاحتياط) كتيبة مدربة ومنظمة ومنضبطة للغاية. ومع هذه الكتيبة كنت أقف في شهر يناير من عام ١٩٥٦ على الحدود المصرية الإسرائيلية في منطقة نيتسانا (عوجة الخفير باسمها العربي) وتحت قيادتي في هذا القطاع وضعت سرية دبابات وبطارية مدفعية وكتيبة مهندسين. ولقد كانت مهمتنا هي إغلاق طريق نيتسانا ـ بير السبع ضد أي هجوم مصري. آه.. كيف تغيرت الأزمان، الآن من أجل تنفيذ هذه المهمة سيتم إحضار مجموعة عمليات مدرعة.

ومرت ثمانية أشهر ووصلت الأوامر بأن أعود إلى هيئة الأركان في منصب رئيس فرع العمليات في شعبة العمليات. طلبت مقابلة مع رئيس الأركان على أمل إلغاء هذه الأوامر. وعندما دخلت إلى مكتبه قال لي: «بعد شهرين سوف نهجم على مصر من أجل احتلال شبه جزيرة سيناء. اذهب صباح غدٍ إلى شعبة العمليات للمساهمة بدور في التخطيط للعملية».

بعد عملية «كودسن» في عام ١٩٥٦ أرسلوني مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدورة قيادة وأركان. وفي هذه المرة لم أكن أول ضابط يتم إرساله للدورة من جيش الدفاع الإسرائيلي ولكن كنت الثاني فقط. وكان الضابط الأول هو المقدم شلومو لاهط (لواء احتياط الآن) وقام شلومو لاهط وزوجته زيفا بتوجيهي أنا وزوجتي حول كل ما يتعلق بحياة الجالية اليهودية المحلية وكيف نرتب أمورنا مع الهيكل العسكري الأمريكي. وهكذا وفروا علينا الكثير من المتاعب والمضايقات.

أما القضية التالية والتي ترجع إلى عامي ١٩٥٨ـ١٩٥٩ فقد تطورت لتصبح واحدة من أهم القضايا في حياتي وحياة أسرتي. قبيل نهاية دورة القيادة والأركان تلقيت خطاباً من الملحق العسكري في واشنطن، اللواء (احتياط) اهرون ياريف (كان في ذلك الوقت برتبة عقيد) يبشرني فيه بأنه

عندما سأعود إلى إسرائيل سوف يعينونني في منصب نائب قائد اللواء السابع المدرع. ولكنه كما يقولون في جيش الدفاع الإسرائيلي فإن أي خطة أو أي مشروع هو قاعدة للتغيير.

وفور عودتي إلى إسرائيل استدعاني رئيس هيئة الأركان الفريق حاييم لسكوف إلى مكتبه. وبعد أن امتدحني وأشاد بتفوقي في الدراسة في الدورة التي اجتزتها في الولايات المتحدة الأمريكية (بعد ذلك بفترة اتضح لي أنه كان يخمن ذلك إذ إن الدرجات والتقرير لم تكن قد وصلتا بعد) قال لي: «قررت حكومة إسرائيل أن ترسل وفداً عسكرياً سرياً إلى الحبشة من أجل إقامة علاقات سرية بين الدولتين وتم اختيارك لهذا المنصب».

وفي التو واللحظة رفضت ذلك. وقد خصص لسكوف مدة ١٥ دقيقة فقط لمحاولة إقناعي وأخيراً قال لي: إنني أصدر لك الأمر بالسفر إلى الحبشة، سوف تكون معاراً «للموساد» وفي تلك اللحظة دخل إيسار هارئيل رئيس «الموساد»؛ صافحني بحرارة وشكرني على أني قبلت أن آخذ هذه المهمة على عاتقي.

وفي نهاية الأمر كانت هذه واحدة من السنين المشوِّقة في حياتي والصعبة للغاية في حياة أسرتي. وفي نهاية ذلك العام كان يوجد ستة ضباط إسرائيليين يعملون كخبراء أو «مستشارين» في كل أذرع هيكل الدفاع الحبشي (الأثيوبي). والوفد الذي أُرسل إلى الحبشة في عام ١٩٥٩، ظل مقيماً هناك حتى عام ١٩٧٥ وأمضى أطول فترة قضاها أي وفد عسكري إسرائيلي في أي دولة أخرى.

وكما هو معروف فقد كان وجودي في الحبشة يعتبر واحداً من أسرار الدولة الكبيرة. وكنت أقول للإسرائيليين القلائل الذين كانوا يصلون إلى الحبشة مثل الصحفي إيدي مانوس الذي وصل إلى هناك بسيارة جيب علق عليها رأس نمر: إنني أعمل هنا مندوباً لشركة «سوميل بونيه».

وعند عودتي من الحبشة في عام ١٩٦٠ عينوني في منصب قائد لواء المظلات النظامي. وبعد عامين ونصف عينت في منصب رئيس إدارة

العمليات في هيئة الأركان حيث كنت أقوم بإعداد خطط الحرب في جيش الدفاع الإسرائيلي وهيكل تعبئة الاحتياط. ولقد كانت هذه هي الفترة التي كنت أصدر أوامري فيها بموافقة رئيس هيئة الأركان، بتعبئة كُتائب وألوية بصورة سرية عندما كانت المخابرات العسكرية تبلغني بمعلومات عن تعزيز هياكل وحشود العدو على مقربة من حدود الدولة.

وفقط في عام ١٩٦٤ انتقلت إلى سلاح المخابرات. في تلك الفترة كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد قرر إقامة سلاح مخابرات حديث وفعال. ومن أجل هذا الغرض تم تعيين اللواء مائير عاميت رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، وكان واحداً بين أكبر لوائين في جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك (وكان الثاني هو اللواء اسحاق رابين).

ولقد عرض عليَّ مائير عاميت أن أرأس هيكل تجميع المعلومات من أجل أن أجهز هذا الهيكل للتحديات المتوقعة نتيجة لأن الاتحاد السوفييتي يزود الجيوش العربية بأفضل المعدات والأسلحة الحديثة. ولقد رأيت في هذا العرض مهمة مشوقة ومثيرة للغاية وأخذته على عاتقي. ولقد بذلت جهوداً كبيرة في إدخال تجديدات تكنولوجية على سلاح المخابرات. وعندما نشبت حرب الأيام الستة بعد ذلك بثلاثة أعوام قدم هيكل تجميع المعلومات في شعبة المخابرات العسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي وعلى وجه مخصوص للسلاح الجوي، كل المعلومات التي كانت مطلوبة من أجل الانتصار الباهر في تلك الحرب.

ومقابل مساهمتي التكنولوجية والعملية لصالح هيكل تجميع المعلومات في المخابرات العسكرية حصلت على وسام من لجنة مكافآت أمن إسرائيل. وهذه اللجنة مختصة بالجوائز والأوسمة لرجال هيكل الدفاع الذين يساهمون بصورة شخصية مساهمة خاصة لصالح أمن إسرائيل.

في عام ١٩٧٠ عينت ملحقاً عسكرياً في واشنطن برتبة لواء. وعند عودتي في شهر أكتوبر ١٩٧٢ عُينت رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية. وبعد ذلك بعام نشبت حرب أكتوبر التي يتناولها هذا الكتاب.

في صيف عام ١٩٧٤ وبعد صدور تقرير لجنة أجرانات سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعام واحد أدرس في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. وبعد مرور عام سرحت من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي بعد ٣٠ عاماً من الخدمة في «الهاجاناه» و في البلماخ وفي جيش الدفاع الإسرائيلي.

ولقد انقضى ٤٧ عاماً منذ أن تجندت في البلماخ. ولقد مرت الثمانية عشر عاماً الأخيرة علي كمواطن إسرائيلي عادي يعيش ويرتزق بقواه الذاتية خارج إطار الكيان المؤسساتي الإسرائيلي. وهذه هي أعوام وضعت أمامي وأمام أسرتي تحديات صعبة. ولقد صمدنا في وجه كل هذه التحديات وتغلبنا عليها كأسرة قوية متحدة.

الفصل الثاني

ملامح نظرية الأمن

يريد كل إنسان وأي مجتمع أن يحقق أكبر قدر ممكن من الأمن وهذه هي فرضية أساسية لا تحتاج إلى أدلة أو براهين وتتأكد على مر تاريخ الجنس البشري.

والإنسان يريد أن يحقق لنفسه الأمن والأمان ضد المجرمين، ضد كوارث الطبيعة، ضد الأمراض وضد الأزمات الاقتصادية ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمعات الإنسانية كانت ولا تزال تتمثل في التهديد المادي من جانب مجتمعات إنسانية أخرى.

ومن أجل تحييد هذه التهديدات تبنّت كل المجتمعات الإنسانية المعروفة تقريباً، نظريات للأمن تهدف بصورة معلنة إلى ضمان أمن ووجود ورخاء أبنائها. والقبائل أو المدن أو حتى الدول التي لم تنجح في تبنّي نظريات فعالة، كان مصيرها الدمار أو ابتلعها أعداؤها.

وليس هناك مجتمع إنساني في حلٍّ من الحاجة إلى أن يضع لنفسه نظرية أمن. وهذه النظرية في حد ذاتها تحكمها الظروف الطبيعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعنوية للمجتمع نفسه والمجتمعات التي من شأنها أن تمثل تهديداً لذلك المجتمع، وكذلك تحكمها الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه.

ونتيجة لذلك فإن نظرية الأمن التي تتواءم مع إحدى الدول لا تتناسب مع دولة أخرى. ومن أبرز أمثلة ذلك: نظرية الأمن في سان مارينو، تلك الجمهورية الصغيرة التي تعتبر جيباً صغيراً داخل إيطاليا لا تتواءم مع الولايات المتحدة الأمريكية. فنظرية الأمن في سان مارينو ترتكز على السلبية المطلقة وعلى الافتراض البديهي بأنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال ولا ترغب في

أن تشكل تهديداً لجارتها الكبرى، إيطاليا. أما نظرية الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية فتؤمن بالتدخل العسكري في حالة أي تهديد لمصالحها الحيوية. ومن أجل هذا الغرض أقامت قوة عسكرية نووية تستطيع تدمير أي هدف ـ عسكري أو مدني ـ، في أي منطقة في العالم، وقوة عسكرية تقليدية كبيرة ومدربة قادرة على أن تصل خلال وقت معقول إلى أي نقطة في العالم وتنفذ المهام المطلوبة هناك مع الحصول على الإمدادات المستمرة.

وبطبيعة الحال فإن نظرية الأمن هي التي توجّه الزعامة السياسية والعسكرية في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى الحفاظ على أمن الدولة. ومع ذلك فإن نظرية الأمن ليست شريعة مقدسة لا يمكن الحيدة عنها. بل على العكس من ذلك إذ إنه يجب أن يعاد النظر فيها من حين إلى آخر، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الظروف الأساسية التي تشكل قاعدة افتراضاتها قد تغيرت أم لا، أو أنه لم يطرأ على أهداف الدولة تغيير يحتم إدخال بعض التغييرات والتعديلات على نظرية الأمن، ـ وعلى الرغم من ذلك يجب أن نتذكر أن نظرية الأمن وعلى وجه الخصوص في الدولة الحديثة، ـ هي وجهة نظر عامة وشاملة بلورها زعماء وعسكريون وخبراء بعد إعمال فكرهم بصورة جادة. وعلى هذا فإنه من المرغوب فيه بصفة عامة ألا يحيدوا عنها. وإذا حدث وحادوا عنها، فإنَّ هذه الحيدة يجب أن تتم بوعي وإدراك وبعد دراسة متأنية وحذرة للغاية.



وفي فترة ما قبل قيام الدولة بذلت زعامة السكان اليهود في أرض إسرائيل جهوداً كبيرة لبلورة نظرية أمن مناسبة وفعالة. ولقد وضعت الاعتداءات العربية على اليهود في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢ وبصفة خاصة الثورة العربية في عام ١٩٣٦، أمام الزعامة ضرورة التصدي للتهديد العربي. وسياسة «ضبط النفس» التي تم اتباعها في البداية لم تثبت جدواها، وتحول السكان اليهود إلى الدفاع الفعال والذي تضمن، من بين ما تضمن، هجمات مخططاً لها على القرى العربية التي كان يشتبه في أنها تساعد الإرهاب.

ولقد كان ديڤيد بن جوريون، الزعيم البارز والرئيسي في مسيرة إقامة دولة إسرائيل، على علم بضرورة بلوة نظرية أمن. وعلى الرغم من أنه كان يقدر ضباط الجيش الأكفاء ويدفع بهم إلى الأمام، وكان مستعداً لأن يصغي لهم ويتعلم منهم إلا أنه كان يعلم أن القرارات الأمنية الهامة للغاية هي في نهاية الأمر في أيدي الزعامة السياسية المنتخبة. والمؤرخون الذين استعرضوا ودرسوا تاريخ حرب التحرير، لم يجدوا صعوبة في أن يجدوا خطوطاً واضحة من قرارات بن جوريون العسكرية الحاسمة، والذي أخذ على عاتقه منصب وزير الدفاع في الدولة الجديدة.

وقرارات بن جوريون في حرب التحرير بأن يتخلى عن احتلال السامرة (هاشومرون) وأن يعيد بعض المناطق التي تم احتلالها في جنوب لبنان وفي سيناء، ومن ناحية أخرى بأن يصرّ على احتلال النقب كله حتى إيلات، كانت تنبع هذه القرارات من نظرية أمن واضحة وراسخة كان يتبناها. وفي هذه الأمور نجد أنه ـ ولأكثر من مرة ـ قد فرض رأيه على كبار قادة الجيش وكذلك على زعامة حزبه وأخذ على عاتقه مسؤولية هذه القرارت.

وفور انتهاء حرب التحرير أصدر بن جوريون أوامره باعتباره رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، ببلورة نظرية أمن قومية لدولة إسرائيل. ولقد قام هو نفسه بصياغة مبادئ النظرية ذاتها ـ الفلسفة الأمنية ـ بعد مشاورات مع كبار شخصيات الزعامة السياسية والعسكرية. ولقد ترك مهمة إعداد التفاصيل التنفيذية بصفة عامة للقيادة العسكرية. ولكن ديڤيد بن جوريون كان يدرس توصيات الجيش ويتدخل فيها وكان يجتمع مع أعلى قائد مسؤول عن صدورها وتنفيذها.

والعنصران الأساسيان اللذان كانت ترتكز عليهما نظرية الأمن القومية، كانا:

أ ـ علاقات القوى الديموجرافية بين سكان دولة إسرائيل اليهود وبين الدول العربية.

ب ـ مساحة إسرائيل الجغرافية المحدودة.

وصحيح أنه في عام ١٩٤٩ وقعت بعض الدول العربية على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل ولكن هذه الدول الموقعة لم تكن تتردد عن أن تعلن أن هدفها كان ولا يزال يتمثل في القضاء على «الكيان الصهيوني». ولقد كانت علاقات القوى الديموجرافية بين دولة إسرائيل الفتيَّة (الشابَّة) وبين الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع إسرائيل، ـ سواء تلك التي وقَّعت وتلك التي لم توقِّع على اتفاقيات الهدنة ـ هي: ١/ ٥٠ (حوالي مليون يهودي في إسرائيل مقابل حوالي ٥٠ مليون عربي من حولها).

ولقد كان التفوق العددي مضموناً للجيوش النظامية في الدول العربية بالمقارنة إلى كل ما كان في مقدور دولة إسرائيل أن توفره للجيش النظامي بدون أن يؤدي الأمر إلى حدوث انهيار اقتصادي واجتماعي في الدولة الشابة. ولقد تم تحديد وتعريف حل هذه المشكلة الخطيرة، في إطار الشعار الشهير: «كل الشعب جيش» وهذا يعني إرساء دعائم قوة الجيش المركزية على أساس هيكل الاحتياط.

ولقد أقيم جيش بري يرتكز على نواة محدودة من القوة النظامية، وجيش احتياط يشمل كل خريجي الجيش النظامي (إلى عمر معين). ولقد كان من المقرر أن يكون هذا هو أكبر جيش في العالم بالمقارنة إلى حجم السكان؛ وكل هذا بدون إعاقة الحياة الاقتصادية، والاجتماعية إلاَّ في أوقات الطوارئ.

ولقد خلفت مساحة الدولة المحدودة، وضعاً استراتيجياً معقداً وذلك لأنه لم يكن هناك أي عمق للدفاع عن الدولة. ولقد كانت القدس، عاصمة إسرائيل، في مدى نيران البندقية،ومبنى الكنيسة في مدى نيران الهاون الموضوعة على حدود الدولة. كما أن أكبر تجمع سكاني، وهو منطقة تل أبيب الكبرى، كان في مدى نيران المدفعية من الخط الأخضر. ونتيجة لذلك فقد كان من الواضح أن إسرائيل لا تستطيع أن تخاطر بأن يقوم جيش معادٍ باحتلال جزء، مهما كان صغيراً، من أراضيها، وتستطيع الدول الكبرى أن تقبل مثل هذه المخاطرة. (ولقد احتل الألمان أكثر من مليون كيلومتر مربع

من أراضي الاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية ولكن هذا لم يكن كفيلاً بإخضاع السوفييت) ولكن الدول الصغيرة مثل إسرائيل لا تستطيع أن تقبل هذا أو تسلم به.

وهناك دول أخرى في العالم لها نفس الوضع الجغرافي أو لها وضع مماثل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك توجد سويسرا أو بلجيكا. ولكن لا تتعرض سويسرا أو بلجيكا لمثل هذا التهديد الجاثم فوق صدر دولة إسرائيل حيث أن جاراتها الكبرى تعلن عن رغبتها في العيش في سلام معها وعلاوة على ذلك: خلال هذا القرن قامت ألمانيا باحتلال بلجيكا مرتين؛ ولكن الألمان كانوا يعلنون بكل صراحة أنه ليست لديهم أي نية للقضاء على بلجيكا كدولة والتزموا بما قالوه. ولكن هذا لا ينطبق على إسرائيل والدول العربية.

ولقد أدى الوضع الجغرافي الصعب، والاعتراف والإدراك أن قيام الدول العربية باحتلال إسرائيل يعني القضاء على وجود الدولة اليهودية، إلى خلق نظرية قتال تهدف إلى الدفاع الصلب على طول الحدود (من أجل منع العدو من احتلال أي جزء من الأرض) ونقل الحرب إلى أرض العدو في أسرع وقت ممكن.

ولكن هذه النظرية خلقت معضلة كان مُبَلْوِرو نظرية الأمن الإسرائيلية على علم بها من البداية: لقد كان الافتراض الأساسي في هذه النظرية هو أن الجيش النظامي لن يكون في مقدوره أن يعوق ويفرمل بقواه الذاتية أي هجوم للعدو. ولذلك فإنه في اللحظة التي ينشأ فيها تهديد عسكري حقيقي يجب تعبئة الاحتياط من أجل إشراكهم في الدفاع عن الدولة في مرحلة مبكرة للغاية.

(وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه في الفترة التي تبلورت فيها نظرية الأمن كان الفكر السياسي مُنصبًا فقط على الحرب الدفاعية. ولم يكن هناك تفكير في حروب نمتلك فيها زمام المبادرة من أجل توسيع حدود الدولة لخلق عمق استراتيجي. ولقد كان تبرير ذلك سياسياً يرتكز على الاعتقاد بأن الدول العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، لن تسمحا بالاحتفاظ بالمناطق المحتلة.

ولقد كان من الواضح لمبلوري نظرية الأمن أن إرساء دعائم مواجهة التهديد العسكري على أساس من وحدات الاحتياط، يرتبط بمصاعب جمّة. ولقد كانت المشكلة الرئيسية أنه من الضروري استدعاء جنود الاحتياط من منازلهم أو من أماكن عملهم، ونقلهم إلى وحداتهم وتجنيدهم (توزيعهم على مستويات الخدمة العسكرية المختلفة ـ المترجم) وتزويدهم بالأسلحة وتوصيلهمَ إلى ساحة القتال، وهذه عملية، حتى عندما تتم في أفضل الصور، تتطلب عدداً كبيراً من الساعات قد يصل إلى بضعة أيام. وما الذي يجب عمله حتى يصل جنود الاحتياط إلى مناطق القتال؟

وكان الحل الذي تم التوصل إليه لهذه المعضلة هو إقامة سلاح جوي يرتكز في معظمه على تشكيل نظامي ومهمته هي مساعدة الجيش النظامي في صد وفرملة هجوم العدو ابتداءً من أول ساعة للحرب، وكذلك إقامة سلاح مخابرات كله في الخدمة النظامية، تكون مهمته هي توفير الإنذار حول تمركز العدو على مقربة من حدود الدولة بهدف إتاحة الفرصة لتعبئة الاحتياط في الموعد المطلوب.

ولقد كانت المهام المحددة للسلاح الجوي فيما يتعلق بساحة القتال البرية كما يلي:

أ ـ **حماية سماء الدولة**: منع طائرات العدو من مهاجمة مخازن طوارئ وحدات الاحتياط، وحماية وحدات الاحتياط في تحركها إلى الجبهات المختلفة ومنع مهاجمة التجمعات السكانية التي سوف يخرج منها رجال الاحتياط نحو مخازن الطوارئ.

ب ـ **المساعدة بالنيران** للوحدات النظامية التي تنشغل بصد وفرملة هجوم العدو في المرحلة الأولى من الدفاع وبصفة خاصة لحين وصول قوات الاحتياط. وذلك لأن قوة النيران العضوية للقوات البرية، وهذا يعني المدفعية تتكون في معظمها من وحدات الاحتياط ومن المعروف أنه في الخمسينات وبسبب النقص في الإمكانيات المالية كان الإنفاق على المدفعية قليلاً. ولذلك فقد ألقيت على كاهل سلاح الطيران، والذي حصل على الأولوية في

توفير الاعتمادات والطاقات المالية والبشرية، مهمة أن يصبح أيضاً بمثابة المدفعية الطائرة.

وبما أن سلاح الطيران كان يشكل عنصراً أساسياً في قوة نيران جيش الدفاع الإسرائيلي، فقد خصص له دور حيوي في مساعدة القوات البرية ليس فقط في مرحلة الدفاع الأولية ولكن أيضاً في مرحلة الهجوم.

ولقد كانت المهمة الأساسية الملقاة على عاتق سلاح المخابرات هي توفير الإنذار بهدف إتاحة الفرصة لتعبئة الاحتياط في الموعد المناسب. ولكن في الوقت الذي تحددت فيه مهام سلاح الطيران بكل صراحة ووضوح، لم يتم تحديد مهام سلاح المخابرات بصورة واضحة على هذا النحو، ولم يتم تحديد ماذا يعني الإنذار وما هي مدته الزمنية.

ولكن إذا كان التعريف الرسمي لم يكن واضحاً، إلاّ أنه لم يكن هناك شك في أن زعماء الدولة - السياسيين والعسكريين على السواء - كانت لديهم صورة واضحة عن ماهية الإنذار المطلوب من المخابرات. والدليل على صحة هذا القول بسيط للغاية وفقاً لمبدأ تجريبي واضح:

الخطوة التنفيذية المترتبة على تحذيرات أو إنذار المخابرات هي تعبئة الاحتياط، وهل تكون هذه تعبئة عامة أم جزئية؟ هذه هي تقديرات عملية وتنفيذية بما يتفق والظروف والتقديرات السائدة في ذلك الوقت. ولكن من الواضح أنه على ضوء نظرية الأمن الإسرائيلية فإن تحذير المخابرات من تهديد عسكري وشيك وحقيقي ينبع من حشد قوات للعدو على حدود إسرائيل، يحتم رد فعل سريع يتمثل في تعبئة الاحتياط بحجم وتشكيل معيَّنين. وعلى هذا فإننا سوف ندرس متى ولماذا تمت تعبئة وحدات الاحتياط في الماضي؟(ونقصد بذلك كما هو واضح ومفهوم تعبئة الطوارئ وليس عمليات التعبئة العادية التي تتم بفرض التدريبات والمناورات أو العمل التنفيذي).

وفيما يلي سوف نستعرض قائمة بالأحداث التي أدت إلى تعبئة الاحتياط بصورة كاملة أو جزئية منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٣.

* **١٩٥٦ـ عملية «كودسن»** (احتلال شبه جزيرة سناء في إطار عملية تم

التنسيق لها مسبقاً مع بريطانيا وفرنسا) في هذه الحالة كانت التعبئة بناءً على مبادرة من هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي والتي تلقت تعليمات بالهجوم على مصر. ولم يكن هذا نتيجة لتحذير بوجود مبادرة عسكرية مصرية محتملة. ومن البديهي أنه لم تكن هناك علاقة من أي نوع بين التعبئة وبين موضوع الإنذار أو التحذير.

* **١٩٦٠ـ عملية «روتم»**. في شهر فبراير من عام ١٩٦٠ أدخل المصريون إلى سيناء، سراً، فرقة مدرعة وثلاثة ألوية مشاة. وبمفاهيم تلك الفترة كانت هذه هي قوة عسكرية كبيرة جداً. ولم تستطع تشكيلات شعبة المخابرات العسكرية و«الموساد» اكتشاف دخول القوة المصرية إلى سيناء. ولقد كان هذا فشلاً ذريعاً للمخابرات الإسرائيلية.

ولقد وصل خبر إدخال القوة المصرية إلى سيناء، إلى إسرائيل من مصادر أجنبية. وفور وصول هذا الخبر أصدر رئيس هيئة الأركان الفريق حاييم لسكوف أوامره بتعبئة وحدات الاحتياط وحشد القوات في جنوب البلاد.

ولقد كان هذا تطبيقاً تقليدياً نمطياً لنظرية الأمن الإسرائيلية: في الوقت الذي حدث فيه تهديد لأمن الدولة، نتيجة لتحركات قوات العدو ونحو حدود الدولة تتم عملية التعبئة. ومن الممكن أن تكون التعبئة كاملة أو جزئية، سرية، أو علنية. وهي لا تكون مرتبطة بتقديرات المخابرات عن نوايا العدو. وعلاوة على ذلك: لا تكون التعبئة مشروطة بأي تقديرات. ولكنها تتم نتيجة معلومات تمّ جمعها من مصادر مختلفة: تصوير جوي، تنصت الكتروني، نقاط مراقبة، عملاء، خدمات مخابرات أجنبية.

لقد كانت هذه هي نظرية الأمن الإسرائيلية. ولقد تصرف الفريق لسكوف على هدي منها. لم يكن يعرف أي شيء عن نوايا المصريين. لقد علم أنّ هناك تهديداً، ومن أجل مواجهة هذا التهديد قام بتعبئة الاحتياط وأعد جيش الدفاع الإسرائيلي لمواجهة احتمال حدوث هجوم مصري.

ولسكوف ـ وهذا يعني جيش الدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٦٠ـ لم يتلقَّ

تحذيراً من الشعبة التي كان من المفروض عليها أن تأتي به أي هيكل المخابرات وعلى رأسه وأولاً وقبل كل شيء شعبة المخابرات العسكرية. ولكن من ناحيته هو فإن المعلومات التي تلقاها عن تحركات جيوش العدو ناحية حدود إسرائيل وتعزيزاتها في الجبهة كانت بمثابة إنذار استخباراتي كافٍ لكي يرد بصورة سليمة كما تقضي بذلك نظرية الأمن، تعبئة الاحتياط. ولقد كان هذا هو تفيسره السليم أو الصحيح، لمفهوم الإنذار أو التحذير.

* **١٩٦٧- حرب الأيام الستة:** في شهر مايو عندما بدأت الوحدات المصرية في عبور قناة السويس، وعلى وجه الخصوص بعد أن عبرت الفرقة الرابعة المدرعة قناة السويس، وتحركت نحو وسط شبه جزيرة سيناء، قام رئيس هيئة الأركان الفريق اسحاق رابين بتعبئة كل هيكل الاحتياط تقريباً في جيش الدفاع الإسرائيلي ونصب الجزء الأكبر من هذا التشكيل على الحدود الإسرائيلية المصرية.

هل اعتمد الفريق اسحاق رابين على التقديرات التي وفرتها له شعبة المخابرات العسكرية إزاء نوايا المصريين؟ لا لا.. لقد كان الإنذار يتمثل في حقيقة أن تشكيل تجميع المعلومات في شعبة المخابرات العسكرية قد قدم له صورة سليمة عن تشكيل وتمركز الجيش المصري في سيناء وتدعيم هذا الجيش.

والحقيقة التاريخية هي أنه لم تكن لدى شعبة المخابرات العسكرية أي معلومات قاطعة عن وجود نوايا هجومية لدى الجيش المصري في مايو ويونيو ١٩٦٧. ولكن رئيس الأركان الفريق اسحاق رابين لم يتصور أن لتقييم نوايا المصريين تأثيراً من أي نوع على قراراته بالنسبة لتعبئة الاحتياط. لقد قام بتعبئة كل هيكل الاحتياط بدون أن تكون لديه معلومة وثيقة واحدة عن نوايا المصريين للهجوم على إسرائيل. ولم ينتظر الخبر أو المعلومة التي تحدد له يوم وساعة بداية الهجوم على إسرائيل. لقد تمسك رابين بنظرية الأمن التي تقول إن وصول أخبار ومعلومات عن تحركات وحشود القوات التي تهدد أمن إسرائيل تعني تحذيراً أو إنذاراً لتعبئة الاحتياط.

واستناداً إلى هاتين السابقتين التاريخيتين، «روتم» «وحرب الأيام الستة»، تم فيهما تعبئة الاحتياط نتيجة للإنذار. من الممكن أن نقول إنه حتى حرب الأيام الستة، وهذا يعني حتى عام ١٩٦٧ - كان رؤساء هيئة الأركان ووزراء الدفاع يعتقدون أن الإنذار أو التحذير يعني معرفة هيكل تجميع المعلومات في دولة إسرائيل (شعبة المخابرات العسكرية أو الموساد) بتحركات وحشود قوة العدو والتي تتضمن ما هو كفيل بأن يشكل تهديداً كبيراً على أمننا. وحجم وقوة تسليحها واتجاه تحركها ومناطق تمركزها؛ هي التي تحدد حجم التعبئة بناءً على تقييم واتفاق رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع. وفي قرارات التعبئة التي اتخذها الفريق لسكوف والفريق رابين والتي صدرت كما هو واضح ومفهوم بموافقة وتصديق رئيس الوزراء ووزير الدفاع (بن جوريون في عام ١٩٦٠ وليفي اشكول في ١٩٦٧) لم تكن هناك أي أهمية لموضوع نوايا العدو. والإنذار أو التحذير الذي يحتم تعبئة الاحتياط يأتي من جانب هيكل تجميع المعلومات التابع للمخابرات، والذي يعرض على صانعي القرارات صورة لحجم قوات العدو وتحركاتها وانتشارها.

ولقد وصل التحذير الاستخباراتي الحقيقي مرة واحدة فقط في تاريخ دولة إسرائيل: قبل حرب عيد الغفران. فقط في عام ١٩٧٣ بذلت جيوش مصر وسوريا جهوداً هائلة من أجل تمويه تحركاتها نحو الجبهة، على حين أنه في عام ١٩٦٧، قبل حرب الأيام الستة كان دخول الجيش المصري إلى سيناء علنياً. وكما سنفصل ذلك في الفصول التالية. فقد قدمت شعبة المخابرات العسكرية قبل حرب الغفران للزعامة العسكرية والسياسية صورة كاملة ودقيقة للغاية عن حجم قوات العدو وتحركاتها وانتشارها وقدرتها على الدخول في الهجوم. وصورة الوضع هذه كانت تحتم - وفقاً لنظرية الأمن في دولة إسرائيل - على أقل تقدير تنفيذ عملية تعبئة فورية، جزئية وسرية. ولكن هذا الأمر لم يتم.

من هذه الناحية، ناحية توفير وتقديم الإنذار عن تمركز قوات العدو على مقربة من حدود الدولة - وهذا هو الإنذار أو التحذير الحيوي والرئيسي للغاية بما يتفق ونظرية الأمن - يتضح أن شعبة المخابرات العسكرية قد نجحت

في الاختبار قبل حرب عيد الغفران. وهذا يتناقض بصورة بارزة مع ما كان في الماضي، إذ إنه كما سبق أن أوضحنا في عملية تعبئة روتم(١٩٦٠) فشلت الموساد وشعبة المخابرات العسكرية تماماً وجاء التحذير أو الإنذار من دولة أجنبية أرادت، لاعتبارات خاصة بها، أن تصنع معروفاً مع إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٧، وعلى نقيض ما كان في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٣، لم تكن تحركات الجيش المصري سرية بحيث لم تكن هناك حاجة إلى براعة خاصة من جانب أسرة المخابرات لاكتشاف هذه التحركات. لقد أعلن الرئيس المصري بكل صراحة وعلانية عن دخول قواته إلى سيناء وحرص أيضاً على أن تلتقط له الصور مع طياريه في بير جفجافه (من هناك التقطت الصورة الشهيرة «إنني أنتظر رابين»). وعلى الرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٦٧ حققت شعبة المخابرات العسكرية إنجازاً ونجاحاً كبيرين في مجال تجميع المعلومات عندما حددت أماكن وحدات الجيش المصري وقدمت معلومات جيدة ووثيقة للسلاح الجوي تمهيداً للهجوم على المطارات في مصر صبيحة يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧. ولقد كان هذا هو نجاح استخباراتي هائل في تجميع المعلومات وبرزت مساهمته في الانتصار في الحرب وعلى الرغم من ذلك لم يكن له أي علاقة بموضوع التحذير.

* * *

ونستطيع الآن أن نوجز ملامح نظرية الأمن الإسرائيلية مثلما كانت معروفة ومتفقاً عليها من جانب الزعامة السياسية ومن جانب جيش الدفاع الإسرائيلي منذ الأعوام الأولى لدولة إسرائيل:

أ ـ جيش نظامي صغير وجيش احتياط كبير هو جيش الشعب («كل الشعب جيش»).

ب ـ سلاح جوي نظامي كبير، يجب أن يقوم بمهمتين ترتبطان بساحة القتال البرية: الأولى، حماية سماء الدولة بهدف ضمان تعبئة وحدات الاحتياط وحركتها نحو الجبهات المختلفة دون مضايقة من جانب الأسلحة الجوية العربية. والثانية: توفير المساعدة بالنيران للوحدات النظامية المستعدة للفرملة

والإعاقة ابتداءً من الساعة الأولى من القتال، وكذلك لوحدات الاحتياط التي تنضم إلى تشكيل الفرملة والإعاقة.

ج ـ سلاح مخابرات نظامي مهمته تقديم وتوفير الإنذار حول إمكانية هجوم العدو، وذلك وفقاً للحقائق على الطبيعة وليس وفقاً لتقدير وتقييم نوايا العدو.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه ابتداءً من الأيام الأولى للدولة، كانت النظرية العسكرية تقضي بأنه طالما لا يوجد لدولة إسرائيل عمق جغرافي وطالما أن احتلال إسرائيل يعني إنهاء وجودها كدولة، فإنه يجب أن يكون هناك دفاع صلب ومتشدد (دون تنازل عن أي أرض) على حدود الدولة، ونقل الحرب إلى أراضي العدو في أسرع وقت ممكن.

ومثلما أشرت في بداية هذا الفصل فإن نظرية الأمن ليست دائمة وليست أبدية، والسؤال المطروح هو: هل أثبتت الدعائم الرئيسية في نظرية الأمن الإسرائيلية جدواها في اختبار الزمن؟

في البداية سوف ندرس تشكيل الجيش البريّ. في العالم الغربي توجد نظريتان في موضوع الجيش النظامي، تقضي الأولى بإقامة جيش مهني مدرب على التكنولوجيات الجديدة والمتجددة، ولذلك فإن الجيش الذي يرتكز على خدمة إلزامية قصيرة نسبياً هو إضاعة للطاقات القومية، تؤدي إلى كفاءة منخفضة في تشغيل واستخدام أنظمة الأسلحة المتطورة. ومن أبرز أمثلة ذلك: الجيش البري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتكون كله من رجال الخدمة الدائمة. ولقد برزت قدرته على استخدام أنظمة الأسلحة الحديثة خلال حرب الخليج الأخيرة ضد العراق.

أما وجهة النظر الثانية فتقضي بأن غالبية الجيش النظامي يجب أن تكون مكونة من مجنَّدي الخدمة الإلزامية. والمبررات لذلك هي: مبررات اقتصادية (مرتبات جنود الخدمة الإلزامية أقل بكثير من مرتبات جيش الخدمة الدائمة) ومبررات قومية تربوية (هناك قيمة كبيرة في أن كل مواطن يشترك بصورة فعالة في الحفاظ على أمن الدولة) ومبررات عسكرية واستراتيجية: خلق أو

إقامة مخزون من وحدات الاحتياط المدرَّبة. والخدمة الإلزامية التي تنطبق على كل السكان (أو على أقل تقدير على أكثر فئات السكان وقطاعاتهم بدون تفرقة) هي فقط القادرة على أن تخلق احتياطات كبيرة من رجال الاحتياط.

والخدمة الإلزامية مفروضة بحيث تستطيع أن تخلق احتياطياً كافياً في خريجي الجيش القادرين على بناء وشغل كل درجات جيش الاحتياط. ولكن من الجيوش الحديثة توجد سلسلة طويلة من الوظائف والمهام التي يتطلب القيام بها خبرة ودراية مهنية مرتفعة للغاية لا يمكن الحصول عليها إلاّ عن طريق أفراد يرون في الجيش مهنتهم الوحيدة. والحاجة إلى الخبرة المهنية أدت إلى أن قطاعات عريضة في حجم قوات السلاح الجوي والسلاح البحري تتكون من رجال الخدمة الدائمة.

وبسبب الظروف القهرية التي تفرضها ظروف وجود إسرائيل الحالية (ورغم كل التغييرات فإن هذه الظروف موجودة بصورة أساسية منذ سنوات الدولة الأولى) من الممكن أن نقول إنه لا يوجد لدى إسرائيل حل مناسب لمشكلة أمنها أفضل من وجود جيش نظامي صغير، نسبياً، يقوم بتأهيل وتدريب جيش الاحتياط ويخلق حالة «كل الشعب جيش».



والسؤال هو: فيما يتعلق بالسِّياق الجوي، هل صمدت نظرية الأمن في اختبار الزمن؟

لقد قام سلاح الطيران الإسرائيلي بمهام حماية سماء الدولة بنجاح كبير. ويجب أن نتذكر أنه قبيل عملية «كودسن» في عام ١٩٥٦، كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع ديڤيد بن جوريون يشك في قدرة السلاح الجوي على أن يحمي سماء الدولة، وحرص على أن توضع أسراب سلاح الطيران الفرنسي في المطارات الإسرائيلية وذلك من أجل حماية إسرائيل من احتمال هجوم سلاح الطيران المصري على أراضي إسرائيل.

وسواء في حرب الأيام الستة أو في حرب عيد الغفران، قام السلاح الجوي بنجاح كبير بالمهمة الأولى المحددة له في نظرية الأمن، حماية سماء

الدولة، ولم تنجح الطائرات المصرية والسورية في إصابة مخازن الطوارئ الخاصة بوحدات الاحتياط ولم تنجح في إعاقة حركتها نحو الجبهات.

وفي مقابل ذلك فإن المهمة الثانية للسلاح الجوي وفقاً لنظرية الأمن: مساعدة القوات النظامية وقوات الاحتياط في فرملة هجوم العدو، وأن يصبح السلاح الجوي مصدراً لقوة نيران القوات البرية في المعركة الدفاعية، وعلى وجه الخصوص قبل وصول وحدات المدفعية إلى ساحة القتال. هذه المهمة لم توضع موضع الاختبار حتى ١٩٧٣. والسبب في ذلك كان بسيطاً: خلال الـ ٢٤ عاماً الأولى بعد نهاية حرب التحرير لم يُعتدَ على دولة إسرائيل ولم تُهاجم بغرض احتلال أراضيها ولم تخض حرباً دفاعية تضطر فيها إلى تعبئة الاحتياط.

ولقد كانت حرب عيد الغفران هي المرة الأولى منذ عام ١٩٤٩ التي هوجمت فيها إسرائيل على أيدي الدول العربية. وفي هذه الحرب لم يقم السلاح الجوي بالمهمة الثانية المخصصة له على ضوء نظرية الأمن وهي المساعدة في فرملة هجوم العدو وتقديم قوة نيران للقوات البرية في الحرب الدفاعية.

ومن الواجب عليَّ أن أوضح أن السلاح الجوي قد أبلغ قادة هيكل الدفاع، بكل صراحة حتى قبل نشوب حرب عيد الغفران، أنه لن يستطيع توجيه قدراته إلى هذه المهمة على أقل تقدير خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى من الحرب. ولقد أقدم سلاح الطيران على تقديم هذا البلاغ لأنه كان يعلم أنه منذ عام ١٩٧٠ فصاعداً، حدث تغيير هام وجوهري للغاية في علاقات القوى الجوية بين إسرائيل وبين مصر وسوريا. لقد وُضعت صواريخ أرض/ جو فعالة من إنتاج الاتحاد السوڤييتي في مناطق الجبهات ومنعت السلاح الجوي من تقديم المساعدة للقوات البرية في معركة الفرملة. وهذه الـ ٤٨ ساعة التي تحدث عنها السلاح الجوي كانت مطلوبة له ـ هكذا كان يعتقد ـ من أجل تدمير الصواريخ الأرض/ جو التي يمتلكها العدو.

ولقد كان معنى بلاغ السلاح الجوي واضحاً: وهذا يعني أنَّ واحداً من

الأعمدة الرئيسية في نظرية الأمن قد انهار. وللأسف الشديد، فإنه يبدو أنه قد انهار في صمت خفيف وذلك لأن أحداً من قادة هيكل الدفاع لم يسمع بالانهيار وإذا كان قد سمع فإنه لم يستوعب مغزاه. وذلك لأنه وفقاً لنظرية الأمن من الضروري على السلاح الجوي أن يقدم المساعدة الجوية للقوات البرية من أول ساعة للحرب. وحسب النظرية كان السلاح الجوي يشكل عنصر النيران الأساسي في مرحلة الصدّ الأولى. ولقد أبلغ السلاح الجوي عن أنه لن يستطيع القيام بهذه المهمة.

وكما سبق القول فإن العنصر الثالث في نظرية الأمن الإسرائيلي هو سلاح المخابرات النظامي والذي تنحصر مهمته في تقديم وتوفير الإنذار حول إمكانية نشوب حرب بمبادرة من العدو. وسوف أناقش موضوع المخابرات بإسهاب كبير فيما بعد، ولكنني سوف أكتفي هنا بالتأكيد على أنه منذ إقامة الدولة وحتى عام ١٩٦٧ كان رؤساء هيئة الأركان ووزراء الدفاع يفسرون مفهوم الإنذار تفسيراً واضحاً وجلياً وبسيطاً: الإنذار هو خبر أو معلومات عن حقائق على الطبيعة.

وهذا يعني أن الإنذار ليس تقديرات، وليس مضاربة حول ما يمكن أن يحدث، والإنذار الذي يحتم تعبئة الاحتياط غير مشروط بتقييم المعقولية. الإنذار يرتكز على مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة لتجميع المعلومات والتي تشير إلى وجود قوات وتحركات وحشود لجيوش العدو والتي تتيح الهجوم أو العدوان على إسرائيل.

وحتى السادس من اكتوبر ١٩٧٣ وُضع سلاح المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي في ثلاثة اختبارات: في عام ١٩٦٠ في عملية «روتم» فشلت المخابرات. وفي حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ قدم التحذير أو الإنذار في الموعد ولكن الاختبار كان سهلاً، وذلك لأن مصر لم تحاول على الإطلاق أن تخفي دخول قواتها إلى سيناء. وقبيل حرب عيد الغفران كان هيكل تجميع المعلومات في المخابرات العسكرية قد قدم لجيش الدفاع الإسرائيلي صورة دقيقة واضحة للغاية عن كل كتيبة وكل لواء في جيش مصر

وسوريا: تسليحها، تمركزها، انتشارها وقدرتها على البدء في الهجوم في أي وقت. (مثلما سوف أوضح فيما بعد لقد نجحت شعبة المخابرات العسكرية أيضاً في أن تقدم خطط هجوم هذه الجيوش والتي ثبت بالفعل أنها خطط سليمة ودقيقة).

وإذا كان الأمر كذلك، لماذا حدث «التقصير» في حرب عيد الغفران؟

لقد كانت أسباب الفشل والتقصير، أولاً وقبل كل شيء، هي تلك الخاصة بقادة هيكل الدفاع الذين تصرفوا بصورة تتناقض مع نظرية الأمن؛ لقد حصلوا على معلومات دقيقة ومفصلة عن تحركات العدو وتمركز قواته. ولقد كانت هذه المعلومات وحدها كفيلة بأن تطلع قادة الجيش على الاحتمالات التي تهدد الأمن وتعرض للخطة وهي الاحتمالات التي نشأت بحكم حشود قوات العدو على طول الحدود واستعداداته للحرب. وعلاوة على ذلك، وكما سوف نثبت ذلك فيما بعد، فإنه من خلال الاستناد إلى الوثائق والمستندات، فقد تضمنت هذه المعلومات الاستخباراتية إشارة إلى هذه الاحتمالات. وهذا يعني أن حشود القوات وتمركزها واستعداداتها تعطي للعدو فرصة الدخول في هجوم خلال فترة زمنية قصيرة للغاية.

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن سلاح المخابرات قد وفر الإنذار ـ كما فهم هذا المصطلح كل رؤساء هيئة الأركان وكل وزراء الدفاع حتى عام ١٩٦٧ـ والذي كان يفوق في جودته كل الإنذارات والتحذيرات التي سبقته سواء فيما يتعلق بعامل الزمن، أو سواء فيما يتعلق بدرجة التفصيل والتوضيح والدقة.

صحيح أن سلاح المخابرات قد أخطأ في تقييمه لنوايا العدو عندما تصور أن احتمالات استغلال العدو قدرته في الهجوم الفوري، احتمالات ضعيفة، ومنخفضة، ولكن هذه التقديرات، التي تستطيع حكومة إسرائيل أن تقبلها أو ترفضها، كان من المحظور أن تؤدي إلى منع تعبئة الاحتياط بصورة فورية. لقد أكدت نظرية الأمن الإسرائيلي أنه عندما تنشأ مثل هذه القدرة على الهجوم في أعقاب تحركات وخطوات يقوم بها العدو، من الضروري أن يتمثل

رد فعل إسرائيل في صورة تعبئة الاحتياط بصرف النظر عن تقدير وتقييم نوايا العدو. وهنا في بؤرة هذه القرارات الحاسمة حدث التقصير الكبير من جانب قادة هيكل الدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٧٣.

الفصل الثالث

دور السلاح الجوي في المعركة الدفاعية

في يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٧٣ وعندما كان رئيس الأركان الفريق ديڤيد اليعازر يستعرض في جلسة الحكومة خطة عمل جيش الدفاع الإسرائيلي طوال الخمسة أعوام القادمة، تناول رئيس الأركان السؤال القائل: لماذا يخصص أقل من ٥٢٪ من ميزانية الدفاع للسلاح الجوي. وقال ديڤيد اليعازر: «سوف يكون السلاح الجوي العنصر الأساسي في قوتنا» والافتراض بأن قوة جيش الدفاع الإسرائيلي هي في أساسها قوة سلاح الاحتياط، يتطلب توافر عنصر نظامي مثل السلاح الجوي يستطيع أن يكون في حالة استعداد مرتفعة ويمنع حدوث أي مفاجأة. والسلاح الجوي يستطيع أن يتيح لنا تعبئة جيش الدفاع الإسرائيلي وتركيز قوة الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة الحرب. وهذه الفجوة التي تتراوح بين ٢٤ ساعة وبين ٧٢ ساعة سوف يسدها سلاح الطيران.. (موشيه ديان في حرب عيد الغفران.. ص٣٢).

وهل تم إنفاق ٥٢٪ من ميزانية الدفاع على وَهْم؟

بعد حرب الأيام الستة بفترة قصيرة بدأت جيوش مصر وسوريا في التزود بصواريخ أرض/ جو سوڤييتية من أكثر الأنواع تطوراً التي كانت معروفة آنذاك. وتم إرسال أنظمة رادار وبطاريات صواريخ أرض/ جو ثابتة ومتحركة، من المتطورة للغاية إلى مصر وسوريا، ولقد كان يبدو أن هدف السوڤييت هو جعل الشرق الأوسط حقلاً للتجارب. ولقد كان هذا صراعاً بين أنظمة الأسلحة الغربية الطائرة وبين أنظمة الأسلحة السوڤييتية المضادة للطائرات والتي يتم نصبها على الأرض (وهي الصواريخ أساساً وبعد ذلك المدفعية)، ولقد كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤييتي رغبة قوية

لأن تعرف وتدرس ابتكاراتها التكنولوجية قولاً وعملاً في أنظمة الأسلحة في ساحة القتال المستقبلية.

وكما هو معروف يوجد نظام التتابع الدوري في تطور الأسلحة.. في فترات معينة يكون التفوق للسلاح الهجومي (على سبيل المثال سلاح الفرسان) وفي فترات أخرى يكون التفوق للسلاح الدفاعي (على سبيل المثال الرشاش الخفيف في الحرب العالمية الأولى، والذي قضى نهائياً على سلاح الفرسان). وهذا هو نفس ما ينطبق على الصراع بين الطائرة وبين الصواريخ أرض/ جو. وليس هناك شك في أنه من خلال نظرة إلى الوراء من الممكن أن نقول إنه من الناحية التكنولوجية في بداية السبعينات، كانت الأنظمة الكثيفة من صواريخ أرض/ جو قادرة على أن تدافع عن القوات البرية الموجودة في نطاقها في مواجهة هجوم الطائرات. وكذلك من الممكن أن نقول إنه كان من الصعب جداً على الطائرات أن تقضي على بطاريات الصواريخ. وباستثناء عندما تكون الظروف مثالية (وفي غالبية الأحوال لا تتوافر مثل هذه الظروف) فإن القضاء على بطاريات الصواريخ كان يتطلب ثمناً غير منطقي من الخسائر في الطائرات والطيارين.

وهذه الصورة التي تبدو من خلال النظرة إلى الوراء واضحة وبسيطة، لم يستوعبها على الإطلاق قادة هيكل الدفاع.

ومثلما سبق أن أوضحت، فقد قام قائد السلاح الجوي، قبل حرب عيد الغفران ببضعة شهور، بإبلاغ هيئة الأركان في جيش الدفاع الإسرائيلي، بأنه سوف يكون في حاجة إلى ٤٨ ساعة من أجل القضاء على هيكل أو تشكيل الصواريخ الأرض/ جو المصرية وسلاح الطيران المصري. وبعد تنفيذ هذه المهمة فقط سوف تكون لدى السلاح الجوي حرية العمل لمساعدة القوّات البريّة. وهذا البلاغ من جانب السلاح الجوي يعني انهيار عامود رئيسي من أعمدة نظرية الأمن. وإذا كان السلاح الجوي لن يكون قادراً خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى الحرجة من بداية الحرب، على أن يساعد القوات البرية في الدفاع عن حدود الدولة، فكيف سيقف الجيش النظامي الصغير أمام قوات عربية تحظى بتفوق عددي هائل؟ ومن الذي سيوفر له المدفعية الطائرة؟

ووحدات الاحتياط الأولى، عندما ستصل إلى ساحة القتال، كيف ستخوض حرباً دفاعية بدون مساعدة جوية؟.

لسبب ما لم تقم جهة ما بدراسة موضوعية لتأثير هذا التحول الاستراتيجي على نظرية الأمن وعلى خطط الدفاع لدى جيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد كان الانتباه، داخل القوات البرية إزاء هذا الموضوع موجوداً في عام ١٩٧٠. فلقد أصدر رئيس الأركان الفريق حاييم بارليف تعليماته ببذل جهود كبيرة من أجل منع إقامة أو نصب بطاريات الصواريخ الأرض/ جو على طول القناة، ولقد قام سلاح الطيران بتنفيذ هجمات على بطاريات الصواريخ المصرية التي كانت تقترب من قناة السويس، ولكن هذه الهجمات لم تحقق سوى نجاح محدود فقط، وتكلفت ثمناً كبيراً في الخسائر.

وفي شهر يوليو ١٩٧٠ حدث التحول الحاد في صراع من أجل حرية العمل الجوي لإسرائيل في منطقة القناة. وعن هذه النقطة كتب الطيار المعروف اليعازر كوهين: «في شهر يوليو آخر شهور الحرب ـ الاستنزاف ـ كان يتم إسقاط طائرات فانتوم بمعدل وبكمية غير متوقعة. ولقد أدى ضياع أفضل الطيارين والملاحين إلى زعزعة هيئة الأركان والقيادة السياسية، وإلى خفض الروح المعنوية وبث الرعب في قلوب صانعي القرارات من اتخاذ مبادرات جديدة، وخلق أيضاً لدى عزرا وايزمان أسطورة جديدة :الصاروخ الذي أحنى جناح الطائرة» («السماء ليست هي الحدود» ص٤٠٤). وهذه الهزيمة التي مني بها السلاح الجوي دفعت قادته إلى أن يفكروا بصورة جذرية في مشكلة الصراع بين الصاروخ والطائرة.

وفي شهر أغسطس من عام ١٩٧٣ أُعلن عن وقف إطلاق النار على طول القناة. ولقد كان أحد الشروط التي أصرت عليها دولة إسرائيل وبشدة، هو خطر تحويل بطاريات الصواريخ أرض/ جو ناحية قناة السويس. ولقد كان هذا الخطر مقبولاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت قد توسطت بين إسرائيل ومصر لتحقيق وقف إطلاق النار.

ولكن فور بدء سريان اتفاقية وقف إطلاق النار، اتضح لجيش الدفاع الإسرائيلي أن المصريين يقومون بتحويل وتقريب بطاريات الصواريخ أرض/جو إلى القناة، ولقد نفذوا هذه العملية، بذكاء ومكْر.

على طول القناة أقام المصريون عدداً كبيراً من البطاريات الهيكلية للصواريخ أرض/جو. وكانت هذه الصواريخ وقواعد الإطلاق والرادارات مصنوعة من الخشب. وكانت الحركة حول البطاريات الهيكلية قليلة ولم يجد محللو الصور الجوية صعوبة في التمييز بين البطاريات الهيكلية وبين البطاريات الحقيقية، وفي بعض الأوقات كان المصريون يحاولون الخداع وكانوا يضعون راداراً حقيقياً داخل بطارية هيكلية، وعندما كان يعمل هذا الرادار كانت إشاراته التي يلتقطها جيش الدفاع الإسرائيلي تعطي صورة لبطارية حقيقية. ولكن الصورة العامة التي كنا نحصل عليها من الصور الجوية ومن التقاط إشارات جهاز الرادار، كانت تتيح لمخابرات السلاح الجوي أن تميز تمييزاً واضحاً للغاية بين البطاريات الحقيقية وبين البطاريات الوهمية أو الهيكلية.

ولكن المصريين نجحوا في خداع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإنه فور سريان مفعول اتفاقية وقف إطلاق النار، أدخلوا قواعد إطلاق وصواريخ ورادارات حقيقية إلى مباني ودشم البطاريات الهيكلية. وبهذه الصورة تم استبدال البطاريات الهيكلية ببطاريات حقيقية بنفس العدد، وفي نهاية هذه العملية وجد سلاح الطيران الإسرائيلي نفسه ممنوعاً من الاقتراب من القناة لأن القناة كانت مغطاة ومحمية بواسطة بطاريات الصواريخ الأرض/جو.

وفي عام ١٩٧٠ كان اسحاق رابين سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية وكنت أنا الملحق العسكري. وكان رابين يتمتع بمكانة مرموقة في واشنطن سواء في وزارة الخارجية أو سواء في وزارة الدفاع. ولذلك فإنه في كل مرة كانت تصادفني فيها مشكلة هامة في إطار عملي مع وزارة الدفاع الأمريكية كنت أطلب من رابين أن يستخدم قوته ونفوذه. وبناء على طلبه كان يتم عقد لقاء مع وزير الدفاع أو مع نائبه. وفي كثير من

الأحيان كانت هذه اللقاءات تؤدي إلى حل المشاكل. وبصفة عامة كان يدور الحديث عن الحصول على تصريح لشراء أنواع تسليحية متطورة مثل القنابل العنقودية أو الطوربيدات المتطورة، وكذلك التبْكير والتعجيل بإمدادات الطائرات والدبابات من احتياطيات جيش الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد طلب رئيس هيئة الأركان الفريق حاييم بارليف مني أن أتناول على وجه السرعة موضوع انتهاكات اتفاقية وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر والتي كانت تتمثل في تحريك بطاريات الصواريخ الأرض/ جو نحو القناة بعد سريان مفعول وقف إطلاق النار. وسرعان ما تبيَّن أن هذا الموضوع تحت رعاية واهتمام رجال وزارة الخارجية، ولقد طرح السفير رابين عليهم كل أفكاره ولكنهم ردوا بكل شدة أن المخابرات الإسرائيلية مخطئة وأنه توجد لديهم أدلة على أن المصريين لم ينتهكوا اتفاقية وقف إطلاق النار، وأنهم لم ينقلوا بطاريات الصواريخ أرض/ جو إلى قناة السويس بعد سريان مفعول وقف إطلاق النار.

وفي تلك الفترة كان الاعتماد المقبول والمألوف من جانب الإدارة الأمريكية على المخابرات مدعوماً بصورة الأقمار الصناعية. وكانت القاعدة السائدة لديهم تقول: الصورة تشكل دليلاً. ومن الواضح أن الدليل ليس هو الصورة ذاتها ولكن الدليل هو ما يقوله الشخص، محلِّل الصور، عما يجده أو عما لا يجده فيها. ومع كل تقديري للتكنولوجيا الأمريكية فقد كنت أؤمن أن محللي الصور في شعبة المخابرات العسكرية وفي السلاح الجوي لا يقلون كفاءة عن الأمريكيين وعلى أقل تقدير في الساحة الشرق أوسطية يوجد لديهم تفوق هو الخبرة. ولذلك فقد عرضت على اسحاق رابين أن يقنع وزارة الخارجية الأمريكية بعقد لقاء بين محللي الصور في جيش الدفاع الإسرائيلي وبين محللي الصور في الولايات المتحدة الأمريكية. (وتجدر الإشاره في هذا الصدد إلى أنه في تلك الفترة لم يكن من المعروف لنا من هي المؤسسة المسؤولة داخل جهاز المخابرات الأمريكية عن تحليل الصور الجوية في قناة السويس).

وقال اسحاق رابين لي: الجدل الآن هو جدل استخباراتي، من الضروري أن نعمل على أن تعترف الإدارة الأمريكية بخطئها الإستخباراتي. ولقد كان هذا صعباً ومعقداً. هل أنت واثق من أننا على حق؟ أجبته: إنك تعرف محللي الصور الإسرائيليين مثلي، ما هو رأيك؟

ورتب اسحاق رابين لقاءً في وزارة الخارجية، ولقد تطور هذا اللقاء إلى قضية مشوّقة للغاية من ناحية العلاقات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الأعوام. وبسبب أهمية الموضوع تحدد موعد اللقاء في الغداة وفي مكتب جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط. ولقد حضر اللقاء أيضاً نائب سيسكو، الفريد آثرتون وبصورة غير عادية اشترك في اللقاء رئيس شعبة المخابرات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية.

ولقد بدأ رابين هذا اللقاء بأن أوضح خطورة الانتهاكات المصرية ومغزاها بالنسبة للوضع العسكري على طول القناة. وقال رابين إن الانتهاكات المصرية تمثل تغييراً خطيراً في علاقات القوى الجوية؛ ولذلك هناك تأثير كبير على قدرة القوات البرية على العمل في منطقة القناة. ولقد قوبلت كلماته بإصغاء شديد ولكن بغضب مكبوت وجوٍّ متوتر. ولقد كان لدي انطباع بأن سيسكو كان واثقاً من أننا نختلق أي مبرر بهدف ابتزاز شيء ما ولذلك فإننا نحاول التشكيك في مصداقية المخابرات الأمريكية، ولقد نبع هذا الموقف بالدرجة الأولى من أنه قد قيل له: إن معلومات المخابرات الأمريكية ترتكز على صورة الأقمار الصناعة وإن التحليل دقيق لأن سماء مصر خالية من الغيوم.

وتوجه إليَّ سيسكو بالسؤال: من أين حصل جيش الدفاع الإسرائيلي على معلومات عن تحريك بطاريات الصواريخ الأرض/ جو بعد سريان وقف إطلاق النار؟ وأوضحت له أننا نقارن بين الصور الجوية قبل وقف إطلاق النار وبين الصور الجوية بعده، وقفز كمن لدغه ثعبان وقال: «أنتم تصوّرون من فوق مصر؟ وأوشكت أن تخرج من فمي إجابة تقول: لقد تعلمنا منكم

التقطتها أقمار صناعية ولكن على الصور كانت توجد علامات لخط سير الأقمار الصناعية وكذلك مجال تغطيتها). وكانت هذه الصور بمستوى جيد للغاية كما لو أنه قد تم التقاطها من ارتفاع ثلاثة آلاف متر وليس من ارتفاع ١٨٠ كيلومتراً. ولقد كان من الواضح أن مهمة محللي الصور الإسرائيليين لن تكون سهلة.

(وبالمناسبة، ففي العامين التاليين التقيت مع راي كلاين أكثر من مرة. ولقد اكتشفت أنه رجل ذكي ذو خبرة متنوعة وكبيرة في الحياة ويتمتع بقدرة هائلة على التحليل).

وبعد يومين وصل محللو الصور الإسرائيليون ومعهم كميات من نيجاتيف الصور الجوية.

وتمّ أول لقاء بين محللي الصور الجوية الأمريكيين والإسرائيليين في مبنى عسكري سري في ولاية ڤيرجينيا على مقربة من واشنطن. واقترحت على رئيس الطاقم الأمريكي أن يكون نظام تحليل الصور من الشمال إلى الجنوب، وهذا يعني من بورسعيد إلى مدينة السويس، وأن يتم العمل بصورة مشتركة إزاء كل بطارية وبطارية. وكذلك حددت مهمة هذا اللقاء وهو الموافقة أو عدم الموافقة على سؤالين:

أ ـ هل هذه البطارية حقيقية أم هيكلية؟.

ب ـ هل البطارية الحقيقية الموجودة وفقاً للصور الجوية التي تمت بعد وقف إطلاق النار، كانت أو لم تكن موجودة في نفس مكانها قبل وقف إطلاق النار؟ وكذلك اقترحت أنه في نهاية كل يوم عمل يتم عرض نتائج العمل المشترك على كلا الجانبين. ولقد وافقوا على هذه المقترحات وكانت الموافقة على اقتراحي الثاني بمثابة مصدر للتعقيد والتوريط الحقيقي والخطير.

وفي مساء اليوم الأول عدت إلى المبنى العسكري الذي يتم فيه العمل المشترك، وطلبت موجزاً يومياً، وعرضوا علي نتيجة العمل. واتضح أنه بالنسبة لغالبية البطاريات سلّم الأمريكيون بالتحليل الإسرائيلي. وكان هناك جدل ونقاش حول عدد صغير جداً من البطاريات (لم أعد أتذكر الأرقام

التقطتها أقمار صناعية ولكن على الصور كانت توجد علامات لخط سير الأقمار الصناعية وكذلك مجال تغطيتها). وكانت هذه الصور بمستوى جيد للغاية كما لو أنه قد تم التقاطها من ارتفاع ثلاثة آلاف متر وليس من ارتفاع ١٨٠ كيلومتراً. ولقد كان من الواضح أن مهمة محللي الصور الإسرائيليين لن تكون سهلة.

(وبالمناسبة، ففي العامين التاليين التقيت مع راي كلاين أكثر من مرة. ولقد اكتشفت أنه رجل ذكي ذو خبرة متنوعة وكبيرة في الحياة ويتمتع بقدرة هائلة على التحليل).

وبعد يومين وصل محللو الصور الإسرائيليون ومعهم كميات من نيجاتيف الصور الجوية.

وتمَّ أول لقاء بين محللي الصور الجوية الأمريكيين والإسرائيليين في مبنى عسكري سري في ولاية ڤيرجينيا على مقربة من واشنطن. واقترحت على رئيس الطاقم الأمريكي أن يكون نظام تحليل الصور من الشمال إلى الجنوب، وهذا يعني من بورسعيد إلى مدينة السويس، وأن يتم العمل بصورة مشتركة إزاء كل بطارية وبطارية. وكذلك حددت مهمة هذا اللقاء وهو الموافقة أو عدم الموافقة على سؤالين:

أ ـ هل هذه البطارية حقيقية أم هيكلية؟.

ب ـ هل البطارية الحقيقية الموجودة وفقاً للصور الجوية التي تمت بعد وقف إطلاق النار، كانت أو لم تكن موجودة في نفس مكانها قبل وقف إطلاق النار؟ وكذلك اقترحت أنه في نهاية كل يوم عمل يتم عرض نتائج العمل المشترك على كلا الجانبين. ولقد وافقوا على هذه المقترحات وكانت الموافقة على اقتراحي الثاني بمثابة مصدر للتعقيد والتوريط الحقيقي والخطير.

وفي مساء اليوم الأول عدت إلى المبنى العسكري الذي يتم فيه العمل المشترك، وطلبت موجزاً يومياً، وعرضوا علي نتيجة العمل. واتضح أنه بالنسبة لغالبية البطاريات سلَّم الأمريكيون بالتحليل الإسرائيلي. وكان هناك جدل ونقاش حول عدد صغير جداً من البطاريات (لم أعد أتذكر الأرقام

الحقيقية) وفي مساء اليوم الثاني أيضاً ذهبت إلى المبنى. ومرة أخرى حصلت على نتيجة العمل المشترك والتي تشير إلى أن المصريين قد انتهكوا بالفعل اتفاقية وقف إطلاق النار وأقاموا عدداً كبيراً من بطاريات الصواريخ أرض/جو داخل حفر وخنادق كانت مباني هيكلية قبل وقف إطلاق النار.

وخلال اليوم الثالث وصلت إليَّ معلومات من بعض الأصدقاء في وزارة الدفاع الأمريكية أنه يسود هناك ارتباك فيما يتعلق بنتائج التحليل المشترك للصور. وفي المساء وعندما وصلت إلى مبنى العمل المشترك، أبلغني الضابط الأمريكي المسؤول عن طاقم العمل أنه قد تلقى تعليمات بعدم تجهيز نتائج مشتركة وعدم تسليم نتائج المحللين الأمريكيين إليَّ.

عدت إلى مكتبي وأنا أشعر بالقلق العميق. وفي الغداة وصل إلى علمي أنه خلال ٤٨ ساعة من المقرر أن يتم عقد جلسة لكل رؤساء أجهزة المخابرات في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة ريتشارد هلمز رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكيةCIA، وأنه في هذه الجلسة سوف يتم الاتفاق على الموقف الرسمي لأجهزة المخابرات الأمريكية. وقد شعرت بالخوف من أن بعض الاعتبارات السياسية (مثل الرغبة في عدم الدخول في مواجهة مع مصر واتهامها بانتهاك وقف إطلاق النار بصورة علنية) سوف تشوه التقرير المهني ونتائج الخبراء العسكريين. أخذت أفكر وأفكر حتى توصلت إلى النتيجة بأن الطريق الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً أمامي هو أن أعرض، وعلى الفور، على رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية النتائج المشتركة التي عرضت عليَّ خلال اليومين الأول والثاني من العمل.

وكنت أنا ورئيس المخابرات المركزية الأمريكية على معرفة وثيقة من خلال بعض اللقاءات التي تمت في بيوت بعض الأصدقاء المشتركين. واتصلت بأحد هؤلاء الأصدقاء الصحفي المعروف جوزيف أولسوب (أو لزوب) وقلت له: إنني في حاجة إلى لقاء مع ريتشارد هلمز في أقرب وقت ممكن.

وبعد مرور ٤٥ دقيقة اتصل بي شخص لم يكشف عن هويته وقال لي:

«بعد ٩٠ دقيقة سوف تصل إلى مبنى السفارة الإسرائيلية سيارة سوداء سوف تأخذك إلى اللقاء الذي طلبته. انتظر أمام بوابة مبنى السفارة».

وصلت السيارة في الموعد المحدد وسافرنا إلى خارج واشنطن على مسافة ساعة سفر تقريباً، وصلنا إلى مبنى ضخم للغاية داخل إحدى الغابات. دخلنا إلى المدخل وتوقفت السيارة. نزلت ووجدت نفسي مباشرة أمام باب أحد المصاعد، انفتح باب المصعد وطلب مني الدخول. صعدنا عدداً من الطوابق. توقف المصعد وانفتح الباب وأمامه وجدت ريتشارد هلمز، لقد كان هذا هو المصعد الخصوصي لمكتبه، خرجنا إلى الشرفة المطلة على نهر بوتوماك وعلى غابات شاسعة جلسنا أمام منضدة وقال لي: تحدث..

حكيت له تطور الأحداث ابتداءً من اللقاء مع جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية وحتى الحصول على نتائج عمل المحللين خلال اليومين الأول والثاني من العمل المشترك، وقلت له: إن هدفي هو أن أحكي له الحقائق كما أعرفها بحيث تكون في يده، عندما ينعقد لقاء رؤساء أجهزة المخابرات الأمريكية «الحقيقة كما تبدو لي».

وخلال اللقاء كان هلمز يجلس ويسجل كل كلمة. لم يطرح أسئلة، لم يعلق، وما إن انتهت محاضرتي حتى انتهى اللقاء. عدت إلى المصعد وهبطت إلى الطابق الأرضي، كانت السيارة السوداء تنتظرني في مكانها وأخذتني عائدة إلى مكتبي في السفارة.

والنتيجة:

توقفت وزارة الخارجية الأمريكية عن تفنيد مزاعم إسرائيل بعد ذلك بأن المصريين قد انتهكوا وقف إطلاق النار. وكذلك اختفى ذلك القول بأن المخابرات الأمريكية على حق وأننا مخطئون أو مضللون. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفرض على مصر إخلاء بطاريات الصواريخ من منطقة قناة السويس.

وفيما يتعلق بوزارة الدفاع الأمريكية: مضت بضعة أيام، وذات صباح اتصل بي مساعد الـ DIA وهو جنرال في السلاح الجوي (برتبة موازية لرتبة

الـ ٤٨ ساعة الأولى. وهذا أيضاً ما ينطبق على منطقة القناة وذلك لأن تشكيل الصواريخ الأرض/ جو المصري قد خلق هناك أيضاً وضعاً استراتيجياً جديداً، أصبح فيه سلاح الطيران محيَّداً طالما لم يتم تدمير الصواريخ. ولكن حساسية نائب رئيس الأركان كانت أكثر حدة إزاء هضبة الجولان وذلك بسبب تواجد الكثير من المستوطنات اليهودية وكذلك بسبب قربها من إتسباع هاجليل. وفُقدان منطقة القناة لم يكن يشكل خطورة حياتية أو وجودية على دولة إسرائيل.

ومن المحتمل أنه كان من الممكن أن نفترض أن رئيس الأركان كان ينظر إلى دور السلاح الجوي على أنه أقل حرجاً مما أصفه أنا هنا. ولكن الوثائق والبروتوكولات تفند هذا الافتراض تماماً، وتقرر بصورة قاطعة أن الفريق اليعازر كان يخصص للسلاح الجوي هدفاً حاسماً وحيوياً في أي سيناريو حربي. ولذلك فقد أنفق على السلاح الجوي أكثر من نصف ميزانية الدفاع.

وفي شهري أبريل ومايو ١٩٧٣ كان وزير الدفاع ورئيس الأركان يعتقدان أن مصر وسوريا على وشك أن تشنَّا الحرب. وعلى ضوء ذلك أُعيد النظر في الخطط العملية وتم عرضها على رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان. وفي يوم ٩ مايو ١٩٧٣ وفي المناقشات التي تمت بحضور رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ونائب رئيس الأركان ورئيس إدارة العمليات في شعبة العمليات، استعرض رئيس الأركان الخطط استعداداً لحالة نشوب الحرب واستعرض الافتراضات الأساسية التي ترتكز عليها هذه الخطط.

وفيما يلي سوف نقدم مقتطفات من كلمات رئيس الأركان فيما يتعلق بدور السلاح الجوي في الحرب (هذه الفقرات تظهر في البند ١٧١ من التقرير الأوَّلي للجنة أجرانات، الموضوع ٥٧ ص٨).

«نحن مرتكزون في الجبهة السورية والمصرية على أساس الفرملة الكاملة.. وهذا يعني ليس احتواءً containmentعلى قوات بهدف التدمير بعد ذلك في مناورة بل منذ البداية ألا نسمح لهم بالدخول». ويرى الفريق اليعازر سلسلة افتراضاته على أساس أنه في كل الأحوال نحن نرى في السلاح الجوي

العنصر الأول؛ سواء في الدفاع أو سواء في الهجوم. . . والحقيقة أن العلاقات بين القوات البرية هي كما أوضحتها، والحقيقة في أننا نتجرأ على عدم تعبئة الاحتياط بصورة مبكرة انطلاقاً من أننا نؤمن بقدرة السلاح الجوي على خلق الفرملة إذا ما وقع هجوم في إحدى الجبهتين وذلك لأننا نرى أن السلاح الجوي هو الذي سيبادر بالهجوم في أي خطة برية».

ورئيس الأركان بنفسه يعيد تأكيد هذه الكلمات في الشهادة التي أدلى بها في لجنة أجرانات (صفحة ٤٧٨٩).

«أ ـ من ناحية المفهوم كنا نعتقد أن القوة النظامية والسلاح الجوي هما قوة للفرملة في حالة المفاجأة.

ب ـ أن نكون مستعدين لأي حالة ولذلك توجد لدينا قوة نظامية وسلاح جوي مهمتهما الفرملة. . ويجب أن نقتل العدو في القيادة الجنوبية على ضفاف قناة السويس وفي القيادة الشمالية على ضفة الحفر البرميلية المضادة للدبابات، وليس أعمق من ذلك. . .»

وعندما نلقي نظرة على شهادة رئيس هيئة الأركان في لجنة أجرانات يتضح لنا أنه كان يعتمد على السلاح الجوي كعنصر رئيسي في الفرملة والإعاقة هو والقوة النظامية (واللجنة تشير إلى ذلك في التقرير) وهو لا يخلق العلاقة المنطقية الواضحة بين مطالب سلاح الطيران بأن يخصص لنفسه على أقل تقدير ٤٨ ساعة من أجل تدمير الصواريخ الأرض/ جو وبين ما سيترتب على ذلك ـ من أنه خلال هذه الـ ٤٨ ساعة الأولى للحرب سوف يكون السلاح الجوي مشغولاً بمهمة تدمير الصواريخ ولن يستطيع أن يقوم بدور الفرملة المحدد له. وهذا يعني أنه لن يكون هناك من سيساعد القوة النظامية ولن يكون هناك من سيفرمل أو سيعوق قوات العدو المدرعة، باستثناء القوة النظامية البرية الأقل عدداً ـ بصورة شديدة ـ من القوات العربية والمبعثرة بصورة ضئيلة على طول حدود طويلة.

وليس هناك شك في أن رئيس الأركان قد أصيب هنا بنوع من العمى المنطقي الذي دفعه إلى التمسك بالدفاع المتشدد الصلب على طول الحدود

(يجب أن نقتل العدو في القيادة الجنوبية على ضفاف قناة السويس وفي القيادة الشمالية على ضفة الحفر المضادة للدبابات. . وليس أعمق من ذلك). ولم يلاحظ رئيس الأركان ولا وزير الدفاع ذلك التصادم المأساوي بين مفهوم الدفاع المتشدد الصلب وبين تغيير الوضع الاستراتيجي نتيجة لتشكيلات الصواريخ الأرض/جو. ولم يستوعب أي واحد منهما أن السلاح الجوي لن يستطيع تنفيذ المهام التي يكلفانه بها في مرحلة الفرملة والإعاقة إذ إنه طالما لم يتم تدمير الصواريخ لن تكون هناك معاونة للقوات البرية، وفقط عندما يتجاوز الجيش البري المصري أو السوري حدود المظلة الوقائية التي توفرها الصواريخ الأرض/جو سوف يستطيع السلاح الجوي أن يعبِّر عن قوته كعنصر معاون للقوات البرية.

وهناك دليل على قدرة السلاح الجوي عندما لا يكون مقيداً بسبب الصواريخ أرض/جو، نجده في كتاب الجنرال سعد الشاذلي والذي كان رئيساً لهيئة أركان الجيش المصري في فترة حرب عيد الغفران. يقول الفريق سعد الشاذلي وهو يصف المعارك في اليوم الرابع من الحرب ـ العاشر من أكتوبر ـ: تلقى اللواء الميكانيكي رقم ـ ١ـ في الجيش المصري تعليمات بأن يتحرك في جنح الظلام ناحية الجنوب على طول ساحل خليج السويس وأن يحتل رأس سدر. ومن خلال تقدمه تجاوز اللواء مجال حماية بطاريات الصواريخ أرض/ جو، وأثناء تواجده خارج مدى حماية الصواريخ قامت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي بمهاجمة اللواء وقضت عليه خلال بضع ساعات (مذكرات الجنرال الشاذلي صفحة ١٦٢).

ولكن كانت هذه حالة منفردة، فالسوريون والمصريون، على النقيض من قادة هيكل الدفاع الإسرائيلي، كانوا يدركون جيداً مغزى التغيير الذي أحدثته تشكيلات الصواريخ الأرض/جو وخططوا خطواتهم العسكرية بما يتفق وذلك. والأهداف الأرضية من وراء الحرب بالنسبة لمصر وسوريا لم تتجاوز حدود مظلات حماية الصواريخ أرض/جو. ولذلك فإنه طالما لم يتم تدمير الصواريخ فإن معاونة السلاح الجوي للقوات البرية لم تحقق النتائج التي كان يتوقعها ـ بدون أي مبرر ـ كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.



الفصل الرابع

علاقات العمل بين رئيس شعبة المخابرات العسكرية وبين رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع

بعد حرب عيد الغفران نشرت مقابلات صحفية وكُتبت مقالات كثيرة عن تأثير رئيس شعبة المخابرات العسكرية الكبير ـ كما يزعمون ـ إيلي زاعيرا على رئيس الأركان وعلى وزير الدفاع.

ولقد حرصت لجنة أجرانات على أن تشير إلى ذلك أيضاً حينما كتبت (في البند ٣١ من التقرير) تقول: كان وزير الدفاع أيضاً متأثراً بنجاح شعبة المخابرات العسكرية في تقديراتها في شهري أبريل ومايو ١٩٧٣ في كل ما يتعلق بقدرة شعبة المخابرات العسكرية على أن تحذر من الحرب بعد أن كان يختلف مع تقديرات شعبة المخابرات العسكرية (يدور الحديث هنا عن الخلاف الذي نشب بين وزير الدفاع ورئيس الأركان اللذين كانا يعتقدان أن مصر وسوريا سوف تدخلان الحرب في شهر أبريل، وبين شعبة المخابرات العسكرية التي كانت تختلف في الرأي حول ذلك، وسوف أسهب في الحديث حول هذا الموضوع فيما بعد).

ولذلك من الممكن أن ينشأ انطباع خاطئ بأن وجهة نظر رئيس شعبة المخابرات العسكرية قد قُبلت على أنها أمر بديهي، ولكن هذا الانطباع لم ينشأ من تلقاء نفسه، من العدم، بل إنه يشكل جزءاً من الأسطورة التي نشأت بعد حرب عيد الغفران والتي أرادت أن تؤكد في إدراك الجمهور فكرة أن المسؤول هو شخص واحد ووحيد عن كل التقصير وعن كل مظاهر الفشل في الحرب، هو شعبة المخابرات العسكرية ورئيسها. ولقد كانت هذه الأسطورة

مريحة لبعض الشخصيات، ولكن الحقيقة عكس ذلك تماماً.

لقد كانت علاقات العمل بيني وبين رئيس الأركان ووزير الدفاع علاقات سليمة وصحيحة، ولكنها كانت مصحوبة بالخلافات والخلافات في الرأي منذ الشهور الأولى بعد أن تسملت منصبي كرئيس لشعبة المخابرات العسكرية في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٢. وفي كل الأحداث التي نشبت فيها الخلافات لم يكن رأيي يحظى بالقبول. وفي بعض الأوقات لم يكن يطلبون رأيي من الأساس.

وكانت أول حالة لم يطلب فيها معرفة ما هو رأيي هو ما حدث في شهر فبراير من عام ١٩٧٣.

في صبيحة الحادي والعشرين من شهر فبراير كنت في مكتبي في مناقشات مع بعض الضباط من إدارة البحوث في شعبة المخابرات. واتصل بي ضابط من إدارة مخابرات السلاح الجوي وأبلغني أن طائرة ركاب ليبية قد اخترقت المجال الجوي في سيناء وقد صدرت الأوامر بإجبارها على الهبوط في مطار رفيديم في وسط سيناء وإذا رفضت سوف يتم إسقاطها وأضاف أنه في هذه الساعة توجد عاصفة رملية قوية في سيناء والرؤية ضعيفة جداً.

وبعد نهاية المكالمة حكيت للضباط الذين كانوا في مكتبي عن المعلومات التي تلقيتها من مخابرات السلاح الجوي وأعربت عن تقديري بأنه من المحتمل أن طيّار (قائد) الطائرة الليبية قد أخطأ وأنه لا يعرف على الإطلاق أين يوجد، وعلى الفور اتصلت بمكتب رئيس الأركان الفريق ديڤيد اليعازر. وقيل لي إن رئيس الأركان في منزله.

اتصلت بمنزله وسألته: هل تعلم بأمر دخول الطائرة الليبية إلى سيناء؟.

أجاب: نعم، أعرف. أصدرت تعليماتي بأن ينزلوها في مطار رفيديم وإذا لم تستجب سوف يسقطونها.

قلت: دادو، هذه هي طائرة مدنية من الواضح أنها كما سيبدو قد ضلت طريقها. هناك عاصفة رملية شديدة في سيناء وكذلك في مصر والرؤية سيئة للغاية.

وكان هناك صمت قصير، ثم وضع رئيس الأركان سماعة التليفون بدون أن يرد على كلامي: ونهاية القصة معروفة: تم إسقاط الطائرة، ولقي كل ركابها تقريباً مصرعهم. ولقد حكى الطيار المساعد الجريح أن الطائرة قد ضلت الطريق وكان الطيارون يتصورون أنهم فوق مصر.

لم نذكر أنا وديڤيد اليعازر هذه القضية فيما بيننا، ولم أفهم لماذا وضع السماعة في وجهي دون أن يرد. وعلمت أن كل هذه القضية قد أثارت حزنه الشديد لأنه كان إنساناً حسّاساً للغاية.

وبعد إسقاط الطائرة الليبية ببضعة شهور وجدنا أنا وديڤيد اليعازر نفسينا في أحد مواقع القيادة في مكان ما ندير عملية صعبة للغاية وكان قائد العملية على الطبيعة هو إيهود، ولقد سيطر على العملية بكل قوة وبصورة رائعة على الرغم من أنه كانت هناك لحظات كبيرة من التوتر طوال تلك الليلة وعند انتهاء العملية عندما انتهت حدة التوتر قال لي ديڤيد اليعازر:

«إيلي إنني أريد أن أحكي لك ما حدث على وجه الدقة عندما اتصلت بي صباح إسقاط الطائرة الليبية. طوال الليلة كلها كنت في الميدان أتولى قيادة عملية إغارة في شمال لبنان، عدت إلى المنزل وقد قتلني الإنهاك، نمت. بعد فترة قصيرة أيقظني موطي (اللواء مردخاي هود قائد السلاح الجوي) وأبلغني بدخول الطائرة الليبية. ولقد طلب موافقتي على اعتراض الطائرة وإنزالها في رفيديم وإذا رفضت سوف يسقطونها، وافقت له على ذلك، وبعد مرور بضع دقائق اتصلت أنت بي تليفونياً ولفتَّ نظري إلى احتمال أن تكون هذه الطائرة المدنية قد ضلت طريقها بسبب العاصفة الرملية. وعلى الفور قررت إلغاء الموافقة على إسقاط الطائرة، لذلك وضعت السماعة في وجهك واتصلت بموطي فوراً ولكن أجابني بأن الطائرة قد أسقطت بالفعل».

لا يمكن إرجاع ما قد حدث، ولكنني ندمت وأسفت على أن ديڤيد اليعازر لم يتشاور معي قبل الموافقة على إسقاط الطائرة.

وفي كتاب «الطريق إلى رمضان» يحكي الصحفي المصري المرموق

وكاتم أسرار عبد الناصر والسادات، محمد حسنين هيكل عن القضية التالية التي كانت امتداداً لقضية إسقاط الطائرة الليبية.

كتب هيكل يقول: إن حاكم ليبيا معمر القذافي كان مشحوناً بالغضب وقرر أن ينتقم من إسرائيل. وبعد ذلك ببضعة شهور وفي شهر مايو ١٩٧٣ كانت دولة إسرائيل توشك على أن تحتفل بمرور ٢٥ عاماً على تأسيسها واستقلالها. وبمناسبة هذه الاحتفالات استأجرت مجموعة من اليهود الأغنياء من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أوروبا الباخرة الفخمة «كوين اليزابيت ٢» وخرجت في رحلتها من إنجلترا بهدف السفر إلى إسرائيل والاشتراك في الاحتفالات، وقرر القذافي الانتقام من ركاب الباخرة، وأصدر أوامره لقائد غواصة مصرية كانت مُعارة إلى سلاح البحرية الليبي وكانت ترسو في ذلك الوقت في طرابلس، بأن يعثر على هذه الباخرة ويضربها ويغرق كل ركابها.

وخرج قائد الغواصة المصري بغواصته إلى عرض البحر، ولكن على النقيض من تعليمات القذافي، قرر أن يبلغ قاعدته الرئيسية في الإسكندرية بهذه المهمة. ولقد وصل الخبر إلى الرئيس السادات فأصدر أوامره بإعادة الغواصة إلى الإسكندرية وعدم تنفيذ أوامر القذافي. وأبلغ القذافي بأن الغواصة لم تنجح في العثور على الباخرة في البحر الأبيض المتوسط. (وعلى حد قول أو شهادة محمد حسنين هيكل لم يقتنع القذافي بهذا التبرير المصري ولقد أدت هذه القضية إلى تعكير صفو هيكل العلاقات بين مصر وليبيا أكثر وأكثر) ولو أن قائد الغواصة لم يتصل بقيادته في الإسكندرية ولو كان قد نجح في إغراق سفينة الركاب لكانت قد انتهت قضية الطائرة الليبية بصورة أكثر تراجيدية بكثير.

وغداة تلك العملية والتي بسببها كنت أتواجد أنا وديفيد اليعازر في موقع القيادة في مكان ما، تم استدعاؤنا معاً لمقابلة وزير الدفاع. ولقد كان غاضباً جداً لأنه طوال الليل لم يبلغوه بتطورات العملية ولأننا لم نوقف العملية بسبب مشكلة معينة. وحتى الآن لا يوجد لدي تفسير لغضبه هذا لأن العملية انتهت بنجاح وتم تحقيق كل أهدافها، كانت هناك بعض التعقيدات والمشاكل خلال التنفيذ ولكن الجميع عادوا بسلام.

ولقد طلب ديان منا أن نُدخل في الليالي التالية قوات إلى عمق أرض العدو بعيداً عن الحدود وذلك للتمويه على العدو وصرف انتباهه من أجل توجيه انتباه العدو إلى مناطق بعيدة عن منطقة العملية. وقلنا له أنا ودادو إنّ إدخال القوات إلى أرض العدو خطير ولا داعي له. وعلى الرغم من أن هذا كان موضوعاً عسكرياً وتكتيكياً إلاّ أنه تدخَّل فيه بسبب خبرته كرجل تكتيك بارز. ولقد أصرَّ على طلبه بشدة وتجادل ـ جدالاً مهنياً ـ بهدف إقناعي بأنه من الناحية العسكرية تعتبر هذه مخاطرة واجبة ومطلوبة. ولقد تصرف كقائد أعلى لجيش الدفاع الإسرائيلي وليس كوزير دفاع لا يهتم بالتكتيك.

وأنا أصف واستعرض هذه الحالة في إطار هيكل الخلافات والجدل والنقاش ليس فقط من أجل أن أثبت أنه في كثير من الأحوال لم يقبل أحد رأيي ولم يطلبه، ولكن أيضاً من أجل أن أثبت الحقيقة أنه عندما أراد وزير الدفاع ذلك فإنه وجد من الصواب أن يتدخل في تفاصيل عسكرية تكتيكية من خلال الاعتراف والتأكيد على أنه توجد لديه أيضاً السلطة والذكاء المطلوبان للتدخل في مثل هذه الأمور. ولكن عندما لم يرغب في تحمل المسؤولية لم يحسم الأمر حتى في القضايا الاستراتيجية ذات الأهمية القصوى مثل خطط القتال في جيش الدفاع الإسرائيلي.



والقضية التالية سوف أقوم باستعراضها بكل تفاصيلها الدقيقة وذلك لأن فيها الكثير من «العلامات الدالة» على ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

لقد كان هذا هو يوم السادس من أغسطس ١٩٧٣ـ الساعة السابعة والنصف صباحاً ـ السائق النوبتجي يحضر إليّ في المنزل الملف الختامي لكل الأخبار التي وصلت طوال الليل. وبناء على تعليماتي منذ أن عُينت رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية يقوم «مركز إعداد التقارير والنشر» بإعداد هذا الملف في كل يوم ويتم إحضاره إلى منزلي بواسطة السائق وذلك حتى أستطيع استغلال الزمن الذي استغرقه في الذهاب من المنزل إلى المكتب،

ولقد كان هذا التقرير امتداداً لليلة هادئه نسبياً لم يدق جرس التليفون السري والمباشر في الليل سوى مرتين أو ثلاث من أجل تحويل أخبار عاجلة. وكان هذا صباح يوم عادي كان يوجد فيه ـ مثل أيام كثيرة قبله وبعده ـ هدوء مضلل وخادع كان يسبق العاصفة المفاجئة.

في الساعة الثامنة والنصف دخل إلى مكتبي جادي وهو رئيس مكتبي الذكي والمحنك، ليبلغني بأن العقيد «ج» سوف يحضر إلى هنا ومعه خبر هام للغاية وعاجل للغاية. و «ج» هذا هو ضابط محنك وخبير، دخل المكتب وهو يلتقط أنفاسه إذ إنه كان يجري على السلالم وكان واضحاً على وجهه أن الخبر الموجود في يده هام وغير تقليدي في جوهره، وقال: «لقد وصل هذا في هذه اللحظات». هكذا قال ولم يضف شيئاً ووضع الخبر في يدي. وكان مضمون الخبر كما يلي: «جورج حبش سوف يطير اليوم الساعة الثامنة مساء من بيروت إلى بغداد على متن طائرة شركة الطيران العراقية الرحلة رقم ٦».

وكان مصدر هذه الخبر موثوقاً به بالنسبة لنا. لقد كان هذا مصدر تحقق بوسائل كثيرة وقدم لنا الكثير من الأخبار الهامة. لقد كانت لدينا آمال أنه عندما يحين الوقت سوف يقدم أيضاً أنباءً إنذارية وهي كما هو واضح ومفهوم، وهي الأنباء الأكثر أهمية وحسماً.

اتصلت برئيس الأركان بالتليفون الداخلي «إنتركوم» وأبلغته بأنني سوف أهبط إليه خلال عشر دقائق لكي أبلغه بخبر هام وعاجل للغاية.

ولقد كان جورج حبش قائد «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» من(قادة المخربين) الذين تلوثت أيديهم بالدماء. وهو شخصياً الذي أصدر أمر تنفيذ عشرات من(عمليات التخريب الفتاكة) ومن بينها مذبحة مطار اللد والتي تمت قبل ذلك بعام على أيدي إرهابيين يابانيين كانوا يعملون في خدمة «الجبهة الشعبية».

ولقد علمت أن من بين الاحتمالات التي سيطرحها رئيس الأركان هو احتمال إحضار جورج حبش إلى إسرائيل. ولقد فكرت بيني وبين نفسي في مميزات وعيوب عملية تنفيذية من هذا النوع وما هي تداعياتها. اتصلت

تليفونياً بـ«تسڤي زامير» رئيس الموساد وسألته: «هل تستطيع أن تضع الليلة عميلاً من عملائك في مطار بيروت ومعه جهاز اتصال لإسرائيل؟». وكان رده بالنفي. ولقد أدركت أنه لن يكون في مقدور أي شخص من عملاء شعبة المخابرات العسكرية في بيروت أن يفعل ذلك بمثل هذه الصورة السريعة.

نزلت إلى مكتب رئيس الأركان وقلت له: «توجد لدينا معلومات من مصدر موثوق به أنه في الساعة الثامنة مساء سوف يسافر جورج حبش من بيروت إلى بغداد في إطار رحلة جوية تجارية عادية تابعة لشركة الطيران العراقية».

وكان رده الفوري: «سوف نعترض الطائرة ونجبرها على الهبوط في إسرائيل».

ساد صمت لبضع ثوانٍ وكل منا ينظر مباشرة إلى عين الآخر وقلت: «دادو أنا أعترض».

اندهش وتساءل: «حقاً؟ لماذا؟».

عرضت عليه كل مبرراتي. قلت: أولاً، لنا وقفة مع الطيارين العراقيين، ماذا سيحدث لو أنهم رفضوا إطاعة تعليمات طائراتنا المقاتلة؟ هل ستصدر أوامرك بإسقاط الطائرة؟

ثانياً: لنفترض أن الطيارين أطاعوا الأوامر وهبطوا في مطار عسكري إسرائيلي من شأن جورج حبش ورفاقه أن يناضلوا حتى آخر رمق في حياتهم في الوقت الذي ستحاول فيه قواتنا السيطرة على الطائرة ومن الممكن أن ينتهي هذا بمقتل ركاب الطائرة المدنية بصورة جماعية.

ثالثاً: من الممكن أن نبدأ في تنفيذ مثل هذه العملية فقط لو أن شخصاً موثوقاً به قد شاهد بعينه جورج حبش وهو يعود إلى الطائرة. الآن جورج حبش من الممكن أن يغير خططه ولا يصعد إلى الطائرة. ولقد درست هذا الأمر مع تسڤي زامير وهو غير قادر على أن يضع هذا المساء في مطار بيروت عميلاً له ومعه جهاز اتصال لإسرائيل.

ورابعاً: مثل هذه العملية سوف «تحرق» مصدر معلوماتنا وسوف يُنزل هذا ضرراً بالغاً بقدرتنا على تجميع المعلومات. وبسبب كل هذه المبررات فإنني أوصي بعدم تنفيذ محاولة اعتراض الطائرة العراقية.

كان ديڤيد اليعازر يسمع باهتمام ثم قال: «إذا كان الأمر كذلك سوف أستدعي طليل (اللواء يسرائيل طل نائب رئيس هيئة الأركان ورئيس شعبة العمليات) وبيني بيلد (قائد السلاح الجوي) من أجل إجراء مناقشات». وأمرهما بالصعود إلى مكتبه. وخلال عشر دقائق بدأت المناقشات بحضور رئيس الأركان، نائب رئيس الأركان، قائد السلاح الجوي ورئيس شعبة المخابرات العسكرية. بدأت المناقشة وعرضت، بصورة محايدة، خبر سفر جورج حبش إلى بغداد، بدون أن أعبر عن رأيي فيما يجب عمله أو لا يجب عمله. وقال دادو (اسم الدلع لديڤيد اليعازر رئيس الأركان): «على ضوء هذا الخبر واستناداً إلى أن رئيس شعبة المخابرات العسكرية يؤكد أن هذا مصدر موثوق به، فإنني أنوي أن أعترض الطائرة وأقبض على جورج حبش» واتجه بنظره إلى يسرائيل طل.

بدون تردد قال طل: «أنا أعارض» تساءل دادو: «لماذا؟».

أجاب طل: على أساس أخلاقي، نحن نطلب من كل دول العالم أن تحارب عمليات خطف الطائرات وها نحن سنفعل نفس الشيء. أنا أعارض.

وتوجهت عيون ديڤيد اليعازر نحوي. عند ذلك شرحت بإسهاب كبير البنود والمبررات الأربعة التي سبق أن سُقتها لشرح معارضتي والتي كنت قد شرحتها قبل ذلك لدڤيد اليعازر.

تساءل ديڤيد اليعازر: ما هو رأيك يا بيني؟ (قائد السلاح الجوي).

قال بيني بيلد بصورة قاطعة وبصرف النظر عن الكلمات التي قالها يسرائيل طل والتي قلتها أنا أيضاً: «إذا أصدرت الأمر سوف نحضر الطائرة».

قال دادو: «إذا كان الأمر كذلك، سوف أذهب الآن إلى وزير الدفاع للحصول على موافقته على اعتراض الطائرة».

ولقد كانت حادثة الطائرة الليبية ماثلة جيداً أمام أعين الجميع. ولم يهتم شخص بأن يطرح الأسئلة الواجبة في مثل هذه الحالة: ماذا سيكون الأمر الصادر للطيارين المعترضين إذا رفضت الطائرة العراقية أن تطير إلى إسرائيل؟ هل يتم إسقاطها أم يُسمح لها بالاستمرار في طريقها؟ ولنفترض أن الطائرة هبطت في مطار عسكري وأعلن جورج حبش عن طريق أجهزة الاتصال أنه إذا لم نسمح له بالإقلاع والعودة فإنه سوف ينسف الطائرة بكل ركابها من نساء وشيوخ وأطفال. هل سنسمح للطائرة بالإقلاع أم لا؟ ومن الواجب أن نتذكر أن الجيش مؤسسة ذات تسلسل طبقي. وليس من الضروري على رئيس الأركان أن يتصرف بناء على نصيحة نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة المخابرات العسكرية. على العكس له الحق أيضاً ومن الواجب عليه أن يتخذ قراره بصورة مستقلة ومن الواضح للجميع أن أمره ملزم. عدت إلى مكتبي لكي أجهز بسرعة الوحدات التي من شأنها أن تشترك في العملية والتي توجد تحت قيادة وشعبة المخابرات العسكرية. ولقد كان الوقت قصيراً جداً.

أولاً: أصدرت أوامري لوحدات تجميع المعلومات بأن تستعد جيداً لاستقبال الأخبار في زمنها الحقيقي في كل ما يتعلق بالعملية المنتظر أن تتم هذه الليلة. وهناك وحدة أخرى تلقت تعليمات بإعداد طاقم محققين أو مستجوبين ممن يجيدون اللغة العربية ووضعهم في حالة استعداد في قاعدة السلاح الجوي في رمات ديڤيد.

كانت هذه هي عملية مشتركة بين السلاح الجوي وشعبة المخابرات العسكرية. الاعتراض سوف يتم عن طريق السلاح الجوي؛ تجميع المعلومات عن المطار في بيروت وعن الرحلة الجوية ذاتها وكذلك فحص الطائرة وركابها والتعرف عليهم واستجوابهم؛ من المقرر أن يتم كل هذا بواسطة وحدات شعبة المخابرات العسكرية. صدرت الأوامر؛ وبدأ هيكل تجميع المعلومات التنفيذي المدرب والخبير، بكل وحداته وهيئاته الإدارية التابعة له، في العمل.

وبعد نهاية الجلسة في مكتب رئيس الأركان بأقل من ساعة اتصل بي

وزير الدفاع موشيه ديان وقال: إيلي سمعت من ديڤيد اليعازر أنك تعارض عملية الليلة» أجبت: «نعم» فقال: إذا كان الأمر كذلك احضر إلى مكتبي الآن واشرح موقفك.

كانت هيئة الأركان ووزارة الدفاع تقعان في نفس المبنى. وبعد فترة قصيرة كنت في مكتب وزير الدفاع وعلى غير عادته استقبلني وهو يقف خلف مكتبه، وكانت عينه تومض بغضب مكبوت، وبصورة موضوعية ومرتبة استعرضت أمامه مبررات اعتراضي على العملية ولم يطرح أي أسئلة، ولم يقدم أي مبررات مضادة. لم يقل كلمة واحدة. التزم الصمت. استدرت إلى الخلف وغادرت الغرفة.

عدت إلى مكتبي، واتصل بي ديڤيد اليعازر بالأنتركوم وقال: «إيلي، لقد حصل ديان على موافقة جولدا. هل بدأت وحداتك الاستعداد؟ أجبت «نعم» فقال: إذا كان الأمر كذلك سوف نلتقي في رمات ديڤيد الساعة ١٩و٠٠.

في الساعة السادسة مساءً وصلت إلى قاعدة السلاح الجوي في رمات ديڤيد لكي أتأكد من أن كل شيء معد وجاهز للسيطرة على الطائرة. القوة المخصصة لذلك كانت مدرَّبة جيداً على المهام التي من هذا النوع. ولقد حدد قائد القاعدة على أي ممر وفي أي اتجاه سوف يتم إنزال الطائرة العراقية وأين ستتوقف. وعلى ضوء ذلك تمَّ إعداد المعدات اللازمة للسيطرة على الطائرة مثل السلالم والكشافات الضوئية. ولقد خططت القوة كل خطوة من خطوات السيطرة على الطائرة وتدربت عليها. وعلى مقربة من المكان تمركزت وحدة المخابرات العسكرية التي ستقوم باستجواب وتصنيف المسافرين، تحت قبة السماء. وتمَّ وضع الموائد والكراسي والكشافات الكهربائية في الأماكن المناسبة. لقد كان الجميع، وكان كل شيء جاهزاً ومستعداً «لحفل الاستقبال».

وصل ديان إلى قاعدة رمات ديڤيد حوالي الساعة السادسة والنصف مساء. كان يسير وحيداً يركز أفكاره وعليه علامات القلق، لم يتبادل كلمة مع

أي شخص. وبعد حوالي نصف ساعة وصل أيضاً رئيس الأركان، أخذ الاثنان يتبادلان الحديث الهامس فيما بينهما وظلا ينتظران.

وهذا وضع طبيعي جداً في أي عمليات من هذا النوع، فالقيادات صاحبة القرار، ما أن تصدر القرار يبقى لها وقت طويل لا تفعل فيه شيئاً سوى الانتظار إلى أن تبدأ الأحداث. ماذا تفعل هذه القيادات وهي تنتظر؟ تقول التجربة في هذا الصدد إن عوامل المصادفة والحظ لها تأثيرها الكبير على نتائج العمليات العسكرية على المستوى التكتيكي. ورجال ممن عركتهم التجربة والمصائب مثل ديان وديڤيد اليعازر كانا بالقطع على علم بذلك. فعندما كانا ينتظران بداية الأحداث، وعلى أمل أن تدور الأحداث بصورة جيدة، هل كان يساورهما الخوف من احتمال ألا تسير الأمور سيرها الحسن؟ هل كان لديهما شك في أنه من المحتمل أن يكون قرارهما خاطئاً؟ ديان المتشائم وديڤيد اليعازر المتفائل، ماذا دار بخلدهما في لحظات الانتظار الطويلة هذه؟ هل تذكرا الطائرة الليبية؟ أم يا ترى أنهما قد يعدّان للمؤتمر الصحفي الذي سيعلنان فيه بكل فخر عن اعتقال جورج حبش؟.

ومن المعروف أن أجهزة جمع المعلومات التكتيكية في شعبة المخابرات العسكرية وفي مخابرات السلاح الجوي، كانت أجهزة ذات كفاءة عالية وكانت تعمل بروح التعاون مع بعضها البعض منذ أعوام طويلة. وبفضلها تحققت نجاحات كثيرة وكبيرة، وتأثير هذه النجاحات في المعارك والحروب كان كبيراً وحاسماً. وبفضل هذين الجهازين بدأت، في تلك الليلة الطويلة تتدفق المعلومات عما يحدث في مطار بيروت، ولقد وصلتنا تقارير عن كل عمليات الإقلاع والهبوط لكل طائرة.

تقترب الساعة الثامنة مساء، الطائرات الاعتراضية موجودة بالفعل في الجو، ولكن لا توجد أي بادرة عن إقلاع الطائرة العراقية المتجهة إلى بغداد، الدقائق تمر مثل الساعات والتوتر يتزايد، بدأت تظهر علامات الاستفهام في عقول القادة وضباط الأركان سواء في رمات ديڤيد أو في موقع قيادة السلاح الجوي وسارعت مخابرات السلاح الجوي بالتحري، محّصت ودرست

واكتشفت أنه وفقاً لجدول الرحلات الجوية العادية في شركة الطيران العراقية هناك بالفعل رحلة عادية من بيروت إلى بغداد اليوم الساعة الثامنة مساء ورقمها (٠٠٦) 006. هل يوجد تأخير في الإقلاع؟ هل هناك عطل في الطائرة؟ هل علم العراقيون بأمر خطتنا هذه؟

أخذنا ننتظر ونتابع حركة الطائرات في بيروت. عمليات الإقلاع والهبوط العادية مستمرة بصورة تقليدية. أصبحت الساعة الثامنة مساء وخمس وعشرون دقيقة وفجأة يتصل قائد السلاح الجوي برئيس الأركان وبوزير الدفاع ويبلغهما بأنه في هذه اللحظات توشك أن تقلع طائرة متجهة إلى بغداد. ورقم الرحلة مشابه تقريباً للرحلة العادية ولكن أضيف إليه رقم ١ ليصبح ١٠٠٦ وبعد مشاورات مع مخابرات السلاح الجوي يقرر قائد السلاح الجوي أن هذه هي الطائرة المخطط لاعتراضها ويبلغ رئيس الأركان ووزير الدفاع بذلك، ويوافقان له على أن يصدر أوامره باعتراض الطائرة.

في هذه اللحظات كان الظلام حالكاً وهذه هي الحقيقة التي لم تجعل من عملية الاعتراض مهمة سهلة، ومن الآن فإن تطور العملية أصبح مرهوناً بخبرة وكفاءة السلاح الجوي وقدرته على أن يتعرف على الطائرة وهي في رحلتها إلى بغداد وأن يوجه إليها الطائرات الاعتراضية، ولكن تطور العملية أيضاً كان مرهوناً بدرجة لا تقل أهمية بل ربما أكثر برد فعل طياري الطائرة المدنية، هل سيطيعون تعليمات طائرات السلاح الجوي وهل سيتوجهون ناحية الجنوب؟ هل سيرفضون الانصياع ويستمرون في طريقهم ناحية الشرق؟ ما هي التعليمات التي ستتلقاها طائرات السلاح الجوي إذا رفضت الطائرة المدنية الانصياع إلى تعليمات طائراتنا؟. من الآن سوف تكون مسيرة الأحداث مرهونة إلى حد كبير بقرارات قائد الطائرة المتجهة إلى بغداد. من هو؟ ما هي ملامحه؟ ما هو ماضيه؟ هل كان طياراً مقاتلاً؟ ما هي الأفكار التي ستدور في رأسه عندما يجد بجانبيه، فجأة، طائرتين مقاتلتين إسرائيليتين؟ هل سيفهم وينصاع؟ هل سيكون قراره متأثراً بالخوف من احتمال أن يقدم للمحاكمة في بغداد إذا ما انصاع لأوامر الطائرات المقاتلة الإسرائيلية؟ كل

هذه الأسئلة كانت عبارة عن مجهول له تأثيره القوي والكبير على ما يمكن أن يحدث خلال اللحظات القادمة.

أعلن الطيار المعترض أنه قد اكتشف الهدف وأنه يقترب نحوه. وبعد مرور دقيقتين طويلتين جداً أعلن أن الطائرة المتجهة إلى بغداد تلقت التعليمات وانصاعت لها وأن الثلاثي ـ الطائرتان الاعتراضيتان والطائرة المدنية ـ في طريقه الآن للهبوط في رمات ديڤيد.

ولأول مرة لاحت الابتسامة العريضة على وجه ديڤيد اليعازر. أما ديان فقد بقي قلقاً متحفزاً، لقد كان يعلم أننا لا نزال في بداية العملية.

* * *

مرّت ١٥ دقيقة وبدأت أشاهد الطائرة المدنية بنظارة ميدان، كانت مضاءة بكاملها تقترب من ممر الهبوط وعلى جانبيها طائرتان مقاتلتان إسرائيليتان. وحسب المعلومات التي في أيدينا من المقرر أن تكون هذه هي طائرة بوينج ـ ٧٢٧ـ ومن موقعي في نهاية ممر الهبوط على مقربة من أماكن تحرُّك الوحدات المخصصة للسيطرة على الطائرة، ألاحظ حقيقتين غريبتين: الأولى هي أن الطائرة ليست بوينج ٧٢٧ ولكن من طراز «كاراڤال» طراز فرنسي قديم جداً لا يوجد لها مثيل في أسطول شركة الطيران الوطنية العراقية. الثانية أنه على ذيل الطائرة المضاء توجد صورة لشجرة الأرز اللبنانية.

هبوط، جَزئيّ على الممر، ثم توقُّف في نهاية الممر وبعد غمضة عين بدأت مسيرة السيطرة على الطائرة، الكشافات تضيء الطائرة، السلالم توضع على أبواب الطائرة، الجنود على الأبواب والفتحات تفتح الأبواب الجنود بالداخل، وخلال ١٠٠ ثانية تنتهي عملية السيطرة على الطائرة بدون إطلاق نار وبدون مصابين.

صمت كامل ودهشة كبيرة وعامة داخل الطائرة. هنا وهناك تردد صوت بكاء محبوس من جانب إحدى السيدات، الخوف يكسو وجوه المسافرين،

وفي مقابل ذلك فقد كان الطاقم هادئاً ومتعاوناً بناء على تعليمات قائد قوة السيطرة. يسود الصمت. المنطقة كلها مظلمة وفي وسطها طائرة ركاب تحمل علماً لبنانياً مضاءة بالكشافات، وأمام أبوابها المفتوحة توجد سلالم ولا توجد أي حركة.

توقفت أفكاري في إطار نوع من الإحساس الغريب، ثمة شيء ما غير عادي، كل شيء سيسير سهلاً أكثر مما يجب، الطاعة الفورية من جانب قادة الطائرة بأن يتجهوا ناحية الجنوب إلى إسرائيل والسيطرة السهلة والسريعة والهدوء داخل الطائرة وهدوء قائد الطائرة كل هذا كان فيه شيء غريب.

واتضح في اللحظات التالية أن طائرة شركة الطيران العراقية قد تعطلت ولذلك استأجرت الشركة طائرة من شركة الطيران اللبنانية للقيام بهذه الرحلة العادية المنتظمة، ولقد كان هذا هو السبب في أن رقم الرحلة قد تغير عن طريق إضافة رقم ١ قبل الأرقام الثلاثة العادية لهذه الرحلة، وحتى الآن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان جورج حبش موجوداً في الطائرة أم لا، هل من المحتمل أنه يطير بهوية مستعارة ويأمل ألاّ نتعرف عليه؟ هذا محتمل ولكن غير مقبول.

أصدرت أوامري بإنزال الركاب والبدء في الكشف عن هويتهم. أخذ كل مسافر يجلس أمام محقق أو مستجوب وبينهما منضدة صغيرة يتم استخراج جوازات السفر وبطاقات تحقيق الشخصية ويقدمونها إلى المستجوبين، الأحاديث تدور في هدوء ولكن التوتر واضح في الجو، احتمال العثور على جورج حبش يتضاءل. يتضح أن من بين المسافرين سفير ليبيا في العراق، ووزير التخطيط في حكومة العراق جواد هاشم وثلاثة من الشباب يشتبه في انتمائهم لإحدى المنظمات الإرهابية.

كان ديڤيد اليعازر وديان يقفان بعيداً ولا يتدخلان فيما يحدث ويدور. ويصل نائب رئيس الأركان يسرائيل طل من موقع قيادة السلاح الجوي وتبدأ المشاورات. كان انقضى ٩٠ دقيقة منذ هبوط الطائرة، وأوصى بإعادة كل المسافرين إلى الطائرة والسماح لها بالاستمرار في طريقها في أقرب وقت

ممكن. وتحظى التوصية بقبول موشيه ديان. أما رئيس الأركان فكان يلتزم الصمت. ويعود ديان ويطلب سرعة إنهاء إجراءات التعرف على المسافرين و«التخلص» من الطائرة في أسرع وقت ممكن. وبعد حوالي ساعتين من هبوط الطائرة في قاعدة رمات ديڤيد يحصل قائد الطائرة على إذن بالإقلاع والاستمرار في طريقه إلى بغداد.

* * *

ولقد اتضح بعد ذلك أن جورج حبش قد وصل إلى مطار بيروت لكي يسافر إلى بغداد ولكن عندما اتضح له أنه هناك تأخيراً في الإقلاع وأنهم سوف يقومون بتغيير الطائرة، قرر ألاّ يسافر في ذلك المساء وعاد إلى المدينة.

والمصدر الاستخباراتي الذي وصلت منه معلومات عن أن جورج حبش سوف يسافر إلى بغداد وعن الظروف التي دفعته إلى أن يلغي سفره في تلك الليلة، هذا المصدر لم تطل أيامه وبعد مرور بضعة أسابيع «توقف عن الوجود».

وكما سبق القول فإن بين المبررات التي سقتها ضد هذه العملية هو عدم القدرة، بسبب ظروف الوقت، على وضع عميل موثوق به في مطار بيروت، وبحيث يكون قادراً على أن يحدد شخصية جورج حبش وأن يعلن في جهاز الاتصال هل هو من بين الركاب أم لا. ولقد كان المبرر الثاني هو الخوف على مصير المصدر وفقدان مصدر معلومات هام في المستقبل.

ولقد كان رد الفعل السياسي في كل أنحاء العالم على ما وصف بأنه «قرصنة جوية حكومية» سلبياً للغاية. وعادت الصحافة العالمية لتتحدث عن قضية إسقاط الطائرة الليبية قبل ذلك ببضعة شهور في سيناء. وأضرت كثيراً بسمعة إسرائيل الأخلاقية. «وفترت» علاقات التخابر السرية مع دول أوروبا الغربية وكان الضّرر الناجم عن ذلك كبيراً وكثيراً. وهناك العديد من الصحف الإسرائيلية التي وجهت نقداً لاذعاً لهذا «الفشل الاستخباراتي». فلقد أكدت شعبة المخابرات العسكرية أن جورج حبش سوف يكون في الطائرة ولكن لم يكن موجوداً بها. وكما هو واضح ومفهوم فإننا لم نعلق على ذلك، ومنذ

عشرين عاماً لم يكن من المتبع أن يشرح رئيس شعبة المخابرات العسكرية للصحافة ماذا حدث في حقيقة الأمر.

* * *

وتكمن أهمية هذه القضية في أنها تتضمن الكثير من الملامح التي تبشر بالمستقبل. وأريد أن أستعرض هنا بعض الأسئلة التي تتعلق بأسلوب اتخاذ القرار، وسوف يستخلص القارئ النتائج حسب فهمه:

١. هل قام رئيس الأركان بإبلاغ وزير الدفاع أن نائب رئيس هيئة الأركان، ـ وليس فقط رئيس شعبة المخابرات العسكرية ـ يعارض هذه العملية؟ وأن أحداً من ضباط الأركان لم يؤيد العملية؟ (ومن المعروف أن قائد القوات الجوية لم يعبر عن رأيه بالتأييد أو المعارضة).

٢ـ إذا كان وزير الدفاع قد عرف أيضاً أن نائب رئيس الأركان يعارض العملية فلماذا لم يقم باستدعائه ليسمع منه مبرراته وجهاً لوجه؟

٣ـ عندما أوصى وزير الدفاع أمام رئيسة الوزراء بالتصديق على العملية؛ هل أبلغها بأن نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة المخابرات العسكرية يعارضان العملية؟

٤ـ إذا كان وزير الدفاع لم يبلغها بذلك وإحساسي هو أنه لم يبلغها بذلك (لو كان قد أبلغها فإنه يكون لدي أساس قوي لأن أفترض أنها كانت ستجري مناقشات بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان ونائب رئيس الأركان ورئيس شعبة المخابرات العسكرية وقائد السلاح الجوي) وهل هذا تصرُّف سليم من ناحية أنظمة السلطة؟ أو ليس هذا هو واجبه الأخلاقي إن لم يكن القانوني أيضاً أن يحيط رئيسة الوزراء بالخلافات القائمة إزاء عملية تتعلق بالكثير من المخاطر؟

ومثلما أحسست آنذاك منذ أكثر من عشرين عاماً، فإنني أشعر الآن بنظرة إلى الوراء، بأن المسؤولين عن أمن إسرائيل كانوا يتصرفون كمقامرين وليس كمن يأخذون على عاتقهم مخاطر محسوبة. ولقد كانت هذه مقامرة تنبع

من «روح العصر» التي نبتت وترعرعت على أساس نجاح بعض العمليات العسكرية الجريئة وكذلك بسبب شخصية صانعي القرارات. لقد كان وزير الدفاع ورئيس الأركان يتميزان بالشجاعة والجرأة وكانا متعودين في شبابهما على أن يتخذا القرارات الخطيرة. ومن المعروف أن الفرق بين «المقامرة» وبين «المخاطرة المحسوبة» يسهل تحديده على ضوء النتائج أكثر من تحديده أثناء التخطيط له.

وبعد هذه الواقعة بأعوام طويلة قال لي يسرائيل طل أنه أثناء اعتراض الطائرة كان يجلس في موقع قيادة السلاح الجوي، وبعد الاعتراض مباشرة عندما اتضح أن الطائرة لبنانية وأن جورج حبش غير موجود فيها توجه إلى رمات ديڤيد. وعندما وصل توجه إلى وزير الدفاع وإلى رئيس الأركان وقال لهما: «عليكما معاً أن تستقيلا من منصبيكما» وأضاف: «وأنت يا ديڤيد اليعازر عليك أن تكف عن لعبة الطائرات هذه».



ولقد حدثت قضية اعتراض الطائرة بعد بضعة شهور فقط من اندلاع الخلاف حول موضوع مختلف تماما في جوهره بين رئيس الأركان ووزير الدفاع من ناحية وبيني أنا من ناحية أخرى. ولقد كان سبب ذلك هو تقييم إمكانية نشوب حرب في شهر أبريل أو مايو من عام ١٩٧٣. لقد كانت تقديرات شعبة المخابرات العسكرية تقول إنّ احتمال نشوب حرب في هذا التوقيت ليس كبيراً. ولقد رفض وزير الدفاع ورئيس الأركان هذه التقديرات وأكدا أنه يجب عمل الاستعدادات استعداداً للحرب التي على وشك أن تنشب في شهر أبريل أو مايو ١٩٧٣. وليس هناك شك في أن هذا لم يكن حقهما فقط بل واجبهما أيضاً أن يتوصّلا إلى تقديرات خاصة بهما وجوهر وجود الخلافات فيه الخير والبركة. إذ إن جماعية الفكر، وهي نقيض التفكير الجماعي، تؤدي إلى تحقيق فائدة كبيرة في أي نظام أو هيكل وهي حيوية جداً في الهيكل الدفاعي. وفي حالات عدم اليقينية بالنسبة للمستقبل فإن حقيقة أن وزير الدفاع ورئيس الأركان يقدمان تقديرات مستقلة، قد أعطتني

الإحساس بالأمان والارتياح خاصة وأن الاعتماد على ضباط إدارة البحوث في شعبة المخابرات العسكرية كمصدر وحيد لتقديرات الموقف بالنسبة للعدو، يخفي في طياته خطر التفكير الجماعي.

وكانت قواعد توزيع المواد الاستخباراتية تقرر أن كل المعلومات والتقديرات التي يتم تحويلها إلى رئيس شعبة المخابرات العسكرية يتم توزيعها أيضاً على رئيس الأركان ووزير الدفاع كاملة. وعلاوة على ذلك فإن المعلومات الهامة للغاية والتي تتعلق باستعداد الدول العربية كان يتم توزيعها على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان بصورتها الأصلية، كمواد خام، بدون أن تكون متأثرة بتقديرات ضباط البحوث. والسؤال الذي يقول من الذي سيثبت أن الحق معه، وإلى جانب من سوف يقف المستقبل، لم تكن له أي أهمية طالما أن هناك جماعية فكرية.

ولكن على الرغم من أن كل شهور خدمتي كرئيس لشعبة المخابرات العسكرية ابتداءً من تعييني وحتى حرب عيد الغفران كانت مشحونة بالخلافات مع وزير الدفاع ومع رئيس هيئة الأركان، إلا أن وزير الدفاع قد صور نفسه أمام لجنة أجرانات على أنه كان يتقبل تقديرات رئيس شعبة المخابرات وذلك لأن رئيس شعبة المخابرات العسكرية، صاحب التقديرات المتساهلة، كان على حق دائماً على حين أنه هو «ديان»ـ الذي كان يتبنى تقديرات متشددة ـ كان يتضح أنه على غير حق. وسوف أنقل هنا كلماته في شهادته في اللجنة باسم قائلها: «لقد كانت مشكلتي هي أن رئيس شعبة المخابرات العسكرية كان على حق.. بعد أي تقديرات كهذه من جانبي بما في ذلك الصرخات التي كنت أطلقها، لماذا لم توقظني في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، كل هذه التقديرات التي كنت متشدداً فيها. كان هو على حق».

والحقيقة هي أنه في كل الخلافات التي كانت بيني وبين وزير الدفاع ورئيس الأركان، كنت أنا الذي أتخذ موقفاً متشدداً وكانا هما المتساهلين باستثناء موضوع التحذير في شهري أبريل ومايو ١٩٧٣، حيث كان وزير الدفاع ورئيس الأركان هما المتشددين. وهذه هي قائمة الأحداث التي تفجرت فيها الخلافات:

١ ـ **إسقاط الطائرة الليبية،** قلت لرئيس الأركان: إن الطائرة مدنية وإنه من المحتمل أنها قد ضلت طريقها بسبب عاصفة رملية في مصر وفي سيناء. ولقد حاول رئيس الأركان أن يلغي موافقته على إسقاط الطائرة ولكن الموعد كان متأخراً، ولقد صدر قرار اعتراض الطائرة وإسقاطها بدون تشاور مسبّق معي.

٢ ـ **اعتراض طائرة مدنية** كانت تقول المعلومات إن جورج حبش على وشك أن يسافر فيها على الرغم من معارضتي الواضحة، إِلاّ أن وزير الدفاع ورئيس الأركان قررا القيام بمقامرة سياسية عسكرية واعتراض الطائرة، وفشلت العملية.

٣ ـ **إدخال قوات إلى عمق أرض معادية في أعقاب عملية خاصة،** على الرغم من معارضتي ومعارضة رئيس الأركان لهذه المخاطرة التي لا داعي لها بحياة الجنود والطيارين والطائرات؛ أصرّ وزير الدفاع على التدخل في هذا الموضوع التكتيكي البارز وأصدر أوامره بتنفيذ عمليات إدخال القوات، وبعد ذلك اتضح أن المخاطرة لم يكن هناك داعٍ لها على الإطلاق.

٤ ـ **التحذير من الحرب** في أبريل أو مايو ١٩٧٣. هنا كان وزير الدفاع ورئيس الأركان متشددين ولكن لم يكن الحق معهما.

ومن بين أربع حالات من خلافات الرأي، ولم تكن هناك خلافات غيرها طوال خدمتي كرئيس لشعبة المخابرات العسكرية، توجد ثلاث حالات كنت أنا فيها المتشدد وليس المتساهل.

وأنا لا أكتب هذه الكلمات لكي أستعرض من هو الذي كان على حق ومن الذي أخطأ، ولكن فقط من أجل أن أفند شهادة موشيه ديان في لجنة أجرانات والتي كانت من بين عوامل تبرئة ساحته.

ولكن من الواضح أن سلبيات وتقصير حرب عيد الغفران، على النقيض من الأسطورة القومية التي نشأت وترعرعت منذ الحرب، لم تنبع على الإطلاق من أخطاء في التقديرات الاستخباراتية. لقد نبعت من مقامرات تنفيذية عملية، ومن المحظور على أي دولة، وعلى وجه الخصوص دولة

نوع في الحرب الدفاعية وذلك لأنه منذ أن انتهت حرب التحرير لم تتعرض دولة إسرائيل على أيدي الجيوش النظامية في الدول العربية بهدف احتلال أرض. وعلى هذا فقد تجمعت لدى جيش الدفاع الإسرائيلي خبرة كبيرة وغنية في تخطيط العمليات الهجومية ولكن لم تكن له أي خبرة في الحرب الدفاعية الحديثة. وصحيح أنه في عام ١٩٧٣ كان لا يزال يخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي ضباط كثيرون ممن اشتركوا في حرب التحرير والتي صمد فيها جيش الدفاع الإسرائيلي على ما كان عليه في عام ١٩٤٨ في وجه هجمات جيوش عربية، ولكن الخبرة المكتسبة من تلك الحرب لم تكن قابلة للتطبيق بأي حال من الأحوال في ظل ظروف الكم والجودة والمستوى والتكنولوجيا في عام ١٩٧٣.

ونظراً لأنه لم يتعرض جيش الدفاع الإسرائيلي للهجوم بين نهاية حرب التحرير وبين حرب عيد الغفران، فإنه لم تتم بصورة عملية دراسة المبادئ التي ترتكز عليها المعركة الدفاعية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الموضوع الجوي في المعركة الدفاعية لم تتم دراسته بصورة عملية حتى عام ١٩٧٣. ولم يحدث على الإطلاق حتى عام ١٩٧٣ أن صادف سلاح الطيران صعوبة في تنفيذ المهمتين «البريتين» المخصصتين له في حالة الحرب: تأمين سماء الدولة (لأنه لم تكن هناك محاولات جادة من جانب الأسلحة الجوية العربية للتغلغل ومهاجمة مخازن الطوارئ الخاصة بجيش الدفاع الإسرائيلي)، ومساعدة القوة النظامية التي تفرمل وتعيق الهجوم العربي في المرحلة الأولى (لأنه لم يحدث هجوم عربي).

وكما سبق أن أوضحت وفقاً لنظرية الأمن (والتي تمت ترجمتها إلى تخطيطات عملية تنفيذية) فإن المرحلة الدفاعية في الحرب يجب أن تكون قصيرة للغاية وترتكز على قوة نظامية صغيرة تتمتع بمعاونة مكثفة من السلاح الجوي. وعندما تنتهي هذه المرحلة، وهذا يعني بعد تعبئة الاحتياط بالحجم الكبير، من شأن جيش الدفاع الإسرائيلي أن يتحول دون إبطاء أو تأخير إلى الخطوات الهجومية.

ونتيجة لذلك لم تكن التقديرات العملية فيما يتعلق بعلاقات القوى المطلوبة للدفاع عن حدود الدولة ترتكز على خبرة جيش الدفاع الإسرائيلي (لأنها لم تكن موجودة) ولكنها تأثرت بالدرجة الأولى بحسابات حجم الجيش النظامي، وعلى وجه الخصوص ما هو عدد الألوية المقاتلة التي يستطيع أن يوفرها. ولقد كانت المعطيات الحاسمة هي مدة الخدمة النظامية وحجم دفعات التجنيد.

ولقد كان جيش الدفاع الإسرائيلي صغيراً للغاية في الخمسينات والستينات لدرجة أن الدفاع عن حدود الدولة عن طريق الجيش النظامي فقط لم يكن أمراً قابلاً للتنفيذ على الإطلاق. ولذلك فإن وحدات الاحتياط كانت تساهم دائماً في ما كان يطلق عليه اسم «الحفاظ على الخط» وذلك من أجل إتاحة الفرصة للجيش النظامي لكي يتدرب. وفي فترة ما بعد حرب الأيام الستة تزايدت دفعات التجنيد بعض الشيء وتزايد معها حجم الجيش النظامي. ولم تكن هذه الزيادة قادرة على تلبية كل الاحتياجات والمهام التي ألقيت على كاهل الجيش النظامي، ولكن الزعامة السياسية أرادت أن تخفض العبء الملقى على كاهل رجال الاحتياط، وعلاوة على ذلك كانت هناك استهانة كبيرة بقدرة العرب العسكرية. ونتيجة لذلك نشأت بعد حرب الأيام الستة، علاقات قوى غير منطقية من الناحية العسكرية المهنية. ولقد برز هذا الأمر بصفة خاصة على طول قناة السويس، فلقد كانت النية المعلنة هي الاحتفاظ بخط القناة ذاتها ومنع العبور المصري، وتحقيق هذه النية يتطلب الاحتفاظ في خط القناة بقوات كبيرة جداً أكبر من قوة دولة إسرائيل، وعلاوة على ذلك كان من المطلوب توافر الثقة الكاملة في قدرة السلاح الجوي على العمل بصورة حرة لحسم المعركة.

والسؤال الذي يطرح ذاته هو: ما هي حافة ميزان علاقات القوى التي يكون من المحظور النزول عنها؟ وبمعنى آخر ما هو الحد الأدنى من القوات التي يجب على إسرائيل أن تحتفظ بها بصورة نظامية - في سلاح المشاة، في المدرعات، في المدفعية وفي الأسلحة والذخيرة - من أجل إحباط التهديدات الكبيرة؟

والإجابة على هذا التساؤل معقدة للغاية في أي دولة، ويزداد الأمر تعقيداً في ظل ظروف دولة إسرائيل. وعناصر القوة ليست فقط كمية، إذ إن نظام الدفاع والخطط التنفيذية السليمة هي شروط حتمية لاستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بصورة ذكية وواعية. وهنا ندخل إلى مجال المشاكل المهنية، التي تتعلق بالمستوى المهني في جيش الدفاع الإسرائيلي.

وفي حرب عيد الغفران وقبلها أيضاً ظهرت بعض الأخطاء المهنية الصعبة في جيش الدفاع الإسرائيلي. لقد كان فقدان المهنية ينبع بالدرجة الأولى من عدم الخبرة في إدارة وخوض معركة دفاعية ولكن هذا لا يعفي القيادة العليا من مسؤوليتها. وذلك لأنه من الممكن التغلب على عدم الخبرة عن طريق إعمال الذهن والفكر وهذا ما لم يحدث. وعلاقات القوى التي تَمَّ التخطيط لها وتقديرها واعتبارها كافية، لم تكن كافية.

ولقد اعترف وزير الدفاع موشيه ديان بذلك بكل صراحة وهو يتحدث عن الحرب في مؤتمر طاقم القيادة العامة يوم ١٤ فبراير ١٩٧٤ وسوف أعود لشرح وتحليل كلمات ديان في ذلك المؤتمر، ولكنني سوف أكتفي هنا بنقل فقرة قصيرة من كلماته: «في أي شيء كان الخطأ؟ في أننا لم نُجهِّز ما يكفي من القوات استعداداً لنشوب الحرب».

ومن خلال نظرة إلى الوراء من الصعب بل ومن المستحيل أن نفهم كيف تصوَّر شخص ما أنه من الممكن التخطيط للدفاع عن القناة وحمايتها بصورة شديدة وصلبة (وهذا يعني من خلال تحديد هدف وهو الدفاع عن خط المياه ذاته) استناداً إلى علاقات القوى التي كانت تسود في المنطقة وكانت معروفة ومكشوفة أمام قادة هيكل الدفاع. لقد كان الهدف هو منع عبور القناة التي يصل طولها حوالي ١٦٠ كيلومتراً (من بورسعيد حتى بورتوفيق) عن طريق أقل من ألف جندي وبضع عشرات من الدبابات وذلك في مواجهة قوة مصرية قوامها سبع فرق، حوالي ١٠٠ ألف جندي، ١٣٠٠ دبابة، ١١٠٠ مدفع. وفي ظل علاقات قوى كهذه، وحتى لو كانت علاقات القوى أفضل من ذلك بكثير، فإن خطة الدفاع عن منطقة القناة كانت خطأً فادحاً من الناحية العسكرية المهنية.

صحيح أن هذه الخطة قد اعتمدت ـ من بين ما اعتمدت عليه ـ على الافتراض الأساسي بأن السلاح الجوي الإسرائيلي سوف يكون قادراً على تقديم المساعدة الفورية والمكثفة للمدافعين عن القناة في حالة حدوث هجوم مصري. ولكن من الواضح أنه في الموضوع الجوي كانت توقعات قادة الدولة وقادة القوات البرية للحصول على المساعدة أو المعاونة منذ الساعة الأولى للحرب، كانت مبالغاً فيها وغير واقعية. ولقد سبق أن أوضحت ذلك الفشل المنطقي الكامن في تجاهل تحذيرات السلاح الجوي بأنه على أقل تقدير خلال الـ ٤٨ ساعة الأولى من الحرب سوف يضطر إلى التعامل أولاً مع تشكيل صواريخ الأرض/ جو ويدمرها. وعلاوة على ذلك فإن الثقة الكاملة في أن تصفية بطاريات الصواريخ الأرض/ جو هي مسألة وقت فقط وهذا يعني يوماً أو يومين، أو ثلاثة أيام، لم يكن لديها ما تقوم عليه، لا من ناحية القوة الحقيقية ولا من الناحية التكنولوجية. وفي المواجهة الكبيرة الأخيرة قبل وقف إطلاق النار في عام ١٩٧٠ بين طائرة أمريكية يقودها طيار إسرائيلي وبين صاروخ أرض/ جو سوفييتي الصنع مُنيت الطائرة بهزيمة ذريعة. والسبب في ذلك ينبع من تردِّي وانخفاض تكنولوجيا الطائرة وتسليحها في مواجهة الصاروخ أرض/ جو وأنظمته، كما كان الحال في بداية السبعينات.

وهذا يعني أنه أيضاً في ساحة القتال البرية وفي ذلك الجزء أيضاً من المعركة الجوية المرتبط بالحرب البرية ومساعدة القوات البرية، أخطأ جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يفتقر إلى الخبرة في الحرب الدفاعية وارتكب أخطاءً مهنية فظيعة.

ولهذه الأخطاء المهنية التنفيذية تأثيرها الكبير والحاسم في كثير من الأحيان، حتى عندما تكون علاقات القوى معقولة، ناهيك أيضاً عن تأثيرها عندما تكون علاقات القوى سيئة للغاية من ناحية جيش الدفاع الإسرائيلي (ومن خلال ملاحظة سريعة أقول إنه من الناحية المهنية يتضح أن الذراع الذي حقق امتيازاً في حرب عيد الغفران هو سلاح البحرية الصغير والذي أدار القتال بكفاءة ونجاح وحقق انتصارات كبيرة. ولكن هل خاض سلاح البحرية حرباً

دفاعية؟ لا. ولا. لقد أمسك سلاح البحرية بزمام المبادرة وهاجم أساطيل مصر وسوريا).

* * *

لقد انتهت حرب الأيام الستة باحتلال كامل لشبه جزيرة سيناء. وتمركزت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على الضفة الشرقية لقناة السويس. وفي الضفة الغربية التي توجد بها مدن القناة كانت تقيم القوات المصرية، والقناة ذاتها كانت مغلقة أمام الملاحة ولم تكن لدى القيادة السياسية أي خطط أو مشروعات واضحة ومتبلورة إزاء مستقبل سيناء ولكن النية كانت تتجه إلى أنه لن يكون هناك انسحاب بأي حال من الأحوال دون التوصل إلى اتفاقية مباشرة مع مصز (وهذا هو الدرس المستفاد من عملية «كودسن» في ١٩٥٦ حينما أجبرت إسرائيل بعدها على الانسحاب بدون أي اتفاق). وفور إنتهاء الحرب بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي ينظم صفوفه من أجل الدفاع عن سيناء ضد العدو المصري.

وشبه جزيرة سيناء التي تبلغ مساحتها حوالي ٦٠ ألف كيلومتر مربع وهي محاطة بالبحر من ثلاثة اتجاهات في الجنوب الشرقي، وفي الجنوب وفي الشمال محاطة ببحار حقيقية (خليج إيلات، خليج السويس، والبحر الأبيض المتوسط) لا يمكن عبورها إلاّ بقوات برمائية ضخمة ومدربة لم تكن لدى مصر مثلها، ولكن في الشمال الغربي توجد قناة السويس وهي شريط بحري ضيق نسبياً (باستثناء بعض البحيرات الممتدة على طولها) من الممكن عبورها بالكباري أو بالزوارق، لذلك فإن خطة الدفاع عن سيناء كانت تركز بالدرجة الأولى على الدفاع عن الضفة الشرقية لقناة السويس. ولقد امتد هذا الشريط الرملي لمسافة تصل إلى حوالي ١٦٠ كيلومتراً بدون خطوط أرضية طبيعية تسيطر على ما حولها (وهو ما يطلق عليه في اللغة العسكرية اسم «مناطق حيوية»). لقد كانت هذه مساحة مسطحة بصورة أو بأخرى على طول القناة من الشمال إلى الجنوب على حين توجد ثلاث طرق تخترقها في اتجاه الشرق: الطريق الشمالي على طول الساحل (طريق

القنطرة بالوظة الرمانة)، الطريق الأوسط نحو ممرات الجدي، والطريق الجنوبي نحو ممرات متلا.

وفقط في خط الممرات ذاتها توجد هضبة بارتفاع بضع مئات من الأمتار تسيطر على كل المنطقة الغربية حتى القناة. وعلى هذه الهضبة أقيمت مراكز السيطرة والرقابة والحرب الاليكترونية الإيجابية والسلبية التابعة لشعبة المخابرات العسكرية، وللسلاح الجوي وللقيادة الجنوبية. ولقد احتلت وحدات سلاح المخابرات أعلى نقطة في المنطقة، جبل أم خشيب فور انتهاء حرب الأيام الستة وبعد مرور بضعة شهور كانت قد تمركزت في المنطقة أيضاً وحدات السلاح الجوي والقيادة الجنوبية.

وفي المرحلة الأولى وضع جيش الدفاع الإسرائيلي وحدات مشاة ومدرعات على طول القناة بهدف السيطرة على المنطقة وإقامة نقاط مراقبة تطل على الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش المصري. ولقد افترض كثيرون أن المصريين الذين تلقوا ضربة أليمة في الحرب لن يتجرّأوا على مهاجمة الجيش المنتصر. ولكن سرعان ما تبدد هذا الافتراض خلال فترة زمنية قصيرة، فلقد بدأت مصر في عمليات القصف المدفعي والإغارات على المواقع التي لم تكن لديها حماية مناسبة ضد المدفعية، وأخذت الخسائر تتزايد. وبعد ذلك بدأت المناقشات في هيئة الأركان العامة وفي القيادة الجنوبية بهدف تحديد أفضل السبل لإقامة هيكل دفاعي في سيناء. وانحصرت المناقشات في الجدل بين وجهتي نظر: الأولى كانت تطالب بدفاع صلب على خط المياه والثانية كانت تفضل دفاعاً مرناً ومتحركاً في المنطقة الواقعة شرق القناة. ولقد أيد رئيس الأركان اللواء يشعياهو جافيس بالدفاع على خط المياه. أما اللواءان يسرائيل طل (وكان في ذلك الوقت قائداً لقوات المدرعات وبعد ذلك نائباً لرئيس الأركان الفريق حاييم بارليف وقائد المنطقة الجنوبية ورئيساً لشعبة العمليات) وأرييل شارون (وكان آنذاك رئيساً لإدارة التدريب، وبعد ذلك قائد المنطقة الجنوبية) فقد أيدا الدفاع المرن المتحرك.

ويؤكد كتاب «نظرية القتال» في جيش الدفاع الإسرائيلي (الجزء الثاني صفحة ٢) أن هناك أسلوبين للدفاع: دفاعاً ثابتاً ودفاعاً متحركاً.

وجاء في الكتاب: إن «الدفاع الثابت يرتكز على استخدام الجزء الأكبر من القوة في هياكل دفاعية حصينة، ثابتة، مدعومة بهيكل من الموانع على حين أن جزءاً صغيراً من القوة، وعلى وجه الخصوص المدرعات، يتم استخدامه كاحتياطي.

أما الدفاع المتحرك فيرتكز على استخدام الجزء الأكبر من القوة كاحتياطي متحركاً، على حين أن جزءاً صغيراً نسبياً من القوة يستخدم في هياكل دفاعية ثابتة. وهذا الأسلوب القتالي يتناسب بالدرجة الأولى مع قوات المدرعات التي تعمل في مناطق مناورة كبيرة.

ويتم اختيار الأسلوب الدفاعي بناء على الاعتبارات التالية:

الدفاع الثابت يتم اختياره واتباعه في الظروف التالية:

أ ـ عندما لا يكون هناك احتمال للتنازل عن الأرض بسبب أهميتها أو بسبب عدم وجود عمق (ولكن في سيناء يوجد هذا الاحتمال).

ب ـ عندما تكون القوة الأساسية المدافعة هي قوة مشاة (ولكن في سناء كانت هذه قوة مدرعة).

ج ـ عندما لا تتيح المنطقة القيام بالمناوة، فإن القوة الحامية هي المتحركة والمدرعة (ولكن في سيناءالمنطقة تتيح المناورة).

والدفاع الثابت هو أسلوب الدفاع الأساسي الذي يتم اتباعه في إطار حدود دولة إسرائيل بسبب الحاجة إلى عدم التفريط في أي أرض ولو بصورة مؤقتة (نقصد بذلك حدود الدولة قبل عام ١٩٦٧).

أما الدفاع المتحرك فيتم اتباعه في الظروف التالية:

أ ـ عندما تكون المنطقة التي ندافع عنها، تتيح أو تحتم التنازل بصورة مؤقتة عن جزء منها.

ب ـ عندما يكون الجزء الأكبر من القوات، قوات مدرعة ومتحركة (وبالقوة الكافية) ومن الممكن استغلال مواصفاتها وإمكانياتها وعلى وجه الخصوص في القتال المتحرك.

جـ ـ عندما تكون ظروف الأرض والمناخ مناسبة للمناورة.

وكل هذه الشروط التي تحتم وجود دفاع متحرك كانت موجودة ومتوافرة في سيناء.

ودراسة المشكلة عبْر منظور نظرية الأمن توضح أنه في فترة ما بعد حرب الأيام الستة كانت دولة إسرائيل، لأول مرة في تاريخها تمتلك في يديها حرية اتباع أسلوب الدفاع المتحرك. وكانت هذه هي أول مرة تستطيع فيها دولة إسرائيل أن تسمح لنفسها، بدون أن يتعرض وجودها للخطر، بالتنازل عن أرض وأن تكسب الوقت لكي تستوعب (contain) وتفرمل أي هجوم مصري في المنطقة الواقعة بين القناة وبين الممرات لحين وصول قوات الاحتياط وحتى يحصل السلاح الجوي على حرية العمل لتقديم المعاونة الجوية للقوات البرية.

وفي عام ١٩٦٨ حسم الفريق حاييم بارليف الموقف إلى صالح الدفاع الصلب على خط المياه. ولم يتدخل وزير الدفاع موشيه ديان على الإطلاق في الجدل بين النظريتين ولم يعبر عن رأيه في هذا الجانب أو ذاك، وعندما تزايدت عمليات القصف المدفعي وتزايد عدد المصابين على طول القناة تقرر إقامة هيكل من المواقع يكون قادراً على مواجهة عمليات القصف المدفعي المكثفة. ولقد تم تعميم وتخطيط هذا الهيكل بواسطة طاقم وعلى رأسه اللواء أفراهام أدان (بيرون) وتضمن ٢٨ موقعاً («نقطة حصينة») تم توزيعها على طول ١٦٠ كيلومتراً وهذا يعني أن المسافة بين كل موقع وموقع كانت تصل إلى حوالي ٦ كيلومترات في المتوسط، ويجب أن نتذكر أنه بسبب حقيقة أن الأرض مسطحة فإن مدى المراقبة من كل موقع لم يكن يزيد عن بضع مئات من الأمتار. ولقد تم بناء هيكل المواقع (أو النقاط الحصينة كما كانوا يسمونها آنذاك) وشبكة الطرق الموصولة إليها، بمساعدة مقاولين مدنيين ومعدات

ميكانيكية ثقيلة من مختلف أرجاء البلاد، وعند نهاية عملية البناء تولّد مصطلح «خط بارليف».

ولن تكون الصورة كاملة إن لم نُضف لها معطيات الهيكل أو التشكيل المصري غرب القناة، وكذلك علاقات القوى، وعلى طول القناة كانت توجد وبصفة دائمة خمس فرق مشاة مصرية وفرقتان مدرعتان وهذا يعني سبع فرق تضم حوالي ألف دبابة، و حوالي ٨٠٠ مدفع وحوالي ١٠٠ ألف جندي. وفي مواجهتهم وضع جيش الدفاع الإسرائيلي في خط القناة بين ٧٠٠ و١٢٠٠ جندي (كانت الأعداد تتغير من وقت لوقت كما سيتم توضيحه فيما بعد) وعلى طول شواطئ البحيرات لم يكن هناك جنود إسرائيليون، وإذا أسقطنا البحيرات من الحسابات سوف نصل إلى نتيجة تقول: إن جيش الدفاع الإسرائيلي كان يضع في كل كيلو من الجبهة عشرة من الجنود على حين كان عدد الجنود المصريين يصل إلى ٣٠٠ جندي تقريباً (أي ثلاثين ضعفاً) وفي خط القناة ذاتها كان من المفروض على جيش الدفاع أن يضع ٢٤ دبابة وفي المنطقة كلها حوالي ٣٠٠ دبابة.

وعلى هذا من الواضح من البداية أن جيش الدفاع الإسرائيلي في خط القناة كان أقل من الناحية العددية بصورة متطرفة لا مثيل لها بالمقارنة إلى العدو الذي يقف أمامه، ولكن المشكلة هنا ليست فقط مشكلة علاقات قوى في جبهة عرضها ٢٠ كيلومتراً تقريباً، وفي منطقة تسمح بمرور وتحرك الدبابات تستطيع مجموعة عمليات إسرائيلية (مجموعة العمليات هي تشكيل أقرب ما يكون إلى الغرفة ـ المترجم) تضم حوالي ٣٠٠ دبابة أن تصمد في وجه هجوم لقوات عربية تزيد عن ثلاثة أمثالها. ولكن هذا لا يستقيم عندما تضطر القوة الإسرائيلية أن تنتشر في جبهة عرضها ١٠٠ كيلومتر على سبيل المثال. وعلاقات القوى العددية ليست هي العنصر الحاسم الوحيد ولكن أيضاً طول الجبهة وبسبب المسافة الكبيرة بين المواقع الحصينة، كان من الممكن عبور القناة في عشرات المواقع بالنهار وفي مئات المواقع بالليل دون أن تلاحظ ذلك نقاط مراقبة جيش الدفاع الإسرائيلي.

وعندما قامت طائرات السلاح الجوي المصري، وبعد ذلك أيضاً مع تزايد التدخل السوفييتي عندما اشترك طيارون روس بطائرات ميج ٢٥، بتصوير الضفة الشرقية لقناة السويس، اكتشفوا أن خط برليف ليس خطاً متصلاً ولكنه شبكة من المواقع المتباعدة جداً وبين كل موقع وموقع توجد مسافة كبيرة لا يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي على الإطلاق، وعلى وجه الخصوص في ساعات الليل. ولم يكتف المصريون بالنتائج التي حصلوا عليها من عمليات التصوير الجوي، بل درسوا الوضع على الطبيعة من خلال استغلال الليالي المظلمة من أجل عبور القناة وإقامة الكمائن بين النقاط الحصينة والعودة إلى الضفة الغربية للقناة فجراً وفي غالبية عمليات العبور الليلية هذه لم تصطدم الدوريات المصرية بأي جندي واحد من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

ولم يكن أرييل شارون، كقائد المنطقة الجنوبية، يؤمن بإمكانية منع المصريين من عبور القناة، ولم يكن يخفي ذلك. ولذلك نجد أنه قد طلب في مناقشات هيئة الأركان بتخفيض كمية القوة المخصصة للمواقع الموجودة على خط المياه. وكان يعتقد أنه يجب أن ندافع عن سيناء بأسلوب الدفاع المتحرك كما تقضي بذلك نظرية القتال في جيش الدفاع الإسرائيلي..

(كما أن اللواء يسرائيل طل قد أكد أنه يجب أن ندافع عن المنطقة الواقعة بين القناة وبين الممرات عن طريق أسلوب الدفاع المتحرك).

وهنا تبدأ مسيرة تقصير طويل ومستمر يقع كله على مسؤولية وزير الدفاع ورئيس الأركان، وبأسلوبه هو قام شارون بتخفيض عدد الجنود في المواقع التي يحتفظ بها جيش الدفاع على طول خط المياه. ولقد قال اللواء شموئيل جونين (جورودين) في شهادته أمام لجنة أجرانات أنه خلال الجولة التي قام بها على طول القناة باعتباره قائداً للمنطقة الجنوبية اكتشف أنه من بين الـ٢٨ موقعاً يوجد ١٤ موقعاً، على حد قوله، مهملاً ومغلقاً، على حين أن بعضاً منها قد هجر تماماً والبعض الآخر يستخدم لأغراض المراقبة النهارية فقط، وخلال العامين اللذين سبقا حرب عيد الغفران تزايدت المسيرة المستمرة «لنضوب» خط بارليف.

٩٦ ساعة. وذلك لأن قائد السلاح الجوي اللواء بنيامين بيلد قال في شهادته أمام لجنة أجرانات إنه كان في حاجة إلى يوم واحد لتدمير بطاريات الصواريخ أرض/جو الموجودة على طول قناة السويس ويوم آخر من أجل تدمير السلاح الجوي المصري. وتسأله اللجنة هل هذا ينطبق أيضاً على هيكل الصواريخ الأرض/جو السورية وسلاح الطيران السوري؟ وإذا كان رده بالإيجاب فإن السلاح الجوي في حاجة إلى أربعة أيام من الحرب من أجل أن يتفرغ لمساعدة القوات البرية. وكل هذا في الوقت الذي ترتكز فيه الخطط العملية التنفيذية على افتراض أساسي وهو وجود مساعدة جوية فورية.

وبناء على ذلك فإنه من بين ثلاثة أعمدة رئيسية للدفاع عن خط المياه، وهذا يعني ٢٨ موقعاً: لواءا دبابات في تشكيل واحد أمامي وواحد خلفي، ومساعدة جوية فورية وحاسمة، كان هناك اثنان غائبان: **الأول**: - هيكل المواقع الحصينة وكان انهياره معروفاً للجميع ولكن لم يتم استخلاص النتائج ولم يتم تغيير الخطط العملية أو التنفيذية. **والثاني**: الاعتماد على معاونة جوية للقوات البرية النظامية ابتداءً من أول ساعة للحرب لم يكن له أي أساس يقوم عليه. وعلى هذا يمكن القول إنه فيما يتعلق بالجانب الجوي كانت هناك جلطة ذهنية فكرية أصابت عقول قادة هيكل الدفاع.

ولقد تم وصف وتحليل هيكل الدفاع الذي أقامه جيش الدفاع الإسرائيلي على طول قناة السويس، وكذلك وصف وتحليل القتال خلال اليومين الأول والثاني من الحرب، وبصورة موضوعية في بحث موضوعي أعده الباحث العقيد (احتياط) دكتور زئيف إيتان وهو من أفضل الباحثين الذين بحثوا في حرب عيد الغفران، ونشر بحثه في مجلة «معراخوت» وننقل هنا بعض الفقرات منه:

في موضوع النقاط أو المواقع الحصينة يقول الباحث: «بصفة عامة تمت إقامة ٣١ نقطة حصينة و١١ نقطة حصينة بعيدة عن خط المياه، على طول خط الجبهة الممتد لمسافة ١٨٠ كيلومتراً، منها ١٦٠ كيلومتراً بطول القناة و٢٠ كيلومتراً على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ولم تكن هذه هي

عملية إغلاق محكمة، وبعض النقاط الحصينة أقيمت متقاربة بين بعضها البعض مثل مجموعة النقاط الحصينة «ميلانو» في القنطرة والتي أقيمت على مسافة كيلومتر واحد بين النقطة والأخرى، على حين كانت المسافة العادية هي حوالي عشرة كيلومترات. . . وفي الفترة ما بين حرب الاستنزاف وبين حرب عيد الغفران ساد الهدوء خط القناة وأصدر قائد القيادة الجنوبية اللواء شارون أوامره بإغلاق بعض هذه النقاط الحصينة، وبقيت ١٦ نقطة حصينة متمركزة حول مداخل المحاور الرئيسية وفي كل واحدة كان يوجد ما يتراوح بين ١٦ و٦٠ جندياً [الفرق بين عدد المواقع الذي أورده جونين وبين العدد الذي أورده الدكتور إيتان يرجع إلى أن جونين قد أحصى ثلاثة مواقع قريبة من بعضها البعض على أنها موقع واحد.] وكانت هناك ثماني فصائل دبابات (٢٤ دبابة) مخصصة للقتال كفصائل دبابات تابعة للنقطة الحصينة، سواء داخل النقطة الحصينة أو في مواقع قريبة منها.

وحول عدد الأفراد في المواقع الحصينة يوم ٦ اكتوبر يقول الباحث: «عند نشوب الحرب كانت هناك ١٦ نقطة حصينة، وكان عدد الجنود الموجودين في هذه النقاط بما في ذلك جنود المشاة ورجال الخدمات ورجال المخابرات يصل إلى ٤٥٠ فرداً. ومن الممكن أن نضيف إلى هذا الرقم ٥٥ من رجال الدبابات الذين وصلوا إلى النقاط الحصينة مع الدبابات، فلقد أصيبت دباباتهم وانضموا إلى رجال النقاط الحصينة وهكذا يصل العدد الإجمالي إلى ٥٠٥ مقاتلين. لقي منهم ١٢٦ شخصاً مصرعهم (أو بعضهم لا يزال مفقوداً حتى الآن) وهذا يعني ربع العدد وسقط ١٦٢ منهم في الأسر ونجا ١٥٣. ومن الممكن أن نضيف إلى هذا الرقم ٦٤ محارباً صمدوا في «بودابست» [الموقع الموجود في أقصى شمال الخط].

وبالنسبة لمساعدة السلاح الجوي يقول الباحث: «السلاح الجوي الذي كان مقيداً آنذاك في نشاطه على مقربة من القناة بسبب ساتر الصواريخ، مارس نشاطه قليلاً في اليوم الأول من الحرب ومني بأربع خسائر في قطاع القناة. وفي اليوم الثاني بلغت خسائر السلاح الجوي عشر طائرات ووصل إجمالي عمليات السلاح الجوي في هذا اليوم في سيناء إلى طلعة واحدة في صباح

ذلك اليوم. وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ السلاح الجوي على «نظافة السماء» وكذلك أسقط حوالي ١٨ طائرة مصرية».

وفي موضوع الخسائر في الدبابات يقول الباحث: «لقد كانت النتيجة أنه من بين ٢٨٠ دبابة كانت موجودة لدى مجموعة عمليات سيناء ظهر السادس من أكتوبر لم يبق في الغداة سوى ١١٠ دبابات. ولقد أصيبت ١٥٣ دبابة نصفها غرق في المستنقعات أو دمُر. ولم يحدث كل هذا في معركة واحدة كبيرة اشتركت فيها مئات الدبابات ولكن في سلسلة من العمليات الصغيرة، حيث كانت هناك دبابات قليلة بدون سلاح مشاة مدرع وبدون مدفعية في مواجهة أعداد غفيرة من جنود العدو التي تحمل صواريخ ساجر وقاذفات أربي جي ٧ (RPG7) ومساعدة دبابات من التلال الموجودة غربي القناة ومساعدة الدبابات التي عبرت مساء السادس والسابع من أكتوبر».

ويستعرض الدكتور إيتان النقد الموجّه إلى أسلوب الدفاع عن القناة على المستوى الاستراتيجي ويقول: «يقول المعارضون لخط النقاط الحصينة إنه لا يوجد خط دفاع ثابت في التاريخ كله قد صمد نهائياً ومن المؤكد أن هذا سيكون هو نفس مصير هذا الخط، وكذلك قالوا: إن أسلوب القتال المتحرك هو الجانب القوي في جيش الدفاع الإسرائيلي بالمقارنة إلى الجيش المصري ويجب استغلال هذه الحقيقة».



ولو أن قادة هيكل الدفاع قد فهموا وأخذوا مأخذ الجدية ما أبلغهم به السلاح الجوي من أنه غير قادر على أن يقوم بالدور المطلوب منه حسب نظرية الأمن، وهذا يعني مساعدة القوة النظامية بالنيران ابتداءً من الساعة الأولى للحرب؛ ولو أنهم فهموا أنه بذلك قد نشأ وضع استراتيجي جديد على الجبهات، لكان من الممكن أن نفترض أنهم كانوا سيعيدون تقييم الموقف فيما يتعلق بخطط الدفاع عن الحدود، وعلى أقل تقدير في جبهة القناة كانوا سيتخلون عن مبدأ وقف العدو وفرملته عند خط المياه واتخذوا أسلوب الدفاع المرن والمتحرك. وما حدث بالفعل وبعد اليومين الأول

والثاني من الحرب، وبحكم الواقع، تحول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى القتال المتحرك ومنع التقدم المصري ودمر قوة الدبابات المصرية التي حاولت أن تتقدم في اتجاه الشرق يوم ١٤ أكتوبر وعبر قناة السويس في اتجاه الغرب بعد ذلك بيومين.

والظاهرة الغريبة للغاية في الحرب بين إسرائيل ومصر في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ تجلت بصفة خاصة في الموضوع الجوي، وكانت نظرية الأمن وخطط الحرب في السلاح الجوي تقول إن السلاح الجوي سوف يحقق بقواه الذاتية حرية العمل في سماء ساحة الحرب وسوف يساعد القوات البرية، ولكن لم يكن هناك أي سيناريو مماثل لما حدث على الطبيعة أو قريب منه.

ليس هذا فقط أن السلاح الجوي لم ينجح في تدمير هيكل الصواريخ الأرض/جو كما خطط لنفسه، بل إنه باستمرار المعارك كانت المدرعات، التي عبرت القناة، هي التي وفرت للسلاح الجوي حرية العمل في المجال الجوي، فلقد كانت المدرعات هي القوة التي دمرت غالبية بطاريات الصواريخ أرض/جو في الجانب الغربي من القناة، في غربي وجنوبي منطقة العبور. ولقد كتب موشيه ديان يقول عن ذلك: «لقد قامت مجموعة عمليات بيرن حتى الآن، غرب القناة، بتدمير ٣٤ قاعدة بطاريات صواريخ أرض/جو، ويستطيع سلاحنا الجوي الآن أن يعمل بدون خوف من إصابات الصواريخ، ومنذ ثلاثة أيام لم نفقد طائرة واحدة. وعندما لا تكون هناك بطاريات مضادة للطائرات، فإن السماء تبدو مختلفة!» (أحجار على الطريق. صفحة ٦٦٦).

ولقد استطاعت مجموعة عمليات مدرعة واحدة أن تدمر طوال ستة أيام عدداً من بطاريات الصواريخ أرض / جو يفوق ما دمره السلاح الجوى في الحرب مع مصر.

* * *

وفي يوم ١٦ أبريل ١٩٧٢ أرسلت شعبة المخابرات العسكرية إلى وزير الدفاع وإلى رئيس الأركان وإلى رئيس إدارة العمليات في شعبة العمليات، وإلى قيادة المنطقة الجنوبية؛ خطة الهجوم المصري على القناة بكل

تفاصيلها، ولقد تضمنت هذه الوثيقة ٤٠ صفحة مع إضافة عدد من الخرائط التي وفرت المعطيات التالية:

أ ـ أهداف الهجوم.

ب ـ تمركز الفرق السبع المصرية في منطقة قناة السويس.

ج ـ مناطق عبور كل واحدة من فرق المشاة الأمامية الخمس.

د ـ أين سيتم وضع الكباري العشرة على قناة السويس (جسران لكل فرقة).

الأهداف:

١ـ عبور القناة بكامل طولها بواسطة خمس فرق على حين من الضروري على كل فرقة أن تتغلغل إلى عمق بين ثلاثة وخمسة كيلومترات وتتمركز للدفاع.

٢ـ بعد التمركز سوف تقوم الفرق المدرعة بعبور القناة وتتقدم صوب الشرق على حين أن الأهداف هي الممرات الجبلية مثلا، والجدي، والطريق الساحلي صوب طاسة. ولن تبدأ هذه المرحلة إلا بعد نقل بطاريات الصواريخ أرض/ جو إلى الضفة الشرقية للقناة بهدف توفير ساتر جوي لفرق المدرعات.

التمركز

كل واحدة من فرق المشاة الخمس سوف تستعد لعبور القناة في قطاعها المحدد والمعروف لها.

مناطق العبور

سوف تنتشر مناطق العبور على طول قطاعات الفرق على حين ستتم عمليات العبور الأولى في المناطق الواسعة الحالية بين المواقع الإسرائيلية.

الجسور (الكباري)

تم تحديد الأماكن الدقيقة للجسور على الخرائط المرفقة بالكتيب على حين كان لكل فرقة جسْران.

وينقل الباحث الدكتور عقيد (احتياط) زئيف إيتان في بحثه هذا حول هذا الموضوع ما سبق أن كتبه الصحفي المصري الهام الذي كان مقرّباً للغاية إلى الرئيس السادات في كتابه: «الطريق إلى رمضان»:

«على حد قول محمد حسنين هيكل، فقد ارتكزت الخطة المصرية ـ السورية على عملية قصف مدفعي من جانب ٤٠٠٠ مدفع وقاذف صاروخي في كلتا الجبهتين وهجوم جوي قوامه٣٠٠ طائرة، عبور ٨٠٠٠ جندي في أول موجة، وبعدهم خمس فرق مع ٨٠ ألف رجل وكل واحدة من الفرق سوف تعبر القناة في قطاعها، وسوف تتخندق للدفاع على مسافة تتراوح بين ثلاثة وأربعة كيلومترات. ولقد تم تعزيز القوات الأمامية بقوات كوماندوس مع إضافة أسلحة مضادة للدبابات (صواريخ ساجر وقواذف أر ـ بي ـ جيه ـ ٧ للقوات الخلفية). وكل هذا من أجل عرقلة الدبابات الإسرائيلية التي ستهاجم أو ستسارع لمساعدة النقاط الحصينة، لقد كانت هذه هي المرحلة الأولى».

وطوال الأيام الأولى من الهجوم المصري في حرب عيد الغفران كانت خطة الهجوم هذه موضوعة أمامي لأقارن بين هذه الخطة وبين التنفيذ المصري على الطبيعة، ولقد تم كل شيء حسب الخطة التي كانت موجودة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي منذ ١٦ أبريل ١٩٧٢، باستثناء لواء واحد اختلف مكان عبوره ببضعة كيلومترات.

ومن الممكن أن تحدث المفاجأة في الحرب على أساس عدد من العناصر، مجتمعة، أو منفردة: التخطيط العملي للقتال، المعدات، العتاد والتكنولوجيا، نوع وقدرة الوحدات المقاتلة، توقيت بداية الحرب وما إلى غير ذلك. ولسوف أتحدث فيما بعد وبإسهاب عن هذه العناصر ولكنني سوف أشير هنا إلى أنه من ناحية التخطيط التنفيذي للقتال لم يستطع العدو أن يفاجئ جيش الدفاع الإسرائيلي، على العكس من ذلك فإن خطط العدو، بالتفصيل الكامل كانت معروفة لجيش الدفاع الإسرائيلي قبل الحرب بعام ونصف، وهكذا كان في مقدوره أن يضع الخطط العملية التي تقدم الرد المناسب على خطط العدو.

ولهذه الحقائق أهمية كبيرة لفهم التقصير الحقيقي في حرب عيد الغفران وذلك على النقيض من التقصير الوهمي الكاذب الذي يُنسب إلى شعبة المخابرات العسكرية، ولذلك فإن السؤال الحقيقي والمؤلم الذي لم يناقش حتى الآن بصورة علنية ولم يجد له رداً حتى الآن هو: هل كان هناك احتمال بأي قدر لنجاح خطة الدفاع الصلب عن خط المياه في ظل علاقات القوى التي خططتها هيئة الأركان؟

بعد انتهاء حرب عيد الغفران بحوالي شهرين جاء إلى مكتبي اللواء جونين لكي يتحدث معي عن الحرب، وقال لي من بين ما قاله: «من حسن حظنا أنني لم أضع سوى لواء مدرع واحد في الأمام، لو كنت قد تصرفت حسب الخطة الأصلية لجيش الدفاع الإسرائيلي فإنه بدلاً من أن نفقد لواء مدرعاً واحداً في اليومين الأول والثاني من الحرب كنا سنفقد لواءين، كما أن عدد الجنود الموجودين في المواقع الحصينة ما كان سيغير من الوضع في شيء في مصير المعارك في اليوم الأول، فقط كان من الممكن أن يكون عدد المصابين والأسرى أكبر».

وكل من يتأمل كلمات جونين على ضوء علاقات القوى التي كانت موجودة في القناة عشية الحرب سوف يتوصل إلى النتيجة التي تقول إن: هناك احتمالاً قوياً جداً في أن يكون جونين على حق فيما قاله.

وإلى جانب مجمل الحقائق التي تؤثر على تقدير الموقف من الناحية المهنية فيما يتعلق بالدفاع عن سيناء، يجب أن نضيف وأن نؤكد أنه في منطقة القناة، لم تكن هناك مستوطنات يهودية، لم تكن هناك قرى أو مدن؛ ولذلك فإنه من ناحية دولة إسرائيل لم تكن لهذه المنطقة قيمة وجودية أو حياتية على الإطلاق.

من المعروف أن حكومة إسرائيل التي فازت بثقة الكنيست الهيئة الممثلة للشعب كله، والسلطة القانونية العليا، قد أصدرت أوامرها لجيش الدفاع الإسرائيلي بأن يحتفظ بمنطقة القناة ويمنع المصريين من احتلالها، ولا يمكن أن نعترض على الصلاحية القانونية للحكومة في أن تصدر مثل هذا الأمر

لجيش الدفاع الإسرائيلي. ولكن هناك العديد من الأسئلة المهنية التي يجب أن نثيرها ونطرحها:

١ـ هل من الممكن الاحتفاظ بخط المياه كله بطول ١٦٠ كيلومتراً بواسطة حوالي ألف جندي في مواقع أمامية سواء أكانوا يستعينون بمائة دبابة أو مائتي دبابة على حين يقف في مواجهتهم حوالي ١٠٠ ألف جندي مصري وعلى حين من المعروف أن الخطة المصرية تقضي بعبور القناة بكامل طولها في القطاعات العريضة التي لا تخضع للمراقبة حتى من جانب جندي واحد من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي؟

٢ـ هل من المسموح من الناحية المهنية أن نُدخل في حسابات قوة النيران، قوة السلاح الجوي الإسرائيلي على حين أن هذا السلاح يعلن ويحذر من أنه طالما لم يدمر بطاريات الصواريخ أرض/جو لن يكون قادراً على مساعدة القوات البرية؟

٣ـ إذا كانت الإجابة على السؤالين السابقين، بالنفي، إذاً ما هو أسلوب الدفاع الصحيح؟ الدفاع الصلب أم من الأفضل استخدام أسلوب الدفاع المتحرك الذي يتيح لمصر عبور القناة ويتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي فرصة خوض معركة دفاعية متحركة، وأن يتحول إلى الهجوم المضاد في المكان وفي التوقيت اللذين يختارهما جيش الدفاع الإسرائيلي على حين يكون في مقدوره استغلال كامل قوته لتحقيق التفوق المطلوب؟

٤ـ وإذا كان هذا هو أسلوب الدفاع المفضل ومن المحتمل الوحيد الذي يمتلك احتمال النجاح، ما هو دور المواقع الموجودة على طول القناة؟ وإذاكان دورها هو أن تكون مواقع خارجية لأغراض المراقبة فقط فإنه من اللحظة التي تبلغ فيها عن الإنذار وتعلن عن حدوث هجوم مصري، من أجل عبور القناة، ينتهي دورها، وعليها الانسحاب وإخلاء معداتها وفقاً لخطة مجهزة وسبق التدريب عليها سلفاً وليست هناك ضرورة عملية لاستمرار التمسك بالمواقع.

٥ـ هل يوجد منطق مهني في إصدار أمر لسرايا وكتائب المدرعات في

اليوم الأول من الهجوم المصري بأن تتحرك نحو القناة من أجل أن تلتحم مع المواقع الحصينة؟ ما هو الهدف؟ إخلاء المواقع؟ صد الهجوم المصري؟ لقد كانت النتيجة المباشرة لإصدار هذا الأمر هو فقدان ١٥٥ دبابة وجزء من أطقمها بدون تحقيق مكسب حقيقي.

والتحليل العسكري المهني يشير إلى خطأين وتقصير:

١ـ لقد كان **الخطأ الأول** عبارة عن قرار بالدفاع عن خط المياه على حين كانت علاقات القوى، وحجم المنطقة، وطول خط الجبهة، لا تتيح ذلك، وبصورة قاطعة مانعة كان هذا قراراً غير قابل للتنفيذ في ظل علاقات قوى كهذه،إلاّ إذا كان المخطط قد وضع في حسابه أنه عندما ستشاهد كتيبة مصرية، جماعة من الجنود الإسرائيليين، سوف ترفع الكتيبة أيديها وسوف تلقي بأسلحتها على الأرض.

٢ـ **الخطأ الثاني** ينبع من عدم فهم الوضع الجوي الآخذ في التبلور في الشرق الأوسط، ومن عدم فَهم مغزى هذا الأمر بالنسبة لملامح نظرية الأمن في دولة إسرائيل، وكما سبق أن أوضحنا أنّ واحداً من ملامح وأعمدة نظرية الأمن هو سلاح جوي نظامي كبير يساعد القوات البرية النظامية الصغيرة في فرملة وصد هجوم العدو عن طريق تقديم المعاونة المكثفة القريبة والفورية في المعركة الدفاعية، وكان من المفروض أن يكون السلاح الجوي هو مصدر النيران الرئيسي في المعركة الدفاعية طالما أن قوات الاحتياط وعلى وجه الخصوص وحدات المدفعية،لم تصل بعد إلى الجبهة، ولكن من اليوم الذي حصل فيه الجيش المصري على طول القناة، على الحماية الفعالة ضد السلاح الجوي الإسرائيلي، عن طريق هيكل الصواريخ أرض/جو، اهتز توازن وميزان علاقات القوى بصورة شديدة وأصبحت نظرية الدفاع عن القناة في أمسّ الحاجة إلى التغيير. ولكن وزير الدفاع ورئيس الأركان لم يكونا على علم بأنه أمام أعينهما ينهار بناء نظرية الأمن. ولو كانا قد أدركا ذلك لكان من الضروري عليهما أن يدرسا ما هو معنى ذلك وأن يفكرا في كيفية مواءمة الخطط العملية والتنفيذية للوضع الجديد.

٣ـ لقد كان **التقصير** يتمثل في الامتناع عن الحسم. عندما تم تغيير رئيس الأركان في عام ١٩٧٢، عاد قائد المنطقة الجنوبية، أرييل شارون، وطالب بتغيير نظرية الدفاع عن منطقة القناة. ولكن مرة أخرى لم تتم مناقشة الموضوع بصورة جادة والمسؤولون عن أمن الدولة وحمايتها. وزير الدفاع ورئيس الأركان، لم يحسما الأمر في هذا الجانب أو ذاك وتركا الوضع يتدهور. لم يطلب وزير الدفاع الحسم في الخلاف بين وجهتي النظر وكما يبدو فإنه خاف من أنه سوف يضطر هو نفسه إلى أن يتخذ موقفاً في هذا الجانب أو ذاك وأن يأخذ على عاتقه مسؤولية مباشرة وصريحة في موضوع عملي تنفيذي له أهمية قصوى، وهذا ما لم يود موشيه ديان أن يفعله.

وهكذا وقع هنا خطآن استراتيجيان وتقصير زعامي قيادي؛ ومسؤولية ذلك تقع على عاتق وزير الدفاع ورئيس الأركان، إذ إنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن نظرية أمن إسرائيل واستراتيجية الحرب هما جزء من مسؤولية وزير الدفاع ورئيس الأركان، ولكن لجنة أجرانات أعفت وزير الدفاع تماماً من هذه المسؤولية. وماذا دفعها إلى ذلك؟ من بين ذلك إنه لا يجب أن نحكم على وزير الدفاع وفقاً لمعيار شخصي. وهذا يعني كونه موشيه ديان، فريقاً في الاحتياط، رجلاً ذا ماضٍ عسكري وخبرة عسكرية واستراتيجية وعملية وتنفيذية معاً ولكن وفقاً لمعيار عام، يقول إنه في مقدور أي إنسان يُنتخب في الكنيست أن يصبح وزيراً للدفاع حتى لو لم تكن لديه كل هذه الخبرات العسكرية. وسوف أتناول هذا التجاوز المتمثل في تطبيق مبدأ «عام» على وزير الدفاع، بإسهاب فيما بعد.



الفصل السادس

نظرة لجنة أجرانات لموضوع الإنذار

في تقرير لجنة أجرانات يُعبر أعضاؤها ـ وهم قاضيان كبيران ومراقب دولة واثنان من رؤساء الأركان السابقين أحدهما أستاذ مشهور ورجل آثار ـ عن غضبهم الشديد وذلك لأن الإنذار قد وصل متأخراً بطريق الخطأ أربع ساعات.

كتبت اللجنة [الفصل الثاني، البند رقم ١٠]: «الخطأ الآخر المتمثل في حدوث تأخير لمدة أربع ساعات من الساعة ١٤٠٠ إلى الساعة ١٨٠٠ قد جعل الفترة الزمنية ما بين استدعاء الاحتياط وبين قيام العدو بفتح النيران» قصيراً جداً.

وهذه الفقرة ذات أهمية كبيرة بسبب جانبين:

الأول: هو جانب التوقعات، تستطيع أن تعرف من الصياغة أن اللجنة تتوقع أن تقوم المخابرات العسكرية بإمداد قادة جهاز الدفاع بمعلومات عن عزم العدو على شن حربٍ في فترة دقيقة تقدر ببضع ساعات، وتأخيرالإبلاغ لمدة أربع ساعات تصفه اللجنة بأنه «خطأ».

الجانب الثاني: هو جانب الوقت كعامل رئيسي في مفهوم الإنذار، هذا الموضوع يتطلب قدراً من التعمق، إذ كانت المخابرات العسكرية تقول: «إن بعد عامين قد تنشب حرب» فهل هذا إنذار؟ وإذا قالت المخابرات العسكرية: إن بعد ساعتين ستنشب حرب فهل هذا إنذار؟ من الواضح أن فائدة التقرير «بأن بعد عامين قد تنشب حرب» تكمن في القيام باستعدادات وتسلح وتخطيط، ولكن ليس لهذا التقرير تأثير على تعبئة الاحتياط أو على حالات الاستعداد. في مقابل ذلك نجد أن فائدة الإعلان القاطع بأنه «بعد ساعتين

ستنشب حرب» ضئيلة، وذلك لأن الفترة التي حددها البلاغ هنا لا تساعد على القيام باستعدادات وتعبئة الاحتياط قبل فوات الأوان. من هنا يتضح أن مفهوم الإنذار لكي يكون مفيداً يعني تقديم معلومة عن احتمال شن حرب بواسطة العدو خلال أيام معدودة (وقد أشار العميد شيلو إلى هذا الاحتمال أمام الحكومة بشكل صريح في الثالث من أكتوبر أي قبل الحرب بثلاثة أيام).

في بداية سنوات السبعينات كان تلقّي معلومات عن نوايا حربية للعدو قبل تنفيذها بعدة أيام، بمثابة أمل يتمناه الزعماء السياسيون والقيادة العليا لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولكن في شهر أبريل ١٩٧٣ أوضحت لرئيس الوزراء بأن الإنذار سيكون فقط حول استعدادات وليس حول نوايا، ولكن هذا التوضيح لم يؤد إلى تغيير خطط العمليات. تلقّي إنذار عن استعدادات مرتبط أساساً بمستوى جمع معلومات بواسطة المخابرات والذي يتجلى في عمليات الملاحظة، التنصُّت، التجسس، طلعات الاستطلاع الجوية والصور الجوية. كل هذه الوسائل تقوم بتوفير معلومات يومية، ومن الممكن الافتراض بشكل واقعي، بأنها توفر إنذاراً حول استعدادات العدو للحرب. وبالطبع فإن صحة المعلومات وتنوعها وقيمتها ترتبط بمستوى الوسائل التي تستخدمها المخابرات. إن رئيس المخابرات العسكرية الذي يعرف جيداً مستوى الوسائل ومستخدميها يستطيع أن يتعهد - أو يرفض التعهد - بتقديم إنذار عن استعدادات.

مسألة النوايا هي مسألة مختلفة تماماً: النوايا الحقيقية [فيما عدا أهداف سياسية بعيدة المدى] للخروج للحرب تظل سراً، وتكون معروفة فقط لمجموعة صغيرة جداً من الزعامة العسكرية والسياسية، وأحياناً - وخاصة في الأنظمة الدكتاتورية - لا يعلم بذلك سوى الزعيم فقط. وليس هذا فقط: - في كثير من الأحيان يكون إعلان زعيم عن عزمه بشن حرب مجرد أداة في اللعبة السياسية - العسكرية وليس وعداً ملزماً بتنفيذه. على سبيل المثال إعلان أنور السادات، رئيس مصر بأن عام ١٩٧١ سيكون «عام الحسم»، من المعروف اليوم أنه لم تكن عنده أية نية لتحقيق هذا الإعلان والخروج في عام ١٩٧١ لشن حرب ضد إسرائيل.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: ـ هل توقُّع معرفة نوايا العدو هو توقع واقعي؟

الإجابة على السؤال، هل يوجد أساس للأمل بالحصول على خبر عن نوايا قبل فوات الأوان، يتم الحصول عليه من دراسة سوابق تاريخية في القرن الحالي لذلك سأحصي هنا كل النجاحات وكل حالات الفشل في توقع نوايا شن حرب بين دولة وأخرى، وأعود وأؤكد: ؛بأنني أقصد التوقع الذي يتم قبل شن الحرب بأيام معدودة كما هو مطلوب وذلك ليكون لعملية الإبلاغ عن النوايا أهمية عملية في مجال الاستعدادات، للانتشار، وتعبئة الاحتياط.

الفترة الزمنية التي قمت بدراستها هي الثلاث وخمسون سنة الأخيرة، أي من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٩٢. وفيما يلي جدول يضم قائمتين: في الجانب الأيمن قائمة الحروب، التي اعتزم فيها الجانب المهاجم إحداث مفاجأة ونجح أي أن الجانب الذي تعرض للهجوم لم يتلقَّ الإنذار الذي وثق فيه زعماؤه واتخذوا خطوات استعداد. بكلمات أخرى: تلك قائمة لتلك الحروب التي اعتزم فيها الطرف المهاجم إحداث مفاجأة ونجح. في الجانب الأيسر: قائمة الحروب التي اعتزم فيها الطرف المهاجم إحداث مفاجأة وفشل.

	الطرف المهاجم اعتزم إحداث مفاجأة ونجح	الطرف المهاجم اعتزم إحداث مفاجأة وفشل
١ـ غزو ألمانيا للنرويج (١٩٤٠)	١	ـ
٢ـ غزو ألمانيا لروسيا (١٩٤١)	١	ـ
٣ـ اليابان تهاجم بيرل هاربر (١٩٤١)	١	ـ
٤ـ غزو اليابان للملايو واحتلال سنغافوره (١٩٤٢)	١	ـ
٥ـ كوريا الشمالية تهاجم كوريا الجنوبية (١٩٥٠)	١	ـ
٦ـ الصين تغزو كوريا الشمالية وتهاجم جيش الأمم المتحدة في كوريا (١٩٥٠)	١	ـ
٧ـ إسرائيل تهاجم مصر (عملية قادش ١٩٥٦)	١	ـ

٨ - إسرائيل تهاجم مصر (حرب الأيام الستة ١٩٦٧)	١	-
٩- الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨)	١	-
١٠- مصر وسوريا تهاجمان إسرائيل (حرب يوم الغفران ١٩٧٣)	١	-
١١- العراق يغزو إيران (١٩٨٠)	١	-
١٢- الأرجنتين تحتل جزر فوكلاند من البريطانيين (١٩٨٢)	١	-
١٣- العراق يغزو الكويت (١٩٩٠)	١	-

وهذه ليست غلطة مطبعية. القائمة الموجودة في الجانب الأيسر من الجدول تشمل (صفراً) في كل الحالات. لا نعرف حالة واحدة منذ عام ١٩٣٩ أرادت فيها دولة شن حرب مفاجئة ولم تنجح في ذلك.

هل ذلك منطقي وواقعي أن نتوقع أن تكون إسرائيل الحالة الفريدة من نوعها خلال الخمسين سنة الأخيرة، وأنها ستنجح في معرفة نوايا أعدائها لشن حرب ضدها، وذلك خلال الفترة المحددة التي تبلغ عدة أيام؟ وهل من الصواب إرساء أمن الدولة على توقع شاذ كهذا؟

إذا كنا نفهم، أن الإجابة على هذا السؤال هو بالسلب، فإن ذلك يطرح سؤالاً آخر: ما هي الآثار،من ناحية نظرية الأمن، للإدراك ولمعرفة أنه لا يوجد احتمال مقبول لذلك بأن دولة إسرائيل ستعرف دائماً نوايا أعدائها لمهاجمتها، وذلك قبل حدوث ذلك بعدة أيام؟ (أعود وأؤكد: معرفة نوايا العدو قبل القيام بالهجوم بعدة أيام وليس سنوات أو ساعات. عزمُ أعدائنا على مهاجمتنا كان معروفاً ولم يخفوه، وأما الإنذار قبل الهجوم بساعات معدودة، ففائدته ضئيلة).

لهذا الفهم تأثير حاسم على أمن دولة إسرائيل في المستقبل. لقد تسبب تضخيم الخرافة القومية، التي اتهمت المخابرات العسكرية بحالات الفشل الأولى لحرب يوم الغفران، من اعتقاد الكثيرين بأنه قد تم استيعاب الدروس. وتتلخص «الدروس» في نظرهم بأنه في المستقبل ستكون المخابرات العسكرية قادرة على إعطاء إنذار عن نوايا حربية للعدو قبل الهجوم بعدة أيام. هذا افتراض خطير، إنني أقترح على كل هؤلاء الذين يعتقدون أنهم «تعلموا»

شيئاً ما من حرب يوم الغفران، بشأن القدرة على أن نعرف مسبقاً نوايا دولة عربية لمهاجمة إسرائيل بصورة مفاجئة، أن يتذكروا تلك الحقيقة التالية: تلك القدرة الافتراضية لم تُختبر، منذ عام ١٩٧٣ لم تتعرض إسرائيل لهجوم بواسطة أي دولة عربية بغرض احتلال منطقة.

ولكن هناك درس تاريخي هام للغاية ينبغي أن نتعلمه من حرب يوم الغفران، كذلك أيضاً من الحروب الأخرى في الخمسين عاماً الأخيرة: لا ينبغي إرساء أمن دولة على توقع أن نعرف مقدماً عن نوايا شن حرب بواسطة دولة معادية. هل من الممكن أن نستنتج من ذلك أنه لا يحتمل توافر إنذار مخابرات جيد؟ لا، إنذار كهذا محتمل بشرط أن نعود ونفسره مثلما فعل ذلك رؤساء الأركان حتى حرب الأيام الستة، من الضروري أن نوضح وأن نبرز مغزى الإنذار فيما يتعلق بأمن إسرائيل بوصفه الأصلي: «إنذار عن استعدادات، حشود قوات وانتشار يُمكن منه مهاجمة إسرائيل في أي وقت». هذا ما اتبعه الفريق لسكوف في ١٩٦٠ (عملية روتم) والفريق رابين في ١٩٦٧ (قبل حرب الأيام الستة) ولم يتصرف جيش الدفاع الإسرائيلي على هذا النحو من عام ١٩٧٣، رغم أن صورة استعداد مصر، وسوريا للهجوم كانت الصورة الدقيقة والتفصيلية جداً التي تم عرضها بواسطة المخابرات على قادة الدولة منذ قيامها. إرساء الإنذار على معرفة النوايا مثله مثل المقامرة، حيث أن تاريخ الخمسين عاماً الأخيرة يفيد بأن تلك مقامرة، احتمال نجاحها معدوم تقريباً.

يتضح من تلك الأمور أن الواقع مركب ومعقد جداً، أكثر بكثير من الرؤية السطحية للجنة أجرانات. فمن ناحية، لا توجد تقريباً إمكانية لتلقي معلومة ـ ذات فائدة عملية ـ عن نوايا العدو لشن حرب. ومن ناحية أخرى من الممكن تلقي إنذار يستند على استعدادات العدو، حشود قوات واستعداد للهجوم. ولكن هناك خلل في هذا الموضوع: معنى مثل هذا الإنذار هو منح إمكانية للعدو الذكي «لتكدير» الدولة وجيش الاحتياط بها باستمرار.

ونظراً لأن الجيوش العربية هي جيوش نظامية، فمن الممكن تحريك قوات إلى الجبهة والتسبب في تعبئة جزئية أو كاملة لجيش الدفاع الإسرائيلي.

بعد ذلك بفترة قصيرة أو طويلة من الممكن إعادة القوات التي تم تحريكها لمعسكرات خلفية وهلم جرا. من الممكن أن يكون الضرر الاقتصادي والاجتماعي لدولة إسرائيل كبيراً. إمكانية ثانية وهي «تعويد» جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل تدريجي على تشكيل معين يزداد حجماً مع مرور الأشهر والأعوام، وأن يتم بهذا الشكل خلق وضع في نهاية الأمر يكون فيه تشكيل «الهدوء» للعدو تشكيلاً من الممكن مهاجمة إسرائيل منه في أي يوم وأي ساعة وبشكل مباغت.

وفضلاً عن ذلك، من الممكن في المستقبل غير البعيد توقع سيناريو آخر، يستند على ذلك وهو أن تكون إسرائيل عُرضة لتهديد «نيران» قبل تهديد «حركة». ولذلك لن يكون الإنذار عن استعدادات وحشد قوات وانتشار ذا فائدة. ونقصد وقوع حرب تبدأ بهجوم لصواريخ أرض/ أرض قبل تحرك القوات المدرعة العربية صوب الحدود. يجب أن نتصور وضعاً تبدأ فيه الحرب بمجموعات من الصواريخ أرض/ أرض الدقيقة جداً ضد كل مخازن الطوارئ التابعة للألوية المدرعة في جيش الدفاع الإسرائيلي. سترتبك عملية التعبئة، وتصاب الدبابات وأطقمها في مخازن الطوارىء نفسها، ويتوافر وقت يُمكِّن القوات العربية من التحرك إلى الجبهة من مناطق تمركز خلفية بينما تتعرقل الحركة الموازية لوحدات الاحتياط التي تعرضت لخسائر، والتابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وصف الإنذار على أنه إبلاغ عن استعدادات وإعادة تمركز استعداداً لحرب وليس عن نوايا العدو يخلق مصاعب مفهومة. من الواضح أن الوضع المثالي هو الذي يكون فيه إعلان صادق عن عزم العدو لشن حرب قبل حدوث ذلك بعدة أيام، ولكن هل من المسؤولية المقامرة على هذا الاحتمال غير الواقعي وإرساء الخطط الدفاعية على آمال غير واقعية؟. الدفاع عن الدولة ليس موضوع مقامرة، وبالتأكيد المقامرة، يشير تاريخ نصف القرن الأخير إلى أنها عديمة الاحتمال.

للمصاعب السالفة حلول عديدة، وليس هذا هو المكان المناسب لتناولها، ولكن سأكتفي بملاحظة أن حرب الخليج جسَّدت عدة حلول تكنولوجية وعملية تساعد على إقامة قوة خاصة نظامية، تستطيع صد هجوم مدرع مباغت.

ويتناول تقرير لجنة أجرانات موضوع الإنذار ويقول: وعد رئيس المخابرات العسكرية جيش الدفاع الإسرائيلي بتقديم إنذار مُسبق حول نوايا العدو لشن حرب شاملة، إنذار تكون مدته كافية لتعبئة الاحتياط بشكل منظم. هذا الوعد أصبح قاعدة راسخة في الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي ونحن نجد أنه لم يكن هناك أساس لإعطاء جيش الدفاع الإسرائيلي مثل هذا الوعد الأكيد. (الفصل الثاني، البند رقم ١١ في تقرير لجنة أجرانات).

هذه الفقرة تفرض دراسة موضوعين:

الأول - هل تعهد رئيس المخابرات العسكرية بتقديم إنذار عن نوايا؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الذي تعهد به؟

الثاني - هل كانت هناك أية علاقة بين وعود رئيس المخابرات العسكرية وبين الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي؟

منذ أن توليت منصب رئيس المخابرات العسكرية في أكتوبر ١٩٧٢ وحتى ١٨ أبريل ١٩٧٣ لم تجر أية مناقشات حول موضوع الإنذار ومدلوله، لا عند رئيس الأركان ولا عند وزير الدفاع. الوثيقة الوحيدة التي تناولت وصف الإنذار تم إعدادها بواسطة من كان قبل في المنصب، اللواء (احتياط) أهارون ياريف بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٧٢، بناء على طلب نائب رئيس الأركان اللواء يسرائيل طل. ولقد أكدت الوثيقة أن الإنذار هو موضوع جمع معلومات (وليس موضوع تقديرات) وتناولت كفاءة الإنذار وفقاً لكفاءة جمع المعلومات.

وكلمة «نوايا» غير واردة في الوثيقة ولو مرة واحدة، وقد كانت رئيسة الوزراء بالذات السيدة جولدا مائير، وليس وزير الدفاع أو أي وزير آخر، ولا حتى رئيس الأركان هي التي سألتني ما الذي أقصده بمفهوم الإنذار، وأثير السؤال في المشاورات التي جرت في منزلها في القدس في ١٨ أبريل ١٩٧٣. ولقد تمت الدعوة لإجراء تلك المشاورات في أعقاب أنباء عن احتمال نشوب حرب والتي تم إبلاغ رئيسة الوزراء ووزير الدفاع بمضمونها دون أي تفسيرات من جانب المخابرات العسكرية (وسوف أتناول هذا الموضوع بالتفصيل). خلال هذا اللقاء تمت مناقشة الإمكانات العسكرية المتوافرة لمصر في

الأسابيع القريبة القادمة. ولأهمية هذا الموضوع سأوضح أسلوب تفكير رئيس الوزراء وأسلوب تفكيري وسأعرض الكلام كما جاء في محاضر هذه الجلسة الهامة.

تُعطي صورة الحاضرين صورة نموذجية للمشتركين في المشاورات الأمنية عند رئيس الوزراء، حسب البروتوكول حضر المشاورات رئيسة الوزراء جولدا مائير والوزراء، يسرائيل جاليلي (وزير بلا وزارة) وموشيه ديان وزير الدفاع، مرخادي جازيت، مدير مكتب رئيس الوزراء، رئيس الأركان الفريق ديڤيد اليعازر، رئيس المخابرات العسكرية إيلي زاعيرا، تسيڤي زامير رئيس (الموساد) والعميد يشعياهو رڤيڤ السكرتير العسكري لوزير الدفاع، العميد يسرائيل ليئور السكرتير العسكري لرئيس الوزراء، إيلي مزراحي مدير مكتب رئيسة الوزراء، المقدم أريبه براون رئيس مكتب وزير الدفاع والمقدم أڤنير شلو رئيس مكتب رئيس الأركان. على أساس قائمة السكرتاريين ورؤساء المكاتب بمختلف أنواعهم فقد برز تغيب نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات اللواء يسرائيل طل، والذي لسبب ما لم يكن مدعوا لحضور تلك المشاورات الهامة.

وكما جرت العادة، افتتح وزير الدفاع المشاورات وحدد الموضوعات التي ستجري مناقشتها والموضوعات التي لن تتم مناقشتها في هذا اللقاء.. وفيما يلي نص كلماته:

الوزير موشيه ديان: بشكل عام، تضم تلك الأنباء التي نشرت حول هذا الموضوع(أي موضوع الحرب المتوقعة) ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول: ـ ما هي الصورة التي تبدو؟، وتقدير لما سيحدث.

الجزء الثاني: ما هي الأمور التي ينبغي أن نقوم بها سواء حدث شيء أو لم يحدث؟.

الجزء الثالث: وهذا الجزء موجود بشكل مفصل للغاية، وهو خطط العمليات، واقترح ألا نتناول اليوم الجزء الثالث، وعلى أية حال فإنني شخصياً غير مستعد لذلك. لقد أجرينا محادثات عامة وأعرف أن قيادة الأركان

تقوم بإعداد كل شيء، على سبيل المثال الجزء الثاني احتياطي الوقود في الدولة. ومن الضروري أن يكون لدينا احتياط من الوقود، سواء تم إغلاقه أو لم يتم إغلاقه، لأنه توجد (في معلومة معينة تلقاها وزير الدفاع) هناك فكرة بإغلاق مرجان (حقل البترول المصري الكبير في خليج السويس). عندما نغلق مرجان من الصعب جداً القول: شيِّلني وأشيِّلك، توجد أيضاً أمور دفاعية أو الدفاع ضد الطائرات. كل هذه الأمور لا بد وأن تتم بأي شكل من الأشكال، لذلك طلبت بأنه عندما نلتقي نقوم بتقييم تقديراتنا بشأن ما يمكن أن يحدث، ما هي الأفكار والتقديرات المختلفة، وألا نقول بأنهم إذا فعلوا كذا نفعل كذا. لأننا سنحسم أيضاً هذا الموضوع.

اللواء إيلي زاعيرا: توجد بشكل أساس ثلاثة احتمالات لقيام مصر بشن حرب ضدنا.

الاحتمال الأول: هو العبور الكبير، ومن أجل هذا ينبغي القيام باستعدادات متواصلة.

الاحتمال الثاني هو: قصف وبداية ما أسميناه حرب استنزاف.

والاحتمال الثالث: غارات بالهليوكبتر أو بقوات يتم إنزالها من البحر إلى جنوب سيناء ووسط سيناء وشمال سيناء.

وأريد أن أؤكد أن المصريين قادرون على القيام بالاحتمالين الأخيرين، بدون استعدادات نعلم بها، إذ يتوفَّر لهم التشكيل المطلوب؛ يوجد اليوم خمسمائة مدفع على طول القناة، إذا أصدر السادات أمراً قائلاً: افتحوا النيران فإنهم قادرون على فتح النيران ولن نعرف بذلك مسبقاً إلا إذا اتبعوا النظام وقاموا بكل أنواع الاستعدادات المطلوبة للقيام بذلك، على سبيل المثال: إذا قالوا: إذا فتحنا النيران سيقوم (الإسرائيليون بهجوم من الجو ولذلك يجب تجهيز الجهاز الجوي وحينئذ نستطيع أن نلحظ شيئاً ما عن طريق الاستعدادات الجوية) ولكن إذا قال السادات، إنه يتخلى عن ذلك ولم يستعد ويريد فتح النيران دون استعدادات أخرى وتحمل كل الأخطار؛ فإنه يستطيع فتح النيران، في أي لحظة. وبالتأكيد من الممكن أن يحدث ذلك دون أن نعلم به، لأنه لن

يكون من الضروري في هذه الحالة تحريك أي شيء، سوى إصدار أمر وسيقومون بفتح النيران وينطبق ذلك أيضاً على مهام صغيرة يستطيعون القيام بهذين الأمرين بدون استعدادات وعلى ذلك أيضاً بدون إنذار.

تلك هي طرق عملهم الممكن في إطار مخاطر صغيرة.

وعلى ذلك نجد أن طريقتين من طرق عمله الثلاث الأقل خطراً له، يستطيع القيام بهما بدون تجهيزات، وذلك أيضاً بشكل مفاجئ.

بالنسبة للطريقة الثالثة، عبور القناة، فإنني متأكد أننا سنعلم بذلك مسبقاً ونستطيع تقديم إنذار، ليس فقط تكتيكياً بل أيضاً فعالاً، أي قبل عبور القناة بعدة أيام.

رئيسة الوزراء جولدا مائير: ـ كيف سنعلم؟ بناءً على الاستعدادات؟

اللواء إيلي زاعيرا: ـ سنعرف الاستعدادات، سنعرف بأن هناك زيارات يقوم بها القادة، وتحريك قوات إلى الأمام، جهاز الدفاع الجوي يتم تعزيزه وإضافة بطاريات أخرى وسنرى أنهم ينظفون الخنادق المهجورة على طول القناة.

وعلى القارئ أن يحكم: هل يوجد في تلك المادة، بما في ذلك حواري، مع رئيسة الوزراء، تعهد صريح بتقديم الإنذار بالمفهوم الذي فسَّرت به لجنة أجرانات هذا الاصطلاح؟ والمقصود هنا، بالعبرية السهلة، الواضحة دون بلاغات ودون فذلكة خاصة عن اصطلاح وحيد: تجهيزات العدو لعبور القناة. اصطلاح «نوايا» لم يُذكر ولو مرة واحدة ولو حتى بالإشارة. خلال الحديث السابق لم تُذكر كلمة «نوايا» لا بواسطة رئيسة الوزراء، ولا بواسطة وزير الدفاع ولا بواسطة رئيس الأركان ولا بواسطة رئيس المخابرات العسكرية، وفضلاً عن ذلك فإن رئيس المخابرات العسكرية يُرسي قدرة الإنذار على أنباء، والأنباء هي عن استعدادات. توجد قائمة طويلة لأنواع الاستعدادات، يوجد توضيح يقول إنه طالما لا توجد استعدادات لا يوجد إنذار. ويوجد تفسير واضح يقول إن الإنذار في موضوع عبور القناة معناه معرفة الاستعدادات التي تجري للقيام بذلك، ولا توجد أية إشارة لمعرفة نوايا

القيام بذلك. لا تحوي كلمات رئيس المخابرات العسكرية لرئيس الوزراء أي تعهد بتقديم إنذار بشأن نوايا. لقد قيل صراحة إن الثقة في الإنذار في موضوع عبور القناة تستند على معرفة استعدادات، يحاول رئيس المخابرات العسكرية أن يؤكد وأن يوضح أن لمصر أيضاً طرقاً للعمل بصورة لا تفرض عليهم القيام باستعدادات، وهو يقول إنه في هذه الحالة لن نستطيع أن نَعِد بتقديم إنذار، ومن الممكن أن تحدث مفاجأة (مباغتة).

سألت أعضاء لجنة أجرانات أين وجدوا دليلاً قوياً على تقديم وعد بتقديم إنذار عن نوايا، بينما تردد صراحة في الحديث مع رئيسة الوزراء بأن الوعد يستند على الاستعدادات، ولقد تهربوا من الإجابة وانتقلوا إلى موضع آخر، وأيضاً عندما قدمت لهم هذا السؤال كتابة لم أتلقَّ إجابة. لم يكن هناك تفسير لتشويه الحقائق، كما لم يكن هناك تفسير لتشويه آخر لا يقل خطورة عنه، والذي يتعلق بالسؤال الثاني الذي طُرح هنا: .هل كانت هناك أي علاقة بين وعود رئيس المخابرات العسكرية وبين الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي؟ هذا الوعد [بتقديم إنذار] كان أساساً قوياً للخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي، كما تذكر لجنة أجرانات في البند رقم ١١ من تقريرها). ليس من الصعب فحص هذا الموضوع. خطط العمليات للدفاع عن سيناء وهضبة الجولان تم إعدادها في الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧١ ولم يتم تغييرها عندما عُينَّ الفريق ديڤيد اليعازر رئيساً للأركان في بداية ١٩٧٢، وبالتأكيد إنه لم يتم تغييرها عندما توليت مهام منصبي كرئيس للمخابرات العسكرية في أكتوبر، ١٩٧٢.

وكانت تلك الخطط موجودة في أبريل ١٩٧٣، في اليوم الذي شرحت فيه لرئيسة الوزراء ما الذي أبني الإنذار عليه (كشف استعدادات) ومتى لا يكون هناك إنذار [عندما لا تكون هناك استعدادات يمكن كشفها].

لقد تم تقديم هذا الشرح بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان. لم يعترض أي شخص على جوهر الإنذار بالشكل الذي عُرض به بواسطة رئيس المخابرات العسكرية على رئيسة الوزراء. هل تغيرت خطط العمليات بعد

١٨/٤/١٩٧٣؟ هل كان للمناقشات التي دارت في منزل رئيسة الوزراء حول جوهر الإنذار أي تأثير على الخطط العملية (خطط عمليات) بجيش الدفاع الإسرائيلي؟ الإجابة بالنفي تماماً. لم يكن للمناقشات التي جرت في منزل رئيس الوزراء أي تأثير عملي وأي تأثير على الخطط التي كانت موجودة منذ عدة سنوات. لا أساس من الصحة لتحديد لجنة أجرانات «بأن رئيس المخابرات العسكرية وعد جيش الدفاع الإسرائيلي بتقديم إنذار مسبق عن نوايا العدو بشن حرب شاملة». ما وعدت به هو تقديم إنذار عن استعدادات العدو، وليس عن نواياه، الموضوع غير لفظي بل جوهري، وله تأثير على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان. إذا كان رؤساء جهاز الدفاع الثلاثة قد أرسوا أمن الدولة على الافتراض بأنهم سيعلمون مسبقاً بنوايا السادات والأسد، الحاكمين الدكتاتوريين اللذين لا يحتاجان لتصديق لقراراتهما من أي هيئة منتخبة، والقادرين على اتخاذ قرار بشن حرب صغيرة أو كبيرة بين يوم وليلة، إذا كان ذلك صحيحاً، فإن الثلاثة بمثابة مقامرين. إن التجربة التاريخية تفيد بأن الاعتماد على خبر مسبق عن نوايا زعماء سياسيين (وخاصة دكتاتوريين) هو بمثابة مقامرة محكوم عليها بالفشل مقدماً. وكما ذكرت لا توجد حالة واحدة في الخمسين عاماً الأخيرة خططت فيها دولة لمهاجمة دولة أخرى بشكل مفاجئ ولم تنجح في ذلك.

وبالفعل، يوجد تفسير واحد للكلمات التي تقولها اللجنة: .«وعد رئيس المخابرات العسكرية، بأنه سيعرف نوايا السادات والأسد قبل حدوث أي شيء بعدة أيام». ولنفترض أن رئيس المخابرات العسكرية وعد بذلك، فهل يُعقل الاعتماد على وعد كهذا؟ وهل يعقد إرساء أمن الدولة عليه، وكذلك خطط وردود جيش الدفاع الإسرائيلي؟ بالتأكيد لا، بل إنني لم أقدم أي وعد كهذا، ولم يُطلب مني أيضاً تقديمه. بعد الحرب فقط ظهرت هذه الخرافة بأنني قدمت مثل هذا الوعد، ومن حرص على خلق هذه الخرافة كانت لديه دوافع للقيام بذلك.

* * *

موضوع المفاجأة في الحرب لم يكن غريباً على قادة جهاز الدفاع. كان وزير الدفاع موشيه ديان رئيساً للأركان، عندما هاجم جيش الدفاع مصر بصورة مفاجئة في عام ١٩٥٦ (عملية قادش) وكان وزيراً للدفاع ورائد خطة المفاجأة (المباغتة) عندما هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي مصر بشكل مفاجئ في ١٩٦٧. قليل هو عدد الزعماء القوميين في القرن العشرين الذين كانوا شركاء كبار في التخطيط وتنفيذ عدد كبير جداً من حروب وعمليات مباغتة (بما في ذلك الأعمال الانتقامية في سنوات الخمسينات)، وفي الجانب القائم بالمباغتة، مثل موشيه ديان كرئيس أركان وكوزير دفاع.

أصحاب المفاجأة في شن حروب هم الزعماء السياسيون لهم ـ فقط لهم ـ القدرة والصلاحية لاتخاذ القرار بشن حرب مباغتة (باستثناء أصحاب المباغتة في ميدان القتال، وهم الجنرالات). بن جوريون هو الذي اتخذ قرار الهجوم على مصر بشكل مفاجئ في ١٩٥٦. صاحب المفاجأة كان بن جوريون وكان جمال عبد الناصر هو الذي تعرض للمفاجأة. ليڤي اشكول وموشيه ديان والفريق إسحاق رابين هم الذين اتخذوا قرار الهجوم على مصر بشكل مفاجئ في ١٩٦٧، وكان جمال عبد الناصر هو الذي تعرض للمفاجأة مرة أخرى. «السادات والأسد هما اللذان اتخذا قرار مهاجمة دولة إسرائيل في ١٩٧٣. كانا هما أصحاب المفاجأة، وكانت جولدا مائير وموشيه ديان هما اللذين تعرضا للمفاجأة، وذلك لأن قرار الخروج للحرب هو قرار سياسي وليس عسكرياً، سواء في نظام حكم ديمقراطي أو في نظام حكم دكتاتوري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السادات والأسد كانا رئيسي دولة في أنظمة حكم «دكتاتورية» وكانا أيضاً يشغلان منصب القائد الأعلى لجيشيهما.

الصراع السياسي العسكري في الشرق الأوسط دار بين رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان من ناحية وبين الرئيس المصري السادات والرئيس السوري الأسد من ناحية أخرى. جولدا مائير وموشيه ديان كانا بمثابة «زبائن» إقليميين صغار للولايات المتحدة الأمريكية، وكان السادات والأسد حليفين إقليميين للاتحاد السوڤييتي. جميع الخطوات السياسية (مثل اقتراحات عديدة لاتفاقيات مرحلية) وكل الخطوات العسكرية (مثل حرب الاستنزاف)

القيام بغارات وعمليات قصف في عمق مصر، استدعاء أطقم وطيارين روس من أجل الدفاع عن المجال الجوي المصري، استدعاء آلاف المستشارين العسكريين لسوريا ومصر؛ كل هذه الخطوات، تم التخطيط لها واتخاذ قرارات بشأنها وتنفيذها بواسطة الزعماء السياسيين الأربعة السالفين الذكر، وحيث قاموا جميعاً بعناد وكفاءة باسترضاء حُماتهم الكبار، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من أجل الحصول على مساعدات سياسية وعسكرية واقتصادية.

وقد يسأل القارئ: لماذا يحتاج إيلي زاعيرا إلى تذكيرنا بالدور الرئيسي والأهمية السياسية لجولدا مائير وموشيه ديان في الصراعات الأمنية التي حدثت في الشرق الأوسط؟ الإجابة على ذلك مرتبطة بموضوعين.

الأول: هو تبرئة الزعماء السياسيين من أي مسؤولية عما حدث في حرب يوم الغفران هذه التبرئة بواسطة لجنة أجرانات هي تحريف للحكم (إجحاف) ليس المقصود هنا بحاخامين وحاخام الذين لا يعملون إلا بالتوراة ولا يقومون سوى بالأعمال الطيبة، تسببت الصدفة في تعيينهم الأولى رئيسة للوزراء والثاني وزيراً للدفاع دون أن تكون لهما خبرة مسبقة بأمور بين شعب وجاره، في المجالَين السياسي والأمني، بقدر ما تبدو الأمور مضحكة، لأن ذلك هو التبرير الذي قدمته لجنة أجرانات لتبرئة وزير الدفاع من مسؤولية ما حدث في الحرب. لقد كتبت اللجنة: «نذكر أيضاً أننا لا نحتاج حتى لسؤال آخر من الممكن طرحه: هل بموجب القدرات الخاصة أو الخبرة الشخصية لأي وزير - وفي حالة وزير الدفاع السيد موشيه ديان، قدراته وخبرته معروفة لأنه كان في الماضي رئيساً لهيئة الأركان العامة - يستطيع ويجب على الوزير التوصل في مجالات مسؤوليته لاستنتاج آخر، يختلف أو يتعارض مع ذلك الاستنتاج المقدم له بالإجماع بواسطة خبرائه المتخصصين. يبدو لنا أن مثل هذه المسألة ليست من اختصاص لجنة التحقيق، لأن النظام الرسمي الجيد والسليم يفرض استخدام معيار واحد عندما نقوم بتحديد المسؤولية الشخصية لصاحب وظيفة عامة. ومحظور علينا أن نستخدم لهذا الغرض معياراً متغيراً حسب خصائص هذا الشخص أو غيره الذي يشغل تلك

الوظيفة» [البند رقم ٣٠ في تقرير لجنة أجرانات الذي نشر في ١/٤/١٩٧٤].

لصياغة أقل عجرفة ورديئة، تحدد لجنة أجرانات أن من ناحيتها لا فرق إذا كان وزير الدفاع هو موشيه ديان، رئيس أركان سابق ووزير دفاع منذ أكثر من ست سنوات أو أي سياسي آخر، لم يعمل أبداً في أمور أمن الدولة (الجدير بالذكر أن كل وزراء الدفاع في دولة إسرائيل، باستثناء بنحاس لافون كانوا مؤهلين وأصحاب خبرة في شؤون الأمن).

السبب الثاني: لإشارتي لشخصية وخبرة وقدرات ديان، سواء في المجال السياسي أو العسكري يرجع إلى ما سبق أن أكده هو مرات عديدة، حتى في شهادته أمام لجنة أجرانات وفي تصريحاته العلنية بعد استقالته من الحكومة. لقد قال ديان: إنه قبل ظاهرياً رأي رئيس المخابرات العسكرية، وإن لم تكن لديه وسائل تقدير موقف خاصة به، وإن مصدر معلوماته كان تقديرات المخابرات العسكرية. من هنا قد يظهر الانطباع الخاطئ بأن موشيه ديان وزير الدفاع المبجل، كان في أمور تقديرات المخابرات على المستوى السياسي والدفاعي تابعاً لإيلي زعيرا، إذا سُمح لي باستخدام صياغة جديدة لوصف كلمات إسحاق رابين. كل من عرف الوضع الذي سبق حرب يوم الغفران سيتفق معي على أن عرض كلمات من هذا القبيل بواسطة موشيه ديان لم تكن سوى ذريعة مؤسفة ومحيرة، وخاصة محيرة لضباط مثل الذين خدموا تحت قيادته في أفضل أيامه والذين كانوا يكنون ـ وما زالوا يكنون ـ احتراماً كبيراً لموشيه ديان، في سنوات الخمسينات وسنوات الستينات، وكل هذا فيما يتعلق بمناصبه كرئيس أركان وكوزير دفاع ودون أي علاقة بطباعه الشخصية.



من الكلمات التي قيلت من قبل، قد يظهر الانطباع بأنه لم يكن هناك أساس للأمل بأن تتلقى دولة إسرائيل خبراً عن نوايا العدو لشن حرب قبل حدوث ذلك بعدة أيام. ولكن الموضوع غير ذلك؛ فكما أوضحت من قبل

كان من الضروري إرساء خطط عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي على أساس الافتراض بأن خبراً كهذا لن يأتي، وكان من الضروري تخطيط رد الفعل ليس على أساس تقدير نوايا العدو بل على أساس استعداده وقدرته الهجومية. في المنطقة. ولكن أمل تلقي خبر عن نوايا استند على واقع معين ظهر في فترة ما قبل حرب يوم الغفران. وهذا هو الواقع الذي تمخض عن هذا المفهوم الشهير وسأتناول هذا الموضوع بإسهاب في الفصل القادم.

الفصل السابع

المفهوم

ما الذي لم يقل حتى الآن ضد المفهوم؟ كلما كانت معلومات المتحدثين والكتاب قليلة كلما بالغوا في الأمور. وكلما كانت معرفتهم للحقائق قليلة كلما كانت مقالاتهم وكتبهم مليئة بالكثير جداً من الإيضاحات والتحليلات النفسية والاجتماعية والشخصية الغامضة. إن قضية المفهوم هي إحدى القضايا المثيرة والمعقدة في تاريخ دولة إسرائيل بل وأيضاً في تاريخ أجهزة المخابرات في العالم كله. ولأسباب تتعلق بأمن الدولة امتنع عن كشف كل التفاصيل هنا، ولكنني آمل أن أتمكن من عرض صورة مبلورة ومفهومة.

ومثل قضايا أخرى معقدة في التاريخ نجد هنا أيضاً أن البداية بسيطة ولكنها هامة للغاية. في وقت ما بعد حرب الأيام الستة نجحت إحدى وكالات جمع المعلومات في دولة إسرائيل من الحصول على معلومات ذات أهمية كبيرة، ولقد تم فحص هذه المعلومات المثيرة بدقة على ما يبدو وبواسطة عناصر تقدير الموقف من المخابرات العسكرية. والنتائج التي توصلوا إليها هي: إن مصدر هذه المعلومات هو على المستوى السياسي، ومصداقيتها كبيرة، كما أنها تعطي صورة دقيقة وفي توقيت حقيقي عن النوايا السياسية والعسكرية لبعض الدول. العربية والوكالة التي تعتبر هذا المصدر قمة نجاحها انتهجت أسلوباً حديثاً وغير متبع في كل ما يتعلق ببحث ونشر هذه المعلومات. وبينما تُنقل المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الوكالة والتي تتعلق بالدول العربية إلى المخابرات العسكرية حيث يتم تحليلها هناك ويتحدد تقدير موقف، يتم الإبلاغ بهذه المادة المحللة ومرفقاً بها تقدير المخابرات العسكرية، ولكن في حالتنا هذه، وكحالة شاذة تقرر الوكالة اتخاذ

أسلوب آخر؛ فهي تقوم بترجمة المادة من اللغة العربية إلى اللغة العبرية كيفما هي كمادة خام وبدون تحليلات أو تقدير موقف، وتبلغها مباشرة إلى رئيسة الوزراء والوزير يسرائيل جاليلي (الذي كان يشغل منصب المستشار الرئيسي وكاتم أسرار جولدا مائير) ووزير الدفاع موشيه ديان وكذلك للمخابرات العسكرية.

وهكذا نجد أنه في عام ١٩٧٣ ساد منذ عدة سنوات تقليد وهو أن المادة السياسية العسكرية الهامة جداً، والتفصيلية جداً والحديثة جداً في دولة إسرائيل، يتم إبلاغها كما هي إلى رئيسة الوزراء وإلى الوزيرين جاليلي وديان.

وعندما عُينت رئيساً للمخابرات العسكرية في أكتوبر ١٩٧٢ عُرضت عليّ «المعلومات» وتقليد توزيع المادة المستخلصة منها، وفي الحال قررت بأن يتلقى رئيس الأركان أيضاً المادة الخام لدراستها، بالضبط مثل رئيس الوزراء والوزيرين جاليلي وديان.



أكتوبر ١٩٧٢ توليت مهام منصبي رئيساً للمخابرات العسكرية، بعد عامين ونصف من وجودي خارج البلاد، طلبت الحصول بسرعة على تقدير وضع واستعراض المصادر الهامة جداً التي يستند عليها تقدير الوضع هذا وأوضحوا لي أن قمة المادة الاستخبارية التي يستند عليها تقدير الوضع هي «المعلومات». والنقاط الأساسية لهذه المعلومات بسيطة وواضحة:

أ ـ سوف تشن مصر وسوريا حرباً ضد إسرائيل إذا فشلت الجهود السياسية في إعادتها إلى حدود ١٩٦٧ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ب ـ الشرط العسكري الذي حددته مصر لنفسها لشن الحرب هو حدوث تغيير جوهري في ميزان القوى الجوية، والذي تتمتع فيه إسرائيل حتى الآن بتفوق حاسم. لتحقيق هذا التغيير تحتاج مصر لشراء نوعين من العتاد: الاول، عدة أسراب من الطائرات المقاتلة، المتقدمة والتي تكون قادرة على الوصول إلى المطارات في إسرائيل، بتحليق منخفض وبتسليح مناسب،

ومهاجمة قواعد سلاح الطيران الإسرائيلي وأهداف أخرى في عمق دولة إسرائيل.

والثاني صواريخ أرض/أرض من نوع «سكاد» (التي كانت في ذلك الوقت تعتبر متقدمة) والتي ستشكل تهديداً للتجمعات السكانية في إسرائيل، وتمنع إسرائيل من مهاجمة أهداف مدنية في عمق الدول العربية. (ينبغي أن نذكر الكارثة التي حلت بمصر بسبب الهجمات الجوية في عمق مصر في عام ١٩٦٩).

كان ذلك هو «مفهوم» الرئيس المصري أنور السادات، كما عُرض علينا بواسطة «المعلومات». بسبب درجة السرية الكبيرة «لهذه المعلومات» امتنع عن عرض أدلتها الصحيحة، ولكن توجد أيضاً أسانيد نُشرت علانية في كتابات الجنرال فوزي والرئيس السادات. ومن المهم أن أؤكد، أنه كان المقصود بمفهوم مصري. وقد بنت إسرائيل من جانبها تقديراتها وخططها على أساس الافتراض بأن هذا المفهوم حقيقي وهو الذي يوجه الرئيس المصري في كل أعماله.

السيطرة، بدون رصد، التي أظهرها سلاح الطيران على سماء المنطقة كانت ثروة استراتيجية، بحث العرب بشدة عن حل لها. لقد أوضحت «المعلومات» أن مصر تحاول أن تحصل من نصيرها، الاتحاد السوفييتي، على سلاح يردع إسرائيل من استخدام سلاح الطيران بصورة مكثفة.

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر يدرك ضرورة تزويد سلاح الطيران المصري بطائرات هجومية، كشرط لقصف مطارات إسرائيل العسكرية أثناء زيارته لموسكو في ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ «كرر الرئيس طلبه للحصول على طائرات مقاتلة قاذفة وذلك لأن مدى عمل طائراتنا القاذفة القتالية لا يساعد على الوصول إلى عمق إسرائيل، مثل الفانتوم التي تقصف الآن في عمق مصر» (الجنرال فوزي «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ـ ١٩٧٠» صفحة ٢١٧ـ ٢١٨).

استمر وريث عبد الناصر، أنور السادات في هذا الخط. لقد كتب السادات في رسالة سرية أرسلها إلى ليونيد بريجنيف، الحاكم الأوحد للاتحاد السوفييتي بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٧٢:

«لقد ذكرت في محادثاتنا المتكررة أنه من الضروري أن يكون لدينا سلاح ردع يجعل العدو يتردد في مهاجمتنا في العمق. كان من الواضح وما زال واضحاً أنه بدون سلاح ردع لن نكون قادرين بأي حال من الأحوال على العمل من الناحية العسكرية». (البحث عن الذات، السادات، الطبعة العربية، صفحة ٤١٩).

سلاح الردع المقصود هنا هو صواريخ أرض/أرض «سكاد» التي وصلت بالفعل إلى مصر قبل الحرب بحوالي شهرين، ولكن فقط في بداية ١٩٧٤ أي بعد انتهاء الحرب بعدة أشهر أصبحت وحدة الصواريخ «سكاد» المصرية جاهزة للعمليات. وفضلاً عن ذلك، وبناء على «المعلومات»، عرض السادات على زعماء الاتحاد السوڤييتي طلب الحصول على طائرات متقدمة وصواريخ «سكاد» كشرط حتمي لمحاربة إسرائيل. وأكد أنه طالما لم يتحقق هذا الشرط لن تستطع مصر شن حرب. وعادت «المعلومات» وأكدت أن الهدف الرئيسي للسادات هو إقناع الاتحاد السوڤييتي بتزويد مصر بطائرات متقدمة وصواريخ «سكاد» بأسرع ما يمكن.

في أعقاب ذلك طُلب من قسم المخابرات التابع لسلاح الطيران، والمسؤول ليس فقط عن الأمور الجوية بل أيضاً عن كل ما يتعلق بصواريخ أرض/أرض، بالتركيز على موضوعين.

الأول: متابعة تزويد مصر وسوريا بطائرات قتال متقدمة وصواريخ أرض/أرض. والثاني: متابعة تدريب الطيارين والفنيين المطلوبين لتشغيل الطائرات الجديدة وصواريخ أرض/أرض في العمليات. ولقد كان في الإمكان أن تبدأ التدريبات أيضاً قبل وصول العتاد نفسه. وكان من بين الاحتمالات، احتمال إرسال الأطقم المصرية إلى منشآت تدريب في الاتحاد السوڤييتي. وكان تقدير مخابرات سلاح الطيران هو أن الفترة الزمنية المطلوبة لتأهيل أطقم استخدام الصواريخ «سكاد» هي على الأقل ستة أشهر، وأقل فترة مطلوبة لاستيعاب طائرات جديدة واستخدامها في العمليات هي ٢٤ شهراً.

وكانت المعضلة التي واجهت رجال البحوث في المخابرات العسكرية

هي كيفية التغلب على التناقض بين تحقيق المطالب السابقة والتي بموجب «المعلومات» حددتها مصر لنفسها كشرط لشن حرب، وبين البيانات العلنية للسادات بأن عام ١٩٧١ هو «عام الحسم» وأنه يعتزم شن حرب ضد إسرائيل في ديسمبر ١٩٧٢. وبالإضافة إلى ذلك وصلت أنباء من مصادر أخرى عن خطط هجومية مصرية سورية. قد تبدأ في ديسمبر ١٩٧٢. وأيضاً في أبريل ـ مايو ١٩٧٣. لم تكن هنا مسألة تمسك غير سليم «بالمفهوم» بل تناقض بين أنباء من مصادر عديدة. فمن ناحية: تأكيد «المعلومات» بأن مصر حددت لنفسها شروطاً حتمية بدونها لن تخرج للحرب. ومن ناحية أخرى: الأنباء عن عزم مصر شن حرب، في الوقت الذي كانت لدينا أنباء واقعية وصادقة بأن الشروط السالفة الذكر لم تتحقق.

في مثل هذا الوضع يرسم الباحث لنفسه سلم مصداقية، يتم بناؤه على أساس الخبرة. وحقاً فإنه استناداً إلى تجربة ١٩٧١،(سنة الحسم) التي لم يحدث بها شيء على الإطلاق، والأنباء التي وصلت من مصادر عديدة عن الحرب التي على وشك أن تنشب في ديسمبر ١٩٧٢، والتي لم تنشب، والأنباء الكثيرة عن حرب على وشك أن تنشب في أبريل ـ مايو ١٩٧٣، والتي لم تنشب أيضاً، استناداً على كل ما سبق ذكره ظهرت من جهاز البحوث مصداقية عليا لتلك «المعلومات» التي حددت بأن مصر وسوريا تتجهان نحو الحرب ولكن ليس قبل الحصول على الطائرات والصواريخ، في نفس الوقت تضاءلت مصداقية باقي المصادر التي أعلنت عن تواريخ متوقعة لحرب في الأعوام ١٩٧١، ١٩٧٢، وفي ربيع ١٩٧٣.

مصداقية «المعلومات» ازدادت قوة مع مرور الوقت، وذلك لأنه قد ثبت أنها معلومات ممتازة ودقيقة. هذه المعلومات، كمادة خام تمت دراستها بدقة وتمعن من جانب رئيسة الوزراء والوزيرين يسرائيل جاليلي وموشيه ديان. أتذكر عدداً غير قليل من الأيام، التي اتصل فيها وزير الدفاع بي صباحاً وطرح أسئلته المتصلة بتلك المادة الخام في الوقت الذي لم يكن فيها رجال البحوث وحتى أنا قد تلقيناها. كانت رئيسة الوزراء والوزراء أول من تلقوا المادة، واثنان منهم على الأقل، جاليلي وديان اعتادوا النظر إليها بعناية، ويشهد على

ذلك كل من كان يعرفهم، لقد كان الاثنان يجدان وقت فراغ للتركيز فيما اعتبروه هاماً وذا أسبقية.

بسبب السرية الخاصة «للمعلومات» حدث تشدد خطير في المناقشات حول أمور أمنية من هيئات معينة. على سبيل المثال، كانت لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست معروفة في ذلك الوقت على أنها لجنة لممثلي الجمهور غير القادرين على الحفاظ على أسرار الدولة. لذلك فإن التقديرات التي قُدمت إليها لم تستند على سرد أدلّة من مصادر سرية جداً. وينطبق ذلك أيضاً على الجلسات التي عقدتها الحكومة بكامل أعضائها خاصة وأن بعض وزراء الحكومة كانوا من كبار مُسربي أسرار الدولة للصحافة. ولكن في المناقشات التي ضمَّت فقط شركاء السر نوقشت «المعلومات» علانية.

المشاورات السياسية الدفاعية في ١٨/٤/١٩٧٣ والتي ذكرتها في الفصل السابق تُجسد بالتفصيل محضراً مكوناً من ٢١ صفحة خلاصته أن تقديرات الوضع القومية تمت في هذا الفريق المصغر.

الوحيدون من بين أعضاء الحكومة الذين حضروا تلك المشاورات كانوا الوزراء أنفسهم الذين كانوا على علم بسر «المعلومات». وقد تركزت المناقشات أساساً حول «المعلومات» التي تمت دراستها بدقة بواسطة رئيسة الوزراء والوزيرين ديان وجاليلي ورئيس الأركان. وقام رئيس «الوكالة» الذي قدم ووزع المادة، بتحليل مدلولاتها بصورة تفصيلية، بينما كانت رئيسة الوزراء والوزير جاليلي ورئيس الأركان يعرضون ملاحظاتهم ويسألون. كلهم يتناولون بشكل مفصل «المعلومات» التي قاموا بدراستها من قبل.

وكقاعدة، كانت المشاورات تفصيلية جداً واستندت إلى مادة سياسية خام، تم تقديمها لجميع الحاضرين بواسطة «الوكالة» تم عرضها وتحليلها بواسطة رئيس «الوكالة». كانت تلك هي للهيئة العليا للهيئة التنفيذية في دولة إسرائيل.

هذه الهيئة هي التي قامت بتقدير الوضع السياسي والأمني، وهي التي استخلصت استنتاجات واتخذت قرارات، كان رئيس المخابرات العسكرية

أحد المشتركين وعرض رأي المخابرات العسكرية. وكرئيس للمخابرات العسكرية فإنه من ناحيتي أنا لم يكن من الممكن أن تكون هناك براهين وإثباتات أكثر تدعيماً للتفسير المتعارف عليه «للمعلومات» الخام أكثر من الموافقة من جانب كبار خبراء السياسة الخارجية والدفاع، جولدا مائير ويسرائيل جاليلي وموشيه ديان على هذا المفهوم. بالنسبة لي كان الثلاثة يشكلون أفضل طاقم بحث ذي مصداقية للغاية إزاء هذه المعلومات السياسية والعسكرية، لو كانوا يريدون كانوا يأخذون بوجهة نظر المخابرات العسكرية وإن لم يريدوا فإنهم يختلفون معها.

في معظم الحالات لا يتلقى رئيس الوزراء ووزير الدفاع معلومات استخبارية خاماً، وذلك لأن في هذه الحالة كانوا سيتلقون أطناناً من المعلومات الخام. تقوم عناصر تقدير في طائفة المخابرات بدراسة المادة الخام ويعدون تلخيصاً لها ويضيفون تقديرهم. ولكن هذا لم يحدث بشأن كل ما يتعلق «بالمعلومات». لقد تلقت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع والوزير جاليلي (الذي كان يشغل منصب المستشار الدفاعي والسياسي لرئيسة الوزراء) المادة الخام. وعلى ذلك لم تكن لأي شخص في المخابرات العسكرية ميزة عليهم في فهم المادة.

ومن الضروري هنا أن أقوم بشرح جزئية هامة جداً بخصوص فهم وتقييم مادة استخبارية. جمع المعلومات هو عمل تخصصي، لتنفيذه مطلوب توافر متخصصين. على سبيل المثال، جمع معلومات بواسطة طائرات تصوير يجب على رجل المخابرات أن يقرر ما الذي يتم تصويره. على سبيل المثال، التشكيل العسكري السوري، يجب عليه أن يقرر متى وكيف يتم التصوير وحتى تحليل الصور أيضاً يتم إرسالها للتحليل بواسطة متخصص: وهو المُطالب بأن يُحصي عدد الدبابات الموجودة في التشكيل وعدد المدافع، ومكان وجودها ومقارنة الصور بصور سابقة وذلك لكشف أي تحركات تمت. في كل هذه الأمور يرتبط وزير الدفاع ورئيس الأركان برجل المخابرات.

ولكن عندما يكون المقصود بمادة سياسية استراتيجية لا توجد ميزة لأي

ضابط مخابرات، مهما كان مؤهلاً، على زعيم سياسي، وخاصة إذا كان هذا الزعيم السياسي صاحب خبرة أمنية وسياسية غنية. ما هي المادة السياسية الاستراتيجية التي يمكن الحصول عليها عن أعداء إسرائيل؟ إنها معلومات عن التوجهات والأفكار والخطط السياسية والاستراتيجية للزعماء الذين يرأسون الدول المعادية.

إن تضافر الخبرة والإدراك عند جولدا مائير ويسرائيل جاليلي وموشيه ديان حول مجمل المشاكل السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، قد فاق بكثير خبرة وإدراك رجال الجيش الذين اهتموا بهذه الأمور، بما في ذلك رئيس المخابرات العسكرية إيلي زاعيرا ورئيس الأركان ديڤيد اليعازر. وفضلاً عن ذلك: من الذي يمكن أن يفهم مجموعة اعتبارات زعيم قوي أكثر من زعيم قوي لدولة أخرى. من المفروض أن يفهم الزعماء القوميون كل منهم الآخر، منصبهم يفرض ذلك وتأهيلهم وتجربة حياتهم تساهم في ذلك.

وحقاً فإنه في عام ١٩٦٧ وفور انتهاء حرب الأيام الستة، أعلن وزير الدفاع ديان أنه «ينتظر إتصالاً من عبد الناصر» ولم يرن التليفون، رغم ذلك يعتبر ديان زعيماً يفهم نفسية زعماء الدول العربية. عندما أقرأ كلماته في جلسات هيئة الأركان العامة، وجلسات الحكومة وفي إطارات أمنية أصغر، أتوصل حقاً إلى استنتاج بأنه «قد فهمهم» أكثر منا جميعاً. كان هذا هو الإنسان الذي وثقت فيه سواء كثقل مضاد لتقديرات باحثي المخابرات العسكرية وسواء لاعتماد استنتاجاتهم. لقد تم سرد كل هذا هنا، وذلك لدحض الانطباع بأن رئيس المخابرات العسكرية إيلي زاعيرا «أملى» تقديرات أو قرارات على القيادة السياسية أو على رئيس الأركان. في معظم الحالات لم يتم قبول رأي رئيس المخابرات العسكرية أو لم يتم سؤاله عن رأيه. على ضوء كل هذا، من الواضح أن تحديد لجنة أجرانات، كما لو أنه لم تكن للقيادة الوزارية (أداة تقدير) خاصة بها؛ ولذلك فإنها معفاة من مسؤولية إعداد تقديرات سياسية وأمنية، لم يكن له أي أساس، وذلك لأنه كانت للقيادة الوزارية كل المادة الخام المناسبة، وكانت مؤهلة أيضاً ولديها الخبرة لتحليل هذه المادة وذلك لأنها مادة سياسية أمنية، وكل هؤلاء الوزراء الذين اشتركوا في المشاورات

الحاسمة، كان من المفروض أن يكونوا خبراء في هذا الشأن، لأنه إذا لم يكن هذا صحيحاً، هل كان رئيس المخابرات العسكرية هو الذي يُملي ويحدد تقديرات الوضع فيما يتعلق بالعدو، كما صرَّح وزراء وضباط بعد حرب يوم الغفران ليبعدوا المسؤولية عن أنفسهم؟ وإذا كانت المسؤولية النهائية تقع عليه، فإن القاعدة الراسخة هي أنه لا توجد مسؤولية بدون صلاحية، ماذا كانت صلاحية رئيس المخابرات العسكرية؟ هل كانت لديه الصلاحية لاتخاذ قرار بالتعبئة؟ والخروج للحرب؟ واتخاذ خطوات سياسية؟ لا وألف لا، كانت كل هذه الصلاحيات في أيدي الزعامة السياسية، التي حصلت عليها بثقة الكنيست المُنتخب الهيئة السيادية، للحكومة فقط الصلاحية القانونية لاتخاذ قرار عن الحرب والسلام. ولوزير الدفاع فقط بموجب القانون، الصلاحية لإصدار الأوامر بالتعبئة أو تأجيلها، لديهم الصلاحية ولذلك تقع عليهم أيضاً كامل المسؤولية.



وعلى هذا فإن المفهوم كان منقولاً روحاً ونصاً عن المعلومات الموثقة التي تمت دراستها وثبتت صحتها. ولم يكن هناك أي نوع من المراوغة الذهنية التي نبتت وتبلورت من عقول خبراء البحوث، ولم يكن المفهوم سوى معلومة موثقة وذات مصداقية عبَّرت لنا بكل صدق عن أهداف مصر وعن الشروط المسبقة والحتمية لشن حرب.

ولكن في نهاية الأمر، قام العرب في ١٩٧٣ بشن حرب، دون أن تتحقق شروط (المفهوم) عندهم، هل وقعنا في فخ معلومات خاطئة؟ هل «المعلومات» كانت حقيقية أم أنها كانت حجر الأساس في خطة الخداع المصرية؟ والأهم، لماذا ألقت لجنة أجرانات على المخابرات العسكرية مسؤولية التمسك بالمفهوم وأعفت الزعامة السياسية من المسؤولية؟ أعود وأذكر أن المفهوم، وفقاً «للمعلومات» ومن خلال الثقة فيها، كان سياسة مصر التي حددت بأنه يجب عليها شن الحرب، إذا لم تنسحب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ نتيجة مفاوضات وتحت ضغط سياسي. الشروط العسكرية لشن

الحرب هي تلقي طائرات متقدمة سوڤييتية لمهاجمة مطارات عسكرية في عمق إسرائيل وتزويد الجيش المصري بصواريخ أرض/ أرض «سكاد» لضرب مراكز السلطة والتجمعات السكانية في إسرائيل.

كان ذلك هو مفهوم الرئيس المصري أنور السادات. إذا كانت المعلومات ذات مصداقية وصادقة فإنها تعرض على حكومة إسرائيل المفهوم السياسي والأمني للرئيس المصري.

علمنا بالمفهوم من «المعلومات» التي اعتبرت موثوقاً بها وصادقة.

والجدير بالذكر أن المفهوم لم يتم قبوله في طائفة المخابرات الإسرائيلية فور أو بدون مناقشات، لقد كانت هناك خلافات حول هذا الموضوع في طائفة المخابرات، لقد أعطى قسم البحوث في المخابرات العسكرية مصداقية كبيرة للأنباء التي أيدت التأكيد بأن مصر سوف تشن حرباً، ولكن ليس قبل أن تتحقق الشروط العسكرية التي حددتها لنفسها (الحصول على طائرات متقدمة وصواريخ سكاد). الثقة في «المعلومات» ازدادت في أغسطس ١٩٧٣ عندما عُلم أن مصر تتلقى أول مجموعة من صواريخ أرض/ أرض. وهنا أذكر أن تقدير مخابرات سلاح الطيران كان يفيد بأنه مطلوب على الأقل ستة أشهر لتدريب وإعداد أطقم مصرية لاستخدام الصواريخ سكاد. نظرياً يستطيع المعلمون السوڤييت إطلاق الصواريخ صوب أهداف في إسرائيل، ولكن من تجربة الماضي كان من الممكن أن نستخلص أن هذا الاحتمال ضعيف، كان هناك افتراض بأن للسوڤييت «خطاً أحمر» خط وقف إطلاق النار أي أنهم سيتدخلون بشكل فعال في عمليات عدائية عن طريق استخدام صواريخ سكاد، فقط إذا تجاوزت إسرائيل هذا الخط، الطيارون المقاتلون الروس الذين كانوا في مصر حتى ١٩٧٢، لم يعبروا أبداً قناة السويس نحو الشرق، وأيضاً في حرب يوم الغفران حرص المعلمون الروس على ذلك ألا يعبر أي صاروخ سكاد قناة السويس، ثلاثة صواريخ سكاد تم إطلاقها في الحرب، أُطلقت بواسطة خبراء سوڤييت صوب منطقة رأس الجسر لتشكيل شارون وسقطت في الجانب الغربي للقناة.

وصلت إلى «الوكالة» معلومات موثقة ومعلومات غير موثقة، حيث تمسكت المعلومات الموثقة بالمفهوم، بينما أشارت المعلومات غير الموثقة إلى تواريخ عديدة للحرب، وفضل قادة الدولة تصديق المعلومات الموثقة في ديسمبر ١٩٧٢ وبذلك أيدوا تقدير المخابرات العسكرية.

ولكن في أبريل ١٩٧٣ تطور وضع مختلف، فضّل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان التمسك بالمعلومات غير الموثقة ولم يقبلوا رأي رئيس المخابرات العسكرية إيلي زاعيرا. لقد اعتقدوا أن مصر وسوريا تعتزمان شن حرب وأنه يجب القيام باستعدادات لهذه الحرب. في هذه الفترة فضلوا «المعلومات» التي تتحدث عن إمكانية نشوب حرب، وهي المعلومات التي تم الحصول عليها قبل التاريخ المنتظر للحرب بعدة أسابيع. (توجد أهمية كبيرة للإشارة إلى حقيقة أن المعلومات وصلت قبل التاريخ المتوقع للحرب بعدة أسابيع. وسأتناول ذلك فيما بعد).

في يونيو ١٩٧٣ وصلت «معلومات» تفيد بأن السادات أجل الحرب حتى نهاية السنة. بعد ذلك بعدة أسابيع بدأت صواريخ «سكاد» تصل إلى مصر وكان تقدير المخابرات العسكرية هو أنه في القريب سيقوم السوفييت أيضاً بتزويدهم بالطائرات المتقدمة، وأن تحديد توقيت الحرب سيتأثر بعملية تدريب أطقم الـ«سكاد» والطائرات.

في أغسطس ١٩٧٣، عندما سافر الرئيس السادات سراً إلى السعودية، لإبلاغ ملك السعودية بالحرب الوشيكة جداً [وعلى ما يبدو أيضاً ليُعد معه خطط حظر تصدير البترول] وصلت إلى «الوكالة» معلومات تفيد بأن مصر قررت تأجيل الحرب على الأقل حتى نهاية السنة [موشيه ديان في حرب يوم الغفران، براون صفحة ٣٥].

الزيارة السرية التي قام بها السادات للسعودية ومضمون محادثاته مع ملك السعودية، لم ترد في المعلومات، لقد تم ذلك عن قصد كجزء من خطة الخداع.

في الرابع من أكتوبر، أي قبل حرب يوم الغفران بـ ٤٠ ساعة، تم تلقي

نبأ من مصدر يعتبر عليماً وصادقاً، يفيد بأنه من المتوقع نشوب حرب في القريب، هذا النبأ نُقل مباشرة إلى مكتب رئيس «الموساد». وهنا حدث خلل في الموساد في الاهتمام وفي النبأ، ولن أخوض هنا في هذا الخلل الذي سبق مناقشته في الماضي سواء في لجنة أجرانات وسواء بواسطة عناصر أخرى. الشيء الهام الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه في حالات سابقة وصلت «معلومات» عن تواريخ متوقعة للحرب قبل نشوبها بأسابيع وأيام، وبالذات قبل حرب يوم الغفران وصل النبأ قبل شن الحرب بأربعين ساعة فقط، ومع هذا من الضروري أن أؤكد بأنه في صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، قبل الحرب بيوم واحد أرسل الموساد إنذاراً إلى رئيسة الوزراء وإلى وزير الدفاع.

هل فهم «الموساد» معنى الإنذار الذي أُرسل إليه؟ هل أنَّ عدم فهم الإنذار أدى إلى تأجيل تحويله إلى رئيسة الوزراء وإلى تفسير غير خطير لمضمونه؟ هل فهمت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع مغزى الإنذار الذي سُلِّم إليهما؟

التقرير الأخير الذي تلقاه «الموساد» قبل حرب يوم الغفران كان في ليلة السبت بين الخامس والسادس من أكتوبر. وكما أُعلن في الماضي سُلِّم التقرير شخصياً إلى رئيس الموساد تسيڤي زامير، الذي قام بإبلاغه تليفونياً إلى يسرائيل صباح السادس من أكتوبر في الرابعة صباحاً تقريباً، هذا التقرير كان «القشة» الأخيرة التي أمالت كفة الميزان ناحية القرارات الخاصة بتعبئة الاحتياط.

حتى صباح يوم الجمعة، وهو الوقت الذي عرضت فيه على وزير الدفاع عملية ترحيل عائلات المستشارين السوڤييت من مصر وسوريا على وجه السرعة (انظر الفصل الحادي عشر) تصرَّف رئيس الوزراء ووزير الدفاع بشكل يدل على إيمانهم بمصداقية «المفهوم». لماذا إذاً ألقت لجنة أجرانات على المخابرات العسكرية مسؤولية التمسك بالمفهوم؟

بموجب معيار الحق والعدل، أقول إنه إذا كانت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع يطلبان ويحصلان خلال أعوام على معلومات خام ذات قيمة كبيرة والتي

تدل على مفهوم سياسي عسكري لحاكم دولة عربية، فإنهما بذلك يأخذان على عاتقهما مسؤولية كاملة فيما يتعلق بقبول أو عدم قبول المفهوم. ليس المقصود هنا موضوعاً عسكرياً تستطيع رئيسة الوزراء أن تزعم بأنها ليست خبيرة فيه. المقصود موضوع سياسي أمني تُعتبر رئيسة الوزراء ووزير الدفاع أكبر خبراء فيه من الدولة، سواء بحكم منصبهما وسواء من خلال خبرتهما الشخصية وماضيهما. لقد اعتبرت القيادة العسكرية جولدا مائير وموشيه ديان سياسيين محنكين، حيث كانت قوة جولدا مائير تكمن أساساً في فهم الموضوع الأمريكي، وتكمن قوة موشيه ديان في فهم الموضوع العربي.
عندما يتلقى الاثنان من رئيس «الوكالة» أفضل مادة استخبارات على المستوى السياسي والاستراتيجي، بشكل مباشر وخام، دون تفسيرات لباحثين أو رجال إعداد التقديرات في المخابرات العسكرية، فإن رأيهما يكون في هذه الحالة رأياً مطلقاً، غير تابع وحرًا. كل «الوسائل» متوافرة لديهما سواء المادية وسواء الروحية، لذلك عندما كان رأيهما مطابقاً لرأي المخابرات العسكرية (١٩٧١، ديسمبر ١٩٧٢) لم يتخذا خطوات استعداد. وعندما تعارض رأيهما مع رأي المخابرات العسكرية (أبريل.مايو ١٩٧٣) اتخذا خطوات استعداد. في أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن هناك خلافات حول الموضوع، وعلى ذلك فإن السؤال الذي يعود ويطرح نفسه هو: لماذا ألقت لجنة أجرانات المسؤولية كلها لما أسمته «التمسك بالمفهوم» على المخابرات العسكرية، ولم تذكر الموضوع عندما تطرقت لرئيسة الوزراء ووزير الدفاع بعد أن درست هذا الموضوع بشكل أساس وجدت أن التفسير بسيط وواضح. لقد أخفت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع في كل شهاداتهما أمام لجنة أجرانات كل ما يعرفانه عن «المعلومات» وأخفيا تماماً حقيقة أنهما طوال سنوات تلقيا هذه المادة الخام، ألقيا نظرة عليها، درساها وناقشاها. في العامين السابقين لحرب يوم الغفران أعطيا مصداقية كاملة للمفهوم المصري كما كان معروفاً لهما، فيما عدا في(أبريل- مايو ١٩٧٣) عندما فضلا تفسيراً مختلفاً لما يجري في مصر واتخذا خطوات استعداد. في أكتوبر ١٩٧٣ تمسكا بالمفهوم بالضبط مثلما تمسكاً به باحثا المخابرات العسكرية، ولكنهما أخفيا كل هذه الحقائق عن لجنة أجرانات.

لـم ينجح رئيس الوزراء ووزير الدفاع في اختبار الأمانة والاستقامة في هذا الموضوع، كان من الواجب عليهما أن يكشفا بإخلاص وشجاعة أنه في كل ما يتعلق بالتمسك بالمفهوم كان القرار في أيديهما فقط. لم تقف المخابرات العسكرية بينهم وبين المادة الخام، لم يستفيدا من تحليلات خبراء التقدير في المخابرات العسكرية، بل اتخذا رأيهما بشكل مستقل، سواء قبلا رأي المخابرات العسكرية أو اعترضا عليه.

فيما يتعلق بموضوع المخابرات حدث ظلم خاص وبارز لرئيس الأركان ديفيد اليعازر بالمقارنة بوزير الدفاع. وكما سبق الذكر، كان من مبررات تبرئة وزير الدفاع هو أنه ليس لديه «أداة تقدير خاصة به». تقول اللجنة [الفصل ٢ البند ٣١]: المشكلة الأساسية المثارة هي ما إذا كان وزير الدفاع قد تكاسل في القيام بدوره في الأمور التي كانت في مجال مسؤوليته. وفي هذا الموضوع درسنا الأمور التالية: .

أ- في تقويم المعلومات الاستخبارية ليست له «أداة تقدير» خاصة به، ولكنه يعتمد على تقديرات الأركان العامة، في مقابل هذا عندما يكون المقصود برئيس الأركان تقول اللجنة: إنه «. . . . لم يبذل مجهوداً حقيقياً للتوصل إلى تقدير خاص به» (البند ٢٨).

لو أن وزير الدفاع لم يخفِ عن اللجنة حقيقة أن المادة الخام الهامة جداً، وخاصة تلك المتعلقة «بالمفهوم»، قد أُرسلت إليه خلال الأعوام، لما حددت اللجنة بأنه ليست لديه «أداة تقدير» تابعة له، وعلى العموم ما هي أداة التقدير؟ الأداة هي ما هو موجود فوق أكتاف الإنسان، وما كان فوق أكتاف ديان، كان مليئاً بالحكمة، الخبرة وكفاءة التحليل، سواء في المجال السياسي أو في المجال العسكري.

لم تكن لرئيس الأركان أي «أداة تقدير» مُتاحة ومتوافرة أكثر مما كان لوزير الدفاع، سواء كانت هذه الأداة هي ما يحمله الإنسان فوق أكتافه أو كانت مادة يتم توزيعها بواسطة المخابرات العسكرية. ولكي أزيل الشك بأنه ربما كان رئيس الأركان يتلقى مادة لم تصل إلى وزير الدفاع، أبرز طريقة

توزيع وثائق المخابرات الخاصة بالمخابرات العسكرية: ضباط في قسم البحوث، معظمهم برتبة رائد فأعلى، هم الذين يقررون ما الذي يتم توزيعه ومتى يوزَّع، يوجد «مركز توزيع وإبلاغ» الذي يتلقى المادة من ضباط البحوث ويوزعها حسب جداول توزيع ثابتة. لا يوجد، وأعود وأؤكد، بأنه لا يوجد في عام ١٩٧٣ جدول توزيع شمل رئيس المخابرات العسكرية ولا يشمل رئيس الأركان وكذلك وزير الدفاع. كل ما وُزِّع على أحد أصحاب المناصب الثلاثة وُزِّع أيضاً على الاثنين الآخرين، وكما أن رئيس الأركان يستطيع دعوة رئيس المخابرات العسكرية للحضور إليه لمناقشة أي موضوع وتقديم تقرير عنه، فإن وزير الدفاع أيضاً يستطيع ومن حقه استدعاءه. وهذا ما حدث حقاً مرات كثيرة.



في السنوات التي سبقت حرب يوم الغفران أُقيمت من آن لآخر لقاءات مع عنصر رفيع المستوى ذي مكانة عظيمة في منطقتنا وسأسميه هنا «المنبع»، وهو حقاً لا تتوافر لديه معلومات كثيرة مثل «معلومات المخابرات» ولكن بسبب مكانته كانت مصداقيته كبيرة، كان مصدراً لمعرفة النوايا على المستوى السياسي والأمني، كان من الممكن بواسطته أن يعرف كل من يستطيع ذلك الاتجاهات السائدة بين الدول العربية ونظرتها لدولة إسرائيل، كان ذلك مصدراً لفهم العالم العربي، وكان حيوياً جداً لأي زعيم من زعماء إسرائيل المهتم بالبحث عن طرق للتفاهم والتعايش مع العالم العربي المحيط بدولة إسرائيل.

طوال كل السنوات التي جرت فيها الاتصالات مع «المنبع» لم يُستخدم أبداً للإنذار من احتمال نشوب حرب. [وحقاً إنه حذر مراراً وتكراراً بأنه إذا لم يتم العثور على حل سياسي، فإن النتيجة ستكون نشوب حرب، ولكن كما أوضحت، لا يمكن اعتبار ذلك إنذاراً عسكرياً]. لا شك أنه كانت «للمنبع» نفسه مصادر مخابرات جيدة في دول عربية مثل سوريا ومصر. رغم ذلك، لم يحذر أبداً من نوايا سورية أو مصرية لشن حرب، لم يفعل ذلك في «عام الحسم» (حسب الاصطلاح الذي استخدمه السادات) في ١٩٧١ ولم يفعل ذلك في ديسمبر ١٩٧٢ بل ولا في أبريل. مايو ١٩٧٣.

وبالذات في نهاية سبتمبر ١٩٧٣، أي قبل حرب يوم الغفران بحوالي عشرة أيام هبَّ «المنبع» للتحذير من حرب على الأبواب وطلب عقد لقاء مع القيادة العليا في إسرائيل وتم اللقاء بين «المنبع» وبين رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير، وحسب معلوماتي لم يحضر هذا اللقاء أي إنسان آخر.

كانت قيمة هذا اللقاء عظيمة جداً لا يمكن المبالغة في ذلك، لقد كان من هذا النوع من الأحداث التي تُعتبر من حيث أهميتها (حدث واحد كل جيل). ولكن من الناحية التاريخية كان هذا اللقاء نموذجاً صارخاً لإهدار فرصة على المستوى السياسي الرفيع جداً. وذلك لأن هذا كان لقاء بين من يمثل رئيس دولة عربية وبين رئيسة وزراء إسرائيل وفيه شرح للسيدة مائير النوايا السياسية والعسكرية لرئيس دولة أخرى، ونعني الرئيسين المصري والرئيس السوري. من هو المفروض أن يفهم رؤساء دول معادية أو غير معادية، بشكل سليم جداً أكثر من رئيسة وزراء دولة إسرائيل؟

وعلى ذلك كيف تم إهدار الفرصة؟ أولاً أُدير اللقاء نفسه بواسطة السيدة مائير من خلال سوء فهم تام، لقد قام (المنبع) بإبلاغها بأن سورية مستعدة للحرب، وتنوي شن حرب وستنضم مصر إليها. ما الذي كان ينبغي على رئيسة الوزراء القيام به؟

أولاً: كان لزاماً عليها أن تسأل متى؟ هل بعد عدة أيام، أسابيع أم شهور؟

ثانياً: ماهي أهداف هذه الحرب؟ لاحتلال هضبة الجولان كلها أم جزء منها؟ لعبور نهر الأردن والتقدم غرباً؟ وما هي أهداف مصر؟ وهل هي احتلال القناة فقط أم لتحرير كل سيناء؟ وهل توجد طريقة لمنع أو لتأجيل هذه الحرب؟ هل الاتحاد السوفييتي يؤيد مصر وسوريا؟ لو سألت لحصلت على إجابات. ولكنها لم تسأل. لو فهمت رئيسة الوزراء أهمية الرسالة وكم هي عاجلة، ربما كانت تلك الأسئلة تطل من حين لآخر ولكن لم يحدث أي شيء في الواقع. هل كان «المنبع» قادراً على تقديم إجابات على هذه الأسئلة الحيوية السالفة الذكر، وخاصة السؤال المتعلق بموعد نشوب الحرب

(متى؟). من المؤكد أنه كان يستطيع تقديم إجابات. على الأقل كان سيعبر عن إحساسه، لقد تم اللقاء بناء على طلبه العاجل، وكان الهدف الأساسي (للمنبع) هو تقديم إنذار إلى رئيسة الوزراء بشأن الحرب الوشيكة. لقد أهدرت رئيسة الوزراء الفرص كلها خلال اللقاء نفسه، لو سألت رئيسة الوزراء ـ (المنبع) سؤالاً واحداً ـ متى ستقوم سوريا ومصر بالهجوم على إسرائيل؟ كانت الإجابة ستُقدم لها ولكل الآخرين الذين عرفوا باللقاء بينهما. كان هذا إهداراً لفرصةٍ فَهْمِ خبرٍ عن نوايا معادية، الذي يأتي بطريق الحظ أو كمعجزة مرة في الجيل. لم تسأل رئيسة الوزراء السؤال الذي لم يكن أي باحث صغير يفشل في إهداره.

لماذا لم تتطرق لجنة أجرانات إلى لقاء رئيسة الوزراء مع «المنبع»؟ الإجابة على هذا السؤال بسيطة وواضحة: لقد أخفت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع كل القضية عن لجنة التحقيق.

لقد أخفت رئيسة الوزراء عن لجنة أجرانات حقيقة إجراء هذا اللقاء، ومضمونه، كذلك وزير الدفاع لم يذكر هذا اللقاء، لماذا أخفيا هذه المعلومة عن اللجنة؟ ربما نصحهما مستشاروهما بإخفائها، عندما عُرضت حكاية اللقاء على القاضي أجرانات في سنة ١٩٩١ قال: لم أسمع عن لقاء كهذا، وعندما سُئل ماذا كان سيصدر من حكم بخصوص القيادة السياسية لو علم بهذا اللقاء أجاب: كيف أستطيع أن أقول لك ما كنا سنفعله؟ كل شيء متعلق بما كانت جولدا مائير تحكيه. ولكنها لم تحكِ. وتُعلق شاريت فوكس التي أجرت اللقاء مع القاضي أجرانات، على ذلك بقولها: ألا يرمز تقرير أجرانات إلى أسلوب الأخلاق المزدوجة الذي يطل برأسه في تاريخ الأخلاق السياسية لدولة إسرائيل؟ (معاريف ١١/ ١٠/ ١٩٩١].

لم أتخيل إمكانية قيام رئيسة الوزراء ووزر الدفاع بإخفاء موضوع اللقاء مع «المنبع» عن اللجنة، وهو اللقاء الذي أقيم قبل نشوب الحرب بعشرة أيام، وأنهما لن يذكرا للجنة مضمون اللقاء. هذه الحقيقة، حقيقة إخفاء موضوع عقد اللقاء، اتضحت لي فقط بعد نشر التقرير الأوليّ في أبريل

١٩٧٤، عندما حاولت أن أعرف كيف يُعقل أن تعاقب اللجنة القيادة العسكرية فقط وأن تُبرئ القيادة السياسية، هؤلاء الأشخاص الذين اختارهم الشعب في انتخابات ديمقراطية لإدارة الدولة. في العاشر من أبريل ١٩٧٤، أي بعد عشرة أيام فقط من نشر التقرير الأوّلي، أرسلت خطاباً إلى لجنة التحقيق، أكدت فيه حقيقتين: (الخطاب كله عدا ما تم شطبه لأسباب تتعلق بأمن الدولة موجود في فصل الملاحق).

الحقيقة الأولى: تلقت رئيسة الوزراء إنذاراً شخصياً من شخصية سياسية كبيرة قبل نشوب الحرب بعشرة أيام، وأضافت بأن مساعد رئيس المخابرات العسكرية للبحوث العميد أرييه شلو، عاد وذكر لها هذا الإنذار في الثالث من أكتوبر ١٩٧٣، أي قبل يوم الغفران بثلاثة أيام. تقع على رئيسة الوزراء مسؤولية شخصية لأنها أهملت هذا الإنذار الشخصي، الذي حصلت عليه في لقاء منفرد مع شخصية سياسية كبيرة.

الحقيقة الثانية: لم أتعهد أبداً بتقديم إنذار عن نوايا، كان التعهد فقط بخصوص كشف أي استعدادات لشن حرب، ولذلك فإن تحديد اللجنة بأن المخابرات العسكرية تعهدت بتقديم إنذار عن نوايا، هو تحديد لا يستند على أي أساس.

بعد أن فرغت من كتابة هذا الخطاب سافرت إلى القدس وسلمته إلى القاضي برطوف الذي كان سكرتيراً للجنة، وقرأه في الحال وسألني بنغمة تعنيف وتوبيخ «هل كُتبت هذه الوثيقة بالتشاور مع محام؟»

بعد ذلك بأكثر من ١٧ عاماً، وفي حديث لجريدة «معاريف» يجيب القاضي أجرانات على سؤال الصحفية المتعلق بلقاء جولدا مائير مع الملك حسين ملك الأردن بقوله: «لم أسمع عن لقاء كهذا». بموجب إجابة القاضي أجرانات يظهر الانطباع بأن تلك هي أول مرة يسمع فيها عن لقاء جولدا مائير مع حسين ملك الأردن، ولكمن هذا اللقاء كان من المفروض أن تعلم به لجنة التحقيق بواسطة سكرتير اللجنة، القاضي برطوف في أبريل ١٩٧٤، لأن هذا اللقاء قد ورد بتوسع في الخطاب الذي سلمته إلى القاضي برطوف. يوجد هنا تناقض واضح من الممكن تفسيره بثلاث طرق بديلة:

أ ـ لسبب ما لم يسلم القاضي برطوف خطابي إلى اللجنة.

ب ـ سلم القاضي برطوف الخطاب إلى أحد أعضاء اللجنة، وهذا العضو لم يسلمه لباقي أعضاء اللجنة.

جـ ـ تلقى القاضي أجرانات هذه الوثيقة وقرأها، ولا شك أنه فهم فحواها، ولكن قرر تجاهلها، ربما خاف أن يُلزمه التطرق إلى الوثيقة، بإلغاء أو تغيير جزء من قرارات وتوصيات اللجنة بشأن رئيس المخابرات العسكرية، ورئيسة الوزراء ووزير الدفاع، وتجدر الإشارة إلى أن تلك التوصيات سُلِّمت للحكومة ونُشرت للجمهور في الأول من أبريل ١٩٧٤.

كيف تستطيع اللجنة أن تعترف علانية أنه لم يكن هناك أساس لتوصياتها بشأن رئيس المخابرات العسكرية وفي موضوع تبرئة رئيسة الوزراء ووزير الدفاع؟

لا أستطيع أن أتخيل احتمال أن القاضي أجرانات نسي ما قرأه من وثيقتي الطويلة، أو أنه لم يذكر الحقيقة لمراسلة (معاريف).

وكما هو معروف لم أتلقَ أبداً رداً على خطابي للجنة أجرانات.

لم أستطع في ذلك الوقت أن أفهم لماذا تمّت تبرئة «المنتخبين» واتهام «القادة».

في تلك الأيام كنت لا أزال أعتقد أن الهيئة القضائية في دولة إسرائيل تحمل ميزان العدالة، وأنها غير مُعرضة لضغوط سياسية أو شخصية، لم تكن لي أي أوهام بشأن يادين ولسكوف ولكنني وثقت في القضاة. واليوم عندما أنظر إلى الوراء، مع إضافة خبرة عشرين عاماً في الحياة خارج الجهاز البيروقراطي، أستطيع أن أصف شهادتي آنذاك بأنها لم تكن فقط صادقة بل أيضاً ساذجة.

القانون والعدل يفرضان محاكمة وعزل رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان وذلك لأنهما أخفيا عن عمد حقائق ذات أهمية عليا («المعلومات» و«المنبع») عن لجنة أجرانات؛ وبذلك تسبّبا في إرباك عمل اللجنة وفي تحريف الحكم، وبموجب القانون الإنجليزي الذي استندت عليه

لجنة أجرانات، ينبغي عزل رئيسة الوزراء أو أي وزير يتسبب في إرباك إجراء قضائي وتحريف حكم، من منصبه ومحاكمته.

يؤكد القانون الإنجليزي، أن أي وزير في الحكومة ارتكب جناية ضد الدولة، يقرر مجلس النواب محاكمته وبأي تهمة، ويقوم مجلس اللوردات بمحاكمته، ويحدد القانون الأمريكي استناداً على القانون الإنجليزي، بأن مجلس النواب يقرر محاكمة الرئيس ومجلس الشيوخ هو الذي يحاكمه. إذا قرر مجلس النواب محاكمة الرئيس يتم عزل الرئيس تلقائياً من منصبه، وذلك قبل أن يناقش مجلس الشيوخ القضية.

لقد أخفت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع عن لجنة أجرانات حقيقتين فظيعتين. يحتمل أنه لو كانت لجنة أجرانات تعرف تلك الحقائق، لامتنعت عن تبرئة القيادة المنتخبة ولم تكن لتصب كل الاتهامات على رجال الجيش، بل كانت ستحدد بأن القيادة السياسية المنتخبة لا بد وأن تتحمل مسؤوليتها عن أخطائها.

هل كانت لجنة أجرانات ستصدر حكماً آخر على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع لو علمت الحقيقة؟ كما نعرف، إنه عندما سُئل القاضي أجرانات منذ عدة سنوات، بماذا كان سيحكم لو علم بلقاء رئيسة الوزراء مع «المنبع» قال إنه لو عرفت اللجنة ما تعرفه اليوم، ربما كانت ستصدر حكماً مختلفاً، سمعت رأياً مماثلاً من الفريق لسكوف في آخر أيامه.

من الجانب الأخلاقي والقانوني من الممكن إصدار حكم مماثل من الأجراءات القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، في موضوع إخفاء حقيقة عن لجنة تحقيق. في قضية «ووترجيت» أخفى الرئيس نيكسون معلومات قيمتها أقل بكثير من تلك المعلومات التي تم إخفاؤها بواسطة جولدا مائير وموشيه ديان. لقد تسبب إخفاء الحقيقة في ذلك أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صاحب أعظم منصب في العالم واجه خطر المحاكمة والعزل IMPEACHMENT بواسطة مجلس الشيوخ، ولذلك اضطر للاستقالة من منصبه.

إن القانون الأمريكي لا يسري في دولة إسرائيل، ولكن المحاكم في الدولة تستعين بسوابق أمريكية. ولد شمعون أجرانات في الولايات المتحدة الأمريكية وثقافته مُستمدة سواء من القانون البريطاني وسواء من القانون الأمريكي، أود أن أصدق أنه لو علم القاضي الأعلى أجرانات الحقيقة عن إخفاء حقائق حاسمة ـ المادة الخام من «المعلومات» التي خلقت المفهوم ولقاء رئيسة الوزراء مع «المنبع» ـ من اللجنة التي ترأسها، فمن المؤكد تقريباً أنه ما كان هو وأعضاء لجنته سيبرئون القيادة السياسية. من المحتمل جداً أنه لو علم، لم يكن ليتجاهل مسؤولية هؤلاء الذين تم انتخابهم بواسطة الشعب لإدارة الدولة، ولم يكن ليقلل من توصياته بنقل المستوى الوظيفي من منصبهم (ينبغي أن أؤكد هنا أنه قانونياً يُعتبر كل ضباط الجيش مستوى وظيفياً، وهذا يشمل رئيس الأركان الذي يُعيَّن ولا يُنتخب).

واجه الرئيس نيكسون خطر المحاكم [IMPEACHMENT] واستقال بمحض إرادته، وذلك لأنه عرف أنه إذا لم يستقِلْ، سيُحاكم أمام مجلس الشيوخ، كانت الإجراءات القضائية في ذروتها عندما استقال، ولذلك نُشرت كل تفاصيل الاتهام والمبررات القانونية التي استندت عليها، وحدد مجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الرئيس نيكسون سيُتهم، بالاتهام التالي:

منع أدلة مادية ومعلومات صحيحة وهامة وبذلك عرقل وأفشل عملية تحقيق العدل القضائي، وعلى ذلك فإن هذا التصرف من جانب الرئيس يفرض محاكمته وعزله من منصبه.

وتم إعداد صياغة أخرى سردت بالتفصيل الاتهامات التي ستوجه ضد الرئيس نيكسون عندما تبدأ إجراءات محاكمته. الصياغة الثانية تتناول على وجه الخصوص أعماله بما في ذلك إخفاء معلومات وإخفاء وثائق، مما أضر بمسيرة التحقيق، وأدى بالتالي إلى تحريف الحكم.

من ناحية جوهر الجُرم، هناك تطابق كامل بين إخفاء معلومات بواسطة الرئيس نيكسون ومحاولته ـ عن طريق ذلك ـ التسبب في تحريف الحكم وعدم

تحقيق العدالة، وبين إخفاء حقائق إدانة بواسطة رئيسة الوزراء ووزير الدفاع بغرض التسبب في تحريف حكم لجنة أجرانات. ولكن من ناحية موضوع التحقيق، فإن جُرم رئيسة الوزراء ووزير الدفاع أخطر بكثير، كان موضوع جرم الرئيس نيكسون هو التنصت غير القانوني على لجنة انتخابات الحزب الديمقراطي، وكان موضوع جرم رئيسة الوزراء ووزير الدفاع هو أمن إسرائيل وحرب يوم الغفران، لقد أخفت جولدا مائير وموشيه ديان حقيقتين ذاتَي أهمية حاسمة بشأن مسؤوليتهما لما حدث في تلك الحرب.

الحقيقة الأولى: تقديرات المخابرات على المستوى السياسي والأمني تمت بواسطة رئيسة الوزراء ووزير الدفاع استناداً على «مادة خام» حصلا عليها بواسطة «الوكالة» «كمعلومات» موثوق بها وصادقة طوال سنوات، لم يتلقيا المادة بعد إعدادها أو في صورة تقدير» بل «كمادة خام». ولذلك فإن مسؤوليتهما عن التقدير السياسي الأمني لا تقل بل تزيد عن مسؤولية أي ضابط من ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يتلقى نفس المادة ويبني عليها تقديره. لقد أخفيا عن لجنة أجرانات تلك الحقيقة، لم تعرف اللجنة أن رئيسة الوزراء، والوزير جاليلي والوزير موشيه ديان بنوا تقديراتهم على مادة خام وليس على تقديرات المخابرات العسكرية، لوعرفت لجنة أجرانات أن موشيه ديان تلقى طوال سنوات المادة التي بُني عليها «المفهوم» بصورة خام، بدون تقدير من جانب المخابرات العسكرية وأنه بنى تقديراته بشكل مستقل، وهي التقديرات التي كانت قبل حرب يوم الغفران بأشهر قليلة، في أبريل - مايو ١٩٧٣ مغايرة لتقدير المخابرات العسكرية، هل كانت تجرؤ على أن تحدد بأنه لم تكن لوزير الدفاع «أداة تقدير خاصة به»؟ ألم تَنحَز بذلك إلى صالح وزير الدفاع وليس لصالح رئيس الأركان؟ كلاهما تلقى نفس المادة الخام وكلاهما قام بتقديراته المستقلة، أحياناً تطابقت تلك التقديرات مع تقديرات المخابرات العسكرية، وأحياناً تعارضت مع تقديرات المخابرات العسكرية. في جميع الحالات كانت تلك تقديرات مستقلة تم التوصل إليها على أساس نفس المادة الخام، كل هذا تم إخفاؤه عن لجنة أجرانات.

الحقيقة الثانية: المعلومات التي ذكرها «المنبع»، والذي كان المصدر

الثاني في موضوع نوايا سياسية، أمنية للدول العربية، ذُكرت مباشرة لرئيسة الوزراء وعن طريقها أيضاً لوزير الدفاع. هذه الحقيقة تم إخفاؤها عن لجنة أجرانات، التي لم تتلقَّ أي معلومات عن وجود «المنبع». وفضلاً عن ذلك، وهذا هو الأهم، لقاء رئيسة الوزراء مع «المنبع» بناء على طلبه العاجل والغريب قبل نشوب الحرب بعشرة أيام، والذي تلقت فيه السيدة مائير إنذاراً صريحاً عن الحرب الوشيكة، هذه الحقيقة تم إخفاؤها عن اللجنة عن عمد، وعلى ما يبدو بناءً على توصية المستشارين. لو عرفت اللجنة أن مصدراً عظيماً وعليماً مثل «المنبع» طلب بشدة مقابلة رئيسة الوزراء على وجه السرعة وذلك ليحذرها بشكل شخصي وليقدم أمامها إنذاراً عن حرب وشيكة ستشترك فيها سوريا ومصر، حتى لو كانت هذه اللجنة غير واقعية للغاية في رؤيتها للحقائق، لم تكن تستطيع الامتناع عن إلقاء مسؤولية شخصية على رئيسة الوزراء وعلى وزير الدفاع في موضوع تقدير نوايا مصر وسوريا. صحيح أن الحقائق تثبت أن اللجنة رجحت كفة ميزان العدالة لصالح القيادة الوزارية، ولكن لو كان أعضاء اللجنة يعرفون هاتين الحقيقتين، لكان لزاماً عليهم إلقاء مسؤولية شخصية على القيادة الوزارية، ولو فقط بسبب الخوف من أنه في يوم من الأيام، عندما يُنشر التقرير الكامل يؤكد المؤرخون أن اللجنة أصدرت حكمها وهي تعلم أنه مخالف للعدل والقانون والنزاهة.

عرف إسحاق رابين، وزير العمل في حكومة برئاسة جولدا مائير، التي أقيمت بعد الانتخابات التي جرت في يناير ١٩٧٤ كل الحقائق سالفة الذكر. وفي جلسة للحكومة في أبريل ١٩٧٤ طلب إعادة التقرير الأولي الذي كتبته لجنة أجرانات إلى اللجنة وتأنيبها لانحيازها إلى جانب وزير الدفاع، ولكن لم يتمكن من ذلك. فقد عارضت رئيسة الوزراء ووزراؤها ذلك. لم يتخيلوا فقدان ذلك النجاح الذي قدمته لهم لجنة أجرانات.

بعد نشر تقرير لجنة أجرانات بتسع سنوات، وعندما نُشر تقرير لجنة كهان ـ براك حول موضوع المذبحة التي وقعت في معسكرات اللاجئين في صبرا وشاتيلا، كان إسحاق رابين لا يزال ثائراً من الخلل الأخلاقي في استنتاجات لجنة أجرانات وقال عن ذلك: ـ «أعتقد أنه كان هناك خلل أخلاقي

وعام في الفصل بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية بشأن من يتحمل بالفعل مسؤولية التقصير، لذلك اقترحت عندما كنت في حكومة السيدة جولدا مائير طيبة الذكر إعادة التقرير إلى اللجنة لإكماله بهذه النقطة» (جريدة يديعوت أحرونوت ١١/ ٢/ ١٩٨٣).

الفصل الثامن

وزير الدفاع يتوقع نشوب الحرب في النصف الثاني لصيف ١٩٧٣

«في أنواع حساسة من قنابل المدرعات والمدفعية كان لدينا [احتياطي] يكفي ثلاثة أو أربعة أيام فقط» (موشيه ديان في اجتماع ضباط في القيادة الشمالية ١٤/ ١١/ ١٩٧٣. براون صفحة ٣٣٤).

هل يُعد وزير الدفاع بهذه الطريق جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب التي يتوقعها؟

تعود لجنة أجرانات وتثني على وزير الدفاع، بأنه في شهر مايو ١٩٧٣ توقع خطر الحرب بل وحدد لها حدود وقت، ونعني النصف الثاني لصيف ١٩٧٣. في البند ٣١ [٢أ] من التقرير نقلت اللجنة كلماته في مجلس هيئة الأركان العامة في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣ والتي يقول فيها «إنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تجدد الحرب في النصف الثاني من هذا الصيف» بل وأصدر أمراً إلى هيئة الأركان العامة بالاستعداد لهذه الحرب.

هذا صحيح. هذا بالضبط ما اعتقده ديان وقاله في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣. والسؤال هو: هل ظل بعد هذا التاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٧٣ بأسبوع متمسكاً بهذا الرأي؟ من حق موشيه ديان أن نقول إنه لم يكن أسير مفاهيم، وكانت لديه القدرة على تغيير رأيه وتعديل مواقفه من حين لآخر، حسب تقديراته الجارية للوضع. ويتذكر الكثيرون قول إسحاق رابين، عندما كان سفيراً في واشنطن: «وضع ديان جولدا فوق شجرة عالية، ونزل هو منذ فترة من فوق هذه الشجرة، ولكنها ما زالت تجلس عليها». وكان يقصد أن ديان يقنع جولدا مائير باتخاذ موقف معين في الشؤون الخارجية أو الدفاع، وبعد فترة صغيرة يغير

رأيه ويسلك طريقاً آخر. لا تعرف جولدا مائير بذلك وتظل جالسة فوق تلك «الشجرة العالية»، وتصمم على التمسك بهذا الموقف.

في كل ما يتعلق بالاستعداد لحرب، كنا جميعاً - كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي في سنوات الستينات والسبعينات - تلاميذ موشيه ديان. لقد أعد جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب في سنة ١٩٥٦. وكان أيضاً شريكاً فعّالاً، مع إسحاق رابين في إعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب في عام ١٩٦٧. لقد بادر، وخطط ودرس وصدّق على خطط عمليات لا حصر لها، بعضها نُفذت. لقد كان يتسم بالحرص والدقة الشديدة. لقد اعتاد على أن يطلب عرضاً مفصلاً، الذي كان يتم بشكل عام في مركز عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي والذي أُطلق عليه «البور» [الخندق] والذي كان يجتمع فيه وزير الدفاع، رئيس الأركان، نائبه ورؤساء الفروع في هيئة الأركان، وقادة المناطق وقادة الأسلحة.

عندما كان الاجتماع يدور حول سوريا، على سبيل المثال، بدأت المناقشات بعرض حجم القوات السورية البرية والبحرية والجوية، وصف تمركز جيشها في المنطقة، وشرح لخطط سوريا الحربية، بالقدر الذي كانت معروفة به. وبعد ذلك يتم عرض الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي، خطط الهجوم المضاد لجيش الدفاع الإسرائيلي والأهداف - برية أو غيرها - التي يجب تحقيقها عند عرض الخطط الدفاعية وأيضاً خطط الهجوم المضاد، عُرضت أيضاً خطط سلاح الطيران وسلاح البحرية وبذلك كانت الصورة كاملة.

اعتاد موشيه ديان على التركيز بشكل خاص على خطط سلاح الطيران، بسبب حيوية نجاحها في أي حرب، وخاصة في مرحلة الدفاع.

اعتاد ديان أن يقول قبيل انتهاء المناقشات:

«ما الذي ينقصكم بشكل عاجل؟» كان يريد سماع المطلوب والانتهاء من إعداد الأولويات، وكانت المناقشات تنتهي بإعداد قائمة مفصلة بموجبها كان على وزارة الدفاع العمل للحصول على التسليح عن طريق المشتريات أو بتقديم طلب إلى حكومات صديقة لتقديم عتاد من احتياطي جيوشها.

كانت تلك هي طريقة عمل موشيه ديان كوزير للدفاع والأسئلة التي أعرضها هي:

لماذا لم يتصرف على هذا النحو بين ١٩٧٣/٥/٢١ وهو الموعد الذي تنبأ فيه بنشوب حرب في النصف الثاني من الصيف وحتى نهاية سبتمبر؟ لماذا لم يحدد تواريخ تُعرض فيها عليه الخطط الحربية لجيش الدفاع الإسرائيلي؟

إذا أصدر وزير الدفاع أمراً بالاستعداد للحرب أليس من واجبه التأكيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد نفذ الأمر؟ فضلاً عن أن تلك كانت طريقة عمله وأسلوب إشرافه على جيش الدفاع الإسرائيلي منذ أيامه الأولى. ونحن نتحدث هنا عن مقاتل صاحب خبرة عظيمة تولى أكبر المناصب في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي جهاز الدفاع وكان رئيساً للأركان من ١٩٥٤ وحتى ١٩٥٧ ووزير دفاع من ١٩٦٧ فصاعداً، وحتى في السنوات التي لم يشغل فيها ،منصباً أمنياً رسمياً كان مشتركاً في عملية اتخاذ القرارات، كان محترفاً من الدرجة الأولى في كل ما يتعلق بإعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب. كان المعلم والمرشد في أمور الاستعدادات، التخطيط للعمليات، وخلق الجو المناسب قبيل الحرب. وعلى ذلك، لماذا لم يتخذ كل الخطوات التي حدد هو أنها حتمية لمرحلة الاستعداد للحرب؟ خلال عام ١٩٧٣ كله تمَّ عرض خطط الحرب أمام طاقم رئيس الوزراء ووزير الدفاع مرة واحدة فقط، وكانت المرة الأولى والأخيرة، كان ذلك في التاسع من مايو ١٩٧٣، أي قبل صدور أمر وزير الدفاع بالاستعداد للحرب في النصف الثاني لصيف ١٩٧٣ بـ ١٢ يوماً. في هذا اللقاء تناول الوزراء ورئيس الأركان خطة الدفاع عن سيناء فقط [التي تم شرحها بالتفصيل في الفصل الخامس] (براون صفحة ٢٥).

في جلسة هيئة الأركان العامة في ٢١ مايو أصدر وزير الدفاع ثلاثة توجيهات تنفيذية لجيش الدفاع الإسرائيلي في حالة نشوب حرب:

أ ـ الإعداد لهجوم مُسبق، وكما هو معروف للجميع إنه رفض فكرة القيام بهجوم مُسبق في يوم الغفران عندما كان واضحاً دون أدنى شك أن هجوم العدو وشيك وقد نبع الرفض من مبررات سياسية، ولكن تلك

المبررات السياسية التي كانت موجودة في يوم الغفران، السادس من أكتوبر كانت موجودة أيضاً في ٢١ مايو. الوضع السياسي لم يتغير على الإطلاق.

ب ـ «توسيع حقول البترول الموجودة اليوم في أيدينا» على ما يبدو أنه نسي أن حقول البترول المصرية موجودة على مسافة مئات الكيلومترات جنوب قناة السويس، والطريق الوحيدة للوصول إليهاهي عن طريق عبور خليج السويس في عملية برمائية (إنزال من البحر). ما الذي فكر فيه عندما أصدر هذا التوجيه، هل فكر في أن يحتفظ جيش الدفاع الإسرائيلي بحقول بترول على أرض مصر ويدافع عنها ويستخرج بترول منها؟

جـ ـ «لا أرفض القيام باستعدادات لخطة للوصول إلى النيل». (براون صفحة ٢٨.٢٩). وهنا أيضاً كان التوجيه غامضاً ولا معنى له. إن جيش الدفاع الإسرائيلي لا يحتاج إلى قائمة أهداف تتضمن ما هو غير مرفوض، الحكومة ملزمة بأن تقدم لجيش الدفاع الإسرائيلي توجيهات واضحة بشأن الغايات والأهداف.

وعلى أية حال لم يتقبل أي شخص في هيئة الأركان العامة بشكل جاد توجيهات وزير الدفاع بشأن احتلال حقول بترول أخرى وبشأن الوصول إلى النيل، وعلى ما يبدو إنَّ وزير الدفاع نفسه نسي توجيهاته، لأنه لم يطلب مرة أخرى أن يعرضوا عليه خطط عمليات، سواء بشأن حقول البترول وسواء بشأن النيل أو أي موضوع آخر.

سؤال آخر، ذو أهمية حاسمة وهو: ـ هل عرض وزير الدفاع توقعه (تصوره) للحرب الوشيكة على رئيسة الوزراء بشكل قاطع؟ هل قال للحكومة، وعلى الأقل لوزراء «طاقم المطبخ» أنه يتوقع حرباً في النصف الثاني للصيف؟وهل طلب من الحكومة الاستعداد للحرب؟ وإعداد الشعب للحرب؟ وتحديد أهدافها؟ لو عرض وزير الدفاع تصوره أمام رئيسة الوزراء فمن المؤكد أنها كانت ستجري مناقشات في الحكومة وتهتم بالاستعدادات المطلوبة. من الممكن أيضاً الافتراض بأنها كانت ستذهب إلى هيئة الأركان العامة، لكي تَعرض أمامها خطط الحرب، لم يحدث أي شيء من هذا على الإطلاق.

أي حكومة مسؤولة وجادة لا تستعد للحرب دون أن تحدد أهدافها وأن تُملي تلك الأهداف على جيش الدفاع الإسرائيلي، فضلاً عن أن النظرية الدفاعية تفرض شن الهجوم المضاد بأسرع ما يمكن. هل الأسبقية هي القيام بالهجوم المضاد والرئيسي في الجبهة المصرية أم السورية؟ هل الهدف هو احتلال دمشق أم أنه يجب الامتناع عن ذلك؟ تحدد الخطط أنه يجب عبور القناة غرباً، وماذا بعد ذلك؟ أن يتم التقدم دون توقف أم البقاء بجوار القناة وانتظار المفاوضات؟ أم العودة إلى الضفة الشرقية؟ توجيهات بشأن أسبقيات في هذه الأمور لا بد وأن تتحدد مقدماً بواسطة الحكومة. الحقائق هي: بعد أن صرح وزير الدفاع في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣ أنه يتوقع وقوع الحرب في النصف الثاني من الصيف، وباسم الحكومة أصدر أوامره للجيش بالاستعداد لها، لم يتخذ أي خطوة من الخطوات التي يفرضها ذلك الوضع، والتي كان ينبغي عليه اتخاذها في الأشهر التالية، لم يطلب عرض خطط، لم يحدد أهدافاً حقيقية للحرب، لم يُطلع رئيسة الوزراء على توقعاته، ولم يطلب عقد اجتماع للحكومة لكي تجهز الشعب للحرب.

هناك تفسيران بديلان لتلك الحقائق:

الأول: هو أنه خلال زمن قصير، بعد أن أدلى ديان بتصريحه في ٢١ مايو، تغير تقديره بشأن احتمال نشوب حرب في ذلك الصيف، لقد «نزل من فوق الشجرة» والدليل على ذلك هو: لم يقم بالإعداد للحرب، مثلما يلزمه تقديره بالقيام بذلك، وفضلاً عن ذلك صدَّق على تغيير قائد القيادة الجنوبية في ١٥ يونيو، أي بعد ٢٥ يوماً فقط على صدور أمر ديان إلى هيئة الأركان العامة بالاستعداد للحرب التي ستنشب، حسب توقعه، خلال ٣ـ ٤ أشهر (النصف الثاني من الصيف)، وغادر أريك شارون القيادة الجنوبية وجاء شموئيل جونين بدلاً منه. تقول لجنة أجرانات في الفصل الذي يتناول اللواء شموئيل جونين: «... كان صعوده سريعاً، في البداية كقائد تشكيل وبعد ذلك كرئيس قسم التدريب، إلى أن عُين في ١٥/٦/١٩٧٣ في منصب عظيم الأهمية، قائداً للقيادة الجنوبية. ولكونه قائداً قليل الخبرة، كان لا يزال حتى نشوب الحرب، في مراحل التنظيم وترسيخ أقدامه في منصبه الجديد».

لو أن ديان نظر بجدية إلى توقعاته هو نفسه، هل كان سيقدم على تغيير أريك شارون بشموئيل جونين، الضابط الشاب الذي لم يكن أبداً قائد قيادة؟ ألـم يكن يطلب من شارون الذي كان يقدره كقائد ممتاز جداً لجيش الدفاع الإسرائيلي في ميدان القتال، بأن يبقى في الخدمة الفعالة على الأقل حتى الشتاء؟ وهل كان شارون سيرفض بسبب رغبته من الاتجاه إلى الحياة السياسية قبل الانتخابات [التي كانت ستجرى في نوفمبر ١٩٧٣]، ألـم يكن ديان ليطلب من رئيس الأركان العامة تعيين قائد قديم وصاحب خبرة للقيادة الجنوبية، مثل اللواء يسرائيل طل أو اللواء أبرهام أون (برن) أو يعيد للخدمة الفعالة اللواء شلومو لاهط الذي كان القائد المحنك جداً في موضوع الدفاع عن القناة؟

من الضروري أن نذكر أن المقصود هنا منصب من أهم المناصب التي كانت آنذاك في جيش الدفاع الإسرائيلي، وعن الأهمية التي أعطاها ديان لهذا المنصب تدل حقيقة أنه قبل حرب الأيام الستة، اقترح موشيه ديان قبل أن يُعين وزيراً للدفاع ـ وكان في ذلك الوقت فريقاً على الاحتياط ـ على إسحاق رابين وليڤي أشكول أن يعيِّناه قائداً للقيادة الجنوبية. كيف إذن يسمح وزير الدفاع لنفسه بالتصديق على تغيير قائد القيادة الجنوبية، إذا كان يؤمن بتصريحه بأنه يتوقع حرباً خلال ثلاثة أو أربعة أشهر؟ [وعلى سبيل المثال هناك أيضاً سؤال يطرح نفسه وهو: لماذا يغير رئيس الأركان قائد القيادة الجنوبية بعد أن تلقى توجيهات من وزير الدفاع بالاستعداد للحرب «في النصف الثاني من الصيف»؟]

التفسير الثاني: هو في مجال الإهمال وعدم القيام بدور من جانب وزير الدفاع. إذا ان موشيه ديان قد ظل متمسكاً بتقديره، بأن الحرب قد تنشب في النصف الثاني من الصيف، أليس هذا إهمالاً في القيام بدوره، حيث إنه لـم يقم بأي عمل تفرضه عليه مسؤوليته في إصدار أوامره لجيش الدفاع الإسرائيلي بالاستعداد للحرب؟ هل فحص الخطط؟ لم يفحص. هل حدد لجيش الدفاع الإسرائيلي، باسم الحكومة، ما هي الأهداف البرية التي يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يحددها لنفسه؟ لم يحدد. هل أطلع رئيس

الوزراء على سر تقديره بشأن تاريخ الحرب؟ لا. هل طلب من الحكومة، أو على الأقل من وزراء «طاقم المطبخ» لجولدا مائير بأن يحددوا لأنفسهم وفي أعقاب ذلك لجيش الدفاع الإسرائيلي، الأهداف التي ينبغي تحقيقها، سياسية وعسكرية إذا نشبت حرب؟ لا. إنه لم يعرض أمام رئيسة الوزراء تقديره بشأن الحرب الوشيكة ولم يبلغها بأوامره لجيش الدفاع الإسرائيلي للاستعداد للحرب في النصف الثاني من الصيف.

وهنا أعود مرة أخرى إلى السادة الكبار في لجنة أجرانات وخاصة إلى رئيسي الأركان السابقين اللذين كانا العضوين الرئيسيين بها بحكم ماضيهما. أنتم، أعضاء اللجنة، المبهورون بقدرة موشيه ديان على رؤية المستقبل ـ التنبؤ بما سيحدث ـ وتمتدحونه لأنه توقع في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣ نشوب الحرب، هل سألتموه ماذا فعل في هذا الخصوص؟ وما هي الأعمال التي قام بها لإعداد جيش الدفاع الإسرائيلي والدولة للحرب، التي على حد رأيه كانت متوقعة خلال ثلاثة حتى أربعة أشهر؟ أليس من الواجب الأساس لوزير الدفاع اتخاذ الخطوات الحيوية للتأكد بأن الجيش والحكومة والدولة يستعدون للحرب بكل جوانبها؟ إنكم، أعضاء اللجنة، لم تفحصوا، لم تسألوا، ولم تتحققوا.

أنتم، يادين ولسكوف، الذين تم ضمكم إلى لجنة أجرانات لكونكم رؤساء أركان سابقين، وليس بسبب أي مميزات أخرى، حققتم وانتقدتم دادو وجونين على أدق تفاصيل عملهما، بما في ذلك نظم العمل وصورة إصدار الأوامر، انتقدتم ـ وعن حق ـ رئيس الأركان وذلك لأنه انشغل في يوم الغفران السادس من أكتوبر بالتخطيط للهجمات المضادة ولم يركز على تخطيط مرحلة الدفاع، ولأنه لم يدرس مع قادة المناطق تفاصيل الاستعداد للدفاع، ولأنه قام باستدعاء قادة المناطق إلى مكتبه سواء في الصباح أو في الظهيرة، ولم يترك لهم وقتاً لتنفيذ توجيهاته. ولقد أكدتم أيضاً بأنه لم يكن هناك عمل جماعي منظم في هيئة الأركان ولم تصدر الأوامر كما يجب. كل هذا سليم، ولكن لماذا من العدل تنفيذ القانون بكل صرامة مع رئيس الأركان والغوص في أدق التفاصيل. وأما وزير الدفاع فلم يوجه إليه حتى ذلك السؤال البسيط والأساسي: إذا كنت قد توقعت نشوب حرب وأصدرت أوامرك لجيش الدفاع

الإسرائيلي بالاستعداد لها، ماذا فعلت في هذا الصدد؟ وإذا كان قد اتضح لكم أن وزير الدفاع لم يتخذ أي خطوة كان من الضروري اتخاذها استناداً على توقعه وأوامره لهيئة الأركان العامة، هل كنتم في هذه الحالة أيضاً ستحددون بأنه لم يتقاعس في القيام بدوره؟

وهنا أجد أن من الصواب أن أعود وأوضح بأنني لا أزعم بأن ضباط الجيش كانوا أبرياء من أي مسؤولية. هدفي هو الإشارة إلى ذلك أن لجنة أجرانات تصرفت بشكل صارخ بالكيل بمكيالين، بإلقائها مسؤولية أوجه القصور الكثيرة في حرب يوم الغفران على ضباط الجيش فقط، وإعفائها لوزير الدفاع موشيه ديان ورئيسة الوزراء جولدا مائير من أي مسؤولية. وتشهد الحقائق التالية على جو السكينة شبه التامة التي سادت في جيش الدفاع الإسرائيلي في صيف ١٩٧٣ : ليس فقط أن هيئة الأركان العامة لم تقم بالإعداد للحرب، وليس فقط أن وزارة الدفاع لم تقم بسد النقص في جيش الدفاع الإسرائيلي استعداداً للحرب، وليس هذا فقط أنه قد تم تغيير اثنين من قادة المناطق في الفترة من يونيو إلى سبتمبر ١٩٧٣ [شموئيل جونين الطيب الذكر للقيادة الجنوبية ويونا أفرات الطيب الذكر للقيادة المركزية]، بل إن أحد الأمور الرئيسية التي شغلت هيئة الأركان العامة كانت اختصار فترة الخدمة الإلزامية، هل هذا موضوع تنشغل به هيئة الأركان التي تستعد للحرب؟



في السنوات الماضية منذ حرب يوم الغفران سألت نفسي: لماذا لم يقم وزير الدفاع بما هو مكلف به ولم يشرف على استعدادات جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب؟ التفسير الذي يرجع ذلك إلى التكاسل والإهمال هو تفسير لا أستطيع تقبله. صحيح أن موشيه ديان في سنوات السبعينات لم يكن نشيطاً وفعالاً مثل موشيه ديان في سنوات الخمسينات والستينات، ولكن التفسير الذي يُرجع ذلك إلى التكاسل والإهمال لا يتفق مع تعمقه في أمور عديدة في أشهر صيف ١٩٧٣، مثل مشروعات لحلول سياسية، وانسحاب من جانب واحد والبحث عن زعامة عربية في المناطق.

وابتداء من شهر يونيو ١٩٧٣ وصلت «معلومات» تفيد بأن السادات أجّل الحرب إلى نهاية العام. خبر صريح يقول إن السادات أجّل الحرب إلى نهاية العام، وصل في بداية شهر سبتمبر، قبل الحرب بحوالي شهر (براون صفحة ٦٨). كان من الممكن أيضاً أن نلمس من تلك الأنباء، أن السادات سيؤجل الحرب إلى ما بعد نهاية ١٩٧٣ أيضاً، أي أنه قد أتيحت لإسرائيل فترة تقدر بسبعة أشهر وربما أكثر. ومثلما شرحنا من قبل، استلم ديان «المعلومات» بصورة خاصة وقام بدراستها بتعمق، يحتمل أن تلك الأنباء، بالإضافة إلى حقيقة أنه في أبريل - مايو لم تنشب حرب، قد أقنعوه بأن الحرب قد تأجلت، لذلك لم ينشغل بها، ولم يطلع رئيسة الوزراء على سر توقعاته وصدّق على تعيين جونين قائداً للقيادة الجنوبية في منتصف يونيو. يبدو إذن أن ديان غيّر تقديره بشأن توقيت الحرب. إنني واثق ومتأكد بأنه لو استمر في التمسك بتقديره الذي أعلن عنه في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣، لما شعر بالراحة والهدوء، بل كان سيُعد الجهاز الدفاعي للحرب.

لم تتجاهل لجنة أجرانات وجود تناقضات في هذا الموضوع وكتبت: «من حيث نُشر في مجلة تايم الأمريكية في ٣٠/ ٧/ ١٩٧٣ [الذي وصل إلينا بعد أن أدلى وزير الدفاع بشهادته أمامنا] ينسب المراسل إلى الوزير أنه قال: «سنرى خلال العشر سنوات القادمة جموداً على طول الحدود على النحو الموجودة عليه في الوقت الحاضر ولن تكون هناك أي حرب».

ولكن الحرب نشبت، بعكس توقعات وتقدير ديان في أشهر يونيو - سبتمبر ١٩٧٣، وفي أعقابها أقيمت لجنة أجرانات. من لحظة إقامة اللجنة واجهت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع خطر القضاء عليهما سياسياً.

ومن أجل البقاء سياسياً، جنّد ديان محامين مساعدين وسكرتارية حاليين وسابقين الذين ساعدوه في الاطلاع على كل محضر جلسة واستخراج أي ورقة يمكن أن تفيد. الصورة التي عرضها ديان على لجنة أجرانات كانت على هذا النحو: .

أ - تنبأت بشكل سليم بنشوب الحرب في النصف الثاني من صيف

١٩٧٣ [سرد الكلمات التي قالها في جلسة هيئة الأركان العامة في ٢١/٥/١٩٧٣].

ب ـ في كل ما يتعلق بالتقدير، كان لزاماً عليَّ الاستناد على آراء المخابرات العسكرية، آراء رئيس المخابرات العسكرية (لأنه «ليس لديه أداة تقرير خاصة به. . .» مثلما كتبت اللجنة). .

جـ ـ في الأمور العسكرية العملية اعتمدت على رئيس الأركان كخبير عسكري لي. هو الذي قال لي: إن القوات النظامية وسلاح الطيران يكفيان لمعركة الصد (الفرملة) ولا توجد ضرورة لتعبئة الاحتياط.

كان ديان تلميذ بن جوريون، تعلّم منه أن وزير الدفاع هو قائد جيش الدفاع الإسرائيلي. تعلم منه أيضاً أن تقديرات وضع سياسية ـ أمنية يقوم بها وزير الدفاع بشكل شخصي ولا يعتمد على تقديرات ضباط الجيش، وحقاً هكذا تصرف ديان في كل سنواته كوزير دفاع، ولكن أمام اللجنة قدم نفسه كوزير يعتمد بشكل تام على مشورات ضباطه.

ابتلعت لجنة أجرانات هذه الصورة برمتها، وعلى أساس هذه الصورة قامت بتبرئة ديان من أي مسؤولية شخصية عن سلسلة أوجه القصور والأخطاء، وليحكم القارىء إذا كانت اللجنة قد قامت بعملها بصدق.

* * *

هل كان لموشيه ديان تأثيره القوي على لجنة أجرانات؟ لقد كان ديان شخصية لها تأثيرها القوي، شخصية ساحرة ذات كفاءة وكان الكثيرون يسيرون خلفه معصوبي الأعين، ولكنني لا أؤمن بالسحر. هناك تفسير آخر لسياسة الكيل بمكيالين التي اتبعتها لجنة أجرانات على المستوى السياسي، بالمقارنة بالسياسة التي اتبعتها على المستوى الوظيفي، أي ضباط الجيش.

إن درجة العدل والنزاهة كانت تفرض أن تلقي اللجنة مسؤولية شخصية ليس فقط على رئيس الأركان، بل أيضاً على وزير الدفاع وعلى رئيسة الوزراء. ولكن الرأي الذي سمعته بالذات من مصادر موثوق بها للغاية، هو أن

عدداً كبيراً من أعضاء اللجنة توصل إلى استنتاج، بأنه حتى إذا كان العدل والنزاهة يفرضان اتخاذ توصية بعزل وزير الدفاع ورئيسة الوزراء، فإن «صالح الدولة» ـ بالطبع كما رآه هؤلاء الأعضاء في اللجنة ـ يفرض الاقتصار على المستوى العسكري.

وكان تقدير بعض أعضاء اللجنة بأن الضرر الذي سيلحق بالروح المعنوية للشعب سيكون كبيراً جداً، وأن كفاءة الحكومة في إدارة مفاوضات حول تسويات وقف إطلاق النار ستتعرض لضرر بالغ، كذلك إمكانية الاستيلاء على الحكم من حزب العمل لم تكن خافية عن أعينهم، ولم يرغبوا المساهمة في ذلك، كلهم جميعاً من الأول حتى الأخير كانوا من رجال السلطة الموجودة. لقد عُينوا أيضاً أعضاء في تلك اللجنة بواسطة الحكومة ولم يكونوا قادرين على التسبب في عزلها من السلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن ديان كانت لديه معلومات كاملة ويومية عن الاتجاه السائد داخل اللجنة. قبل نشر التقرير 'الأوّليّ بأسبوعين قام ديان بدعوتي إلى منزله وهو في قمة الفرح، وقال لي: .«على ما يبدو إن لجنة أجرانات ستوصي بعزلك من منصبك كرئيس للمخابرات العسكرية، حالة الجيش صعبة، أطلب منك ألاّ تترك جيش الدفاع الإسرائيلي. وأنا مهتم بتعيينك فوراً قائداً للقيادة المركزية». سألته: وماذا سيكون مصير قائد القيادة المركزية الموجود، يونا أفرات؟ أجاب قائلاً: سأعثر على المكان الذي أنقله إليه. ورفضت ذلك في الحال.

هل كانت لديان علاقة خفية مع أحد أعضاء اللجنة؟ من التفسيرات التي ترددت في جيش الدفاع الإسرائيلي، تفسير يقول: إنه كانت للفريق لسكوف علاقات خاصة معه، منذ أن كان يشغل منصب نائب ديان. وكما نعرف إن لسكوف عُزل قبل الحرب من منصبه كمدير عام لهيئة الموانىء، تحت ضغط اتحاد العمال وعمال ميناء أشدود. كان في حالة نفسية واقتصادية صعبة جداً، وموشيه ديان هو الذي ألقى إليه بحبل الإنقاذ وعيَّنه في منصب مندوب شكاوى الجنود، وردّ له لسكوف الجميل على ذلك.

تفسير آخر نسب العلاقة إلى ييجال يادين. طوال سنوات كثيرة أقيمت بين ديان ويادين علاقة معينة من الصعب العثور على تفسير لها.. لقد تم اتهام ديان أكثر من مرة في الصحافة بجمع آثار في أنحاء الدولة (وأيضاً في المناطق المحتلة بشكل غير قانوني، من خلال استغلال وضعه كوزير للدفاع). وفوجئت طائفة الأثريين (رجال الآثار) في إسرائيل، عندما اتهم ديان في الصحافة في قضية نهب آثار، بأن من هب للدفاع عنه لم يكن سوى ييجال يادين عالم الآثار المعروف.



إذا كان أعضاء اللجنة قد أرادوا حقاً منع حدوث «ضرر معنوي» للشعب، إذا كانوا قد خافوا من ذلك، إن إصدار حكم عادل ضد القيادة السياسية، سيضر بكفاءة الحكومة في إدارة مفاوضات سياسية، فقد جاء الشعب وأثبت أنه ناضج ومتزن، ويستحق التقدير بشكل أكبر مما تفضلت اللجنة بمنحه له. لقد ردت الغالبية العظمى من الجمهور بقلق وغضب على تبرئة القيادة السياسية واضطرت جولدا مائير وموشيه ديان إلى الاستقالة، وارتفعت الروح المعنوية للشعب من ذلك ولم تنخفض وقامت حكومة جديدة أدارت مفاوضات سياسية وتوصلت إلى اتفاقيات مع مصر وسوريا. وتلك هي قوة وعظمة الديمقراطية.

جـ- إعداد خطة حرب أساسية وبسيطة، دون الحاجة إلى تخطيطات تخصصية معقدة، مع الأخذ في الاعتبار حدوث تغير في الأوضاع مع بداية الحرب.

وقد نجح الجانب المصري في تنفيذ هذه الشروط، ونتيجة لذلك فقد تحدد أن تكون خطة عبور القناة بسيطة جداً. وهي أن تقوم جميع الوحدات المتمركزة منذ أشهر أو سنوات على طول القناة، بعبور القناة من قطاع تمركزها وليس هناك داع لتحريك وحدات من قطاع إلى قطاع، والتعرف من جديد على المنطقة، أي أن تعمل جميع الوحدات من أماكنها، ومهمتها هي عبور المانع المائي الذي يتمركزون على طول شاطئه، ثم التمركز على الضفة المقابلة.

بالإضافة إلى ذلك: فإن جمع المناورات منذ بداية عام ١٩٧١، كان هدفها إعداد الجيش المصري لتنفيذ هذه الخطة البسيطة.

إن تطوير المناورة إلى حرب، هي نظرية روسية وقد تم تنفيذ هذه النظرية بالفعل عندما غزا الجيش السوفييتي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

ومن أجل التأكيد على إيهام الجيش الإسرائيلي بأن مصر تقوم بمناورة، اتخذ المصريون عدة إجراءات كانت ضرورية من وجهة نظرهم، لإبلاغ المخابرات الإسرائيلية بما يريدون ولقد كانوا على حق.

فمن خلال أجهزة جمع المعلومات المتطورة في جيش الدفاع الإسرائيلي عُلم أن الجيش المصري ينوي إجراء مناورة شاملة على غرار مناورات الخريف السنوية، وسوف تبدأ المناورة يوم ١ أكتوبر وتنتهي يوم ٧ أكتوبر، وأن الضباط المصريين الذين ينوون القيام بمناسك الحج، سيتاح لهم ذلك بعد انتهاء المناورة، كما سيبدأ تسجيل أسماء الضباط الراغبين في الحج بدءاً من يوم ٩ أكتوبر. ووحدات الاحتياط المشتركة في المناورة سيتم إنهاء استدعائها بداية من ٤ أكتوبر، وسيتم إشراك الدارسين في كلية القادة والأركان في هذه المناورة، حتى يوم ٩ أكتوبر. على أن تستأنف الدراسة في كلية القادة والأركان يوم ٩ أكتوبر، الساعة ٨,٣٠ صباحاً.

وفي يوم ٢٧ سبتمبر، تم تعبئة حوالي ١٢٠ ألف فرد للاشتراك في المناورة «تحرير ٤١»، ثم تم إنهاء استدعاء ٢٠ ألف فرد منهم، وعادوا إلى منازلهم يوم ٤ أكتوبر ولقد أنهي استدعاء هؤلاء الأفراد لتأكيد المعلومات التي نُقلت بالطرق المختلفة، والتي أفادت بإنهاء استدعاء وحدات الاحتياط المشتركة في المناورة، بداية من يوم ٤ أكتوبر. وهذه المعلومات كانت جزءاً من عملية الخداع، وهي معلومات حقيقية من أجل خلق انطباع معين لدى العدو- إسرائيل.

وبناء على ذلك فقد كانت «شعبة المخابرات على علم مسبق بما سوف يحدث من إنهاء استدعاء الاحتياط يوم ٤ أكتوبر، وعندما حان الموعد تأكد صدق المعلومات على الواقع. وهذا الأمر أكد لضابط المخابرات المختص بتقدير الموقف، بأن الأمر ليس أكثر من مناورة.

وبالإضافة إلى ذلك فبينما قام المصريون في المناورة الكبرى عام ١٩٧٢ بإعداد المؤخرة، إلاّ أنه في مناورة أكتوبر ١٩٧٣، لم يتم أي إعداد للمؤخرة.



وحتى تنجح خطة الخداع المصرية، كان لا بد من إيجاد مبررات لكل ظاهرة في المنطقة:

أولاً: المناورات الشاملة التي يقوم بها الجيش المصري على عبور قناة السويس واحتلال سيناء، هي مناورات تكررتْ على مدى السنوات السابقة، بل ولقد تعود الجيش المصري عليها، ولم ير أحد في استدعاء قوات الاحتياط للاشتراك في المناورة، أو اقتراب وحدات الجسور وتحريك وحدات من القاهرة في اتجاه الشرق ظاهرة غريبة. وما تم في المناورات السابقة حدث أيضاً في هذه المناورة، فقد أصدرت إدارة المناورة التعلميات الخاصة بانتهاء المناورة: إنهاء استدعاء الاحتياط (٤-٥ أكتوبر، استئناف الدراسة في المعاهد العسكرية ومراكز التدريب (٩

أكتوبر) وموعد تسجيل أسماء الضباط الراغبين في أداء مناسك الحج، وخلافه.

أما عدد الضباط الذين كانوا يعلمون بتطوير المناورة إلى حرب، فقد كان محدوداً جداً. وعندما حاصرت مجموعة عمليات «بران» الجيش الثالث، قامت بأسر آلاف الجنود المصريين ومن بينهم ضباط من قيادة الجيش، ومن بين هؤلاء الضباط الذين تم أسرهم، ضابط برتبة عقيد وهو ضابط قيادة الدفاع الجوي للفرقة.

وخلال الاستجواب الذي أجريته له في معسكر للأسرى في جنوب سيناء قال لي: يوم ٦ أكتوبر وفي الساعة ١٣،٣٠ تم استدعاء ضباط القيادة ـ وهو من ضمنهم ـ إلى مكتب قائد الجيش. وعندما دخلوا إلى مكتبه وجدوه يصلي، وعندما أنهى صلاته أبلغهم أن المناورة قد تطورت إلى حرب حقيقية، وفي هذه اللحظة سمعوا أزيز طائرات القتال المصرية المتجهة لمهاجمة أهداف في سيناء.

ولقد اتضح لي أيضاً أن بعض ضباط القيادة، لم يعلموا بالسر، حتى لحظة نشوب الحرب. وبذلك أخذ المصريون على عاتقهم مخاطر عدم التنسيق، والعمل غير المنظم للقوات. ولكن هذه المخاطر كانت محسوبة ولازمة، خصوصاً وأن الخطة كانت بسيطة، وهي قيام كل وحدة بعبور القناة من قطاعها، وبدون تحركات معقدة.

لقد اعتبر المصريون، أن خطة الخداع المصرية قد حققت نجاحاً كبيراً، ولذلك فإن القصص التي كُتبت عن الحرب، والتي نشرها كل من الصحفي «محمد حسنين هيكل» والجنرال «سعد الشاذلي» رئيس الأركان العامة السابق، عن حرب يوم الغفران امتلأت بالتفصيلات الدقيقة لخطط التمويه والإعداد لها.

والصحفي «حسنين هيكل» وهو من الشخصيات المقربة جداً من الرئيس ناصر والرئيس السادات، كان الصحفي الوحيد في مصر الذي علم بموعد الحرب. وقبل يوم ٦ أكتوبر بعدة أيام تم استدعاؤه للقاء مع السادات في

الاسكندرية، وسافرا سوياً بسيارة الرئيس، بينما كان السادات يقود السيارة بنفسه. وبينما كانا بمفردهما في السيارة عرف هيكل بالأمر. وعن خطة الخداع المصرية كتب هيكل:

«إن المفاجأة وطريقة تنفيذها شغلت القيادة العليا لفترة طويلة، وقد نجحت القيادة في إيجاد أساليب إيجابية وسلبية تضمن المفاجأة على المستوى الاستراتيجي والتعبوي والتكتيكي. وأحد العناصر الرئيسية التي ساعدت على تحقيق المفاجأة، هو إعداد خطة مؤهلة للتمويه الاستراتيجي في مصر وسوريا على مستوى التنظيم الرسمي ومن خلال التعاون بين العناصر المتعلقة بالأمر.

وكان لا بد أن تتفق خطة التمويه مع خطة الخداع العسكرية حتى يتحقق الآتي:

* خداع العدو فيما يتعلق باحتمال قيام القوات المسلحة المصرية بعمليات هجومية في الوقت القريب.

* الحفاظ على السرية الكاملة فيما يتعلق بالهجوم.

* التأكيد على سرية الموعد المحدد لبداية الحرب.

«ولذلك صدرت تعليمات للجهاز السياسي والإعلامي للتعاون من أجل تضليل العدو فيما يتعلق بنوايا مصر وسوريا في الهجوم. وتم التنسيق المطلوب بسرية كاملة، كما تم تحديد خطوط العمل.

وقد اعتمدت فكرة الخداع الاستراتيجي على تنسيق جهود وزارات الإعلام والخارجية والحربية، ولقد بدأ هذا التنسيق قبل بداية العمليات بحوالي خمسة أو ستة أشهر، لتنفيذ الخطة وإصدار التصريحات التي تخفي طبيعة الاستعدادات العسكرية المصرية للقتال، وهو الهجوم الذي سيتم خلال فترة وجيزة، وكذا تضليل العدو بالنسبة للتوقيت الحقيقي لبداية العمليات.

وتم هذا التنسيق بالكامل مع الجانب السوري وأيضاً على المستوى العسكري.

كما أجريت بعض المحاولات لإيهام العدو بأن الجيش المصري مستمر

في التركيز على الأوضاع الدفاعية، ورفع الكفاءة القيادية، والتدريبات والمناورات العادية.

ولقد تم دفع القوات الرئيسية من العمق إلى الجبهة قبل ثلاثة أسابيع من موعد بداية الهجوم، وبتمويه من أعمال هندسية تتعلق بالمناورة، وبدأ القتال الفعلي في ذروة المناورة.

«كما تم إعداد خطة خاصة لنقل معدات العبور من المؤخرة إلى الجبهة، ونقل هذا النوع من المعدات إلى الجبهة يعتبر شهادة قاطعة على الهجوم. لذلك شملت هذه الخطة تحركات كثيرة للوحدات من المؤخرة إلى الجبهة ومن الجبهة إلى المؤخرة وكذا تحركات بطول المنطقة، حتى يبدو الأمر وكأنه تدريبٌ على التحركات.وقد شملت الخطة أيضاً محاولات لتعبئة الاحتياط على فترات محددة، على أن يتم استدعاء الجزء الأكبر من قوات الاحتياط في الفترة التي تسبق بداية الهجوم، وقبل ٤٨ ساعة من بداية الهجوم تم إنهاء استدعاء ٢٠٠٠٠ فرد.ولقد اشتملت خطة الخداع أيضاً على خطوط رئيسية من الدعاية السياسية، بهدف خدمة خطة الخداع، وقد تكللت جميعها بالنجاح، ويمكنني القول إن خطة الخداع الاستراتيجية والتكتيكية حققت نجاحاً ساحقاً، لدرجة أن أجهزة المخابرات العالمية، وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استخلصت نتائج خاطئة، وفوجئ العالم كله بالهجوم المصري ـ السوري».

ويقول الجنرال الشاذلي:

«ومن أجل تضليل وزراء الحكومة المصرية، والذين لم يعرف أغلبهم شيئاً عن الحرب المتوقعة، تم دعوة هؤلاء الوزراء لزيارة عادية لهيئة الأركان العامة المصرية، لإطلاعهم على الجديد من الأجهزة المكتبية والحاسبات الآلية». «إن خطة الحفاظ على سير الأمور بشكل طبيعي تم الإعداد لها جيداً. في يوم ٢٧ سبتمبر (قبل بداية العمليات بتسعة أيام) تم اتخاذ إجراء من أكثر الإجراءات العلنية حساسية، فمن أجل تقليل الانتباه العام، دعا الجنرال إسماعيل جميع وزراء الحكومة في هذا اليوم لزيارة هيئة الأركان العامة

لإطلاعهم على التنظيم ونظام العمل بالهيئة، ولقد رأينا أن العدو لن يصدق أبداً، أن تضيع القيادة العسكرية عشر ساعات حرجة في زيارة، وهي تستعد للحرب، وأتذكر أن الوزراء قد أعجبوا بالأجهزة المكتبية وبصفة خاصة الحاسبات الآلية الغربية، وهي الأجهزة التي كنا قد طلبنا شراءها من الخارج عام ١٩٧٢، وتم تركيبها قبل فترة وجيزة من الزيارة» (شاذلي ـ ١٤١).

إن عملية التمويه الداخلي قد خدعت السوفييت أيضاً، وفقط يوم الخميس ٤ أكتوبر، أي قبل يومين من نشوب الحرب، أدرك السوفييت أن مصر وسوريا تنويان الحرب، ولذلك تم ترحيل عائلات المستشارين السوفييت بسرعة.

والآتي ما كتبه الشاذلي:

«كان ذلك بين يوم ٢٩، ٣٠ سبتمبر ـ قبل أسبوع من الهجوم ـ فقد أصدر الرئيس السادات تعليمات لنا بإعطاء السوفييت فكرة غير واضحة ومشوشة، عما يمكن أن يحدث مستقبلاً، وهذا ما يمكن أن نسميه بقصة التغطية: لقد تلقى اللواء «فؤاد ناصر» رئيس قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع، تعليمات للاتصال بكبير ضباط الاتصال السوفييت الجنرال ساماجودسكي يوم ٢ أكتوبر (قبل أربعة أيام من العمليات) وإبلاغه بوجود معلومات لدينا تفيد بأن إسرائيل تقوم بالإعداد لعملية إغارة، وأن يسأل «ساماجودسكي» بالطبع عما إذا كانت موسكو يمكنها الحصول على تفاصيل أخرى.

وفي يوم ٣، ٤ أكتوبر أبلغ اللواء ناصر، ساماجودكسي بأنه قد تأكدت المعلومات لدينا من أن إسرائيل على وشك القيام بعملية إغارة على مستوى واسع، وربما توجه لنا ضربة جوية كبيرة، وإننا نستعد فقط لهذا التهديد.

ويبدو أن ساماجودسكي صدق رواية اللواء ناصر في بداية الأمر، ولكن يوم ٣، ٤ أكتوبر بدأ ساماجودسكي يشك فيما يقال، فلقد حدثت أمور كثيرة جداً.

فالسوفييت كان لا يزال لديهم ١٠٠ خبير يعملون ضمن قواتنا، وأغلبهم يعملون في اللواء R 17E (لواء صواريخ أرض/ أرض. سكاد) وفي وحدات

سلاح المشاة المزودة بحاملات جنود مدرعة من طراز بي. أم. إن، بالإضافة إلى البعض الآخر، والذين يعملون في الوحدات الفنية ووحدات الإمداد والوحدات الإدارية الأخرى، وهؤلاء أخبروا بالتأكيد قادتهم، كما أن الخبراء السوفييت الموجودين في سوريا أبلغوا أيضاً قادتهم عن الاستعدادات الموجودة في سوريا.

وأنا اعتقدت أن السوفييت قد تأكدت شكوكهم من صور أقمار التجسس. . . وربما تلقوا إشارة ما من الرئيس السادات أو الرئيس الأسد، وعلى أية حال أصبح واضحاً في يوم ٤ أكتوبر أن السوفييت واثقون، من أن الحرب على الأبواب.

أما الذي لم نتوقعه، وكان بمثابة مفاجأة بالنسبة لنا، هو رد الفعل السوفييتي، ففي الساعات المتأخرة من مساء ٤ أكتوبر أسرع الخبراء السوفييت الذين يقيمون في القاهرة هم وعائلاتهم إلى المطار، وأقلعوا إلى موسكو، وفي ظهر اليوم التالي ٥ أكتوبر كانت عملية الرحيل قد اكتملت.

ولكن تبقى لدينا عدد كبير من الخبراء السوفييت ومن بينهم الخبراء الذين قاموا بتدريب اللواءR 17E لواء سكاد المصري. (شاذلي ١٤٣ـ١٤٤).

ولقد اتضح أن الروس الذين يتواجد المئات من ضباطهم داخل الجيش السوري، كمستشارين في الوحدات الميدانية وفي الأركان العامة، لم يلاحظوا ما يحدث، ولم يعرفوا بأمر الحرب المقتربة إلاً قبل ٤٨ ساعة من نشوبها.

كما أن المئات من الخبراء السوفييت الذين كانوا في مصر، سواء في وحدات سكاد أو الوحدات الأخرى، لم يدركوا أن الحرب وشيكة إلا قبل يومين من نشوبها.

ورد الفعل السوفيتي في مصر وفي سوريا كان الترحيل السريع للنساء والأطفال إلى روسيا، بحراً وجواً.

* * *

إن الإعلان عن توقيتات للحرب في الفترة من ١٩٧١ـ١٩٧٣ كان جزءاً

من خطة الرئيس السادات للخداع، وكانت شعبة المخابرات الإسرائيلية على علم بخطط الخداع هذه، وكانت مستعدة لها.

وفي ديسمبر ١٩٧٢ وربيع ١٩٧٣ وصلت معلومة تفيد أن الحرب وشيكة (أي خلال عدة أسابيع فقط). وهنا يجب أن أذكر أن هذه المعلومة وصلت عن طريقين:

وثائق تم فحصها وثبت صدقها، وعن طريق معلومات أخرى. ومن بين ما تناولته الوثائق (المفهوم) المصري، والذي تحدثت عنه في الفصل السابع. وكانت التقديرات تشير إلى عدم احتمال نشوب حرب قبل أن يحصل المصريون على طائرات مقاتلة قاذفة بعيدة المدى، وصواريخ أرض/أرض، أما المعلومات الأخرى فمن بين ما تناولته توقيتات للحرب.

وكان تقدير شعبة المخابرات أن المعلومة التي وصلت في نهاية ١٩٧٢ وربيع ١٩٧٣ بشأن نشوب الحرب في هذه التوقيتات، هي معلومة غير صادقة أما (الوكالة) التي وثقت عاماً بالمعلومة، فقد كان تقديرها بأن احتمالات الحرب في نهاية ١٩٧٢ وربيع ١٩٧٣، هي احتمالات كبيرة.

وفي الحالة الأولى فإن وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة لم يوافقا على تقديرات «الوكالة» ووافقا على تقديرات شعبة المخابرات.

وفي الحالة الثانية في ربيع ١٩٧٣، فإن ديان واليعازر وافقا على تقديرات الوكالة، ورفضا تقديرات شعبة المخابرات، ويجب أن أعود هنا وأذكر للإيضاح أن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع تلقيا المعلومة الخام، واطلعا عليها كل منهما بمفرده ـ كعادتهما ـ ووضع كل منهما تقدير موقف مستقل، وهما لم يكونا أبداً تابعين لرأي شعبة المخابرات، أو لرأي أي جهة أخرى في المخابرات، وعلى عكس لجنة أجرانات، فهما اعتقدا أن لدى كل منهما وسيلة تقدير موقف خاصة بكل منهما، وهي الرأس التي تفكر.

في عام ١٩٧١ أعلن الرئيس السادات أن هذا العام هو «عام الحسم» في الحرب ضد إسرائيل، والجنرال الشاذلي رئيس الأركان العامة المصري الذي كان يعرف قدرات الجيش المصري، وعدم استعداده للحرب، تقدم بشكوى

إلى الجنرال صادق وزير الحربية في هذا الصدد. وجاء في شكواه أن كل هذه التصريحات من شأنها أن تهبط من معنويات الجيش.

أما رد وزير الحربية: لقد تحدثت حول هذا الموضوع مع الرئيس، وأنا أعتقد أن الرئيس يهتم بالخداع السياسي.

* * *

ولأهمية الحفاظ على سرية موعد بداية الحرب، فقد أبتعد المصريون والسوريون عن إجراء مفاوضات طويلة ومركّزة حول هذا الأمر، وكان من المؤكد أن السادات والأسد قد اتفقا على إعداد جيوشهما للحرب، وبشكل لا يظهر حتى لهذه الجيوش، وبقدر الإمكان. وفقط عندما يقتنعان باستعداد الجيوش يمكنهما بحث توقيت الحرب.

لقد عقدت جلسة مصرية ـ سورية مشتركة واحدة، لتحديد التوقيتات الممكنة للحرب، وقد عُقدت هذه الجلسة سراً في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٧٣. ومن هنا يظهر وبوضوح أن جميع التوقيتات المحتملة للحرب والتي أشارت إليها (المعلومة) كانت خدعة! فقبل هذا الموعد لم يكن هناك أي اتفاق بين سوريا ومصر على الموعد المحدد للحرب.

ووصل الوفد السوري للتنسيق للحرب إلى ميناء الإسكندرية في ٢١ أغسطس ١٩٧٣ على سفينة ركاب روسية وبأسماء مستعارة. وقد اشتمل الوفد السوري على ستة أفراد، وزير الحربية السوري ورئيس الأركان وأربعة ضباط آخرين، أما الوفد المصري الذين استقبلهم فقد اشتمل على ثمانية أفراد، وزير الحربية ورئيس الأركان وستة ضباط آخرين، وقد تم اللقاء في سرية تامة في القاعدة البحرية بالإسكندرية، وهو اللقاء الذي تم فيه الاتفاق على توقيتين محتملين للحرب: من ٧ إلى ١١ سبتمبر، من ٥ إلى ١٠ أكتوبر، وها هي رواية الشاذلي:

«في الساعة ١٤٠٠ يوم ٢١ أغسطس ١٩٧٣، وصلت إلى ميناء الإسكندرية سفينة سوفيتية كانت قد أبحرت في رحلة عادية من ميناء اللاذقية السوري، وكنت موجوداً في الميناء في انتظارها. وبينما يهبط المسافرون من

السفينة وهم يحملون حقائبهم وأمتعتهم للقاء أقاربهم الذين كانوا ينتظرونهم من خلف مكاتب الجمارك، كنت أنا أبحث عن ستة أفراد، وعندما رأيتهم بدا لي أننا نعاني من اضطراب بسيط، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يرى كل منا الآخر بملابس مدنية، وحاولنا أن نبدو غير مكترثين بقدر الإمكان وصافحنا بعضنا البعض، ثم ركبنا سيارة أقلتنا إلى نادي الضباط في وسط المدينة، حيث كانت هناك غرف مُعدة لهم.

وفي الساعة ١٨،٠٠ التقينا ثانية، ولكن هذه المرة في قيادة القوات البحرية - قصر رأس التين - فقد تجمع هناك ثمانية من المصريين، سبعة منهم هم: الجنرال إسماعيل (وزير الدفاع) وأنا، والجنرال مبارك (السلاح الجوي) والجنرال فهمي (الدفاع الجوي) والجنرال فؤاد ذكريا (السلاح البحري) والجنرال الجمسي (هيئة العمليات) والجنرال فؤاد ناصر (مخابرات وزارة الدفاع).

أما السوريون الستة منهم الجنرال مصطفى طلاس (وزير الدفاع) الجنرال يوسف شكّور (رئيس الأركان العامة) الجنرال ناجي كامل (السلاح الجوي والدفاع الجوي)، قائد الأسطول البحري البريجادير فاضل حسين، رئيس شعبة العمليات الجنرال عبد الرازق الدردري، والجنرال حكمت الشهابي رئيس المخابرات، أما المصري الثامن، فقد كان الجنرال بهي الدين نوفل، السكرتير العام لمجموعة (١٣)، المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية المصرية. وقد التقينا لبحث الاستعدادات للحرب، واختيار الموعد.

واستمرت محادثاتنا لمدة يومين، وفي صباح ٢٣ أغسطس كنا قد أعددنا وثيقتين لكي أوقع عليهما أنا مع نظيري السوري. ولقد اتفقنا، أننا أخيراً أصبحنا مستعدين للخروج للحرب، حسب خطوط العمل لخططنا الحالية، كما أننا مستعدون لإبلاغ قيادتنا السياسية بأن الفترة من ٧ إلى ١١ سبتمبر والفترة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر هي أنسب الفترات لبداية العمليات، وكل ما طلبناه هو أن يبلغنا الرئيس السادات والأسد بقرارهما قبل ١٥ يوماً على الأقل من موعد الهجوم.

* * *

ويؤكد الرئيس أنور السادات والجنرال محمد الجمسي أن التوقيت الذي تم اختياره للحرب وتم التخطيط له هو يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

وكان الجنرال الجمسي في ذلك الوقت رئيساً لهيئة العمليات للجيش المصري، ويقول في كتابه (حرب أكتوبر ١٩٧٣) والذي نُشر عام ١٩٨٩، إنه أوصى باختيار يوم ٦ أكتوبر، حيث يتوقف العمل في الإذاعة والتليفزيون الإسرائيلي وبالتالي سيسير الاستدعاء في إسرائيل ببطء. ومن المبررات الأخرى لاختيار هذا اليوم: طول الليل وأوضاع القمر والمد والجزر في قناة السويس، وهي أمور ملائمة لعبور القناة. وكذلك حالة الجو بصفة خاصة على الجبهة السورية والذي يلائم العمليات.

ويحكي السادات أن التوقيتات المحتملة للحرب، قد عرضت عليه في أبريل ١٩٧٣، أثناء زيارة سرية قام بها الرئيس الأسد لمصر، ومن هذه التوقيتات مايو، أغسطس، سبتمبر، وأكتوبر. ويذكر السادات أن أنسب هذه التوقيتات كان شهر أكتوبر وبصفة خاصة، لأن الجبهة السورية بداية من شهر نوفمبر لا تصلح للعمليات العسكرية بسبب الأحوال الجوية.

ويقول السادات، قلت (للأسد): لقد قررت الدخول في الحرب هذا العام، فما هو رأيك؟ وقال لي: أنا معك. «ولقد اتفقت مع حافظ الأسد على ألاّ نبدأ الحرب إلا بعد تشكيل مجلس أعلى مشترك للقوات المسلحة المصرية ـ السورية، وقد شكلنا هذا المجلس المشترك والذي اجتمع بالفعل في أغسطس ١٩٧٣ في الاسكندرية، لكي يحدد الإجراءات الأخيرة قبل الحرب (السادات. البحث عن الذات ص ٣٢٦).

ويؤكد ذلك أيضاً الجنرال الجمسي. ويقول في كتابه: «لقد مر شهر مايو دون أن نتلقى قراراً سياسياً لبداية الحرب، ولقائنا (مع السوريين) تم في الأسبوع الأخير من أغسطس... وبعد ذلك لم يتبقَّ إلاّ سبتمبر وأكتوبر... ولقد سافر السادات لزيارة السعودية، ثم التقى مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق يوم ٢٧، ٢٨ أغسطس، وقد اتفقا فيما بينهما على أن تكون بداية الحرب يوم ٦ أكتوبر.

وفقط يوم ٢٢ سبتمبر أبلغ السادات الجيش بقراره النهائي بالنسبة للحرب، وحدد الموعد يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ولم تمضِ ثلاثة أيام وفي يوم ٢٥ سبتمبر مَثَلَ «المنبع» أمام رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير، وأبلغها أن الحرب على وشك أن تنشب قريباً.

* * *

وعلى ضوء هذه الأمور فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل (المعلومة) التي وصلت الى (الوكالة) كانت هي أيضاً جزءاً من عملية الخداع؟ هل(المعلومة) كانت تشتمل على معلومات حقيقية للخداع، وهي معلومات تم التأكد من مصداقيتها ولسنوات طويلة في الاستخبارات الإسرائيلية، وذلك بهدف تضليل مخابرات إسرائيل عن نوايا السادات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بسيطة وتتداخل فيها اعتبارات تتصل بمكانة بعض الجهات المختلفة، ومع ذلك يجب بحث هذا الأمر بعيون مفتوحة وبفطنة كبيرة.

جزء من هذه (المعلومة) قد اشتمل على معلومات مؤكدة، وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة حلم لأي جهاز مخابرات في العالم، وقد بحثت هذه المعلومات وتم التأكد من صدقها ولكن فيما يتعلق بتوقيت الحرب فإن (المعلومة) كانت تحتوي على بيانات من نوع آخر، وهي بيانات لم تكن صحيحة.

وكما قيل، فإن (المعلومة) إشارات إلى أن مصر تنوي القيام بحرب في ديسمبر ١٩٧٢. ولكن جميع المطبوعات التي تناولت الحرب والتي كتبها قادة ورجال سياسة مصريون بعد حرب ١٩٧٣، لم تشر أبداً إلى ذلك.

وبعد ذلك أشارت إلينا (المعلومة) أن مصر وسوريا تنويان الحرب في أبريل أو مايو ١٩٧٣، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع درجة الاستعداد في إسرائيل، ولكننا نعرف اليوم أن القرار بتحديد موعد الحرب قد اتخذ فقط في ١٣ أغسطس ١٩٧٣ أثناء لقاء سري بين وزير الحربية السوري وضباطه ووزير الحربية المصري وضباطه.

وفي ديسمبر ١٩٧٢ وربيع ١٩٧٣ أعطت (المعلومة) إنذاراً قبل عدة أسابيع من الموعد المفترض للحرب، ولكن بعد عشرة أيام من تحديد قادة الجيش المصري والسوري للتوقيتات المحتملة للحرب، أبلغتنا المعلومة التي وصلت إلى (الوكالة) بأن السادات قد أجل موعد الحرب إلى نهاية العام (براون ص ٦٨).

ومن الناحية الأخرى، وكما نُشر علانية فإن الإنذار باحتمال نشوب الحرب، وصل إلى الموساد قبل ٤٠ ساعة من ساعة الصفر، ومن المعروف وحسب رؤية الأركان العامة المصرية فإن وصول التحذير قبل ٤٨ ساعة أو أقل من ساعة الصفر، لن يغير من الخطط المصرية، وحسب تقديراتهم فإن جيش الدفاع الإسرائيلي لن يستطيع خلال ٤٨ ساعة تعبئة قوات الاحتياط ونقلها إلى الجبهة المصرية، وبما أن (المعلومة) قد أشارت في أكثر من مرة إلى احتمالات قيام مصر بالهجوم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذه التحذيرات كانت (تحذيرات كاذبة) ومخططة من البداية؟

وكما ذكرت، فسواء في ديسمبر ١٩٧٢ أو في أبريل ١٩٧٣، فإن (المعلومة) عن نشوب الحرب قد وصلت قبل أيام وأسابيع من التوقيت المفترض لنشوب الحرب بينما التحذير الذي وصل إلى الموساد عن نشوب الحرب في عيد الغفران، وصل قبل ساعة الصفر بأربعين ساعة.

وهناك حقيقة أخرى وهي: أنه بعد عدم نشوب الحرب في أبريل ومايو ٧٣، وصلت (معلومة) جديدة تشير إلى أن السادات قد أرجأ الحرب «إلى نهاية عام ٧٣ على الأقل».

وأمامنا بناء على ذلك غرض واضح:

* (المعلومة) أعطتنا إنذاراً مرتين، لهما قيمتهما العسكرية إذا ما صدقت صحتهما (لأن الإنذار وصل قبل توقيت الحرب المفترض بعدة أسابيع، وهي فترة كافية لجيش الدفاع الإسرائيلي لصد الهجوم المحتمل)، ولقد اتضح بعد ذلك عدم صحة هذه التحذيرات.

* وفي المقابل وبعد لقاء الإسكندرية بعشرة أيام، وهو اللقاء الذي

تحددت فيه التوقيتات المحتملة للحرب، فقد ضللت (المعلومة) الوكالة بخبر يفيد أن السادات أرجأ الحرب لنهاية العام.

* والإنذار الوحيد الحقيقي، وصل إلى الموساد قبل ٤٠ ساعة فقط من ساعة الصفر، وهي فترة حسب تقديرات المصريين ليست لها قيمة عسكرية كبيرة، لأن هذه الفترة لن تتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي تعبئة قوات الاحتياط ونقلها إلى القناة.

* أما الإنذار الذي وصل قبل فجر يوم السبت، فقد كان بمثابة تأكيد ـ وفي هذه المرة تحدد اليوم والساعة ـ للمعلومة التي حصلت عليها الموساد قبل ذلك بثلاثين ساعة، ولكن هذه المرة ضُلل الموساد عمداً في البداية، فيما يتعلق بساعة الصفر (٦ مساء بدلاً من ٢ بعد الظهر).

ويبدو من هذا أن الفرض لم يحتو على تأكيد قاطع للشك، إلاّ أنّ المعلومة كانت جزءاً من خطة الخداع المصرية، وهو أمر من شأنه أن يؤكد هذه الشكوك.



من أسس عمل المخابرات تهجين المعلومات من مصادر مختلفة غير مرتبطة بنفس الموضوع، ولذلك سوف أبحث الموضوع من مصادر أخرى، ليس لها علاقة بمصادر المخابرات العسكرية أو الوكالة، وهي المطبوعات العلنية.

في كتاب YAMANI, THE INSIDE STORY الذي كتبه جيفري روبنسون ونشر عام ١٩٨٨، يصف يماني الذي كان وزيراً للبترول السعودي، ومن الشخصيات المقربة جداً من الملك فيصل ملك السعودية، زيارة السادات للسعودية في أغسطس ١٩٧٣، والآتي بعد جزء من هذا الكتاب:

«وكما اتضح فإن الملك فيصل علم بخطة الحرب، لقد سافر السادات إلى السعودية في أغسطس، لكي يخبر «الملك فيصل» بصفة خاصة عن الحرب، أين وكيف. . . ولكنه لم يقل متى.

وكان من الضروري وجود الملك فيصل في الصورة، باعتباره أكثر الحكام احتراماً وأهمية في الخليج، ولذلك من الطبيعي أن يخبره السادات بنواياه، ولكنه لم يخبر السعوديين متى ستبدأ الحرب، ليس خوفاً أن يبلغ السعوديون الولايات المتحدة، وأن يصل الخبر إلى إسرائيل، لا ولا. فلم يكن هناك سبب يدعو لأن يكشف أكثر من أن الحرب على الأبواب. لقد قال السادات للملك فيصل إن الحرب ستنشب قريباً، قريباً جداً، ولكنه لم يقل متى (روبنسون ١٣٦). في عام الحسم ١٩٧١ ولا في ديسمبر ١٩٧٢ ولا في أبريل ١٩٧٣، لم يحدث أن سافر السادات إلى الرياض لإبلاغ ملك السعودية بنواياه عن الحرب ضد إسرائيل. لقد سافر السادات فقط في أغسطس ١٩٧٣، وهي المرة الأولى والوحيدة التي اطلع فيها السادات ملك السعودية على سر خطته.

كان لقاء سري للغاية، حسبما قال يماني وزير البترول السعودي، ويشهد على ذلك أيضاً الشخص الوحيد الآخر الذي حضر هذا اللقاء، حسبما جاء في كتاب روبنسون.

لقد أوضح يماني سبب اطلاع السادات الملك فيصل على خطته، فهو يقول إن الملك فيصل كان من أكثر حكام الخليج أهمية واحتراماً، وطبيعي أن يلتقي السادات مع الملك فيصل ويبلغه بخطته. (وهناك اعتقاد آخر، وهو الاعتقاد الأكثر قبولاً لدى الخبراء في الولايات المتحدة: وهو أن اللقاء جاء لتنسيق خطة وقف ضخ البترول، ويقول الخبراء إن السادات قد طلب من الملك فيصل في حالة نجاح الهجوم المصري (أي إذا ما استطاع المصريون احتلال رأس جسر على الضفة الشرقية للقناة) أن توقف دول الخليج ضخ البترول للغرب).

فهل ما كان هو أمر طبيعي بالنسبة للسادات، أن يقوم بزيارة الملك فيصل في أغسطس ١٩٧٣ قبل نشوب المعركة في أكتوبر ١٩٧٣ أو قبل ديسمبر ١٩٧٢؟ هذه شهادة أخرى على أن السادات لم يكن ينوي خوض الحرب إلا في أكتوبر ١٩٧٣.

من هنا فقد صدقت جميع تقديرات شعبة المخابرات حتى قبل حرب يوم الغفران، وهناك تأكيدات أخرى في هذا الشأن، نجدها في كتب زعماء مصر وقادتها خلال هذه الفترة. فهم يؤكدون، أن توقيت المعركة لم يتحدد إلاّ بعد لقاء الإسكندرية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أغسطس، ويتضح من ذلك أن جميع المعلومات السابقة عن توقيتات الحرب، والتي مصدرها(المعلومة)، كانت معلومات خداعية.

وعلى ضوء ذلك فأنا أؤكد أنه يجب ألا نستثني دور (المعلومة) في خطة خداع الرئيس السادات، وربما كان هذا الأمر من توجيهات الرئيس السادات شخصياً.

ويكمن في وعي مصر اعتقاد راسخ بأن مصر قد هوجمت مرتين خلال ١١ عاماً (١٩٥٦-١٩٦٧) عن طريق المفاجأة، وليس هناك شك في أن هذه الحقيقة قد دفعت رئيس مصر إلى استخدام الخداع والمفاجأة في خطته لمهاجمة إسرائيل.

إن الخداع هو العنصر الرئيسي في الحرب المفاجئة، فلم يكن في الهجوم المصري السوري على إسرائيل أي عنصر آخر يختلف من ناحية التخطيط والتنفيذ، والحقيقة أنه كان بالإمكان توقع تحقيق مصر وسوريا لإنجازات ضخمة بسبب التفوق العددي، وذلك خلال ٤٨ ساعة الأولى من الحرب إذا أمكن تحييد السلاح الجوي الإسرائيلي، ولكن العنصر الوحيد الذي تم إعداده جيداً وتنفيذه بكفاءة كبيرة، كان عنصر الخداع المصري، وهو العنصر الذي ساهم أكثر من أي شيء آخر في عدم فهم طبيعة الإعدادات المصرية لعبور القناة.

فهل كانت مصر تهدف إلى إيهام إسرائيل بحصولها على معلومات عن النوايا تمكنها من توقع موعد الحرب؟ هل هذه خطة الرئيس السادات شخصياً؟

لماذا لم يصل أي جزء عن سفر السادات إلى السعودية ولقائه مع الملك فيصل في أغسطس ١٩٧٣؟

لماذا لم تصل (معلومة) عن اللقاء المصري السوري في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٧٣؟

لماذا لم تصل (معلومة) تفيد أن السادات توصل يوم ٢٢ سبتمبر إلى اختيار السادس من أكتوبر كموعد مناسب للحرب؟

لماذا وصلت معلومات تفيد أن السادات قد أرجأ الحرب إلى نهاية العام؟

كيف لم تصل أية معلومات تحذيرية إلاّ قبل ساعة الصفر بأربعين ساعة؟ بينما «المنبع» الذي هو ليس مصدر التحذير قد علم يوم ١٥ سبتمبر أن الحرب على الأبواب. أي قبل عشرة أيام من نشوب الحرب؟

حسب اعتقادي فإن ما تم إخفاؤه من معلومات عن (الوكالة) بشأن هدف زيارة السادات للسعودية ولقائه مع الملك فيصل، وما تم إخفاؤه عن (الوكالة) من معلومات عن اللقاء المصري السوري في الإسكندرية في أغسطس، وكذلك القرار الحقيقي والوحيد عن موعد الحرب ضد إسرائيل، ووصول معلومة في نفس الوقت تفيد أن السادات قد أرجأ الحرب إلى نهاية العام، كل ذلك يشهد على أن (المنبع) كان تتويج نجاح خطة الخداع المصرية.

وإذا ما اتضح أيضاً أن (المعلومة) كانت جزءاً من خطة خداع الرئيس السادات، أو أمراً ما، فذلك سوف يحسب كأكبر نجاح لمصر في حرب يوم الغفران.

الفصل العاشر

تقدير الموقف سياسياً وعسكرياً يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٣

يوم ١٣ سبتمبر، قبل ثلاثة وعشرين يوماً من نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ (حرب يوم الغفران)، دار قتال جوي كبير في سماء سوريا، وقد أسقطت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي ١٣ طائرة - ميج - سورية، والقدامى منا يذكرون وقوع قتال جوي كبير بين سوريا وإسرائيل والذي كان بداية لسلسلة أحداث أخرى سبقت حرب الأيام الستة.

ومع نهاية شهر سبتمبر وبداية أكتوبر ١٩٧٣، بدأت تصل معلومات إلى شعبة المخابرات عن استعدادات متزايدة للقوات المصرية والسورية بجانب خطوط وقف إطلاق النار، ولقد تم دراسة هذه المعلومات واستخلاص الاستنتاجات منها وإبلاغها إلى قيادة الدفاع. إن الوثائق والمكتوبات التي تصف المشاورات وتقديرات الموقف السياسية والعسكرية التي سبقت نشوب حرب يوم الغفران بعدة أيام، تعطي صورة دقيقة وشاملة عن فكر وتقديرات زعماء الدولة ورئيس الأركان العامة وقادة الأركان العامة.

أما تقدير الموقف الأكثر تفصيلاً فقد تم إعداده يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ١٩٧٣، أي قبل ثلاثة أيام من نشوب الحرب، كما تم إعداد تقديرين آخرين للموقف يوم الجمعة ٥ أكتوبر، وصل أحدهما إلى وزير الدفاع الساعة ٩ صباحاً، ووصل الثاني إلى مكتب رئيسة الوزراء الساعة ١١،٣٠ صباحاً.

وتحليل تقديرات الموقف، يعطي إيضاحاً دقيقاً للأعمال والأخطاء التي سبقت حرب يوم الغفران، ومنها يمكننا أن نتعرف على وجهات النظر الخاصة

بكل من المشتركين في هذه المفاوضات المتعلقة ببحث احتمالات نشوب الحرب، وأسلوب إدارة الحرب إذا ما نشبت، وأهداف الحرب، وكيفية الاستعداد لها.

لقد دارت المشاورات العسكرية السياسية يوم ٣ اكتوبر في القدس، واشترك فيها رئيسة الوزراء جولدا مائير والوزراء إيجال الون ويسرائيل جاليلي وموشيه ديان ورئيس الأركان العامة الفريق ديفيد اليعازر والعميد أرييه شيلو (مساعد رئيس شعبة المخابرات للأبحاث)، وقد مثل رئيس شعبة المخابرات اللواء إيلي زاعير، لأن رئيس شعبة المخابرات كان ملازماً الفراش بسبب المرض حتى يوم الجمعة ٥ أكتوبر. واللواء بنيامين بيلد قائد السلاح الجوي والعميد يشعياهو رفيف السكرتير العسكري لوزير الدفاع والعميد يسرائيل ليادر السكرتير العسكري لرئيسة الوزراء، والمقدم أرييه براون مساعد وزير الدفاع، والمقدم أفبير شيلو رئيس مكتب رئيس الأركان العامة ومردخاي جازيت مدير عام ديوان رئيسة الوزراء وإيلي مزراحي مدير مكتب رئيسة الوزراء، وهذه المرة أيضاً لم يتم دعوة نائب رئيس الأركان العامة ورئيس شعبة العمليات يسرائيل طل.

وبدأ العميد شيلو حديثه بتذكيره رئيسة الوزراء التحذير بالحرب المتوقعة حسبما أبلغها (المنبع) شخصياً خلال لقائه السري معها، والذي تناول فيه النوايا الحربية لسوريا ومصر! فقد سرد أنباء مزعجة عن نوايا سوريا للدخول في معركة قريباً، ووصف الخطة السورية. حسبما هي معروفة لشعبة المخابرات: احتلال مرتفعات الجولان بالكامل بواسطة خمس فرق وخمسة ألوية مشاة ولوائين مدرعين.

أما فيما يتعلق بمصر فقد قال أيضاً أنباء مزعجة عن مصر: وهناك خبر مثير للقلق من مصدر واحد، قد وصل يوم ٣٠ سبتمبر، ويشير هذا الخبر إلى أن مصر تنوي الهجوم على سيناء في صباح أول أكتوبر بينما تهاجم سوريا مرتفعات الجولان في نفس الوقت وبعد ذلك انتقل العميد شيلو إلى استعراض استعدادات العدو، وقال عن الموقف في المنطقة: توجد حالة طوارئ على

الجانب السوري وتشكيل القوات يتكون من حشود ضخمة من الجيش السوري تتمركز ما بين دمشق والجبهة.

وقد انتشرت بعض هذه القوات بداية من شهر سبتمبر وتم تعزيزها بعد ١٣ سبتمبر. وأنا أريد أن أشير هنا إلى حدوث بعض الأمور الغريبة بالمقارنة للموقف في سبتمبر ١٩٧٢ وفبراير ومارس ١٩٧٣:

أ ـ وجود سربين من الطائرات المقاتلة من طراز سوخوي ٧ في المطارات المتقدمة.

ب ـ دفع كتيبة جسور إلى الجبهة.

جـ ـ تم دفع تعزيزات كبيرة من مدفعية القيادة إلى الجبهة.

د ـ تعزيز تشكيلات صواريخ أرض/جو، نتيجة لتعاظم القدرات السورية من بطاريات الصواريخ، فبينما كانت توجد بطارية واحدة جنوب دمشق في يناير ١٩٧٣، توجد الآن ٣١ بطارية صاروخية.

أما فيما يتعلق بمصر فيدلي العميد شيلو بتفاصيل عن المناورة التي تدور هناك:

المعلومات التي تم الحصول عليها، وتم إبلاغها للوزراء الذين اشتركوا في الجلسة، وفي المرحلة التالية ينتقل العميد شيلو إلى تقدير الموقف ويقول:

«التقدير يعتمد الآن على ظاهرتين:

١ ـ حالة الطوارئ في سوريا

٢ ـ المناورة في مصر. وأنا أعتقد أننا يجب أن نحدد تقديرنا للموقف على ضوء إذا ما كانت هناك أسباب خاصة لكل ما يحدث في مصر وسوريا، أم أن هناك أمراً مشتركاً بينهما، وما هو؟

إذا كان هناك أمر مشترك، فمعناه احتمالات حرب شاملة. وفي سوريا فإن تشكيلات الطوارئ التي تعتبر في أساسها تشكيلات دفاعية، فمن الممكن

أن تتحول إلى تشكيلات هجومية في حالة الحرب، من خلال هذه الاستعدادات وبتغطية من المناورة المصرية.

ومع ذلك فحسب اعتقادي، وحسب إحساس يستند على المعلومات التي توفرت لدينا مؤخراً، فإن مصر تعتقد أنها غير قادرة الآن على الدخول في حرب، ولذلك احتمالات وقوع حرب مشتركة سورية ـ مصرية لا تبدو مقبولة. وأنا أعتقد أن ما يحدث في مصر ليس إلا مناورة فقط.

وفي تحليله يطرح العميد شيلو احتمالات خطة الهجوم المصرية ـ السورية، بينما يؤكد على عدم قدرة سوريا على تطوير الدفاع إلى هجوم، أو أن مصر قادرة على تطوير المناورة إلى هجوم، ويضيف حسب اعتقاده أن سوريا لن تحارب بدون مصر، وفي مصر تدور مناورة حقيقية.

لقد طرح هذه التقديرات أمام الوزراء ورئيس الأركان العامة. وبالتأكيد فإن رئيسة الوزراء والوزراء فيما عدا إيجال الون قد اطلعوا على «المعلومة» الخام الوثيقة الصلة بالموضوع. كما أنهم جميعاً يعلمون بما أخبره (المنبع) لرئيسة الوزراء منذ أسبوع. بالإضافة إلى ذلك فإن العميد شيلو قد بدأ كلامه بذكر الإنذار الذي أُبلغت به رئيسة الوزراء من (المنبع) شخصياً. وبالرغم من كل ذلك فإن أحداً لم يختلف مع هذه التقديرات، والتي لا تعتبر إلا تصوراً واحداً أو احتمالاً واحداً من عدة احتمالات لما يمكن أن يحدث في المنطقة.

ولم يقترح أحد حتى عرض تصور آخر، ويجب أن نؤكد هنا أن هذه المجموعة هي من أكبر الخبرات في إسرائيل في تلك الفترة: جولدا مائير إيجال الون ويسرائيل جاليلي.

ولقد كانت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع يقدران (المنبع) كثيراً، فلقد تعرفت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع على (المنبع) من خلال لقاءات سابقة، واحترما آراءه وفهمه السياسي.

واستمرت الاتصالات مع(المنبع) طوال سنوات، ومع ذلك فلم يحذر (المنبع) قبل ٢٥ سبتمبر ولو مرة واحدة من احتمالات حرب قريبة، وكانت هذه المرة الأولى منذ سنوات أن طلب (المنبع) عقد لقاء عاجل وبصفة خاصة

مع أكبر مسؤول في الدولة رئيسة الوزراء. وباعتباره مطلباً عجيباً بسبب عجالته ومضمونه فقد عُقد اللقاء بين (المنبع) ورئيسة الوزراء، وأطلعها على تحذير لا يمكن أن يكون هناك تحذير أكثر مصداقية ووثوقاً منه. وخلال اللقاء مع (المنبع) أضاعت رئيسة الوزراء فرصة تاريخية، فهي لم تسأل (المنبع) عن توقيت الحرب.

وفي الأيام التالية ما بين لقائها مع (المنبع) واشتراكها في بحث تقدير الموقف يوم ٣ أكتوبر سافرت رئيسة الوزراء جولد مائير إلى ستراتسبورغ لحضور اجتماع الأحزاب الاشتراكية، كما سافرت من هناك إلى ڤينا لزيارة القنصل النمساوي «برونو كرايسكي» والذي لم يحتفِ بها ولو بكوب ماء، حسبما قالت لدى عودتها.

إن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع اللذين يعرفان (المنبع) منذ سنوات عديدة لم يعطيا هذا الإنذار الغريب والفريد من نوعه الأهمية الصحيحة، بالرغم أن (المنبع) أولى هذا الإنذار أهمية وسرعة، إذن كيف يمكن تفسير ذلك؟

حسب اعتقادي إن أقرب تفسير يكمن في ثقتي بأن مصر ليست هي التي أعطت الزعامة السياسية (المفهوم) - حسبما تطلق عليه لجنة أجرانات -.

فالمشتركون في هذه الجلسة كانوا يطلعون باستمرار على المعلومات التي تصل منذ سنوات. وكانوا يطلعون على هذه المعلومات كمادة خام، دون أن يكون هناك تدخل أو تقديرات موقف من شعبة المخابرات، ولذلك فقد وثقوا في المعلومة طوال سنوات.

وحسبما ذُكر في الفصل السابع، فقد أشارت (المعلومة) إلى أن مصر ستدخل في حرب ضد إسرائيل فقط عندما تحصل على طائرات متقدمة يمكنها أن تصل المطارات الإسرائيلية وتهاجمها بنجاح، وعندما تحصل من الاتحاد السوڤييتي على صواريخ أرض/أرض من طراز سكاد بما يمكنها من تهديد التجمعات السكانية داخل إسرائيل.

وعلى ضوء هذه الثقة في المعلومة، بالإضافة إلى اعتقاد الحاضرين بأن مصر تجري مناورة على غرار المناورات التي أجرتها في السنوات السابقة في

نهاية كل صيف، فقد وافق الجميع على رأي العميد شيلو، حيث أن ذلك هو أيضاً رأيهم..

ولو كان لهم اعتقاد آخر لطرحوه دون أي خوف، ويجب أن نذكر هنا أن العميد شيلو لم يكن بالشخصية الكبيرة أو المسيطرة في هذه المشاورات (وإذا كانوا قد ادعوا أن رئيس شعبة المخابرات قد فرض رأيه على الآخرين بسبب شخصيته المسيطرة، فإنهم لم يدعوا بمثل ذلك على العميد شيلو).

ثم يعرض رئيس الأركان العامة تقديره، وحسب هذا التقدير فهو يعرف تماماً إمكانية قيام سوريا بالهجوم من خلال التشكيلات الحالية، ولكنه لا يعتقد بحدوث ذلك: وهذا ما قاله الفريق اليعازر:

«سوف أبدأ بالنتائج المستخلصة، بالرغم من أنني لا أستطيع إثباتها جميعاً. في هذه المرحلة فأنا أعتقد أننا لا نواجه هجوماً مشتركاً من مصر وسوريا، وأنا أعتقد أن سوريا بمفردها لا تنوي مهاجمتنا بدون مشاركة من مصر. توجد تخطيطات مشتركة وهي موجودة دائماً ونحن دائماً ما تصلنا توقيتات عن احتمالات الحرب.وما عرفناه عن التوقيتات السابقة كان أحياناً أكثر واقعية مما نعرفه الآن، أي عندما كانت تصلنا توقيتات محتملة عن نوايا السادات، فأنا أعتقد أن هذه التوقيتات كان تشير إلى احتمالات أكثر جدية لوقوع هجوم فوري، وبشكل أكثر تأكيداً مما تشير إليه الاحتمالات الآن. إن وقوع هجوم مصري-سوري مشترك هو احتمال قائم، ولكن مثل هذا الهجوم يكون دالة على موقف سياسي وعسكري، وهو أمر يمكن أن يحدث في يوم من الأيام، وأنا لا أعتقد بوجود مخاطر حرجة خلال الفترة القريبة القادمة فلا توجد دالة على التقديرات الحالية. كما أني أريد أن أوضح أنه من الناحية الفنية فهناك احتمال قائم لوقوع هجوم خلال فترة إنذار قصيرة جداً، خلال زمن قصير جداً، هجوم من مصر وسوريا، وذلك لأن أسلوب الاستعدادات في جيوش سوريا ومصر يختلف تماماً عن أسلوب الاستعدادات المتبع في إسرائيل، فهم لديهم قوات مستعدة دائماً على الخطوط.

وهذا الأمر متبع منذ سنوات، فهم يحاربون ويستعدون طبقاً للنظرية

السوفيتية والتي تقول إنه يجب أن تكون الاستعدادات للدفاع مشكلة من قوات ضخمة. بحيث يمكن تطوير الدفاع إلى هجوم، وهذا الأمر يثبت احتمالات الهجوم من الناحية الفنية، فإن تشكيلات الدفاع الضخمة يمكن تطويرها إلى تشكيلات هجوم.

وهذا يصح فيما يتعلق بحرب شاملة مشتركة سورية ـ مصرية، وينطبق ذلك على الجيش السوري، فالجيش السوري يتمركز بقوات ضخمة، ويستعد أمام مرتفعات الجولان، وهو من الناحية الفنية يمكنه اجتياز الخطوط والاحتلال، وإذا ما تم ذلك فإن الجيش السوري يمكنه تحقيق إنجازات محلية.

وهذا الأمر وارد منذ سنوات. ويجب إن أقول إن هذه الاحتمالات واردة الآن أكثر من السنوات السابقة، بسبب أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات السورية، وهذه الصواريخ تعطي السوريين نوعاً من الثقة في إمكانية حماية القوات التي ستتحول إلى الهجوم بهذه الصواريخ، فهي ستوفر لهم الحماية فوق مرتفعات الجولان.

لقد عرض رئيس الأركان العامة مثالاً لتقدير قائد مستقل، وعلى ضوء هذا التقدير فهو يتحمل المخاطر التي تبدو له محسوبة. إن هذا التقدير المستقل تشابه مع تقديرات شعبة المخابرات يوم ٣ أكتوبر، ولكنها كانت في أبريل ومايو تختلف، ، وهي في كل الأحوال تقديرات قائد، يقرر حسبها إذا ما كان سيتحمل المخاطر أم لا.

ثم يتناول رئيس الأركان العامة ما قاله العميد شيلو، ويقوم بتوضيحه، ثم يعلن رأيه في هذا الموضوع، فهو يذكر الحقائق، وهي أن التشكيلات السورية في الجولان يمكنها عبور الخطوط، وإذا ما قامت بذلك ستتمكن من تحقيق إنجازات محلية. (وكما هو معروف فقد رفضت إسرائيل مفهوم الدفاع المتحرك، الذي يتيح للعدو تحقيق إنجازات محلية في بداية الحرب، وإذا كان هذا الأمر وارداً في جبهة قناة السويس البعيدة، فهو وارد بالطبع على الجبهة السورية).

إنه يرى تشكيلات الصواريخ أرض/جو السورية، ويدرك أهميتها بالنسبة للسوريين (فهي تعطي القوات التي ستتحول إلى الهجوم مزيداً من الحماية)، ومع ذلك وحسبما سيتضح على الفور من سياق حديثه فقد أخطأ خطأ جسيماً فيما يتعلق بتقديره لقدرة إسرائيل على التغلب على صواريخ أرض/جو السورية.

ثم ينتقل رئيس الأركان العامة ليطرح على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع عرضين فيما يتعلق بالدفاع عن مرتفعات الجولان:

الأول: بواسطة القوات النظامية.

الثاني: بواسطة تعزيزات من قوات الاحتياط. ولقد اختار رئيس الأركان العامة العرض الأول، ولم يختلف كل من رئيسة الوزراء ووزير الدفاع على اختياره.

ويتساءل الفريق اليعازر: ما هو مفهوم الاستعدادات الإسرائيلي؟ هل يمكن الاعتماد في الاستعدادات الإسرائيلية على الأسلوب الحالي بالتعزيزات المحدودة.. لدينا اليوم أكثر من ١٠٠ دبابة، بعد أن كان لدينا ما بين ٦٠ إلى ٧٠ دبابة، كما أن لدينا الآن ثماني بطاريات مدفعية بعد أن كان لدينا أربع بطاريات فقط. وعلى ذلك فهل مفهوم الاستعدادات الإسرائيلية هو الاعتماد على التشكيلات الحالية ببعض التعزيزات، أم الانتقال إلى أسلوب آخر يعتمد على تعزيزات كبيرة من القوات، بهدف منع سوريا من تحقيق أي نجاح جزئي، إذا ما حاولت. أنا أوصي بالإبقاء على الأسلوب الحالي بالتعزيزات المحدودة... وأنا أعتقد أن لواء دبابات وبطاريات مدفعية بالإضافة إلى استعدادات القوات الجوية، حسبما نحن عليه الآن، فأنا أعتقد أن مثل هذه الإمكانات مناسبة - كما أنه لدينا صاروخ جديد «عقري» والذي يمكنه أن يصل إلى مشارف دمشق. ويمكننا استخدامه إذا ما استخدمت سوريا الصاروخ فروج (صاروخ أرض/أرض سوفييتي) أو في حالة مهاجمة المستوطنات، فلدينا الرد الفوري.

ويوجد نوعان من المفاهيم فيما يتعلق بالاستعدادات، وأنا أوصي

بالاستمرار بالتشكيلات الحالية ولكن بمزيد من التعزيزات، أي بالاعتماد على الاستعدادات الحالية للسلاح الجوي والسلاح البحري في بعض الأحوال:

أ ـ لدينا قدرة على الوصول وضرب شمال سوريا، فلا توجد هناك صواريخ، وطائراتهم لا تستطيع الدفاع عن هذه المناطق.

ب ـ لدينا إمكانية لضرب دمشق.

جـ ـ يمكننا التغلب على الأنظمة الصاروخية والعمل بحرية في الجبهة.

د ـ يمكننا تحمل المخاطر والعمل في الجولان، وهنا أريد أن أوضح أنه إذا قلنا إن سوريا لديها دفاعات صاروخية، فليس ذلك معناه أن السماء مغلقة فسوف تحلق طائراتنا وتهاجم، وتصد عمليات الهجوم وربما نفقد طائرتين أو ثلاثاً ولكن ذلك يمكنه أن يزيد خسائرنا.

لذلك، إن رئيس الأركان العامة يوصي بالاستمرار في الاعتماد على القوات النظامية في الدفاع عن مرتفعات الجولان وبالاستعانة بتعزيزات، ولكن ليس بتعبئة قوات الاحتياط. وتبريراته في ذلك أن السلاح الجوي في حالة استعداد، وباستطاعته القيام بكل مهمة من المهام الأربع التي تحدث عنها.

ولكن تحليلات الفريق اليعازر فيما يتعلق بالقوات الجوية، هي تحليلات غير منطقية: فالمهمة«أ» (ضرب شمال سوريا)، والمهمة«ب» (ضرب دمشق) لن تكون فيها معاونة فورية للقوات البرية النظامية، التي تواجه هجوماً برياً سورياً في الجولان.

والمهمة«ج» (تدمير تشكيلات الصواريخ السورية) فإن رئيس الأركان العامة يؤيد الرأي السائد في سلاح الطيران الإسرائيلي ـ بشأن إمكانية تنفيذ هذه المهمة في يوم واحد وبأمان كامل ـ. ولكن النتائج أثبتت أن هذه التقديرات كانت خاطئة وإذا صحت هذه التقديرات، فإن انشغال القوات الجوية بهذه المهمة لن يمكنها من تقديم المعاونة للقوات البرية النظامية المحدودة.

أما فيما يتعلق بالمهمة«د»، وهي استخدام القوات الجوية في معاونة القوات البرية، فهي أنسب المهام حسب نظريات الدفاع ـ وفي هذا الصدد يطرح رئيس الأركان العامة رأياً خاطئاً تماماً ـ فهو يقول:

«إن السلاح الجوي لن يمكنه تقديم المعاونة للقوات البرية بفاعلية، طالما لم يتم تدمير أنظمة الصواريخ أرض/ جو السورية».

لقد أوضح قادة القوات الجوية الأمر للأركان العامة طوال شهور وسنوات، ولكن يبدو أن رئيس الأركان العامة لم يفهم مغزى الموقف. فهو يعتقد أن القوات الجوية، ربما تخسر طائرتين أو ثلاثاً، ولكن في واقع الأمر، فإن السلاح الجوي يمكنه أن يؤدي مهمته ويقدم المعاونة وبكفاءة للقوات النظامية، ويصد الهجوم البري السوري. إن التقدير الذاتي المبالغ وغير الواقعي لقدراتنا قد ورد على سبيل المثال في ملحوظة أثارها رئيس الأركان العامة في الجلسة نفسها، فقد قال: «أنا مضطر لأن أقول حسب اعتقادي، إن هذا الوضع يثير غضبهم (السوريين) بدرجة ما، فلديهم ٦٠٠ دبابة أمام ٦٠ دبابة إسرائيلية، ولديهم ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مدفع أمام ١٢ مدفعاً لإسرائيل، وربما هذا الأمر يثير غضبهم إلى حد ما، ويريدون أن يجرونا إلى التوتر.

فبدلاً من أن ينظر إلى تناسب القوات كيفما هي، وأن يستخلص النتائج العسكرية اللازمة، دخل رئيس الأركان العامة في تحليلات نفسية (هذا يغضب السوريين). أليست هناك مخاطر من هذه النسبة الضئيلة للقوات الإسرائيلية أمام القوات السورية في مرتفعات الجولان (١/ ١٠ دبابة، ١/ ٥٠ مدفع) هذا بخلاف أن مرتفعات الجولان مغطاة بصواريخ أرض/جو سورية بما لا يتيح للقوات الجوية حرية الحركة.

إن الثقة الذاتية لقادة الدفاع في إسرائيل، جعلتهم يعتمدون على قوات محدودة في الجولان، وميزان القوات بين جيش الدفاع الإسرائيلي وسوريا في الجولان من شأنه أن يدفع السوريين إلى القيام بهجوم، بل ويضمن نجاح هذا الهجوم؛ فالقوات السورية مغطاة بمظلة من الصواريخ أرض/ جو، ويمكنهم التنسيق مع مصر، ثم يهاجمون بعد ذلك.

أما الشخص الذي أعطى تقديرات سليمة عن أنظمة الصواريخ أرض/ جو السورية، فقد كان موشيه ديان، فقد أعد هذه التقديرات بنفسه كعادته،

(وبالرغم من أن لجنة أجرانات قالت إن ديان لم تكن له تقديرات خاصة به)،
لقد أجرى وزير الدفاع مقارنة بين سوريا ومصر وقال:

«فيما يتعلق بسوريا فتوجد معلومتان، وربما لم يتم التأكد من صحتهما بعد، المعلومة الأولى تم طرحها، أما المعلومة الثانية فلم تطرح بعد، وفيما يتعلق بالمعلومة الأولى فإنها تشير: إلى أن السوريين قد حشدوا أنظمتهم الصاروخية المضادة للطائرات في الجزء الجنوبي، أي أنه بالإمكان الآن قصف دمشق، وكذا بعض المناطق العسكرية في المناطق الحساسة جداً، وبالرغم من ذلك فقد ركزت سوريا دفاعات قوية جداً على الخطوط الأمامية، ومعنى ذلك أن السوريين لا يخشون من احتمالات الهجوم عليهم، كما أنهم لا يعتقدون أننا سوف نسعى لاحتلال عدة كيلومترات أخرى من الخط الأمامي. إذن فالتفسير الوحيد تقريباً لهذه التوزيعات للحشود السورية، هو أن السوريين يريدون تقوية الخط الأول، وتعزيز قدراتهم للعمل في مرتفعات الجولان تحت مظلة من الصواريخ، حتى أن مرتفعات الجولان أصبحت مغطاة تقريباً بشبكة من الصواريخ ليست موجودة حول دمشق.

إذن ليس من المنطقي أن تكون هذه التشكيلات دفاعية، كما أن السوريين يمكنهم من الناحية الطبوغرافية إذا ما نجحوا في استعادة الجولان أن يبنوا لأنفسهم خطاً مشابهاً للخط الإسرائيلي على قناة السويس. كما أن الروس يؤكدون لسوريا على إمكانية استعادتها للجولان، وبذلك فإن سوريا ترى نفسها في موقف يمكنها من استعادة كل ما فقدته في حرب الأيام الستة نظرياً، وبخطوة مؤمنة بمظلة صاروخية تمتلكها الآن، وبعد ذلك سيكون لسوريا خط دفاعي، هو عبارة عن عائق طبيعي.

أما النقطة الثانية التي لم تطرح اليوم، فهي إذا ما عبر المصريون غداً قناة السويس في موجة واحدة إلى مسافة عشرة أو عشرين كيلومتر، فالمسافة إلى ممر متلا هي ٤٠ كيلومتر. فإذا فكر المصريون في هذه الخطوة فسوف يجدون أنفسهم في موقف صعب بعد الوثبة الأولى، وذلك سوف يكلفهم كثيراً. فبعد عبورهم لقناة السويس سيجدون أنفسهم في منطقة ممتدة

وسنواجههم من كل جانب، وبذلك سيجد المصريون أنفسهم في وضع أصعب مما هم عليه الآن، حيث إن قناة السويس تعتبر مانعاً مائياً بالنسبة لهم، وإذا ما عبر المصريون قناة السويس سوف يكونون مكشوفين.

إن تقديرات موشيه ديان فيما يتعلق بسوريا، واضحة وصحيحة، فهو يقول: إن التفسير الوحيد لهذه التوزيعات والحشود من التشكيلات الصاروخية، معناه أنهم يريدون تقوية دفاعاتهم، وكذا تعزيز قدراتهم على العمل في مرتفعات الجولان تحت مظلة صاروخية، لدرجة أن مرتفعات الجولان مغطاة تقريباً بالصواريخ السورية، ليست موجودة حول دمشق. إذن ليس من المنطقي أن تكون هذه التشكيلات دفاعية.

لقد كان لموشيه ديان إحساس بأن الاستعدادات السورية هي استعدادات هجومية وليست دفاعية، ولقد أدرك ديان أن السوريين يقومون بتأمين جبهة القتال دفاعياً أمام الطائرات الإسرائيلية، وبشكل أكبر من تأمينهم لدمشق.

ولقد ذكر أيضاً حقيقة صحيحة وهي أن السوريين لا يخشون من احتمالات هجوم إسرائيلية لاحتلال مناطق أخرى من الجولان، إذن لا يمكن تفسير هذه الاستعدادات المتزايدة بأنها استعدادات دفاعية (أما رئيس الأركان العامة، فقد فسر ذلك بأن ميزان القوات أغضب سوريا، ولذلك فإن سوريا تريد إغضاب إسرائيل... ولم يسقط موشيه ديان في هذا الفخ).

ولكن بالرغم من تفهمه هذا، فإن وزير الدفاع لم يطلب تعبئة قوات الاحتياط لتعزيز القوات الموجودة على الحدود، وفي نفس الوقت بالغ رئيس الأركان العامة في قدرات جيش الدفاع الإسرائيلي فهو لم يدرك أن وجود هذه الحشود من الصواريخ السورية معناه نوايا هجومية، وأن سلاح الطيران قد فقد القدرة على العمل في مرتفعات الجولان، وأن القوات النظامية الإسرائيلية المحدودة سوف تضطر للدخول في حرب بدون معاونة جوية.

أمام هذه التقديرات الصحيحة للاستعدادات الحربية وأهداف الحرب (لم تصدر أية توصية أو اقتراح باتخاذ إجراءات عسكرية لازمة)، فقد لخص موشيه ديان الموقف على الجبهة المصرية بقوله: إذا ما عبر المصريون قناة

السويس فسوف يجدون أنفسهم في موقف أصعب مما هم عليه الآن، لأن قناة السويس تعتبر حالياً بمثابة مانع طبيعي لهم.

أما رئيسة الوزراء فقد عبرت عن «فهمها» السياسي بكلمات قليلة وقالت: أريد أن أوجه سؤالاً إلى موشيه ديان، لنفترض أن مصر وسوريا يتحركان ليبدآ الحرب، فأنا أوافق على المفهوم الذي يفرق بين وضع كل من مصر وسوريا، واعتقد أنه لا خلاف على ذلك إن المصريين يمكنهم عبور قناة السويس، ولكنهم سيكونون بعيدين عن قواعدهم، إذن ماذا سيعود عليهم في النهاية؟

ومن الجدير بالذكر أنه خلال العام الماضي عندما كانت تصل معلومات تحذيرية عن توقيتات محتملة لنشوب الحرب، لم تكن رئيسة الوزراء أو وزير الدفاع يشككان في الفائدة التي ستعود على مصر من عبور قناة السويس، أما الآن فإنهما يطرحان الشكوك بعد أن وصلتهما التحذيرات من (المعلومة). والسؤال «ماذا سيعود على المصريين؟» كان وارداً في ديسمبر ١٩٧٢ وأبريل ومايو ١٩٧٣، ولكنه أصبح مشكوكاً فيه في أكتوبر ١٩٧٣.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن وزير الدفاع ورئيسة الوزراء انتقلا هنا من الميدان العسكري التنفيذي إلى الميدان الاستراتيجي السياسي، حيث يجب أن يكون لديهما فهم أكبر من فهم العسكريين، لقد تساءلت رئيسة الوزراء قائلة: المصريون سيعبرون القناة، ولكن ما هي الفائدة التي ستعود عليهم؟ إنها لم تدرك أن استعادة مصر لقناة السويس هو أمر يتعلق بالكرامة القومية لمصر، مثل استعادة القدس بالنسبة لمفهوم الكرامة القومية الإسرائيلية.

إن رئيسة الوزراء لم تستطع أن ترى المغزى النفسي والقومي لاستعادة قناة السويس، وأثر ذلك على استعادة الكرامة العربية. ففي عام ١٩٥٤ عندما كان عبد الناصر في بداية زعامته أراد القيام بعمل يكسبه احتراماً ومجداً، ويوطد وضعه كزعيم للأمة العربية كلها، وقد اختار عبد الناصر تأميم قناة السويس، لقد أدرك عبد الناصر المخاطر المتعلقة بمثل هذا العمل، ولكنه بالرغم من ذلك فقد أمم القناة.

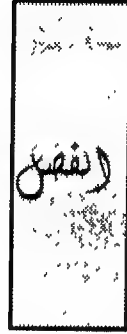
وفي عام ١٩٥٦ اشتركت إسرائيل مع كل من بريطانيا وفرنسا، لإعادة القناة للسيطرة الإنجليزية ـ الفرنسية، ونجحت العملية، ولكنها منيت بفشل سياسي ذريع. وبعد ضغوط أمريكية ـ سوفييتية قوية، اضطرت الدول الثلاث للجلاء عن جميع المناطق التي احتلتها، وحينئذ وصلت شهرة عبد الناصر إلى السماء.

ولم يمر أحد عشر عاماً وفي يونيو ١٩٦٧ نجحت إسرائيل وبمفردها في تحقيق ما لم تستطع كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في تحقيقه عام ١٩٥٦.

في عام ١٩٧٣ كانت القناة مغلقة منذ ست سنوات، ضُربت مدنها وهرب مليون ونصف من سكانها وأصبحوا لاجئين. فهل لم تدرك رئيسة الوزراء ذلك؟ يبدو أن الأمر كذلك، لأنه قبل ذلك بعام اقترح موشيه ديان انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من سيناء، وتمكين مصر من إعادة إصلاح القناة وافتتاحها، ولكن جولدا مائير رفضت هذا الاقتراح وبشدة.

إن استعادة قناة السويس واقتحام خط بارليف، كانت فقط من أولى الرغبات القومية وأهمها. ولقد صرح بذلك أكثر من مرة كل من عبد الناصر والسادات، ولم يكن هناك أي سبب يدعو إلى التشكيك في جدية هذه التصريحات.

لقد كان من المتوقع أن تدرك رئيسة الوزراء ذلك، ولا تقول عن استعادة المصريين لقناة السويس: «ماذا سيعود عليهم من ذلك؟».



الفصل الحادي عشر

يوم الجمعة الطويل

أ- جلسة في مكتب وزير الدفاع

يوم الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٣ هو أحد الأيام القليلة في حياتي، المحفورة في ذاكرتي والتي لا يمكن نسيانها.

في هذا الأسبوع لم أذهب منذ بعض الأيام إلى مكتبي بسبب مرضي، ومع مساء يوم الخميس بدأت تصل إلى منزلي معلومات غريبة وليس لها تفسير عن ترحيل سريع لعائلات الخبراء الروس من سوريا، ولقد تم إبلاغي أن عائلات الخبراء الروس سترحل على الفور من سوريا، جوًا بواسطة طائرات نقل ستصل من الاتحاد السوفييتي، وبحراً بواسطة سفن سوفييتية ترسو في ميناء اللاذقية.

وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل اتصلت تليفونياً برئيس الموساد «تسفي زامير» وأبلغته عما يحدث في سوريا، وأتذكر أن هذه هي المرة الأولى التي اتصل فيها برئيس الموساد تليفونياً بعد منتصف الليل منذ أن عينت رئيساً لشعبة المخابرات، وقد أبلغني «زامير» أنه حصل على معلومات من مصدر موثوق تفيد أن شيئاً ما سوف يحدث، ولذلك فهو سوف يسافر غداً إلى خارج البلاد لإجراء لقاء وجهاً لوجه مع مصدر هذا الخبر، ولكي يحصل منه على مزيد من المعلومات، وقلت له: إذا كانت هناك أخبار تحذيرية، يجب أن تتصل بي تليفونياً على الفور وإبلاغي بالأخبار دون انتظار.

وفي الصباح وصلت إلى المكتب والتقيت مع رجال البحث للتشاور، وعُرضت أمامي المعلومات المتعلقة بترحيل عائلات الخبراء السوفييت من

سوريا، بالإضافة إلى معلومات أخرى تفيد بترحيل عائلات الخبراء السوفييت أيضاً من مصر.

وطُرحت بعض الاحتمالات والتفسيرات، ولكنها كانت اجتهاداتي لا تستند على وقائع. كما عرضت بعض النتائج المتعلقة بتحليل الصور الجوية الملتقطة من فوق سماء مصر، والتي تفيد بوجود تعزيزات فوق منطقة القناة، وبصفة خاصة تعزيزات من مدفعية القيادة.

وفي الساعة التاسعة صباحاً أجرى وزير الدفاع مشاورات في مكتبه، وقد استدعى إلى هذه المشاورات مساعد وزير الدفاع الفريق «تسڤي تسور» ورئيس الأركان العامة الفريق «ديڤيد اليعازر» ونائب رئيس الأركان العامة اللواء «يسرائيل طل» ومدير عام وزارة الدفاع «اسحاق عيروني» ورئيس شعبة المخابرات اللواء «إيلي زاعيرا» والسكرتير العسكري لوزير الدفاع العميد «يشعياهو رڤيڤ» ورئيس مكتب رئيس الأركان العامة المقدم «اڤنير شيلو» ومعاون وزير الدفاع المقدم «أريبه براون».

وقد بدأ رئيس الأركان بعرض تقديره للموقف، وقال الفريق «اليعازر»: لقد أجرينا بعض المشاورات المبنية على التقديرات الآتية، إذ كان ما يحدث هو من جراء خشيتهم من وقوع هجوم إسرائيلي ولذلك يقومون بتعزيز قواتهم، أو أن هناك نواياهجومية؛ ولو أنني معلق عسكري أو عضو كنيست، لقلت إن هذا ليس هجوماً، ولكن لأنني لست معلقاً عسكرياً أو عضو كنيست، فيجب أن أبحث عما إذا كان هناك دليل يثبت عدم وجود نوايا هجومية، وليست لدي دلائل كافية وخاصة تؤكد عدم وجود نوايا هجومية.

والأساس في الأمر هو: إنهم يقومون بتعزيز قواتهم، والعائلات السوفييتية يتم ترحيلها بالإضافة إلى تغيير الاستعدادات في السلاح الجوي السوري، وكل هذه الأمور يمكنها أن تكون دلائل على نوايا هجومية، وفي نفس الوقت أيضاً يمكنها أن تكون دلائل على تجهيزات دفاعية.

ولدينا تفسير يقول إن رحيل الروس هو بمثابة احتجاج روسي يشير إلى عدم تأييد الروس للهجوم، لأنهم تلقوا تحذيراً عن طريق الأمريكيين، ولكنني

سوف أسير في الطريق الخطر وأقول هل لدينا ما يثبت أن الأمر لا يعدو كونه نزاعاً سياسياً (لقد قصد رئيس الأركان العامة في كلمته الأخيرة أحد الاستنتاجات التي طرحت، ويقول إن رحيل عائلات الخبراء الروس من سوريا، هو نتيجة لنزاع بين الاتحاد السوفييتي وسوريا).

ويرد وزير الدفاع (ديان) قائلاً: .هذا ليس نزاعاً سياسياً (أي أن ديان يرفض هذا الاستنتاج) ويقول رئيس الأركان العامة: يوجد لدي أيضاً ما يؤيد أن الأمر ليس نزاعاً سياسياً. لأن رحيل عائلات الخبراء السوفييت يتم في سوريا وفي مصر أيضاً.

وزير الدفاع: النزاع السياسي ليس مع النساء والأطفال، ولكنه مع الرجال، وربما يكون الأمر بسبب مخاوف من حدوث هجوم إسرائيلي.

رئيس الأركان العامة: لذلك فليس لدينا ما يكفي من الإثباتات القاطعة على وجود نوايا هجومية، وتوجد نقطة واحدة غير واضحة ـ حشود المدرعات السورية ـ وهذه الحشود موجودة بين الخطين الأول والثاني، وهي منطقة أمامية. ونحن الآن لسنا متأكدين، فليست لدينا معلومات كافية عن مكان هذه الحشود بالضبط، وإذا لم تكن لدينا معلومات كافية فليس ذلك معناه التأكيد على وجود نوايا هجومية، ولكن ذلك لا يثبت أيضاً العكس، ونتيجة لذلك فنحن نتخذ عدة إجراءات:

١ـ إلغاء الإجازات على الجبهتين.

٢ـ إلغاء الإجازات في السلاح الجوي، ويظل الطيارون في قواعدهم في حالة استعداد كاملة.

٣ـ وكل أمر من شأنه أن يعزز ذلك نتخذه، بما في ذلك اتخاد إجراءات حذرة ليس فقط في الجبهة ولكن فيما يتعلق بكل ما يمكن أن يحدث، وفي هذا العيد يتواجد الجميع في منازلهم، ولذلك لن يحدث ذعر كبير، وأنا أريد أن تكون حالة الاستعداد جادة.

ويستعرض رئيس شعبة المخابرات بعض المعلومات التي تشير إلى

مخاوف السوريين والمصريين من وقوع هجوم إسرائيلي (ولقد اتضح بعد الحرب، أن هذه المعلومات كانت جزءاً من خطة الخداع المصرية ـ السورية الناجحة).

ويقول اللواء إيلي زاعيرا: لو أن عمليات ترحيل عائلات الخبراء الروس لم تتم، فإن الدلائل لا تشير إلى أن المصريين والسوريين ينوون الهجوم، بل إنهم في حالة خوف منا، ولقد قامت إسرائيل ببعض الأمور والتي أثارت مخاوفهم. وبدأ ذلك بمناورة المظليين الكبرى في سيناء.

وفيما يتعلق بالجبهة الشمالية، فلقد قال وزير الدفاع ما قاله عشية عيد رأس السنة (يقصد بذلك الأسلوب الهجومي الذي تحدث به وزير الدفاع في التليفزيون) ولقد فسروا ذلك بأنها استعدادات. هذا بالإضافة إلى ما قاله رئيس الأركان العامة في اجتماعه مع المظليين عن اليد الطويلة لإسرائيل، وكذلك المناورات وعمليات التصوير الجوي، وتعبئة الاحتياط فلم يربطوا الأمور ببعضها البعض.

رئيس الأركان العامة: كانت هناك تعزيزات في مرتفعات الجولان وقد شاهدوها.

اللواء زاعيرا: كل هذه الأمور جعلتهم يعتقدون أننا ننوي القيام بشيء ما. ولكن الموضوع السوفييتي شيء جديد تماماً، أنا لا أعرف لماذا قام السوفييت بترحيل النساء والأولاد، ولكن يمكن إعطاء بعض الاستنتاجات:

الاستنتاج الأول: هو أن الروس يعلمون بنوايا مصر وسوريا الهجومية، وهم يدركون أن الهجوم الإسرائيلي المضاد سوف ينجح، وسيصل إلى العمق وإلى عائلاتهم، ولذلك فهم يريدون ترحيل العائلات، أو أنهم يريدون إبلاغ مصر وسوريا بأنهم يعلمون بنوايا مصر وسوريا الهجومية التي لا يؤيدونها، ولذلك يقومون بترحيل عائلاتهم.

الاستنتاج الثاني: أن يكون الروس وبحق يخشون من هجوم إسرائيل. وأنا أرى أنه إذا كان الروس يعتقدون بأننا سوف نهاجم، لكان أول ما فعلوه أن طلبوا من الأمريكيين التدخل، والأمريكيون لم يخبرونا بشيء.

الاحتمال الثالث: أن ما يجري هي أمور متعلقة بالشؤون الداخلية في العلاقات بين روسيا وسوريا، وأنا لا أعرف إذا كانت هناك احتكاكات لا نعرفها، ولكن ما يزعجني في هذا الأمر، أن ذلك يحدث أيضاً في مصر، ولكن يمكن أن أقول إنه ربما يحدث في مصر شيء لا نعرفه، أو ربما يرى الروس أنه إذا كانت مهمتهم قد انتهت في سوريا، فعليهم أن ينهوا مهمتهم أيضاً في مصر، لأن المصريين بالتأكيد سوف يحذون حذو سوريا.

ويبدأ رئيس شعبة الاستخبارات حديثه بقوله إنه من الممكن تفسير الاستعدادات المتزايدة في مصر وسوريا بأنها بسبب الخوف من هجوم إسرائيلي. ولكنه يشك في ذلك، لأن هذا الأمر لا يفسر سبب رحيل عائلات الخبراء السوفييت (فهو أمر جديد) ولذلك فهو يطرح ثلاثة تفسيرات محتملة لرحيل العائلات السوفييتية:

أ ـ السوفييت لديهم معلومات إيجابية و(ليست تقديرية) عن نوايا مصر وسوريا الهجومية ضد إسرائيل. وطبقاً لتقديرات السوفييت، فإن الرد الإسرائيلي سيصل إلى العمق داخل مصر وسوريا، وهو أمر يمكن أن يعرض عائلاتهم للخطر، ومن المحتمل أن هذا الإجراء هو إشارة سوفييتية للعرب تقول: نحن نعرف عن نواياكم الهجومية، ونحن لا نؤيد ذلك، ولذلك قمنا بترحيل العائلات.

ب ـ أن يكون الروس يخشون من هجوم إسرائيل ضد العرب، ولذلك قاموا بترحيل عائلاتهم . ولكن هذا الاستنتاج يرفضه رئيس شعبة المخابرات على الفور ويقول: إذا كانوا يعتقدون ذلك لأبلغوا الولايات المتحدة، وهم لم يفعلوا ذلك.

جـ ـ ربما يكون ترحيل عائلات الخبراء السوفييت سببه العلاقات الداخلية بين سوريا والاتحاد السوفييتي. وهذا الاستنتاج لا يرفضه رئيس شعبة المخابرات تماماً ولكنه يشك فيه ويقول: إذا كان هناك احتكاك بين سوريا والاتحاد السوفييتي، فذلك لا يبرر ترحيل عائلات الخبراء السوفييت، ولكانت إسرائيل علمت بهذه الاحتكاكات.

ويقول: إن ما يزعجه هو أن ترحيل عائلات الخبراء السوفييت، قد حدث أيضاً في مصر، ولكنه لم يجد تفسيراً محتملاً لذلك.

ثم يقول رئيس الأركان العامة: هناك أمور لا يوجد لها تفسير، وأنا اعتقد أن موقفنا اليوم ليس له تفسير، وإنما استنتاجات، فلا توجد تفسيرات جادة وتعتمد على أساس حتى الآن، وقد وصلت الساعة إلى التاسعة والنصف صباحاً ومن المحتمل أن تصلنا خلال ساعة أو ساعتين معلومات جديدة... وفيما يتعلق بالتقدير الأساسي فأنا لا أرى أي تغيير، وأنا لا أرى أن مصر وسوريا تنويان الهجوم، بالرغم من ترحيل عائلات السوفييت. ولكن هذا الأمر ادخل في نفسي الشك، ولذلك فأنا أؤيد تنفيذ كل ما أوصى به رئيس الأركان العامة.

لقد حصل تسفيكا (زامير) هذه الليلة على معلومة من أحد مصادره وهو من المصادر الموثوق بها، وقد حذره هذا المصدر من حدوث شيء ما، ولذلك طلب من تسفيكا أن يلتقيه على الفور في الساعة العاشرة مساء. ولذلك قمنا بإعداد قائمة من الأسئلة.

وخلال بحثنا لعملية الترحيل السريع لعائلات الخبراء السوفييت، لم ننجح في بلورة تفسير مقنع لهذه الظاهرة الغريبة، ولذلك فإن الجو النفسي السائد خلال بحثنا كان كفيلاً لفهم ما يمكن أن يحدث، وكان هناك إحساس بأنه غداً في يوم عيد الغفران من الممكن أن تنشب الحرب.

* * *

لقد استمع وزير الدفاع لما قاله رئيس الأركان العامة ورئيس شعبة المخابرات، وقال موشيه ديان إنه يوافق على ما قام به رئيس الأركان العامة فيما يتعلق بالاستعدادات العسكرية، من الإعلان عن حالة الطوارئ (ج) وتعزيز الجبهات بجميع القوات النظامية المتاحة له. ولكن ديان لم يصدر أوامره بتعبئة قوات الاحتياط، - وإن كانت فكرة تعبئة الاحتياط غير غائبة عنه - وقال: لقد بحثت إمكانية تعبئة الاحتياط في يوم عيد الغفران إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

إن مخاوف موشيه ديان الحقيقية لم تكن مخاوف عسكرية أي فيما يتعلق بقدرة القوات النظامية والسلاح الجوي على صد الهجوم المصري السوري، لقد كان يدور في رأس ديان اعتباران، وكلاهما سياسيان.

الاعتبار الرئيسي منهما يتعلق بالسياسة الخارجية: ما هو رد الفعل العالمي، وبصفة خاصة رد فعل الولايات المتحدة. إذا ما قامت إسرائيل بتعبئة قوات الاحتياط علانية؟

أما الاعتبار الثاني: (اعتبار سياسي داخلي) فهو الخوف من إحداث ذعر داخل إسرائيل.

ويوجه ديان حديثه إلى رئيس الأركان العامة قائلاً: فيما يتعلق بعيد الغفران، فكل ما فعلته حسن جداً.

وأضيف إلى ذلك أني لا أعتقد وجود صعوبة إذا ما أردنا الوصول بسرعة إلى أي مكان، فالطائرات الهليوكبتر ستمكننا من ذلك. فليس هناك مشكلة. ولكن السؤال هو: هل الجو العام مؤهل لذلك؟

رئيس الأركان العامة: سوف نبحث الأمر. والمشكلة أن الدولة في هذا العيد (يوم الغفران) متوقفة.

وزير الدفاع: ليس في ذلك مشكلة.

رئيس الأركان العامة: ولكن المشكلة تكمن في أنه إذا ما حدث شيء ما، فسوف نضطر إلى حشد القوات وإعطاء التحذيرات علناً.

وزير الدفاع: لا داعي لتحريك القوات، إلاّ إذا حدث شيء، فالطرق خالية اليوم.

رئيس الأركان العامة: ولكن الإذاعة متوقفة، ونفكر في أن تذيع موجات جيش الدفاع الإسرائيلي فقرات من (المزامير) كل ساعتين.

وزير الدفاع: إذن يجب إبلاغ الجميع بضرورة الاستماع إلى موجات جيش الدفاع الإسرائيلي، وذلك سوف يحدث ذعراً كبيراً، وإذا لم نبلغهم بذلك فمن سيستمع إلى فقرات من المزامير؟ لن يفتح الراديو أحد.

وربما لم يكن مصادفة أن الفريق «تسڤي تسور»، الذي كان رئيساً للأركان العامة أيام بن جوريون، هو الذي قال وبوضوح إن المشكلة الحقيقية ليست في الرأي العام، وإنما في احتمالات قيام مصر وسوريا بهجوم مفاجئ، فهو يطرح احتمالات تحذيرهم ليعلموا أننا مستعدون، وهنا يظهر ولأول مرة الهجوم المفاجئ، ومع ذلك فإن المباحثات تتركز حول الموضوعات السياسية المتعلقة بالهجوم المفاجئ وليس حول الموضوعات العسكرية.

ولم يبدِ أحد من الحاضرين مخاوف من النتائج العسكرية للهجوم المفاجئ، ولم يطرح أحد اقتراحاً بتعزيز الجبهات فوراً بقوات الاحتياط. فالشعور العام السائد هو أن القوات النظامية والسلاح الجوي يمكنهما صد الهجوم.

تسور: إن السؤال الذي تطرحه (يتحدث إلى ديان) هو جاد، ولكن ليس من ناحية إعداد الرأي العام.

ولنفترض أنهم (العرب) يستعدون بالفعل للحرب، فبالتأكيد فهم يريدون تنفيذها بشكل مفاجئ وليس بشكل طبيعي، وهي حقيقة لا نعرفها حتى اللحظة الأخيرة، وربما يستعدون.

ديان: ربما تكون المناورة هي غطاء، وحتى نعتقد أنها غطاء.

تسور: ربما، ولكن علينا أن نكون مستعدين، ففي اللحظة التي سيدرك فيها المصريون ذلك، ربما يفكرون بطريقة أخرى، يجب أن يدركوا أننا نعلم بأنهم ينوون على شيء، وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نبلغهم بشكل غير مباشر عن طريق الأمريكيين.

ربما يجب أن نبلغهم بأننا نأخذ الأمر مأخذ الجدية.

ديان: يوجد في هذه المتناقضات أمر واحد، أعتقد أنه يجب عمله، ولا مناص في ذلك، وهو أن يسأل الأمريكيون الروس عن سبب ترحيل عائلاتهم.

فهل سألنا الأمريكيين؟ وربما إذا لم نطلب منهم فسوف يفعلون ذلك. فالأمر لم يعد سراً، فالجميع يعرفون، ليس فقط سائقو الأتوبيسات هم الذين

يعلمون أن جميع النساء والأطفال يرحلون، دائماً أيضاً جيرانهم يعلمون ذلك. ثم يوجه حديثه إلى اللواء إيلي زعيرا قائلاً: إيلي، ألن يسأل الأمريكيون الروس عن سبب عودة العائلات؟

لقد أراد ديان عدم تكرار المسار الذي أدى إلى نشوب حرب ١٩٦٧. لقد كان يخشى أن يؤدي الاستدعاء العلني إلى تدهور الموقف نحو الحرب، بسبب إسرائيل، لأنها هي التي بدأت هذا المسار بالتعبئة ولذلك لم يطرح أحدٌ من قادة الجيش فكرة تعبئة جزئية أو سرية لتعزيز القوات والجبهات، والجميع لم يجدوا ضرورة لذلك.

ديان: إذا كانت الأمور قد أخذت في التطور عام ١٩٦٧، ولم يعرف أحد من يشك في من، فيجب أن نحاول الآن كسر هذه الدائرة ونقول للأمريكيين أمرين:

* من ناحيتنا، ليست لدينا أية حشود في القوات، سوى تلك التعزيزات في القوات نتيجة لما يحدث (الاستعدادات العربية).

* وسوف نخبرهم أننا لدينا معلومات واضحة على حشود مدفعية وتقدم قوات لديهم. . . إلى آخره.

وبعلاقاتنا مع كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت) يمكننا أن نطلب منه الاتصال بـ«دوفرنين» (سفير الاتحاد السوفييتي في واشنطن) وإخباره بأن إسرائيل لا تقوم بشيء على الإطلاق، وأن يسأله عما يحدث في مصر وسوريا، وعلى المستوى بين الدول العظمى فليس هناك مجال للكذب، فهما لا يسعيان إلى نزاع روسي أمريكي.

ونجد أن وزير الدفاع يرغب في إشراك الأمريكيين في إبلاغ التحذير لمصر وسوريا، عن طريق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبالتحليل التاريخي يجب أن نذكر أن ديان كان رئيساً للأركان العامة أثناء عملية قادش ١٩٥٦، وقد رأى كيف فقدوا ثمار النصر بسبب ضغوط الرئيس إيزنهاور.

وقد خرج بن جوريون بأن إسرائيل يجب عليها في جميع المواقف أن

تنسق مساراتها مع الولايات المتحدة، وما من شك أن التلميذ المخلص موشيه ديان قد استقى منه هذا الدرس.

ويستمر ديان في طرح الأفكار: إذا كان المصريون والسوريون يريدون مفاجأتنا، فيمكن إحباط ذلك بإبلاغهم رسالة تحذيرية عن طريق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حتى يدرك العرب أن «عنصر المفاجأة» غير وارد:

وزير الدفاع: والسؤال هل تريدون إبلاغهم، أم عدم إبلاغهم بالإنذار، إنذار يحتوي على ثلاث نقاط:

أ ـ إننا لا ننوي القيام بعمل ما، ولكن الأمور مختلطة في أذهانهم.

ب ـ نحن لا ننوي القيام بشيء.

جـ ـ وإذا ما قالوا لنا شيئاً آخر، سيجدون أننا مستعدون وحينئذ سوف يدركون أن عنصر المفاجأة الذي بنوا خططهم عليه، معلوم لنا.

ويقول ديان: ولذلك فأنا أؤكد على إبلاغهم عن طريق الأمريكيين، حسب ما هو بيننا من علاقات مع الأمريكيين. وفي هذا الصدد فالأمر هام بيننا وبين الأمريكيين. فإذا ما نشبت الحرب فسوف يقولون لنا: لماذا لم تخبرونا على الفور؟

ثانياً: بالتأكيد هناك أشياء سوف نطلبها منهم فمنذ أسبوع أبلغونا أن المعركة على الأبواب، ونحن هادئون. (يقصد بذلك التحذيرات بالحرب التي أبلغتها وكالة الاستخابارات الأمريكية لرئيسة الوزراء ووزير الدفاع عن طريق الموساد ـ وهي مشابهة للتحذيرات التي تلقتها رئيسة الوزراء من «المنبع» قبل عدة أيام من ذلك. وحتى التحذير الأمريكي فإن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع لم يعطياه الاهتمام المطلوب).



إذن ما الذي نستخلصه من كلام وزير الدفاع؟

لنعود عدة دقائق إلى الوراء، بداية المباحثات.

يوم الجمعة ٥ أكتوبر وفي الساعة التاسعة صباحاً يستمع ديان إلى رئيس الأركان العامة والذي يقول: بما أنه ليست لديه إثباتات كافية على نوايا هجومية من جانب مصر وسوريا، فإنه يتخذ إجراءات تحسباً لوجود نوايا هجومية فعلية، ولذلك فقد اتخذ بعض الإجراءات مثل رفع درجة الاستعداد وتعزيز القوات.

ويرد ديان قائلاً: كل ما قمت به بالنسبة لعيد الغفران حسن جداً، ولم يطلب ديان أو يقترح اتخاذ بعض الإجراءات العسكرية الأخرى مثل تعبئة بعض ألوية الاحتياط.

كما سمع ديان من رئيس شعبة الاستخبارات أن السوفييت يقومون بترحيل عائلات الخبراء السوفييت من مصر وسوريا على عجالة، وقد طرح رئيس شعبة المخابرات ثلاثة استنتاجات محتملة:

أول هذه الاستنتاجات طرحه جانباً، والاستنتاج الثاني أبدى شكوكه بالنسبة له، أما الاستنتاج الوحيد من بين هذه الاستنتاجات الثلاثة والذي يتفق مع التطورات، فقد قال رئيس شعبة المخابرات: إن السوفييت لديهم معلومات إيجابية عن نوايا مصر وسوريا الهجومية، وقد قال رئيس شعبة المخابرات: «ليس لديَّ تفسير عن سبب الترحيل».

وهنا لا بد أن أؤكد أن هذه هي المرة الأولى والوحيدة منذ أن توليت منصب رئيس شعبة المخابرات أن قلت لوزير الدفاع: ليس لديَّ تفسير لظاهرة معينة. في هذه المباحثات في مكتب وزير الدفاع يوم ٥ أكتوبر سمع من وزير الدفاع جملة واضحة «ليس لديَّ تفسير لذلك».

هذه هي الحقائق وها هو الموقف حسبما يعرفونه.

وزير الدفاع! فما هو رد فعله؟ لقد أراد وزير الدفاع أن ينقل رسالة لمصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يقول لهما فيها: نحن نعرف عن استعداداتكم للحرب، وإن عنصر المفاجأة الذي تبنون

عليه خططكم معلوم لنا. هذا هو تقدير وزير الدفاع الشخصي عن وجود احتمالات لنوايا هجومية من جانب مصر وسوريا، تعتمد على المفاجأة، ولكنه يبلغهم بأنه لن تكون هناك مفاجأة.

وهذا التقدير سمعه رئيس الأركان العامة، ولم يختلف معه. هذا وقد بحث كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة موضوع التعبئة العلنية صباح اليوم التالي، من خلال استنتاج أن الحرب يمكنها أن تنشب خلال يوم، أي يوم عيد الغفران، ولكن لم يهتم أحد منهم بتعبئة فورية لقوات الاحتياط - ولو لواء واحد - من خلال عملية تعبئة سرية لتعزيز الجبهة، بالإضافة لذلك فإن موشيه ديان قد حذر رئيس الأركان العامة قائلاً: لا يتم تحريك القوات، إلا إذا بدأت فعلاً، (القتال أو التعبئة العلنية).

كل ذلك يتم إخفاؤه عن الشعب. وبعد ذلك بثلاثة أيام يعلن كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة على الملأ قائلين: لقد هوجمنا بغتة، ولقد قال رئيس شعبة المخابرات: «إن الاحتمالات منخفضة» وهكذا ظهرت إحدى الأساطير الكبرى لحرب يوم الغفران، نعم إن تقديرات شعبة الاستخبارات كانت «احتمالات منخفضة» ولكن في نفس صباح يوم الجمعة ٥ أكتوبر رفض وزير الدفاع هذه التقديرات! وقرر أن يبلغ حكومة الولايات المتحدة أن الحرب لن تكون مفاجأة، كما قام بإعدادات لتعبئة قوات الاحتياط في عيد الغفران، ولكن كل هذا لم يثنه عن أن يقول بعد ثلاثة أيام العكس تماماً.

والأمر كما رآه ديان قبل نشوب الحرب بـ ٢٩ ساعة بالضبط لخصه في الكلمات الآتية:

وزير الدفاع: لنبدأ من المرحلة الأولى، وسوف أطلب من جولدا أن تسمح لكم بالدخول لها إذا ما أرادت أن تستمع لتقديراتكم، أما فيما يتعلق بالأمريكيين، فأنا أوصي - دون الدخول في تفاصيل، وبدون حرق «المصدر» - أن يتصلوا بهم وأن يبلغوهم أنه ما كان يبدو من قبل احتمالات منخفضة، فهو يبدو اليوم احتمالات قوية جداً، فاستعداداتهم الهجومية لها دلائل مختلفة ومن المحتمل أن المناورة التي تتم في مصر هي غطاء وإذا ما أرادوا إثباتات فليتم

إبلاغهم عن طريق شعبة المخابرات، وربما يفسرون ما يحدث في إسرائيل بأنها إعدادات لهجوم إسرائيلي، فنحن نريد إسقاط هذا التفسير.

«ولذلك فإذا ما استوعب الأمريكيون بالعقل افتراضاتنا بوجود نوايا هجومية مصرية ـ سورية، فيجب أن نؤكد لهم عدم وجود نوايا هجومية إسرائيلية. ولننتظر رد الأمريكيين. وإذا لم تكن لدينا سياسة، لقلنا لهم: اتركوهم ينفذون الهجوم، وسوف نلقاهم. هذا هو المسار الذي كان يجب أن نقوم به بشكل طبيعي، ولكن العملية ليست في يدنا بالكامل. ولعلاقاتنا مع الأمريكيين يجب أن نبلغهم بوجود احتمالات مؤكدة لهجوم من جانبهم. وفي هذه الأثناء لِنَرَ ما يمكن أن يقال وما يحصل في المنطقة». من خلال تحليلات ديان نجد فجوة واضحة بين فهمه للموقف السياسي الاستخباري وبين تقديره للقدرات القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي. لقد رأىٰ ديان الموقف السياسي الاستخباري برؤية دقيقة، حسبما تثبت التطورات في الأيام القادمة.

وفيما يتعلق بالحرب يقول ديان: ما كنا نراه من قبل احتمالات ضعيفة، نراه اليوم احتمالات قوية، فاستعداداتهم الهجومية لها دلائل مختلفة.

وفيما يتعلق بمصر يقول ديان: يبدو أن المناورة التي تجري في مصر هي غطاء.

وفيما يتعلق بالمفاجأة يقول ديان: إن عنصر المفاجأة الذي يبنون خططهم عليه، معلوم لنا.

ولكن فيما يتعلق بالقدرات القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، فهو ليست لديه فكرة عن مدى المصاعب التي ستواجه السلاح الجوي الإسرائيلي ومدى المصاعب التي ستواجه القوات البرية خلال ٣٠ ساعة، وهو لم يفكر في مدى خطأ خطة دفاع القناة، ولا في ثقته المبالغ فيها وغير الواقعية لقدرة السلاح الجوي في التغلب على أنظمة الصواريخ أرض/ جو. إن ديان لم يفكر في أن السلاح الجوي لن يتمكن من تقديم المعونة للقوات البرية، إن ثقته في القدرة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي طبقاً لاستعداداته وانتشاره في ذلك الوقت، كانت ثقة كبيرة، لدرجة أنه يقول للحاضرين إنه لوكانت سياسة

الحكومة هي الحرب وضرب جيوش العرب، لما أوصى بنقل هذه الرسالة إلى الولايات المتحدة، ويقول ديان: إذا لم تكن لدينا سياسة لقلنا للأمريكيين اتركوهم يهجمون وسوف نلقاهم، هذا هو المسار الذي كان يجب أن نقوم به بشكل طبيعي، ولكن العملية ليست في يدنا بالكامل.

ولم يوضح ديان للحاضرين لماذا ليس من المرغوب فيه أن يتم هذا المسار ـ وهو أن يقوم كل من مصر وسوريا بالهجوم، ثم إنزال هزيمة ساحقة بهم ـ وفي نفس الوقت يقول ديان: هذا هو المسار الذي كان يجب أن نقوم به بشكل طبيعي. إنها تقديراته واستنتاجاته السياسية، التي كان يعمل بمقتضاها في هذا اليوم، ليبلغ الأمريكيين بالرسالة حسبما خطط لذلك. إن المغزى التاريخي لهذه المباحثات لا يقتصر على ما قيل في هذه المباحثات، وعلى ماهية الموضوعات التي تم بحثها، وبفهم الحالة المزاجية وتقدير الموقف، يمكن أن نستخلص مغزى لا يقل أهمية وربما يزيد عما لم يُقل ولم يبحث. فخلال هذه المباحثات لم يطرح أي موضوع يتعلق بالنواحي القتالية؟ لقد أوضح رئيس الأركان العامة أن الجيش منتشر، وستعلن حاله الطوارئ درجة(ج). وقال له وزير الدفاع: حسناً ما فعلت ليوم عيد الغفران. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

ما الذي لم يُطرح ولم يُبحث؟

* هل تستطيع القوات النظامية صد الهجوم في الجولان ومنع عبور القناة؟ (إن منع عبور قناة السويس كان أحد الأهداف المعلنة للحكومة ولجيش الدفاع الإسرائيلي، حسبما أوضح رئيس الأركان العامة لرئيسة الوزراء في أبريل ١٩٧٣ ـ انظر الفصل الثالث).

* هل يستطيع السلاح الجوي تقديم المعونة للقوات البرية في كلتا الجبهتين، في الوقت الذي تغطي فيه الصواريخ أرض/ جو السورية والمصرية مرتفعات الجولان ومنطقة القناة؟

* ألم يكن من اللائق القيام بتعبئة جزئية وسرية لعدد من الألوية؟ فإن خطط الاستعدادات لجيش الدفاع الإسرائيلي في الستينات كانت تعتمد على

التعبئة الجزئية والسرية! ولم يحدث أبداً أن رأى جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكون أسلوب التعبئة الأساسي، عاماً وعلنياً. بالعكس فإن جميع عمليات التعبئة كانت تتم بشكل جزئي وسري.

* هل صدرت أوامر فورية لهيئة الإمداد باستكمال مخازن طوارئ قوات الاحتياط بكل ما ينقصها؟ لقد اتضح أثناء حرب يوم الغفران أن مخازن الطوارئ كانت تفتقد بعض العتاد الحيوي، والذي كان متوفراً في مخازن سلاح الإمداد وسلاح التسليح.

إن الجو، كان جو عشية حرب، وتقديرات وزير الدفاع هي احتمالات نشوب حرب مفاجأة (أي بتحذير قبل وقت قصير جداً، أو بدون تحذير). لقد قال: هناك احتمالات أن المناورة المصرية هي لاستعدادات هجومية، وكل ذلك سوف يبلغه برسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي الدكتور هنري كيسنجر. لقد حضر رئيس الأركان العامة، واستمع لتقديرات وزير الدفاع ولم يختلف عليها على الإطلاق. فلماذا لم يهتما بالموضوعات القتالية؟ لماذا لم يبحثا موضوع الحرب نفسها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في المجال النفسي. إن الحالة العقلية التي سيطرت على تقديرات قادة جهاز الدفاع يمكن وصفها بالثقة الكاملة في قدرة القادة النظامية والسلاح الجوي على صد الهجوم المصري-السوري، وقدرة القادة على تجميع قوات الاحتياط بسرعة والتحول على الفور إلى الهجوم المضاد. ولم يكن في إدراك وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة أي مجال للشك في قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي. فلو كانت هناك بعض الشكوك، لاقترح أحد ما تعبئة جزئية للاحتياط صباح يوم الجمعة ولم يقترح أحد ذلك. ولم يعتقد أحد من الحاضرين وجود حاجة لذلك. وبعد ذلك بثلاثة ساعات يقول رئيس الأركان العامة في جلسة الحكومة: أنا أترك موضوع تعبئة الاحتياط لأية دلائل جديدة. إن قول رئيس الأركان العامة هذا، له مغزاه فيما يتعلق بفهمه لماهية التحذير. ومعنى ذلك اعتماده على التحذير بظهور النوايا وليس الاحتمالات. وبالرغم من تصريحات رئيس الأركان العامة عن تقديراته بأن جيوش مصر وسوريا تستعد إما للدفاع وإما للهجوم، إلاّ أنه اشترط تعبئة

الاحتياط، بظهور النوايا، والحصول على معلومات عن يوم وساعة بدء مصر وسوريا الحرب.

ألم يكن يعلم أن الحصول على تحذير دقيق باليوم والساعة، هو أمر لم يحدث ولو مرة واحدة في تاريخ الحروب منذ عام ١٩٣٩، بل لم يحدث على ما يبدو خلال القرن العشرين؟

* * *

إن الفجوة بين التوقعات فيما يتعلق بالقدرات القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي وبين الواقع الذي اتضح خلال الـ٤٨ ساعة الأولى من القتال أدت إلى:

* احتلال المصريين لخط بارليف.

* لم يقدم السلاح الجوي المعونة للقوات البرية ولم يدمر بطاريات الصواريخ أرض/ جو.

* فشل الهجوم المضاد على منطقة القناة.

لقد كان وقتاً عصيباً، من أقسى الأوقات في تاريخ دولة إسرائيل. وإنني على ثقة - وسوف أثبت ذلك بالتفصيل تباعاً - إن بعض الشخصيات في الزعامة السياسية العسكرية، وبصفة خاصة موشيه ديان قد أدركوا وبسرعة حجم الأخطاء في التخطيط القتالي الذي سبق الحرب، ولكن هؤلاء أدركوا أنهم إذا ما اعترفوا بالأخطاء فسوف يحاسبهم الشعب، ويجب أن نذكر أن هذه الفترة سبقت انتخابات الكنيست. وحينئذ سألوا أنفسهم: ما هو التفسير الذي يمكن إبلاغه ليهود صهيون؟

* هل يمكن أن يقال للشعب إنَّ التخطيط القتالي للدفاع عن القناة، كان خطأ من أساسه؟

* هل يمكن القول إن التصريحات الواضحة للسلاح الجوي، بعدم إمكانه تقديم معونة للقوات البرية خلال الـ٤٨ ساعة الأولى للقتال، لم تؤخذ في الحسبان عند التخطيط القتالي؟

* هل يتم الاعتراف بأن جميع محاولات سلاح الطيران لتدمير بطاريات الصواريخ أرض/ جو لم تحقق التوقعات، ولم تتفق مع الخطط؟

* هل يُكشف للشعب أنَّ وزير الدفاع أكد يوم الجمعة الساعة التاسعة صباحاً توقع حدوث هجوم مفاجئ في عيد الغفران، وهذا الأمر ليس بمثابة مفاجأة له، ومع ذلك لم يصدر أوامره بتعبئة الاحتياط؟

* هل يُكشف للشعب أن رئيس الأركان العامة سمع تقديرات وزير الدفاع للموقف، ولم يختلف عليها، ومع ذلك لم يقم بتعبئة ولو مجموعة عمليات واحدة؟ هكذا وُلدت أكبر أسطورة لحرب يوم الغفران .الأسطورة التي تقول إن الاتهام بالخطأ معلق في رقبة شعبة المخابرات بصفة عامة، وفي رقبة رئيس شعبة المخابرات بصفة خاصة. وفي هذا الموقف المربك فإن الطريق الذي اختارته الزعامة السياسية ورئيس الأركان العامة هو إلقاء التهمة على شعبة المخابرات. (وربما اعتقدوا خطأ أنهم بذلك يربطون مصيرهم بمصير جولدا مائير وموشيه ديان).

والمفاجأة أنهم قالوا للشعب: إن الخطأ هو أن شعبة المخابرات قالت: إن «الاحتمالات ضعيفة» للحرب، وهذا هو السبب في كل الكوارث والمعاناة.

* فلماذا لم يقم وزير الدفاع بتعبئة الاحتياط يوم الجمعة؟ وذلك إذا كان قد رفض وبوضوح تقديرات شعبة المخابرات التي تشير إلى أن الاحتمالات ضعيفة، وأكد أن الحرب ستنشب فجأه يوم عيد الغفران! وحسب ذلك فإن كل ما قام به جيش الدفاع الإسرائيلي بدءاً من يوم الجمعة الساعة التاسعة صباحاً لا يتفق مع ما أكده وزير الدفاع، بأن احتمالات الحرب قوية.

تقديرات الموقف الخاصة بوزير الدفاع صباح يوم الجمعة كانت:

* هجوم سوري مصري ـ احتمالات قوية جداً.

* التوقيت ـ يجب الاستعداد لحرب ستنشب يوم عيد الغفران.

* المناورة في مصر ـ ربما تكون غطاء.

* المفاجأة ـ عنصر المفاجأة الذي ربما يبنون خططهم عليه، معلوم لنا.

* الاحتمالات ـ قال لرئيسة الوزراء في نفس الصباح وبوضوح: لدينا معلومات تشير أن الاحتمالات قوية ١٠٠٪ وأن هناك تشكيلاً ينوي العبور. (قناة السويس. براون ص ٦١).

لقد تم إخفاء تقدير الموقف عن الشعب، وذلك لأن من أعدها ومن وافق عليها، ليس له أي عذر أو أي ذريعة حتى يفسر الأخطاء القتالية، وإرجاء تعبئة الاحتياط.

الفصل الثاني عشر

يوم الجمعة الطويلة
ب- اجتماع الحكومة

بدأ آخر اجتماع للحكومة قبل حرب عيد الغفران يوم الجمعة الخامس من أكتوبر ١٩٧٣، في الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً، في مكتب رئيسة الوزراء بتل أبيب. وقد حضره فقط الوزراء الذين كانوا متواجدين في ذلك الوقت في إطار منطقة تل أبيب وأمكن الاتصال بهم. شارك في هذا الاجتماع رئيسة الوزراء جولدا مائير وحاييم بارليڤ ويسرائيل جاليلي وموشيه ديان وشلوموهليل وميخائيل حزاني وشمعون بيرس، إضافة إلى الوزراء حضر الاجتماع تسيڤي تسور مساعد وزير الدفاع، ومردخاي جازيت، مدير مكتب رئيسة الوزراء، ورئيس الأركان ديڤيد اليعازر ورئيس المخابرات العسكرية إيلي زاعيرا، والعميد ليئور، السكرتير العسكري لهيئة الوزراء، وسكرتير الحكومة ميخائيل (مايك) أرنون، والمقدم شيلو والمقدم براون.

وقد شمل هذا التجمع كتلة من أهل المعرفة والخبرة العسكرية الرفيعة، فقد حضر الاجتماع أربعة رؤساء أركان -موشيه ديان وتسيڤي تسور وحاييم بارليڤ وديڤيد اليعازر. والوزير يسرائيل جاليلي كان رئيساً لقيادة قطرية في الهاجاناه، وهو منصب يوازي منصب رئيس الأركان قبل إنشاء الدولة، كذلك كان لشمعون بيرس ماضٍ عسكري ومعرفة عسكرية- سياسية مصقولة، حيث كان مدير وزارة الدفاع ونائباً لوزير الدفاع لسنوات طويلة.

بدأ وزير الدفاع الحديث وشرح سبب الدعوة إلى هذا الاجتماع العاجل عشية عيد الغفران. قال الوزير موشيه ديان: «تزايدت في الفترة الأخيرة المعلومات والظواهر على الساحة التي تدل على وجود تعزيزات على

الجبهتين، الجبهة المصرية والجبهة السورية. كانت هذه التعزيزات فعلية والمعلومات تقول: إنهم ينوون استئناف الحرب على الجبهتين، أولاً على الجبهة السورية ثم الباقي بعد ذلك، خلال الليلة الماضية، أو الأربع والعشرين ساعة الأخيرة وردت معلومات أخرى في هذا الشأن، وقد قمنا بعمل تقدير سلبي لهذه الأنباء، ولم أقل إيجابي، وإنما تقديرات كافية إلى أن يتم عقد هذا الاجتماع».

وقال رئيس المخابرات العسكرية اللواء زاعيرا: «منذ الخامس من سبتمبر بدأ السوريون حالة طوارئ تدريجية واليوم أصبحوا في أتم أوضاع الطوارئ على الحدود الإسرائيلية، حيث يراجعون ويتدربون على خطة معينة، وهي على ما يبدو خطتهم لاحتلال هضبة الجولان. تتناول هذه الخطة احتلال هضبة الجولان بمساعدة كل الجيش السوري ـ خلال فترة زمنية قصيرة، يومين أو ثلاثة ـ والوصول إلى نهر الأردن وعبوره أيضاً. وفي المقابل، مع التدريب على هذه الخطة ودخول كل الجيش السوري بحالة الطوارئ، قاموا بدفع سربين من طائرات السوخوي إلى الجبهة، وقد كانت هذه الطائرات موجودة من قبل في المنطقة T4، وهي بعيدة عن الجبهة. في نفس الوقت أعرب السوريون بشكل داخلي عن مخاوف جادة من وقوع هجوم إسرائيلي، وإن هذا الاستعداد، الذي نسميه نحن حالة طوارئ، هو استعداد دفاعي وطبقاً للنظرية السوڤييتية؛ يستخدم أيضاً، نقطة انطلاق إلى حرب دفاعية وهجومية أيضاً. فإذا حللت هذا الوضع، فأقول إنه يتواءم جداً مع النظرية السوڤييتية، وهي أيضاً السورية، للدفاع والهجوم...

«لقد عقدوا خلال الأسبوع الأخير مناورة موسعة لكافة الأسلحة، جوية وبحرية وبرية ودفاع جوي، وهذه المناورة على مستوى قيادة الجيش والجيوش والفرق. وقد أجريت مثل هذه المناورة في العام الماضي في نفس التوقيت تقريباً، وهكذا فإن هذه المناورة ليس فيها شيء غير عادي من ناحية التوقيت والحجم، ولكننا نرى أيضاً عند المصريين علامات كثيرة جداً تدل على الاستعداد لحرب حقيقية، دفاعية في الأساس، من خلال تخوف جاء من أن نقوم باستغلال هذه المناورة ونهاجمهم.

«ولكنني أقول مرة أخرى، إن هذا الوضع هو وضع دفاعي ولكن يمكن أن يتحول إلى وضع هجومي. لقد قاموا بتعزيز الجبهة على طول القناة في الأيام الأخيرة وزادوا عدد المدافع من ٨٠٠ إلى ١١٠٠، أي إضافة ٣٠٠ مدفع، وهذه تعزيزات هامة بالتأكيد، لقد قاموا بتقريب الكثير من الدبابات إلى حافة القناة، وهكذا أصبح في مقدروهم القيام بأعباء الدفاع والهجوم على حدّ سواء. سبق أن ترددت أنباء، أن هناك تفكيراً لشن هجوم منسق سوري ـ مصري في شهر اكتوبر، وبالفعل احتلت الجيوش السورية والمصرية مواقعها الآن، والتي تستطيع من خلالها شن هجوم أو الدفاع عن نفسها «وهذه الليلة حدث أمر غريب، حيث أرسل الروس إحدى عشرة طائرة نقل ـ ركاب إلى الشرق الأوسط ـ خمس طائرات إلى سوريا وستًّا إلى مصر. وتقول تقديراتنا إن هذه الطائرات مخصصة لإجلاء أشخاص وليس معدات، إلا أننا لا نعرف من هم وكم عددهم وإلى الآن عادت طائرتان، واحدة من سوريا وأخرى من مصر، إضافة إلى هذا، فإن جميع المعدات البحرية الروسية التي كانت موجودة في ميناء الإسكندرية، غادرت الميناء، وهذا الأمر لم يحدث سوى مرة واحدة، عندما حدث تخوف من أن ينفذ المصريون ما أسموه «حرب عام الحسم».

وعليّ أن أضيف، حدث كثيراً أن تحدثت مصادر إعلامية ومصادر عسكرية سورية ومصرية وكذلك مصادر إذاعية وصحفية بوضوح عن استعداداتنا للحرب ضد سوريا ومصر، حيث وصف الروس والسوريون إسقاط ١٣ طائرة يوم ١٣ من الشهر الماضي كخطة وفخ لزرع الفرقة داخل العالم العربي على ضوء ما حدث على الجبهة الشرقية والعزلة العالمية التي تعيشها إسرائيل، خاصة في الأمم المتحدة ومؤتمرات دول عدم الانحياز، لقد فسر العرب والروس ذلك على أنها خطوة إسرائيلية موجهة ضد الوحدة العربية ولكسر العزلة الإسرائيلية.

هناك أيضاً عدة أمور حدثت خلال الأسبوع الأخير، يمكن أن تكون قد زادت من مخاوف المصريين والسوريين، مثل تدريب المظليين في سيناء وتدريب استدعاء الاحتياطي في هضبة الجولان ودفع عدد من الدبابات إلى

الهضبة. مع هذا، ما زلنا ننظر باحتمال كبير إلى أن الاستعداد السوري والمصري نابع من تخوفهم منا، وباحتمال غير كبير إلى أن النية الحقيقية لدى المصريين والسوريين هي القيام بعمليات هجومية لتحقيق أهداف محدودة. برغم هذا، فإن الشك الغريب في كل هذه العملية هي الإحدى عشرة طائرة التي وصلت إلى كل من سوريا ومصر، ولا يوجد حتى الآن تفسير لهذا، ونحن ننظر إلى ذلك على أنه تحرك غير مألوف».

وقال رئيس الأركان الفريق اليعازر: «إن التقدير الرئيسي لدى المخابرات العسكرية بأننا لسنا أمام حرب هو التقدير الأكثر معقولية في نظري، ومن الممكن جداً أن هذا الوضع والاستعداد الذي نراه، يأخذ أوضاع الاستعداد الدفاعي، أو بسبب تخوف نحن لا نعلم بالضبط ما هي أسبابه. فإذا كان من العمليات التي نقوم بها، فهذهِ ليست أول مرة نرى أنهم متخوفون، وأنهم يجمعون كافة الأنباء، وحقيقة إسقاط ١٣ طائرة ماثلة في الأذهان. ولعل تجوّفهم من الكلام وتعزيزات قواتنا، وأعمال التصوير، وهي أعمال نقوم بها دائماً، لعلّه رغبة لتصعيد التوتر في الشرق الأوسط، إما عن طريق رفع حالة الاستعداد لدى الطرفين وإما عن طريق القيام بعملية محدودة لفترة ما، أو انتقاماً من إسقاط ١٣ طائرة أو شيء مماثل.

مع هذا، يجب أن أذكر، أن الوضع الدفاعي، وفقاً للنظرية السوڤييتية هو أيضاً وضع هجومي ويمكن الانتقال منه إلى الهجوم. وعلى هذا، فإن لهذا الوضع كافة المواصفات المطلوبة للهجوم. وبما أنني لا أهتم بالتحليل فمن المهم أن نتأكد من وجود دليل لدينا، بأن هذا الوضع ليس هجومياً، وعليّ أن أقول: إننا لا نملك الدليل الكافي، بأنهم لا يستعدون للهجوم، ليس لدينا معيار كاف بأنهم يريدون الهجوم حقاً، ولكنني لا أستطيع أن أقول، وفقاً للأنباء، بأنهم لا ينوون ذلك.

عليّ أن أعترف، بأن لديهم القدرة الفنية على شن هجوم بمثل هذا الوضع..

أولاً: لا يوجد دليل على أنهم لا يريدون الهجوم.

ثانياً: إنهم يستطيعون شن هجوم. ونتيجة لهذا، اتخذنا كافة وسائل الاستعداد، أي أنه في جيش الدفاع ـ تم اعتبار العيد حالة تأهب قصوى، حيث ألغيت الإجازات في كافة الوحدات على الجبهة، وخاصة فيسلاحي الطيران والمدرعات اللذين هما في حالة تأهب قصوى للغاية. لم أقم باستدعاء الاحتياط والتأهب كله سينفذه الجيش النظامي، إنني أتكهن بأننا سنتلقى المزيد من المعلومات، حول نيتهم القيام بأي هجوم مفاجئ، والمفاجأة ـ سواء عرفنا قبل الهجوم بـ ١٢ ساعة أو ٢٤ ساعة ـ ستكون لدينا معايير ومعلومات أخرى، وسنعرف المزيد أكثر مما نعرفه الآن، لو كانت لديهم بالفعل نية جادة. أما بالنسبة لاستدعاء الاحتياط واتخاذ وسائل أخرى، فنحن نحتفظ بذلك انتظاراً لمزيد من الشواهد». وقد أنهى رئيس الأركان تقديره للموقف بقرار عدم استدعاء الاحتياط في هذه المرحلة.

هل وعد رئيس المخابرات العسكرية بإحضار شواهد أخرى تدل على نوايا هجومية مصرية وسورية؟ هذا كلام لا أساس له من الصحة. رغم هذا، فقد اشترط رئيس الأركان استدعاء الاحتياط بهذه الشواهد الأخرى.

إن ما قيل في بداية الاجتماع يشابه ما قيل ونوقش قبل ذلك بساعتين في اجتماع عقد لدى وزير الدفاع. ولكن هذه المرة هنا، توسع رئيس الأركان في مسألة استدعاء الاحتياط ويقول: «أعتقد أننا سنتلقى المزيد من المعلومات حول نيتهم القيام بأي هجوم مفاجئ».

وهذا النوع من التفكير لدى رئيس الأركان يعني تأجيل قرار استدعاء الاحتياطي إلى أن تصل معلومات عن نوايا بدء حرب مفاجئة، فكيف يتماشى هذا المنطق مع تقدير وزير الدفاع، بأن الحرب قد تحدث غداً؟ قبل ذلك بتسعين دقيقة، في اجتماع مع وزير الدفاع، أدلى ديان بتقدير عكسي للموقف، ولم يختلف رئيس الأركان معه في هذا! إذن ما هو التقدير الذي ستعمل الحكومة على أساسه؟ هل وفقاً لتقدير وزير الدفاع، الذي يقول: إن الحرب قد تحدث غداً، أي في عيد الغفران، أم وفقاً لتقرير رئيس الأركان بأنه يجب الانتظار لحين الحصول على شواهد أخرى؟

كيف يمكن أنه نفسر أن لا وزير الدفاع ولا رئيس هيئة الأركان قد لاحظا هذا التناقض التام بين تقدير كل منهما؟ وتفسير ذلك بسيط، مثلما هو مأساوي: في نظرهما، من الناحية التنفيذية، هما قد فصلا كل المطلوب منهما. اليعازر أعطى تفاصيل للخطوات التي اتخذها مثل ـ الغاء الإجازات وإعلان حالة التأهب التام في الجيش النظامي، وخاصة في المدرعات والطيران، كذلك أعطى اهتماماً لشرح الخطوة التي لم يتخذها وهي: استدعاء الاحتياط. أما ديان الذي سبق له أن استمع إلى هذا الكلام قبل ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مكتبه، فقد كان راضياً عن الخطوات ورأى أنها كافية، حتى من خلال منظور تكهنه الخطير الذي توقع احتمال نشوب الحرب في اليوم التالي. (وأشاد ديان برئيس الأركان قائلاً: إن ما فعلته من أجل عيد الغفران هذا هو أمر طيب وجميل)، أي رغم التقديرات المتعارضة بالنسبة لاحتمال نشوب حرب، لم يكن هناك أي فارق في النتائج التنفيذية النابعة من التقديرات. أما وزير الدفاع، رغم تقديره بأن الحرب قد تنشب في عيد الغفران، فقد قرر عن علم عدم استدعاء الاحتياط.

اشترك الجميع في الرغبة والأمل لمعرفة نية السوريين والمصريين خلال الساعات والأيام التالية. وكان السؤال هو، هل يقبل بناء القرارات الخاصة باستدعاء الاحتياط على أمل الحصول في موعد مناسب على معلومات تخص نوايا العدو. إن نظرية الأمن الإسرائيلية، مثلما سبق وأن شرحتها، ترفض ذلك تماماً، وقد بنت القرارات الخاصة بالاستدعاء على أساس تحركات العدو على الساحة، وليس على تقدير نواياه. مع ذلك فمن المشروع التصرف هكذا، بشرط الوفاء بشرطين مسبقين، أو على الأقل، الشرط الثاني.

الشرط الأول: الثقة التامة في الحصول على معلومات موثقة وفي الوقت المناسب عن نوايا العدو بشن هجوم. فهذا شرط تعتبر فرص توافره ضئيلة جداً، وربما معدومة، فنحن لم نعلم بحالة واحدة على مر الخمسين عاماً الأخيره، والتي كانت مليئة بحروب متتالية، لم ينجح فيها صاحب مبادرة الهجوم في تحقيق الهدف من وراء هجومه المباغت. لهذا، فإن الأمل هو أمر مشروع، ولكن الاعتماد عليه يعتبر خطأ، واعتماد قرارات عملية عليه هو أمر

يصل إلى حد الكارثة. لم يحدث أبداً أن تعهدت المخابرات العسكرية بالتحذير من نوايا العدو في موعد دقيق باليوم والساعة!.

أما الشرط الثاني: فهو الثقة الكاملة في قوة الجيش النظامي، بمعاونة من سلاح الطيران، للتصدي بنجاح لهجوم(سوري ـ مصري). ومعنى هذا أن مرحلة الصد لا تحتاج إلى قوات الاحتياط.

لم يتم استدعاء الاحتياط بناء على تقدير من المخابرات العسكرية بأن احتمالات الهجوم ضعيفة، وإنما بفعل عنصر آخر تماماً: الثقة الزائدة في قوة جيش الدفاع في تلك الفترة. بمعنى آخر: لم يكن هناك إحساس بالخطر. لو كان هناك تخوف لدى وزير الدفاع ولدى رئيس الأركان من أن القوات البرية وسلاح الطيران غير مؤهلين لمنع احتلال قناة السويس واختراق الجيش السوري إلى عمق هضبة الجولان، ولو أدركا أن سلاح الطيران غير قادر على معاونة القوات البرية، ولو تشككا في الثقة التي سادت سلاح الطيران بأنه قادر على تدمير منظومة بطاريات صواريخ أرض.جو في مصر وسوريا، لكان من المحتمل أن يقررا استدعاء ولو جزئياً للاحتياط من أجل تعزيزات القوات على الجبهتين. وهناك سابقتان في تاريخ جيش الدفاع بشأن استدعاء الاحتياط تشيران إلى أنه حتى في مواقف أقل حرجاً من ناحية الخطر الفعلي، فقد قمنا بعمل استدعاء جزئي (وأقصد قرار الفريق لسكوف عام ١٩٦٠، في عملية «روتم»، وقرار الفريق رابين قبل عدة أسابيع من حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧).

وقد نبع قرار عدم القيام باستدعاء جزئي للاحتياط، على الأقل، من خطئين.

الأول: خطأ تنفيذي خالص: من حيث خطأ في تقدير نتائج معركة الصد وحجم التناسب بين القوات المنتشرة على جانب الحدود.

والثاني: خطأ في النظرية ـ حيث تم اشتراط استدعاء الاحتياط، ولو استدعاءً جزئياً وسريًا، بوصول معلومات عن النوايا الحربية وليس معلومات عن استعدادات العدو للحرب وتأهبه لها.

ونظراً لآن الشعور السائد لدى الحاضرين كان وجود احتمال أن تبدأ الحرب في اليوم التالي، أي في عيد الغفران، طلب الوزير جاليلي التحقق من الجوانب القانونية المتعلقة باستدعاء الاحتياط خلال عيد الغفران.

قال الوزير جاليلي: «إن سؤالي لوزير الدفاع ولرئيس الأركان هو: هل تريان أنفسكما قادرين على إعطاء كافة التعليمات المطلوبة، أم أن الأمر يستلزم قراراً حكومياً في هذا الشأن؟ فقد تحدث تطورات سريعة، تخرج عن النظام الممكن «للمائدة الممتدة».

قالت رئيسة الوزراء جولدا مائير: «أريد أن أسأل، لأنني لم أمر بمثل هذا الموقف: ما هو الإجراء في الحكومة أو الدولة، لو كان المطلوب استدعاء الاحتياط؟ وعلى أي المستويات، وهل مطلوب قرار حكومي في هذا الشأن؟ قال الوزير جاليلي: «هذا بالضبط ما ينصب عليه سؤالي. أنا لا أعرف ماذا حدث قبل ست سنوات (في ١٩٦٧)».

ورد على هذا موشيه ديان بقوله: «إذا حدث شيء ما في عيد الغفران - قبل انعقاد الحكومة يوم الأحد - فسوف نكتفي بموافقة رئيس الوزراء في أي شيء، سواء بالنسبة لاستدعاء الاحتياط وسواء القيام بقصف مضاد، إنني لا أتخيل أنه من الممكن أن تنعقد الحكومة بنفس السرعة، أعتقد أن الأمر سيكون على ما يرام وقانونياً».

إذن فوزير الدفاع يضع في الحسبان احتمال نشوب الحرب في عيد الغفران وأوضح أن لو أراد استدعاء الاحتياطي أو القيام بعمليات قصف جوي، فإنه سيكتفي بموافقة رئيسة الوزراء. إنه لا يطرح فقط احتمال نشوب الحرب في عيد الغفران بل إنه يضيف أن مثل هذه الحرب قد تندلع بدون تحذير مسبق. ويقول: (ليست لدينا النية في القيام بعمل ما، سوى الرد ومواجهة أي موقف سيفرض علينا، إنني لا أعتقد أنه ستكون هناك خلافات في الرأي وأن الوقت الذي سنحتاجه لمعالجة الموقف سيكون قصيراً من ناحية الاستعدادات والأسلحة التي لدى الجانب الثاني، فإن لديهم إمكانية، البدء في العمليات خلال ساعات معدودات، إنهم متواجدون بالقرب من القناة

وفي هضبة الجولان ويمكنهم إعطاء التحذير المسبق، ولكن إلى أن نرى ذلك، ستكون العمليات قد بدأت بالفعل».

أما جاليلي، الذي رأى نفسه ضليعاً في الصيغ القانونية، فقد عاد وأكد أن هذا الاجتماع الوزاري يمنح رئيسة الوزراء ووزير الدفاع تخويلاً باستدعاء الاحتياط بدون أي حاجة لموافقة الحكومة، لأن الحكومة سوف تجتمع بعد غد (الأحد)، بينما الحرب قد تندلع يوم السبت، يوم عيد الغفران. قال الوزير جاليلي: «يبدو لي أنه بعدما اجتمع هنا عدد من الوزراء، علينا أن نقول لأنفسنا ولرئيسة الوزراء ولوزير الدفاع، إنهم يستطيعون اعتبار أنفسهم، مع رئيسة الوزراء ووزير الدفاع، مخولين أيضاً في إصدار التعليمات الخاصة بمراحل استدعاء الاحتياط، لو كان هذا في الصالح العام، قبل اجتماع الحكومة - وأنا واثق من أنهم كانوا سيفعلون هذا أيضاً بدون منحهم هذا التخويل - ولكن واقعنا يقول إنه في ١٥ مايو ١٩٦٧ قال المتنبئون إنه أمامنا عامان بلا حرب، ولكنها اندلعت في بداية يونيو. . . هناك مناخ يترك مجالاً فسيحاً أمام المفاجآت. إنني لا أريد ببساطة أن أحرم رئيسة الوزراء ووزير الدفاع، ونحن أيضاً الذين اجتمعنا اليوم، تخويل اتخاذ ما يجب اتخاذه قبل اجتماع الحكومة».

عند نهاية الاجتماع أفضت جولدا مائير بما في نفسها.

قالت رئيسة الوزراء جولدا مائير: (أريد أن أقول كلمة واحدة - هناك شيء ما - هناك بعض النقاط التي تعيد نفسها قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

كانت تتردد أنباء عن أن جيش الدفاع يعزز قواته عند الجولان. والآن توجد معلومات بأن الصحافة المصرية تقول إن جيش الدفاع متأهب على الجولان وإن التعزيزات العسكرية الإسرائيلية تتزايد على طول الخطوط، بشكل خطير، تحت مظلة جوية دائمة تغطي المنطقة كلها. والقوات السورية متأهبة لدرء أي هجوم. كل هذه الأمور تذكرنا بما كان في نهاية شهر مايو أو بدايته أو منتصفه، حتى الخامس من يونيو، وهذا يجب أن يعني لنا شيئاً ما. فقد نشرت صحيفة الأهرام نبأ يقول: «إن كافة الظواهر تشير إلى أن حالة

التوتر على الجبهة السورية قد وصلت إلى درجة تبلغ حد خطر نشوب معركة كبيرة على طول الخطوط في أي لحظة. لقد أكدت مصادر عسكرية سورية أن العدو يتأهب لشن هجوم كبير وأن القوات المسلحة السورية على أهبة الاستعداد للتصدي للهجوم. وأضافت هذه المصادر أن الحشود العسكرية الإسرائيلية أمام الجبهة السورية في منطقة هضبة الجولان تتزايد، بشكل ملحوظ، وخاصة خلال الساعات الأخيرة. كل هذا مكتوب في صحيفة الأهرام الصادرة اليوم».

إذن فقد كانت رئيسة الوزراء تشعر بالخطر، بشكل حسي. ولكنها لا هي ولا رؤساء الأركان الأربعة الذين حضروا الاجتماع تشككوا في قدرة جيش الدفاع على التصدي الناجح لأي هجوم قد يقع في عيد الغفران، حسبما اعتقد وزير الدفاع.

جدير بالذكر أنه بعدما قرر رئيس الأركان تأجيل استدعاء الاحتياط لحين وصول تأكيدات جديدة، فإن موضوع استدعاء الاحتياط قد طرح في هذا الاجتماع من الجانب القانوني فقط، وليس من الجانب التنفيذي، ورغم أنه قد قيل صراحة بأن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع مخولان منذ هذه اللحظة باستدعاء الاحتياط بدون الرجوع إلى قرار حكومي، فإن أحداً لم يقترح استدعاء الاحتياط، ولو حتى مجرد لواء واحد!.

قال وزير الدفاع: «أعتقد أن بعض أعضاء الحكومة الذين يمكن الاتصال بهم تليفونياً في عيد الغفران على استعداد لذلك ويمكن القيام بهذا لو احتاج الأمر».

وقالت رئيسة الوزراء: «إنني أطلب من الزملاء أن يتركوا لدى مايك (أرنون) بيانات عن تواجدهم هذا المساء وغداً. وأنا على كل حال سأظل هنا [أي في منزلها في رمات افيف]، وهذه كانت نيتي في الأصل. أتمنى الانتباه لذلك. وأتخيل أن ما قاله جاليلي (أي التخويل باستدعاء الاحتياط) هو أمر ممكن، إذا لم يكن لدى أحد أي تحفظات. إذا كان الأمر كذلك فإنني أتمنى لكم حظاً سعيداً».

طلبت رئيسة الوزراء من الوزراء إبلاغ سكرتير الحكومة بأماكن تواجدهم هذا المساء وغداً، وأعرب وزير الدفاع عن إمكانية الاتصال بأعضاء الحكومة يوم عيد الغفران. وعلى الصعيد الحكومي اتخذت الاستعدادات لعقد اجتماع حكومي في عيد الغفران لو اندلعت الحرب، ورئيس الأركان ينتظر شواهد أخرى قبل أن يتخذ خطوات أخرى، ولم يقترح أحد استدعاء الاحتياط.

مرت ١٢ ساعة منذ أن اتصلت تليفونياً برئيس الموساد، تسيڤي زامير، وأخبرته بأمر إجلاء عائلات المستشارين السوڤييت من سوريا، لقد عدت إلى العمل منذ ست ساعات فقط، بعد غياب دام عدة أيام. عقدت اجتماعاً لحوالي عشرة من كبار ضباط قسم الأبحاث بالمخابرات العسكرية وطلبت منهم تفاصيل الأنباء التي ترد وأن يقولوا تقديراتهم عن الموقف، وسمعت تقديرات مختلفة.

لم يقرر أحد من بين كبار قسم الأبحاث أن احتمال الحرب هو أقل من الضعيف، كان الرأي العام بلا استثناء، أن احتمال الحرب ضعيف. فالجميع يؤمنون بأن النظرية المصرية، كما نعرفها، تقول بأن السادات متمسك بخطته بالحصول على طائرات متطورة وصواريخ سكاد من الاتحاد السوڤيتي كشرط للدخول في حرب مع إسرائيل، ما زالت قائمة وسارية. وذكر الباحثون أن هذا الإجراء بدأ يظهر للوجود ـ وذلك لأن صواريخ سكاد بدأت تصل ـ ولكن استيعابها ما زال في بدايته.

بعدما غادر رجال الأبحاث مكتبي، بدأت أفكاري تتأرجح ـ فأنا أنتظر أن يتصل بي رئيس الموساد مساءً، في أسرع وقت ممكن، ويبلغني ما هي المعلومات التي سيبلغه بها «المصدر». كان لدي إحساس بأن هناك شيئاً ما يجري، ولكنه غير واضح الملامح.

بعد ظهيرة يوم الجمعة، عشية عيد الغفران، خرجت إلى شرفة مكتبي، الذي يطل شمالاً على شوارع منطقة الملك داود ومستشفى «إيخيلوف».

حركة المرور آخذة في التناقص، أواخر السيارات تغادر قلب تل أبيب في اتجاه المناطق السكنية في الضواحي، شعب إسرائيل يتأهب لعيد الغفران.

كنت أستعرض في عقلي أحداث ذلك اليوم منذ الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، عندما تلقيت معلومات عن عملية الإجلاء السريع والمتعجل لعائلات المستشارين السوڤييت عن سوريا. كيف كانت تقديرات المسؤولين في الدولة مثلما ظهرت في مختلف المناقشات؟ يجب أن أستعرض وأحلل تقديرهم للموقف، خاصة وأن المشكلة ليست عسكرية وإنما سياسية.

موضوع واحد ليس حوله شكوك ولا خلافات في الرأي، ولا تكهنات وهو أن جيوش مصر وسوريا متأهبة ومستعدة للدفاع وللهجوم، وفقاً للنظرية السوڤييتية التي تقول إن الوضع الدفاعي هو الوضع الذي ينطلقون منه إلى الهجوم. وهذا ما أكده كلٌ من رئيس الأركان ورئيس المخابرات العسكرية عند عرض الموقف على رئيسة الوزراء والوزراء. أما المجهول فإنه يقع في مجال نوايا الدكتاتورين: السادات والأسد. هل قررا دخول حرب في أكتوبر ١٩٧٣؟ هل هما على وشك إصدار أمر بالهجوم؟ وإذا كان كذلك. فمتى؟

لقد ثبت في الماضي أكثر من مرة، أنه في القضايا السياسية، كانت تقديرات موشيه ديان، التي اعتمدت على خبرته الواسعة وأحاسيسه، أكثر قرباً من الواقع عن تقديرات خبراء قسم الأبحاث. لهذا، كان كلامه واضحاً في ذاكرتي جيداً. فقد قال لنا: ألا يحتمل أن تكون المناورة المصرية ليست مناورة وإنما تمويه؟ أو ربما يتآمر العرب لشن هجوم مباغت؟ إن مجرد حقيقة أن وزير الدفاع طلب عقد اجتماع عاجل للحكومة، عشية عيد الغفران، تدل على إحساسه بأن الحرب قد تندلع في أي وقت.

كذلك إسرائيل جاليلي، وهو رجل صاحب خبرة لعشرات السنين، أحس بخطر أن الحرب سوف تندلع بالذات في عيد الغفران، وأصر في اجتماع الحكومة الذي انعقد اليوم على منح تفويض لرئيسة الوزراء ولوزير الدفاع لتجنيد واستدعاء الاحتياط واستخدام سلاح الطيران في مهام هجومية، بدون الحصول على موافقة الحكومة. كذلك فإن ما قالته رئيسة الوزراء في ختام الاجتماع أوضح للحاضرين التشابه بين الأيام التي سبقت حرب الأيام الستة وبين هذه الأيام بالفعل.

ومن جانب آخر، نجد أن وزير الدفاع ورئيس الأركان والوزراء بارليڤ وجاليلي وبيرس، وكلهم أصحاب ماضٍ عسكري، لم يتشككوا، حتى في شكل طرح سؤال، عما إذا كانت القوات النظامية قادرة على صد الهجوم، لم يقترح واحد منهم استدعاءً جزئياً للاحتياط. إن إحساس الثقة في قواتنا النظامية كان مشتركاً لجميع الموجودين.

وما هو رأي خبراء قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية؟ كلهم مشتركون في الرأي بأن احتمال الحرب ضعيف، حيث لا يوجد أي دليل على أن السادات قد غيَّر في قراره، بإمكانية دخول الحرب بعد الحصول على طائرات متطورة وصواريخ سكاد. والطائرات لم تصل بعد، والصواريخ بدأت تصل، ولكن لم تَنْتَهِ بعدُ تدريبات الأطقم على استخدامها. هل يمكن أن تدخل سوريا الحرب بدون مصر؟ بالطبع لا. والسؤال الذي أمامي الآن هو: هل لدي براهين كافية لرفض الرأي القائل بأن المصريين لن يدخلوا الحرب بدون الطائرات المتطورة وصواريخ سكاد، وهو الرأي الذي يستند على «معلومات» أثبتت صحتها لمدة سنتين؟ صحيح أن هناك بعض الظواهر التي لا نملك لها تفسيراً مريحاً، مثل إجلاء عائلات المستشارين السوفييت، والدعاية العربية السوفييتية التي تنشر أنباءً عن نوايا إسرائيلية هجومية، وحجم القوات السورية والمصرية المتأهبة على طول الحدود. ولكن من جانب آخر هناك أنباء كثيرة عن توقيتات انتهاء المناورة في مصر، وعن تسجيل أسماء ضباط للحجّ وتسريح أعداد من قوات الاحتياط المصرية منذ يومين.

قررت تأجيل تغيير التقدير الأساسي حتى أسمع من تسيڤي زامير ما هو رأي «المصدر». لقد وعدني زامير بأن يتصل بي الليلة قبل المنتصف لو وصلت أنباء تحذيرية. كان من الواضح لي أن القرارات التنفيذية بالنسبة لاستدعاء الاحتياط تعتمد على تقدير وزير الدفاع، وليس على تقديراتي. فقد رفض وزير الدفاع تماماً «الاحتمال الضعيف»، بل تسبّب في أن منحته الحكومة في الاجتماع الطارىء هو ورئيسة الوزراء تفويضاً لاستدعاء الاحتياط والقيام بأعمال قصف جوي لو نشبت الحرب يوم عيد الغفران. فجميع تصرفاته وقراراته بدءاً من ذلك الصباح تعتمد على تقديره بأن من المحتمل أن

تكون مصر وسوريا تتآمران لشن هجوم مفاجئ في عيد الغفران!.

هبطت إلى قاعة اجتماعات هيئة الأركان. فقد عقد رئيس الأركان اجتماعاً قصيراً تحسباً لعيد الغفران. وقد استعرضت استعدادات جيوش مصر وسوريا، وأخبرت الحاضرين بموضوع إجلاء عائلات المستشارين السوڤييت وأكدت على التقرير القائل بأن احتمال الحرب ما زال ضعيفاً. قال رئيس الأركان إنه يوافق على تقدير المخابرات العسكرية بالنسبة للاحتمال الضعيف واستعرض خطوات الاستعداد التي قررها. بعد ذلك خرج قادة رؤساء الأفرع وأخذ كل منهم طريقه.

وقد أصابتني المفاجأة بأن رئيس الأركان لم يذكر تقدير الموقف الخاص بوزير الدفاع، الذي كان مختلفاً في جوهره عن تقدير رئيس الأركان فيما يتعلق باحتمال اندلاع الحرب في عيد الغفران. لماذا أخفى عن قادة القيادات وأسلحة الجو والبحر ورؤساء أفرع هيئة الأركان، بأن وزير الدفاع قد تكهن في نفس اليوم، في الساعة التاسعة صباحاً، بوضع يختلف عن تقديره؟ لماذا لم يخبرهم بأن وزير الدفاع يخشى هجوماً مباغتاً في عيد الغفران وأن الحكومة قد منحت تفويضاً باستدعاء الاحتياط واستخدام سلاح الجو لرئيسة الوزراء ولوزير الدفاع لو اندلعت الحرب في عيد الغفران؟

الأكثر من هذا، لماذا لم يقم وزير الدفاع نفسه باستدعاء قادة القيادات وأسلحة الجو والبحر ويقول لهم «في تقديري، قد تندلع الحرب غداً» إن هذا التقدير المصيري للموقف، الذي يرى وزير الدفاع ضرورة عرضه على الحكومة الأمريكية، لماذا لم يعرضه أمام قادة جيش الدفاع؟ هنا يجب أن نؤكد أن هناك فارقاً جوهرياً بين رئيس المخابرات العسكرية وبين بقية قادة هيئة الأركان، فرئيس المخابرات العسكرية هو القائد الوحيد الذي ينتظرون منه تقديرات تتعلق بالعدو، وهذه التقديرات مستقلة وغير مرتبطة بتقديرات الوزراء أو رئيس الأركان. يجب عليه أن يحافظ على موضوعية تقديره وتقدير ضباط الأبحاث. وهذه الأمور تتعلق فقط بتقدير الوضع وليس بالنسبة لأوامر عملية.

مقابل ذلك، يجب أن تكون قرارات وأعمال هيئة الأركان خاضعة لتقدير

الموقف الخاص بوزير الدفاع، وهو الوزير الذي يمثل حكومة إسرائيل أمام جيش الدفاع. فإذا كان وزير الدفاع يقدر أن نية المصريين والسوريين هي شن هجوم مفاجئ في عيد الغفران، فيجب على هيئة الأركان أن تدرك وتعلم بهذا التقدير وأن تستخلص منه النتائج العملية.

هل كان قادة القيادات ورؤساء أسلحة الجو والبحر سيتصرفون بشكل مختلف في الفترة ما بين يوم الجمعة ويوم السبت لو علموا بتقدير وزير الدفاع للموقف؟ إنه سؤال غامض، أي إجابة عليه ستكون بمثابة تخمين فقط. من الواضح أن رئيس الأركان قد أخطأ بشدة حينما لم يبلغ أعضاء هيئة الأركان، بأن هناك تقديراً مختلفاً عن تقديره هو والمخابرات العسكرية - بالاحتمال الضعيف للحرب - هو تقدير خاص بوزير الدفاع يعطي للحرب احتمالاً كبيراً. مع هذا، كان هذا هو خطأ موشيه ديان، الذي لم يلتقِ شخصياً بقادة هيئة الأركان، حتى يخبرهم بتقديره المختلف عن تقدير رئيس المخابرات العسكرية ورئيس الأركان، وأن تقديره للموقف يقول: إن احتمال الحرب بات كبيراً وإنها قد تقع غداً، أي في عيد الغفران. كان من الواجب أيضاً أن يوضح لقادة الجيش أن الحكومة قد خولت رئيسة الوزراء وهو أيضاً استدعاء الاحتياط في عيد الغفران لو حدث واندلعت فيه الحرب.

عشية عيد الغفران ١٩٧٣، قبل أن تقع الحرب، أخطأ المسؤولون في الدولة وفي مؤسسة الدفاع خطأ رئيسياً وجوهرياً في أسلوب تفكيرهم وتحليلاتهم للوضع الذي ساد في ذلك اليوم بالنسبة لأمن إسرائيل. يرجع أصل الخطأ إلى القرار الواعي، أو شبه الواعي، بأنه يمكن اتخاذ قرار يخص الإجراءات التي تمس أمن الدولة على أساس تقدير نوايا الدول المعادية. إضافة إلى ذلك القصد يقع على الدول المعادية التي يحكمها ديكتوتاريون. وهذا يعني أن قرار الحرب لا يمر عبر خطوات وإجراءات ديمقراطية ولو حتى سرية.

مثلما يعلمنا التاريخ، تعتبر ضئيلةً هي فرصةُ أن نعلم بوقت كافٍ موعد نوايا العدو بشن حرب مفاجئة. مفاجئة ضئيلة فتاريخ الخمسين عاماً الأخيرة يقول إن فرصة النجاح في التكهن أو العلم المسبق بنوايا العدو، تساوي

صفراً. لهذا فإن هذا خطأ جوهري وأساسي، ارتكبته حكومة إسرائيل وقادة مؤسسة الدفاع، عندما القوا بثقلهم من البداية على نوايا الهجوم لدى زعماء الدول المعادية لإسرائيل - لم يكن ولن يكون، لدى أي رئيس وزراء أو وزير في إسرائيل، القدرة على التنبؤ الصائب بنوايا الدول المعادية لنا. فمن المنتظر والمعروف أن العدو سوف يبذل كل جهوده لإخفاء هذه النوايا بطريقة أو بأخرى، وسواء عن طريق التمويه والخداع، بهدف تحقيق مفاجأة شن الحرب ضدنا.

وقد ارتكب رئيس الأركان خطأ مماثلاً، عندما اعتمد على ما أسماه «استدعاء الاحتياط بعد الحصول على شواهد أخرى». ولم يكن لدى رئيس الأركان أي شكوك فيما يتعلق بقدرة العدو. وحسن استعداداته المناسبة للدفاع والهجوم، وانتشار قواته، لقد قال صراحة، إن المصريين والسوريين متأهبون ومستعدون، أما الشواهد الأخرى التي كان ينتظرها ويتمناها، فإن جوهرها قد تعلق بنوايا العدو وجوهرها، لوقت تتضح فيه هذه النوايا وتنتقل من القول إلى الفعل. كان رئيس الأركان يأمل أن تصل أنباء عن نوايا العدو ببدء المعركة وتوقيتها المنتظر.

ورغم أن الفرص كانت صغيرة، ويمكن الحديث هنا عن الحظ والصدفة، فإن الأنباء الخاصة بنوايا العدو وتوقيت تنفيذها قد جاءت فعلاً قبل عشر ساعات من بداية الحرب، وكان من الممكن أيضاً ألاّ تصل هذه المعلومات، ولكن لا يجب أن يقوم بناء دفاع دولة على المصادفة والحظ. إن أسلوب التفكير الذي يستبعد استدعاء الاحتياط إلى أن تصل المعلومات - وإعلان الاستدعاء الكامل بعد أن تصل - هو أسلوب خاطئ من أساسه وخطير. في حالات عدم التأكد، وعندما يصبح الخطر مصيرياً، فمن الصواب اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من الأخطار في حالة الخطأ. في موقف عدم التأكد الذي ساد بدءاً من بداية شهر أكتوبر ١٩٧٣، كان الإجراء الوحيد الصائب هو إعلان الاستدعاء السري أو الجزئي لتعزيز القوات واتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لإنعاش جهاز الاستدعاء وملء مخازن الطوارئ. لقد سبق وأن اتخذت هذه الإجراءات عدة مرات في حالات الطوارئ ومناورات التأهب في الخمسينات والستينات.

والبديل الوحيد للاستدعاء الجزئي هو الثقة التامة في قوة الجيش النظامي وسلاح الطيران في التصدي بنجاح لهجوم العدو. فإذا كان هذا هو الاعتقاد السائد في هيئة الأركان العامة والحكومة فهذا يعتبر خطأً تنفيذياً، خاصة في الجانب المتعلق بسلاح الطيران. إضافة إلى هذا، لو كانت هناك ثقة وإيمان بقدرة الجيش النظامي، وحسن انتشاره الحالي، للتصدي لهجوم العدو بنجاح، فإن المطلوب هو نقل القوات النظامية إلى حالة التأهب القصوى تحسباً للهجوم المرتقب. وهذا بالضبط ما فعله رئيس الأركان، وهذا بالضبط هو السبب الذي جعل وزير الدفاع يشير إليه في نفس اليوم. فقد أصدر تعليماته إلى الجيش النظامي بإعلان الحالة «ج»، وهي حالة الاستعداد القصوى، وألغى الإجازات. من ناحيته وناحية وزير الدفاع كان جيش الدفاع مستعداً ومتأهباً للحرب. ومن هنا لا يمكن اعتبار الهجوم، هجوماً مباغتاً، فقد توقعه وزير الدفاع على الاحتمال الأكبر. أما رئيس الأركان فقد اعتبر احتماله ضعيفاً، ولكنه اتخذ كافة الإجراءات التي رأى أنها ضرورية وكافية، لصد الهجوم إذا وقع.

وأعتقد أن موشيه ديان قد أدرك كل هذه الأمور خلال الأيام الأولى للحرب ولكن ديان ـ إضافة إلى كونه رجلاً عسكرياً واستراتيجياً ـ كان سياسياً يريد البقاء. فبينما الحرب دائرة، وبالطبع فور وقوعها، بدأ ديان يحسب الحسابات التي تخلصه من الورطة، وحتى يفلت بنفسه، قال إن الأخطاء كانت «فنية»، ولهذا فإنها جميعاً تقع على كاهل الجيش فقط. ومثلما سنقول في الفصول القادمة، واستناداً إلى وثائق، فإن وزير الدفاع كان يدرك جيداً، أن تقدير المخابرات العسكرية بأن احتمال الحرب ضعيف قد لعب دوراً ضئيلاً، فيما حدث قبل الحرب وفي الأيام الأولى منها. ولكن إغراء تحميل كل المسؤولية على المخابرات العسكرية كان كبيراً لم يستطع ديان أن يصمد أمامه.

الفصل الثالث عشر

المخابرات العسكرية في الحرب

وصلت المعلومات التي أدت إلى صدور قرار استدعاء وحدات الاحتياط، تليفونياً، إلى مكتب رئيس الموساد يوم السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ في الساعة الثالثة فجراً.

والملفت للنظر في هذه المعلومات هو تحديد يوم وساعة بدء الحرب. وقد كتب ديان عن مهارة المصدر الذي حصل على هذه المعلومات قائلاً: «إن مصدر هذه المعلومات هو مصدر مطلع... فقد كانت لدينا مثل هذه المعلومات في الماضي، وبعد ذلك، عندما لم يقم العرب بالهجوم، جاء تفسير يقول إن السادات قد غير رأيه في اللحظة الأخيرة. وهذه المرة أيضاً قيل: إنه لو علم السادات أننا قد علمنا بالأمر أنه قد فقد عنصر المفاجأة، فمن المحتمل أن يلغي، أو أن يؤجل على الأقل، موعد الهجوم» [من كتاب أحجار على الطريق، ص ٥٧٥] يضيف إلى ذلك السكرتير العسكري لموشيه ديان أرييه براون «أن هذا المصدر المطلع هو الذي سبق أن بعث لنا بثلاثة تحذيرات مماثلة.. ومعلومته التي جاءت في بداية شهر سبتمبر بأن الموعد قد تأجل إلى نهاية العام». [كتاب براون ص ٦٨].

وعلى سبيل الذكر، أين هذا الاطلاع الكبير لذلك المصدر الذي أبلغ عن ثلاثة تحذيرات غير صحيحة. وفي بداية شهر سبتمبر قال إن الموعد قد تأجل إلى نهاية العام؟ ألا يخدعنا هذا المصدر على مر السنين، ولا يحذرنا؟ ولماذا أرسل تحذيراً حقيقياً عشية عيد الغفران؟ ألم يكن يعرف، مثلما قرر ذلك الجنرال الجمسي المصري في كتابه، بأن التحذير المتأخر هكذا لا يغير أي شيء بالنسبة لخطط الجيش المصري؟ يحتمل أن يكون الهدف الخداعي

الأخير «للمصدر» كان خداع جيش الدفاع فيما يتعلق بموعد بدء المعركة. ومن المعتقد أن «المصدر» كان على علم بأنه قد تم التخطيط لبدء المعركة في الساعة الثانية.

ما السبب إذن الذي جعل وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان يوافقان على استدعاء الاحتياط، رغم الجدل بينهما حول حجمه؟ لم يفسر أحدهما السبب الذي جعله يعلن الاستدعاء التام والعلني، بينما لم تؤدِّ أنباء سابقة خلال نفس الأسبوع إلى حتى مجرد إعلان الاستدعاء الجزئي؟. يجدر بالذكر أن وزير الدفاع قد أكد صباح يوم الجمعة، أن احتمال الحرب كبير، وأنها ستندلع فجأة، في عيد الغفران على ما يبدو، وأن تقديره هذا للموقف ملزم لرئيس هيئة الأركان. من المحتمل أن حقيقة المعلومات التي ذكرت اليوم والساعة لبدء المعركة، هي التي أعطتها المصداقية في نظر أصحاب القرار، خاصة على أساس التخبط الذي ظهر نتيجة إجلاء عائلات المستشارين السوفييت وحشود القوات المصرية والسورية على طول حدود دولة إسرائيل.

لحظة أخذت القيادة السياسية والعسكرية هذا التحذير على محمل الجد، ركزت أعمالها على موضوعين ذي أهمية كبيرة: إبعاد الاستدعاء وتوجيه ضربة جوية مبكرة. وهذان الموضوعان ليسا من اختصاص هذا الكتاب ولن أتوسع فيهما. ولكن في هذا الحدث درس هام يتعلق بالنظرية الأمنية وهو: إن عدم استدعاء الاحتياط طالما لم تصل معلومات مؤكدة عن يوم وتوقيت بدء الحرب، يعتبر أمراً حاملاً في طياته أخطاراً كثيرة.

أولاً: فقد لا تصل هذه المعلومات أساساً.

ثانياً: قد تصل في فترة زمنية ضيقة غير كافية لاستدعاء الاحتياط وإعداد الجيش على الجبهة.

إن هذا الحدث بالذات يؤكد ضرورة العودة والتمسك بمعنى مفهوم الإنذار المبكر مثلما كان معمولاً به في جيش الدفاع إلى ما بعد حرب الأيام الستة. هذا المعنى الذي أكد أن استدعاء الاحتياط وتعزيز الجبهة يتمّان نتيجة

وصول معلومات عن زيادة حجم قوة العدو على حدود إسرائيل، تلك الزيادة التي تعبث بميزان القوى في غير صالح إسرائيل بشكل يعرض قدرة جيش الدفاع للخطر وعدم استطاعته حماية الدولة.

ينصب دور المخابرات العسكرية في وقت الحرب أساساً على الموضوعات العسكرية، على المستويين العملي والتكتيكي. إن المساعدات التي قدمتها المخابرات العسكرية في فترة الحرب لهيئة الأركان، وللقيادات ولسلاحي الطيران والبحرية، ساهمت مساهمة ذات ثقل كبير في تحقيق انتصارات في ساحة المعركة. ومثلما سبق وأن كتب، فإن خطط الحرب المصرية والسورية قد وضعت أمام القادة، إضافة إلى ذلك، فقد حصلت وحدات جمع المعلومات التابعة للمخابرات العسكرية على معلومات عن خطوات العدو خلال المعركة في الوقت المناسب، مثلاً منها: موعد عبور الفرقتين المدرعتين المصريتين، ٤ و٢١، قناة السويس، وتاريخ هجومهما في اتجاه ممري الجدي ومتلا، وقد تم إبلاغ القيادة الجنوبية مسبقاً بهذه المعلومات. في أعقاب ذلك، نصبت الألوية المدرعة الإسرائيلية كمائن في ١٤ أكتوبر للفرق المدرعة المصرية ودمرت لهم أكثر من ٢٥٠ دبابة في يوم واحد. وهذا الانتصار هو الذي مهد الطريق أمام القوات الإسرائيلية لتخترق الضفة الغربية للقناة.

كذلك فإن توقيت تحرك اللواء المصري المدرع رقم ٢٥ في اتجاه رأس جسر الفرق المدرعة قد تم إبلاغ القيادة الجنوبية به قبل أن يبدأ. وقد قامت القيادة بنصب كمين ودمرت ٩٦ دبابة من بين مائة دبابة بعد معركة قصيرة جداً.

هناك قيود ومحاذير أمنية تحول دون إعطاء المزيد من النماذج الدالة على نجاح المخابرات أثناء الحرب، وهي عمليات ناجحة هامة من الأفضل عدم الكشف عنها. كذلك فإن هذا الكتاب لا يتناول العمليات الناجحة، وإنما ركز أساساً على الأخطاء من أجل تعلُّم الدروس المستفادة مستقبلاً.

مع هذا من واجبي أن أشيد بإنجازات رجال المخابرات، فقد صمدوا

بكرامة وبشرف أمام ضغوط الحرب. فمع «حروب الجنرالات» التي حدثت داخل القوات البرية، برز الانسجام والعمل الجماعي لكافة وحدات سلاح المخابرات. فلم تحدث صراعات بين الجنرالات ولا بين من هم برتبة الكولونيل، باستثناء حادث واحد شاذ، ويمكن من هذا الشاذ فعلاً أن نعرف القاعدة العامة. يجب أن نتذكر الضغوط النفسية التي واجهها العاملون في قسم الأبحاث. رغم ذلك لم يحدث انهيار، وقام الرجال بأداء عملهم بإخلاص وتفانٍ ليلاً ونهاراً.

الفصل الرابع عشر

ثلاثة أوهام وثمنها

«أين حدث الخطأ؟. حدث الخطأ عندما لم نجهز قوات كافية تحسباً لوقوع الحرب... وقد حدث هذا ليس لأننا نجهل شيئاً وأن رئيس المخابرات العسكرية لم يخبرنا بعدد الدبابات وعدد المدافع وما يمكن أن يحدث.. كان الخطأ واقعاً ما بين فهم ما يحدث في مصر أو في سوريا وبين ترجمة ذلك في شكل عدد القوات التي يجب أن تكون جاهزة» [وزير الدفاع موشيه ديان، في خطاب ألقاه أمام اجتماع للقيادة العامة استعرض فيه أحداث حرب عيد الغفران ـ ١٤ فبراير ١٩٧٤ـ].

ليس لدي شك في أن موشيه ديان قد عرف كيف يستخلص النتائج العسكرية الصحيحة من حرب يوم الغفران والأحداث التي سبقتها، بشكل أسرع وأكثر دقة عن أي شخص آخر في القيادة العسكرية.

في أول نوفمبر، بعد تنفيذ وقف إطلاق النار بأسبوع، التقى ديان مع كبار الرفاق من محرري صحيفة يديعوت أحرونوت، وسأله رئيس التحرير «نوح موزيس» الراحل: «ماذا حدث في الجيش؟ فقد قيل[لنا] إن الأمور لم تكن على ما يرام خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب».

قال وزير الدفاع: «فنياً، اتضح أن النظرية العملية العسكرية غير صحيحة، حتى [لو] كانت بقية الأمور على ما يرام، حتى لو كانت كمية القوات كافية... ولو كان جميع الأفراد قد تم استدعاؤهم، فقد اتضح أنه ليس في مقدور الدبابات أن تتقدم إلى القناة ولا الطائرات.. وقد تكهنا بأنه إذا حدث كذا وكذا، فإن لدينا على القناة ٣٠٠ دبابة و١٨٠ دبابة على هضبة الجولان وأن هذا عدد كاف... ولكنه لم يكفِ» [براون ص ٢٩٠].

ما الذي يعنيه ديان هنا؟

أ ـ «النظرية العملية العسكرية»، أي الخطط الحربية لجيش الدفاع «اتضح أنها غير سليمة».

ب ـ «حتى لو تم استدعاء جميع الأفراد»، فقد اتضح أن الدبابات لا تستطيع الوصول إلى قناة السويس ومنع عبور الجيش المصري، ولا في مقدور الطائرات أن تقترب من القناة لمعاونة القوات البرية (بسبب منظومة الصواريخ المصرية أرض ـ جو، الأمر نفسه ينطبق على هضبة الجولان).

جـ ـ الأكثر من هذا، لقد تكهنا أن ٣٠٠ دبابة على القناة و١٨٠ على الجولان تعتبر قوات كافية للصد، إلاّ أنّ الواقع أثبت أنها «غير كافية».

إنه وصف تلخيصي دقيق، وإن كان لا يحلل الأسباب العميقة للأخطاء الاستراتيجية في الخطط الدفاعية لجيش الدفاع، مثلما تم تحليلها في فصول سابقة.

لقد بدأ ديان ـ الحكيم والخبير ـ تحليله بكلمة عديدة المعاني وهي «فنياً» إنه يعرف أنه يتحدث إلى محرري صحيفة واسعة الانتشار، ذات تأثير ملحوظ على الرأي العام، إنه ينظر إلى الأمام ويرى أن هناك لجنة تحقيق سيتم تشكيلها. لهذا فإنه يؤكد أن «الخطأ» كان «فنياً»، أي أنه يقع كله على مسؤولية الجيش وليس مسؤولية الوزير.

ولكن مما لا شك فيه أن وزير الدفاع مسؤول، بالتضامن مع رئيس الأركان، عن حسن تخطيط ـ على المستوى الاستراتيجي ـ الخطط الخاصة بالحرب. وعندما يعترف ديان بأن «النظرية العملية العسكرية كانت غير سليمة»، فإنه يلقي على نفسه بمسؤولية خطأ خطير جداً، يقع في إطار مسؤولية وزير الدفاع، بما لا يقل عن مسؤولية رئيس الأركان. لقد عمل بن جوريون، معلم ديان، عندما كان وزيراً للدفاع كقائد أعلى للجيش الإسرائيلي. لم يفكر أبداً في أن يتنكر لمسؤوليته عن خطط الحرب الخاصة بجيش الدفاع.

في الأسابيع التالية واصل ديان بناء وتطوير الصيغة التي تؤدي إلى تبرئته تماماً أمام لجنة التحقيق. لقد أدرك جيداً أن عليه أن يوائِم كلامه مع المحفل الذي يتحدث أمامه، مثل: لجنة أجرانات والاجتماعات العسكرية ومختلف المحافل المدنية. كان ديان يتحدث أمام كل واحد منهم بنغمة مختلفة ومضمون مختلف. أما الجانب الثابت في جميع محاضراته فهو تحليل المسؤولية بصورة تجعل المستمع يفهم أنها لم تكن مسؤولية وزير الدفاع. وكعادته فعل ذلك ـ بذكاء كبير ـ فهو لم يتهم أطرافاً أخرى بشكل مباشر، ولكنه رسم صورة وجعل المستمعين إليه يستخلصون منها النتيجة «المنطقية».

يعتبر اجتماع القيادة العامة، أعلى هيئة عسكرية تدور فيها من حين لآخر مباحثات ومناقشات حول قضية يتم تحديدها مسبقاً. في هذا الاجتماع كل واحد حرّ في أن يعرب عن رأيه ـ وهو يلعب وظيفتين ـ فهذا المحفل هو القناة التي يتحدث خلالها وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى الجيش. في المقابل، فإنه يتيح لوزير الدفاع ولرئيس الأركان وللقادة سماع آراء الضباط، الذين ليست لهم علاقات مباشرة مع القيادة العليا.

في ١٤ فبراير ١٩٧٤، أي بعد أربعة شهور من الحرب، انعقد اجتماع القيادة العامة وكان موضوع الاجتماع هو (دراسة حرب أكتوبر). قال بعض المشاركين في الاجتماع، إن وزير الدفاع قد أخطأ خطأً استراتيجياً عندما لم يحسن تقدير دافع المصريين والسوريين للدخول في حرب من أجل استعادة سيناء وهضبة الجولان.

رد وزير الدفاع بقوله: إنه لم يخطئ على المستوى الاستراتيجي. لقد تنبأ بالحرب وأخبر الأركان العامة بذلك في مايو ١٩٧٣. وكان الخطأ في رأيه بأن كمية وحجم القوات على الجبهة لم يكن كافياً. صحيح أنه لم يقل صراحة، بأنه كان يجب القيام بعملية استدعاء جزئي لقوات الاحتياط لتعزيز الجبهات في حالة وقوع هجوم، ولكنه كان يقصد ذلك. لقد أدرك جيداً، أن تعزيز الجبهات كان ممكناً عن طريق استدعاء الاحتياط، حيث كان الجيش النظامي كله منتشراً على الجبهتين، الشمالية والجنوبية، كان يمكن لاستدعاء

وحدات الاحتياط أن يزيد من حجم القوات على خطوط الجبهة. فقد قال تلميحاً: كان خطأنا أننا لم نقم بعمل استدعاء جرئي ومبكر للاحتياط (جدير بالذكر أنه في فبراير ١٩٧٤ بدأت لجنة أجرانات عملها، وكان يمكن أن نرى في الكلام الذي قاله بوضوح الخط الذي «باعه» للجنة، والتي سارعت بشرائه. أي أنه لو كانت هناك أخطاء فهذه أخطاء تكتيكية، تقع مسؤوليتها على ضباط الجيش، وليس على المستوى السياسي. مع هذا، فقد قيل هذا الكلام في اجتماع للضباط، حيث تكلم ديان بالتلميح فقط، وكان حذراً في عدم توجيه اتهامات صريحة. كان يتكلم بصيغة «نحن»، وليس «أنا» أما أمله - الذي تحقق في لجنة أجرانات - كان على ما يبدو أن يخرجوه من صيغة «نحن» المقصود بها قادة الجيش».

ويحلل ديان هذه الأخطاء هكذا:

«ما الذي أخطأنا فيه؟ العكس تماماً، في الجزء التكتيكي وليس الاستراتيجي. ماذا كان هذا الخطأ؟ كان الخطأ عدم وجود دبابات كافية، لم يكن هل نحن مدركون أو غير مدركين أن مصر أو سوريا تنويان الحرب، وإنما عندما نرى أن السماء مليئة بالسحب، لا تعلن الحالة «ج» كل يوم. أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي أعلنوا فيها الحالة «ج» على مر ست سنوات تقريباً. وأعتقد أن حاييم بارليف قال هو أيضاً إنه في حينه لم تكن هناك (حالة ج) ليس لأننا لا نفهم شيئاً وأن رئيس المخابرات العسكرية لم يذكر عدد الدبابات وعدد المدافع وما يمكن أن يحدث. من قبلُ لم تكن هناك صواريخ والآن يوجد في سوريا ٣٥ صاروخاً (أي بطاريات الصواريخ أرض/جو) التي يدفعون بها إلى المقدمة.

«أين كان الخطأ؟ بأننا لم نعد بما يكفي من القوات تحسباً لبدء الحرب وأن نستعد لها. بالضبط على الصعيد التكتيكي وليس على صعيد الفهم السياسي - الاستراتيجي. أكثر من القول إنه في أبريل وفي مايو، وهذا ليس كلامي أنا فقط بل قولنا جميعاً - بأننا في طريقنا إلى الحرب ونتأهب للحرب، فقد كانت هذه هي نظرتنا للوضع. بالنسبة للاستعدادات، سواء بالنسبة لحجم

القوات وسواء لانتشار القوات، كان يجب الاحتفاظ بمزيد من القوات، بعضها في سوريا مع حوالي مائة دبابة أو مائتين. أعتقد أنه لو كان لدى حاقا (إسحاق حوفر قائد المنطقة) ٣٠٠ دبابة في القيادة الشمالية، ولو كانوا جميعاً مستعدين مثلما قال بارليف، وكان في مواقع قصف، لتغير الأمر. «إن التحذير كان نوعاً من الحظ، في الحقيقة، مثلما قال رئيس الأركان، فهو يمكن أن يأتي قبل يوم، ويمكن أن يأتي بعد ذلك بيوم، وربما لا يأتي إطلاقاً. أليست هذه معلومات قالها شخص ما لشخص ما، والتي لم يرصدها أحد على الساحة وأبلغ عنها. ولكن هل وصول هذا التحذير في الرابعة فجراً يجعلنا نستهين به؟ هل حتى ساعتان تكفيان لإعداد الوسائل المتاحة؟ على الأقل عندما يبدأ الطرف الثاني بإطلاق النار، لن يجدك غير متأهب على الإطلاق. من المستحيل استدعاء الاحتياط في ١٢ ساعة، ولكن من الممكن أن تضع كل وحدة في مكانها وأن تستعد لما سيحدث. أنا لا أستهين بمثل هذا التحذير، الذي ورد قبل ١٢ ساعة، أو خمس ساعات أو أربع ساعات.

«إنني لا أوجه اتهامات بشأن وضع المعدات، هنا كانت أو هناك. ولكن المشكلة كانت - أي الفشل أو الخطأ - أننا لم نكن نملك قوات كافية، وربما أنها لم تكن كلها، أو حتى كلها، مستعدة كما ينبغي، مستعدة أو غير مستعدة أنا لا أعلم. وبين تفهم ما يحدث في مصر أو ما يحدث في سوريا، وبين ترجمة هذا إلى حجم القوات التي يجب وضعها. هنا كان الخطأ».

ولم ترد كلمة «المفاجأة» في جميع أحاديث وزير الدفاع. يبدو أنه قد أدرك أن هذا التعبير هو «فرقعة» سياسية. لأنه لو كانت هناك مفاجأة، فإن أول سؤال هو: من الذي فوجئ؟ فإذا اتضح من هو الذي فوجئ، فإن الطريق سيكون قصيراً لتحديد من الذي يتحمل مسؤولية حدوث هذه المفاجأة. لهذا من الأفضل التمسك بالتفسير القائل: «كان يجب الاحتفاظ بعدد أكبر من القوات»، لأن هذا الزعم يرمز إلى المستوى التكتيكي، وهنا تكون المسؤولية على الجيش وليس على الوزير.

كان استخدام كلمة «مفاجأة» سيحدث ضجة، حتى لا يحدث خلاف على

أن المفاجأة في بداية الحرب هي مفاجأة سياسية ـ استراتيجية. إنَّ مثل هذه المفاجأة هي نتاج قرار الجهاز السياسي للأعلى في الدول العربية بدخول الحرب، والحرب هي خطوة سياسية ـ عسكرية على المستوى العالي جداً. إنها ليست عملية تكتيكية يمكن تحميل الجيش مسؤوليتها. وفقاً للقانون والفكر السليم، فإن القرار على المستوى السياسي والاستراتيجي هو قرار الحكومة المنتخبة، وليس قرار الجيش. إنه لدى الجيش أجهزة وظيفتها مساعدة الحكومة على اتخاذ القرارات السياسية ـ الاستراتيجية. وهناك مثل هذه الأجهزة في الموساد وفي وزارة الخارجية يمكن الاستعانة بها ويمكن الاستغناء عنها، ويمكن قبول تقديراتها وتكهناتها ويمكن رفضها (مثلما فعل رئيسة الوزراء ووزير الدفاع سواء في أبريل ومايو ١٩٧٣، أو عشية عيد الغفران). ولكن من المستحيل أن تلقى على هذه الأجهزة المسؤولية الأعلى لتقدير الموقف القومي.

من المهم جداً توضيح هذا الموضوع، لأنه بدونه لن يكون هناك نظام ديمقراطي. وأتمنى وأعتقد أن يتفق الجميع على أن المسؤولية تقع فقط على من يملك الصلاحية والتفويض في إتخاذ القرار.

إن الجهاز السياسي ـ وحده فقط ـ صاحب التفويض في أن يصدر تعلميات حول دخول الحرب، أو عدم خوضها، أو استدعاء الاحتياط من عدمه. هو وحده صاحب التفويض في أن يقرر ما إذا كان يوجه ضربة إجهاض للعدو لو قدَّر أنه على وشك الهجوم، أو أن يمتنع عن الإقدام على أي خطوة مبكرة. كلها قرارات سياسية عسكرية على المستوى الاستراتيجي. وهي تنبع من تقدير قومي للموقف، الذي هو من مسؤولية الحكومة، أولاً على رئيس الوزراء ثم وزير الدفاع. أما الطريقة الأخرى التي سلكها السياسيون، في صراعهم اليائس للإفلات بجلدهم، كان إلقاء كل المسؤولية على رئيس المخابرات العسكرية، وكان هذا يتم على طريقه (صحيح أننا علمنا بأمر الاستعداد الهجومي العربي، ولكن رئيس المخابرات العسكرية قال إن احتمال الحرب ضعيف، لهذا لم نفعل أي شيء، وفي عيد الغفران فوجئنا بأن تقديراته لم تكن صائبة...».

إن مثل هذا الرأي هو غباء مستحكم، ولا دهشة في أن السياسيين لم يجرأوا على أن يقولوه صراحة، وإنما تلميحاً.

أولاً: وفقاً لهذا الرأي، لم يقل رئيس المخابرات العسكرية أن الحرب ليست محتملة. وإنما قال فقط: إن احتمالها ضعيف.

ثانياً: ـ وهو الأخطر كثيراً ـ إن هذا الرأي يعني أن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع لا يقومان بعمل تقدير مستقل للموقف وإنما يقبلان بشكل أتوماتيكي تقدير رئيس المخابرات العسكرية. إن مثل هذا الرأي قد يمكن تمريره جيداً في اجتماعات ومؤتمرات طلابية، أو في ميدان المدينة أو الصحف ولكن من غير الممكن تسويقه في اجتماع القيادة العليا. لم يكن موشيه ديان العظيم يستطيع أن يقف أمام مثل هذا الاجتماع ويقول: «ماذا تريدون مني ؟ قد قال إيلي زاعيرا أن احتمال الحرب ضعيف. . .» لأنهم كانوا سيسألونه على الفور (مثلما سألوه في اجتماعات أخرى أكثر جدية من لجنة أجرانات): «منذ متى تتقبل أنت يا ديان بشكل أتوماتيكي التقديرات الخاصة بنوايا السادات والأسد؟ وأنت الذي تكرر دائماً أنك تعرفهما أفضل كثيراً من أي وزير أو رئيس أركان؟». من الواضح أنه في اجتماع مجلس القيادة العليا ما كان يستطيع ديان أن يسمح لنفسه بأن يتعلق بأهداب المفاجأة، لأن الذي أصيب أساساً بالمفاجأة كان هو نفسه، وكان الأسد والسادات هما صاحبي المفاجأة، حيث تقع مسؤولية تقدير نواياهما السياسية على عاتق الحكومة وكما قلنا، فإن ديان أدرك هذا، ولذلك قصر «الخطأ» على حجم القوات التي على الجبهة.

من الواجب قول الحقيقة، بأن ديان صدق في قوله بأنه كان من الضروري زيادة حجم القوات على الجبهات منذ أول أكتوبر، ولكن عدم زيادة القوات ليس بالخطأ التكتيكي، إنه خطأ في أسلوب التصرف أثناء حالات عدم التأكد، على أعلى المستويات، بعيداً عن المجال التكتيكي أو الاستراتيجي إنه حسن التصرف في حالات عدم التأكد يتطلب نظرة واقعية فيما يتعلق بما يمكن ويحتمل أن يحدث، وهذا ليس موضوعاً عسكرياً ولكنه حقل كامل في حد ذاته يحتاجه كل هؤلاء الذين تملي عليهم وظائفهم ومسؤولياتهم أن

يتخذوا قرارات في ظل واقع غير واضح. هناك أخطاء كثيرة يكون مصدرها عدم فهم الواقع كما هو وتكمن جذور أخطاء كثيرة في الأوهام. فالوهم هو نتاج صورة لتفكير خاص بواقع معين، بدون أن يكون لهذه الصورة محل في الواقع، في أوقات متقاربة (وليس دائماً بالضرورة)، يكون الوهم هو نتاج مباشر لتفكير نابع من التمني.

كان المسؤولون في مؤسسة الدفاع خلال الفترة السابقة على حرب عيد الغفران مصابين بعدة أوهام في المجال السياسي ـ العسكري، كما يلي:

الوهم الأول: إمكانية اكتشاف نوايا الهجوم المفاجئ عن طريق تلقي تحذير بذلك قبل عدة أيام. إن تاريخ القرن العشرين مليء بحروب كثيرة بدأت بالمفاجأة، ولا نجد نموذجاً واحداً على فشل تحقيق المفاجأة. إن اعتماد أمن دولة، تواجه خطر الحرب الدائمة، على اكتشاف مبكر لنوايا العدو بعدة أيام (ليس سنوات ولا حتى ساعات)، هو وهم، وأمل ذو واقعية ضعيفة جداً. (وبالفعل، فإن نظرية الأمن الإسرائيلية قد اعترفت بذلك، واستندت إلى مبدأ مختلف تماماً، أي الرد على ما يفعله العدو حالياً، وما يجري على الساحة. أما قرار رئيس الأركان الذي اشترط استدعاء الاحتياطي بوصول «شواهد أخرى»، بينما هو نفسه قرر أن المصريين والسوريين متأهبون للهجوم والدفاع، فقد كان بمثابة خروج شديد عن النظرية الأمنية).

الوهم الثاني: في مرحلة الدفاع يمكن لجيش الدفاع أن يواجه الجيوش العربية بنسبة: ١٠ـ١ في القوات لغير صالحه. (وكانت هذه هي تقريباً نسبة القوات التي سادت طوال الوقت على جبهة القناة وفي هضبة الجولان، في المدفعية كانت نسب القوات أكثر سوءاً). إن هذا وهم وتخطيط غير واقعي، سواء بسبب طول الجبهة (مما أتاح للقوات المصرية عبور القناة بدون أن تصطدم بأي مقاومة تذكر) وسواء بسبب التفوق الإسرائيلي الذي ظهر بشكل أساسي عندما كان جيش الدفاع في وضع الهجوم وليس الدفاع، وسواء بسبب أن التخطيط لم يهتم بدافع الجندي المصري والسوري لتحرير الأرض المحتلة.

الوهم الثالث: أن سلاح الطيران سينقذ القوات البرية قليلة العدد إلى أن تصل قوات الاحتياط. في عام ١٩٧٣ كان هناك غموض في مجالين.

الأول: عدم التأكد من أنه في مقدور سلاح الطيران أن يتغلب على بطاريات الصواريخ أرض/جو المكدسة. بالعكس، فالتجربة البسيطة عام ١٩٧٠ في مصر أثبتت أن النجاح ليس مؤكداً، وهناك من قال: إن فرص الفشل كبيرة جداً. (لقد قام الصاروخ بإخضاع جناح الطائرة) تلك العبارة جاءت على لسان قائد سلاح الطيران ورئيس فرع العمليات الأسبق، عزرا وايزمان).

الثاني: ماذا يحدث لو هاجمت سوريا أو مصر بينما السحب تملأ السماء وتحجب تشكيلات بطاريات الصواريخ أرض/جو، وبذلك تحول بشكل فعال دون مهاجمة الطائرات لهذه البطاريات؟ وهذا بالضبط ما حدث على الجبهة السورية في عيد الغفران ـ السادس من أكتوبر ـ ولم يجد سلاح الطيران حلاً لهذه المشكلة.

كيف يمكن أن يعتمد الدفاع عن الدولة على معاونة جوية للقوات البرية النظامية؟

وكيف تعتمد هذه المعاونة الجوية على شرط تدمير تشكيلات الصواريخ أرض/جو؟

وكيف يعتمد تدمير الصواريخ أرض/جو على مناخ صاف فوق تشكيلات هذه الصواريخ؟

إذ حدث يوم هجوم العدو، أن غطت السحب بطاريات الصواريخ أرض/جو، فإن كل هذا البناء، من أوله إلى آخره، سوف ينهار وكأنه بيت من ورق الكوتشينة!

لأنه بسبب الغيوم لن يتم تدمير الصواريخ.

وإذا لم تدمر الصواريخ، لن تكون هناك معاونة جوية للقوات البرية النظامية.

وإذا لم تتوافر المعاونة الجوية للقوات البرية، فلن تنجح هذه القوات في صد العدو، لا في الجولان ولا في القناة.

وكل هذا لأنه بالمصادفة، أو غير المصادفة، حدث الهجوم السوري ـ المصري في يوم غطت فيه الغيوم بطاريات الصواريخ.

فلو كانت السياسة الإسرائيلية عام ١٩٧٣ هجومية، ولو كانت الخطة الاستراتيجية قد حددت أن يكون جيش الدفاع هو الذي يبدأ الحرب، وهو الذي يحدد تاريخها، لأصبح من حق جيش الدفاع أن يقيم خططه على أساس أن سلاح الطيران هو الذي سيحدد متى لا يبدأ الهجوم أي عندما تكون بطاريات صواريخ أرض/ جو مغطاة بالغيوم، يتم تأجيل الهجوم إلى يوم صحو.

إلا أنه منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، أصبحت السياسة دفاعية وليست هجومية. كان واضحاً أن الدول العربية هي التي ستحدد يوم الهجوم. وبناءً على هذا، فإن خطط الدفاع التي تعتمد على المعاونة الجوية، مثلما قال رئيس الأركان، كانت تعتمد على طقس مناسب، ليس لدولة إسرائيل أي سيطرة أو تحكم فيه، وهذا كله بدون الاهتمام بأنه من الناحية التكنولوجية «أصبح الصاروخ يخضع جناح الطائرة» في عام ١٩٧٠. يمكن أن يزعم أحد أن سلاح الطيران اعتقد أن لديه حلاً تكنولوجياً عملياً لموضوع الصواريخ أرض/ جو، ولكن هل كان يملك حلاً لمشكلة الغيوم؟

لقد بذل حقاً سلاح الطيران جهوداً كبيرة منذ وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ لتحسين قدرته على حماية نفسه من الصواريخ أرض/ جو من جانب، وعلى تدميرها من جانب آخر. لهذا تم تزويد الطائرات بأجهزة حديثة تكنولوجية من إنتاج الولايات المتحدة (التي اهتمت جداً بهذا الموضوع، واعتبرت الشرق الأوسط حقل تجارب هام للغاية)، ولكن السوڤييت لم يقفوا مكتوفي الأيدي. فقد اهتموا بما يحدث في الشرق الأوسط بما لا يقل عن اهتمام الأمريكيين به، وبذلوا قدر استطاعتهم لتحسين قدرة بطاريات الصواريخ أرض/ جو. منذ أغسطس ١٩٧٠ لم تحدث أي مواجهة بين الطائرة والصاروخ

أرض/ جو، ولهذا لم تكن هناك أي أسباب واقعية، لنفترض أن نتائج المواجهة عام ١٩٧٣ ستكون مختلفة عن تلك النتائج السيئة التي ظهرت قبل ذلك بثلاث سنوات. كان من الوهم الاعتماد بثقة تامة على كفاءة سلاح الطيران في تدمير بطاريات الصواريخ أرض/ جو السوفيتية. لم يكن هناك برهان ما على أن التكنولوجيا الغربية الكامنة في الطائرات الهجومية أفضل من التكنولوجيا السوفيتية، التي قامت عليها منظومات الدفاع الجوي لدى سوريا ومصر. ولكن في مخططات جيش الدفاع لعام ١٩٧٣، تم أخذ نجاح الطائرات ضد الصواريخ كأمر عملي مسلم به، لا يعتمد على أساس من الشك ولا غبار عليه أما الواقع فكان مختلفاً.

في حرب عيد الغفران فَقَدَ سلاح الطيران ١٠٩ طائرات. سبع طائرات فقط فقدناها في معارك جوية، أما الباقي - أكثر من مائة طائرة - فقدناها نتيجة نيران أرضية (من صواريخ متطورة). أما سوريا فكان كل ما فقدته أربع بطاريات صواريخ أرض/ جو، من بين ٣٠ بطارية صواريخ أرض/ جو على طول الجبهة. وصحيح أن مصر قد فقدت ٤٣ بطارية صواريخ أرض/ جو من بين حوالي ٦٠ بطارية في منطقة قناة السويس، إلاّ أن القسم الأعظم منه دمرته دبابات - بيرن واريك - وليس سلاح الطيران.

في تقديرات المواقف التي تمت قبل حرب يوم الغفران تم وضع سيناريوهين في الحسبان:

السيناريو الأول: إن مصر وسوريا ستشنان فعلاً الحرب ضد إسرائيل ولكن ليس في المستقبل القريب.

والثاني: إن الحرب ستقع خلال الأيام القادمة.

كلما اقترب تاريخ السادس من أكتوبر، كلما تزايدت الشكوك بضرورة التعامل بجدية مع السيناريو الثاني، أي أن الحرب باتت قريبة. وقد شملت الإجراءات تعزيز الجبهات وفقاً للخطط الدفاعية. وقد اعتمدت كلها على القوات النظامية، ووضع سلاح الطيران في حالة تأهب قصوى وعلى إعلان الحالة (ج) في كافة وحدات جيش الدفاع. وكان العنصر الذي حسم تحديد

حجم العمليات التي اتخذت هو مجموعة الأوهام العسكرية. وفي حرب عيد الغفران تبددت الأوهام.

فالقوة المدافعة النظامية، كانت صغيرة لدرجة السخف مقارنة بالقوة المهاجمة، فلم تنجح في صد العدو على قناة السويس ذاتها وعلى خط الحدود في هضبة الجولان. إن التخطيط العملي الذي قال إنه في مقدور ٣٠٠ دبابة في الجنوب و١٨٠ دبابة في الشمال ـ وبمعاونة من الطيران ـ صد الهجوم لحين وصول الاحتياط، أثبت أنه تخطيط غير واقعي لم ينجح سلاح الطيران في تدمير تشكيلات الصواريخ أرض/جو، وعلى هذا، كانت معاونته للقوات البرية في أول أيام الحرب صغيرة، ولم يكن له أي تأثير فعال على مصير المعركة البرية.

وبالنسبة لوهم الحصول على تحذير بنوايا العدو، وأن يتضمن معلومات قيمة ـ صحيح أنه قد وصلت معلومات عن يوم الهجوم قبل وقوعه بعشر ساعات ـ ولكنها كانت حالة فريدة، وسيكون من الوهم الكبير أن نستند في المستقبل على هذا الأمل كي نقوم باستدعاء جزئي للاحتياط لإقامة توازن في نسب القوات.

عندما تتحكم هذه الأوهام الثلاثة في تقدير حجم الأخطار، فإن النتيجة الفكرية المباشرة لذلك ستكون بالفعل «لا توجد أخطار»، وعندما لا تكون هناك أخطار، لاداعيلعمل استدعاء جزئي. عندما قرر كل من الفريق لسكوف عام ١٩٦٠ (روتم)، والفريق رابين قبل حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ استدعاء الاحتياط، كان قرارهما نابعاً من تقديرهما بأن الوضع الجديد الذي خلقه العدو يمثل أخطاراً يجب الرد عليها من أجل التقليل منها. ولكن الأوهام الثلاثة عام ١٩٧٣ تسببت في أن يسيطر على عقول المسؤولين الإسرائيليين تفكير يقول: إنه لا توجد أخطاء.

الأكثر من هذا ـ إذا لم تكن هناك أخطاء، وهناك علم بحرب على وشك أنها تندلع وفقاً لما أبلغنا به «المصدر» في خلال ١٤ ساعة (ثم اتضح فيما بعد أنها ستندلع خلال عشر ساعات فقط)، يمكن إضاعة خمس ساعات فقط

في مناقشات بين وزير الدفاع وبين رئيس الأركان بالنسبة لعدد وحدات الاحتياط التي يمكن استدعاؤها، حيث لم يتم استدعاء أي فرد. ولكن طالما لا يوجد أي خطر فما الداعي للعجلة؟ ما الذي يضغط علينا؟. . .

الفصل الخامس عشر

لجنة أجرانات: نفاق للجهاز الحكومي...

تسببت لجنة أجرانات، بالنتائج التي توصلت إليها، في أضرار كبيرة للديمقراطية الإسرائيلية، فالنظام الديمقراطي لا يقوم فقط على عملية التصويت في الانتخابات وتولي سلطة تتمتع بأغلبية جمهور الناخبين. والأساس الأول لوجود أي دولة ديمقراطية هو الوضع الأخلاقي الأعلى للهيئة القضائية في نظر الشعب.

إن الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية في أي نظام ديمقراطي، عُرضة للمساس والضرر نتيجة الفساد وتفضيل المصالح الشخصية أو الفئوية، والانحراف الذي يتزايد كلما ظل الحزب الحاكم في السلطة لفترة طويلة. يحاول النظام الديمقراطي التغلب على هذه العيوب عن طريق عملية الانتخابات، التي تبدل من حين لآخر أحزاب الحكم، وكذلك عن طريق الصحافة الحرة، التي تقوم بدور نقد النظام الحاكم.

في مقابل هذا، فإننا نثق في الهيئة القضائية التي لا تصاب بهذه العيوب من نفاق وانحلال، وهي واقع معروف ـ وبدون خيار ـ واقع مقبول في الهيئات التنفيذية والتشريعية في كافة الأنظمة الديمقراطية في العالم. ليس هناك ضرر كبير يلحق بالاستقرار الأخلاقي للديمقراطية من إحساس الشعب، بأن جهازه القضائي يتصرف بنفاق. لقد انزلق عدد غير قليل من الدول في الشرق الأقصى، وأمريكا الجنوبية، بل وفي أوروبا، إلى النظام الدكتاتوري المدني أو العسكري عندما يئس الشعب من الخلاص عن طريق الجهاز القضائي، في مواجهة الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية. لقد أكدت لجنة أجرانات في نتائجها، أنه في الفترة التي سبقت حرب يوم الغفران، وفي أثناء الحرب نفسها

حدث تقصير شديد. وهذا القرار في حد ذاته كان يمكن أن يكون صائباً، لو حددت هذه اللجنة بشكل صحيح هذه الأخطاء. وبدلاً من أن تحددها، كانت كافة تحليلاتها مصيبة من الأساس. والأخطر من كل هذا، فقد رفضت اللجنة أن تلقي بمسؤولية الأخطاء التي حددتها على من كان واضحاً أنه هو الذي يتحمل المسؤولية عنها.

عامّة، فإن الجمهور الإسرائيلي يكن الثقة والتقدير للجهاز القضائي، وبخاصة المحكمة العليا، حيث تم اختيار اثنين من قضاتها، الرئيس شمعون أجرانات والقاضي موشيه لندوي، كرئيس وكعضو في اللجنة. وقد أدت هذه الثقة إلى استعداد الجمهور القبول بأيِّ أحكام غير جماهيرية، مثل تبرئة جون إيڤان دميانيول بسبب الشك في الادعاء.

لم يكن الأمر كذلك عام ١٩٧٤، لقد توصل الشعب الإسرائيلي، بحاسته السليمة، إلى نتيجة تقول: إن لجنة أجرانات قد نافقت رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان، وقد أدى ضغط الرأي العام إلى استقالتهما، كذلك فإن الجهاز القضائي قد تعلم الدرس.

إننا نجد أن لجنة التحقيق برئاسة رئيس المحكمة العليا إسحاق كاهان، التي شكلت في أعقاب المجزرة التي وقعت في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا، كانت حذرة جداً في عدم تكرار عيوب الأحكام التي أصدرتها لجنة أجرانات ولهذا لم تستخدم مبرراً عديم المنطق والأخلاق، وأن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ليسا معفيَيْن من المسؤولية الشخصية لأنهما «ليسا متخصِّصَين». لم تقرر لجنة كاهان أن وزير الدفاع أريئيل شارون ليس «شخصاً متخصِّصاً»، ولهذا فإنه لا يتحمل المسؤولية الشخصية الخاصة بالمسائل العسكرية. في المقابل، أكدت لجنة أجرانات العكس تماماً. أي، أن موشيه ديان ليس متخصصاً، أما أرييل شارون فهو المتخصص. ومثلما سيرد هنا، فقد أسست لجنة أجرانات نتائجها أيضاً على مبرر قانوني عام كما على مبررات موضوعية. كان المبرر القانوني (فقرة ٣٠ ص٤٥ بتقرير لجنة أجرانات): «كذلك نذكر أننا لسنا في حاجة لسؤال آخر يمكن سؤاله وهو: هل يمكن وفقاً للقدرات الخاصة أو الخبرة الشخصية لأي وزير - وفي حالة وزير الدفاع موشيه

ديان ـ صاحب الخبرة والقدرات لكونه في الماضي رئيساً لهيئة الأركان أن يصل الوزير في مجال مسؤوليته إلى نتيجة أخرى، تختلف أو تتناقض مع النتيجة المطروحة عليه بالإجماع بواسطة خبرائه المتخصصين. إننا نعتقد أن مثل هذا السؤال لا يقع في مجال عمل لجنة التحقيق. عندما نحدد المسؤولية الشخصية لمنصب عام فإن النظام الحكومي الصحيح يتطلب استخدام معيار موحد، وعلينا ألاّ نستخدم من أجل ذلك معياراً متغيراً وفقاً للكفاءات الخاصة بهذا الشخص أو ذاك الذي يتولى ذلك المنصب».

ربما عن غير قصد تقرر اللجنة كأمر مسلم به، أو كأساس، أن من يتولى منصباً عاماً ليس مكلفاً بأن يتفهم مسؤولية هذا المنصب وأنه لا يمتلك القدرات المسبقة الأساسية للقيام بمهام عمله. لهذا، طالما أنه يتقبل آراء مستشاريه، فإنه لا يتحمل المسؤولية الشخصية. من يتقبل هذا المبدأ سيتوصل مباشرة إلى نتيجة تقول: إن من يتولى منصباً عاماً، الذي لا يريد أن يخاطر بالمسؤولية الشخصية، سيتقبل دائماً رأي مستشاريه وبهذا سيتحصن قضائياً من أي مسؤولية تخص شؤون وزارته. أليس هذا سخفاً؟ بالتأكيد، ولكن هذا ما قررته لجنة أجرانات. إن المبدأ الأساسي، القائل بأنه طالما تقبل وزير الدفاع رأي مستشاريه فلن يتحمل أي مسؤولية شخصية، قاد اللجنة إلى تحليل قانوني لقضية أخرى. ففي جميع المسائل أكدت اللجنة، أنه ما كان في مقدور موشيه ديان أن يتصرف تصرفاً مختلفاً عما تصرفه، أي قبوله لآراء مستشاريه. أما حقيقة أن المقصود هنا هو موشيه ديان، رئيس الأركان السابق ووزير الدفاع على مر ست سنوات، لا تؤثر على هذا الموقف المبدئي.

في بقية التقرير، بالفقرة ٣١ (٢) جاء: «إن المشكلة الرئيسية هنا هي هل أهمل وزير الدفاع في أداء مهام وظيفته في المجالات التي يتولى مسؤولياتها. في هذا الشأن بحثنا الأمور التالية:

(أ) بالنسبة لتقدير المعلومات الاستخبارية، ليس للوزير «أداة تقدير» خاصة به بل إنه يستمد تقديراته من تقديرات هيئة الأركان العامة».

وتعليقي على هذا الموضوع هو:

أ ـ إن هيئة الأركان هي بالفعل الهيئة التابعة لوزير الدفاع، خاصة في المسائل المتعلقة بالمخابرات. إن جميع الإصدارات التي تصدرها المخابرات العسكرية تشمل أيضاً معلومات وتقديرات أيضاً. وفي مقدور وزير الدفاع، طبقاً لهذه المعلومات، أن يقبل التقديرات أو يرفضها. ليس لدى رئيس الأركان معلومات أكثر من تلك التي عند وزير الدفاع. فكلاهما يحصل على نفس المادة، في نفس الوقت.

إنه من الظلم البين الحكم بأن رئيس الأركان، ديڤيد اليعازر، كان يجب أن يتوصل إلى تقدير مستقل بينما وزير الدفاع غير ملزم بذلك. أيضاً فإن الأمر لا يتعلق فقط بمسائل عسكرية، وإنما أساساً بتقدير سياسي عن النوايا السياسية لحكام مصر وسوريا. (إن دخول الحرب هو القرار السياسي والمصيري جداً لرئيس الدولة). والحقيقة هي أنه سواء وزير الدفاع أو رئيس الأركان، قد توصلا عدة مرات إلى تقديرات مستقلة للموقف، على النقيض من رأي رئيس المخابرات العسكرية. كذلك إذا اتضح أنه إلى أكتوبر ١٩٧٣، كانت المخابرات العسكرية محقة في جميع تقديراتها، فهل هذا سبب يقلل من مسؤولية وزير الدفاع؟

ب ـ في صلب الموضوع، لا نختلف على أنه لا يوجد خبير كموشيه ديان في فهم الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً. الأكثر من هذا فقد تلقى وزير الدفاع أهم مادة ـ معلومات ـ تتعلق بنوايا الدول العربية، بشكل تام بدون أي نقصان أو تقديرات حتى يستطيع أن يقوم بعمل تقديرات مستقلة. ولكن لا يمكن أن نتهم اللجنة في شيء في هذا الصدد. فقد أخفى وزير الدفاع عن لجنة أجرانات حقيقة أنه كان يتلقى بشكل دائم، لعدة سنوات، هذه المعلومات الخام الهامة.

لقد مثل ديان للشهادة أمام اللجنة، بعدما تم إعداد وصياغة ودراسة شهادته بواسطة محامين محنكين. كانت شهادته في هذا المجال غير عادية، حسبما أعلم كانت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع هما الوحيدَيْن من بين الشهود اللذين استعانا باستشارة قانونية ملازمة لهما.

إنني لا أعلم ماذا كانت مبررات ديان حول إخفاء حقيقة تسلمه مباشرة المعلومات الخام السياسية والعسكرية الهامة جداً، بدون تقدير أو تدخل من المخابرات العسكرية؟، هل كانت اللجنة ستبرئ ساحته لو علمت بهذه الحقيقة؟ هل كانت اللجنة ستعفي ديان من مسؤوليته الشخصية، لو علمت أن المعلومات التي استعين بها لتقرير نوايا مصر، قد حصل عليها كمادة خام، وأن تقديراته بشأن هذه المادة تمت بشكل شخصي ومستقل؟

لقد اطلع رئيس الموساد، تسيڤي زامير، لجنة أجرانات على أنه اعتاد على إرسال المادة الخام مباشرة إلى رئيس الوزراء وإلى وزير الدفاع. وقال في شهادته أمام اللجنة: «. . . [أرسلت] مادة خام، أي معلومات اعتقدت أنه من الضروري أن تصل إلى علم رئسية الوزراء ووزير الدفاع حتى يقرأ المادة الخام مباشرة».

ويضيف تقرير اللجنة: «لقد شهدت رئيسة الوزراء بأنها تقرأ مواد استخبارية كثيرة وأنها طلبت من رئيس الموساد أن يحول إليها المعلومات التي يرى أنها هامة حتى تطلع عليها من أصلها. الأكثر من هذا، يشهد رئيس مكتب رئيس الموساد، بأن أحد معايير نقل المعلومات الهامة لرئيسة الوزراء كان: «المواد التي يرى الموساد ضرورة أن تطلع عليها كمادة خام وعدم وصولها إليها جاهزة عبر المخابرات العسكرية».

يبدو من الوهلة الأولى، أنه كان على لجنة أجرانات أن تستخلص من ذلك أنه بالنسة لتقدير نوايا العدو، كانت لدى رئيسة الوزراء ووزير الدفاع المعلومات والوسائل المطلوبة كي يتوصلا إلى تقدير للموقف بشكل غير مرتبط على الاطلاق بالمخابرات العسكرية، إلاّ أنّ وجود هذه «المعلومات» تم إخفاؤه عن اللجنة. تم التلميح فقط لأعضاء اللجنة، بأنه كانت هناك مصادر استخبارية قدمت معلومات جيدة. ولكن لم يتم التوضيح لهم بأن المقصود، أولاً وقبل أي شيء، هو معلومات معينة عظيمة القيمة، والتي مثلت حجر الأساس للتقديرات السياسية العسكرية لدى رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. لقد أُخفي وحُجب عن اللجنة ما أسمته «النظرية»، والتي بنيت

ـ كلها وبشكل منفرد ـ على المادة الخام التي تم الحصول عليها «كمعلومة» وزعت على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع لهدف معلن، وهو أن يبني الاثنان تقريرهما السياسي ـ الأمني بدون أي ارتباط بالمخابرات العسكرية. لقد خلق إخفاء وحجب هذه الحقائق الأسطورة القائلة إن «النظرية» كانت نوعاً من الخلق الذهني نضجت في عقول خبراء المخابرات الإسرائيلية، وهي لم تكن كذلك. لقد كانت النظرية هي بالضبط المعلومات التي نبعت من «المعلومة» الحاصلة بالفكر السياسي ـ الاستراتيجي المصدر، حيث تم توثيق هذه المواد بأفضل صورة يمكن تخيلها.

في تكملة تلك الفقرة (٢) (أ) كتبت اللجنة: «كان وزير الدفاع متأثراً أيضاً بنجاح تقديرات المخابرات العسكرية في شهري أبريل ومايو ١٩٧٣ فيما يتعلق بقدرة المخابرات العسكرية على التحذير من الحرب، بعدما كان مختلفاً آنذاك مع تقدير المخابرات العسكرية. فإذا كانت المخابرات العسكرية قد صدقت في تحذيراتها في أبريل ومايو، فقد كان وزير الدفاع محقاً في التوجيهات الأساسية التي أصدرها لهيئة الأركان في ٢١/ ٥/ ١٩٧٣: «إنني أتكلم الآن كممثل عن الحكومة بناءً على المعلومات أننا ـ الحكومة ـ نقول لهيئة الأركان: أيها السادة، عليكم أن تستعدوا من فضلكم للحرب إذا هدد المصريون والسوريون بها»».

وقد سبق الوزير هذه التوجيهات بقوله إنه يجب «أن نضع في الحسبان تجدد الحرب في النصف الثاني من هذا الصيف». بهذه الكلمات تنتهي الفقرة ٣١ (٢) (أ) في تقرير لجنة التحقيق..

ماذا يعني وزير الدفاع بقوله هذا؟ يقول صراحة: إنه طبقاً للمعلومات التي لديه، تنوي مصر وسوريا شن حرب في النصف الثاني من هذا الصيف. لهذا، على هيئة الأركان العامة أن تستعد للحرب.

إذن، فقد قام وزير الدفاع، وفقاً للمعلومات التي لديه، بعمل تقدير مستقل، وتوصل إلى نتيجة تقول: إن مصر وسوريا ستهاجمان إسرائيل في النصف الثاني من الصيف. وجدير بالذكر على أن هذا التقدير لا يتماشى مع

تقدير المخابرات العسكرية، والذي يتعامل بشك مع احتمال أن يدخل العرب (وخاصة مصر) حرباً طالما أنها لم تستوف شرطَين أساسيَّين هما: الحصول على طائرات متطورة وعلى صواريخ سكاد، وقدرتها على استخدام هذه الصواريخ. ولكن ديان رفض هذا التقدير، وطرح على أعضاء هيئة الأركان تقديراً خاصاً به. فكيف يتماشى هذا مع قرار السادة المحترمين أعضاء لجنة أجرانات بأنه لا يمتلك «أداة تقدير خاصة به»، ولذلك فإنه غير ملزم بأن يقدم تقديراً مستقلاً للموقف؟ الحقيقة هي أنه في ٢١ مايو ١٩٧٣ قام بعمل تقدير مستقل، اتضح فيما بعد أنه ليس سيئاً! إلاّ أنَّ اللجنة تذكره هنا بالإشارة بسبب التقدير المستقل، بينما في فقرة سابقة تعفيه من مسؤولية التقدير المستقل، «لأنه ليس لديه أداة تقدير خاصة بها». في استكمال تناول اللجنة لوزير الدفاع، في الفقرة ٣١ (٢) (ج) جاء: «جاء بالنسبة لاستعداد جيش الدفاع على الجبهة المصرية، كان وزير الدفاع صامتاً، حيث قيل له: إن هناك قوة نظامية من المدرعات وفقاً للخطة. فمن المعروف له من خلال مداولات هيئة الأركان، أن هذه القوة النظامية، بما في ذلك سلاح الطيران، كافية لوقف عملية عبور كبرى يقوم بها العدو إلى أن يتم استدعاء وحدات الاحتياط. لم تكن التفاصيل العملية لعملية انتشار القوات هذه تقع في مجال اهتمامه وإنما في مجال رئيس الأركان». في نظري، هذه هي إحدى الفقرات المثيرة للضيق جداً في تقرير لجنة أجرانات. إن هذه الفقرة تهتم بموضوع لاثنين من أعضاء اللجنة ـ الفريقين يادين ولسكوف ـ دراية نظرية به، إلاّ أنَّ حكمهما جاء متناقضاً مع ما لهما من خبرة شخصية كعسكريين.

لم تكن القضية الأساسية على الجبهة المصرية ما إذا كانت توجد هناك قوة مدرعة نظامية «حسب الخطة»، لأن الخطة نفسها كانت سيئة. لم تكن المشكلة ما إذا كانت الكتيبة X من اللواء Y موجودة في المكان المخصص لها وفقاً للخطة، إنها حقاً معلومة فعالة تتعلق بانتشار القوات، ومن الصعب أن ننتظر من وزير الدفاع أن يشغل نفسه بها. كان السؤال هو: هل الخطة ذاتها خطة واقعية، يمكن تنفيذها وفرصة نجاحها كبيرة؟ كانت القضية هي ما إذا كانت وجهة النظر الأساسية للخطة الدفاعية صحيحة وسليمة، يقع هذا

الموضوع في مجال مسؤولية وزير الدفاع، وقد قرر هو بنفسه في اجتماع القيادة العليا لجيش الدفاع، في ١٤ فبراير ١٩٧٤، بأنه قد اتضح أن «النظرية الفعلية العسكرية غير سليمة».

كان وزير الدفاع يدرك، لمدة سنتين على الأقل، مقدار الجدل الكبير الذي دار داخل جيش الدفاع بين وجهتي نظر تتعلقان بالدفاع عن قطاع قناة السويس: قالت وجهة النظر الرسمية التي أقرها الفريق بارليڤ، إنه يجب الدفاع عن خط المياه. في المقابل، أكد اللواءان يسرائيل طل وأرييل شارون أنه يجب العمل، بأسلوب الدفاع المتحرك وإدارة المعركة الدفاعية في القطاع الواقع بين القناة وبين ممري الجدي ومتلا. وكان لدى وزير الدفاع تقدير مهني خاص باللواءين طل وشارون. فقد صدرت عنه في مرات كثيرة ملاحظات يمكن أن نفهم منها أنه بالنسبة للأمور العملية فإنه يعتبر طل وشارون من الخبراء الأوائل في المرتبة بالجيش فيها. وها هما اللواءان يشككان في الموقف الذي قرره رئيس الأركان، والذي يعتبر أساساً لكافة التخطيطات الحربية لجيش الدفاع. رغم هذا، كان وزير الدفاع يجلس مكتوف الأيدي. فهو لا يؤيد الموقف الرسمي، ولا أيضاً الموقف المضاد. ومن هنا فإن الأمر ليس مجرد جزئية عملية، بل قرار استراتيجي من الدرجة الأولى.

وفقاً لتقدير الوضع الخاص بوزير الدفاع في نهاية شهر مايو، فإن الحرب قد تندلع في النصف الثاني من الصيف، أي خلال ثلاثة إلى أربعة شهور من اليوم الذي طلب فيه من هيئة الأركان الاستعداد للحرب. فماذا فعل في هذا الصدد؟ هل انتهت مهمته بمجرد أن أدلى بتقديره؟ هل منذ اللحظة التي أعطى فيها التوجيهات لهيئة الأركان، تكون كل المسؤولية قد أصبحت ملقاة على هيئة الأركان؟ ألا يجب أن يتحمل المسؤولية وأن يحسم قضية مصيرية مثل نظرية الدفاع عن قطاع القناة؟ هنا تقترب الحرب ووزير الدفاع لا يتدخل في الجدل الدائر حول أسلوب الدفاع عن قطاع القناة، رغم كونه مدركاً بأن الموضوع لم يحسم وأن هناك نوعاً من عدم الوضوح بالنسبة لكيفية خوض معركة دفاعية.

وكذلك: كرجل خبير من الدرجة الأولى، هل إنَّ نسبة القوات على طول القناة ١/٥ في غير صالح جيش الدفاع تبدو لوزير الدفاع مريحة، خاصة فيما يتعلق بحقيقة أن خطة الهجوم المصرية قد بلغته وهو عليم بتفاصيلها؟ ألم يكن من مهام وظيفته، كوزير للدفاع، أن يدرك أنه ليس في مقدور سلاح الطيران مساعدة القوات البرية، وهو يعلم أن الطيران يعلن على الدوام أنه يحتاج إلى ٤٨ ساعة على الأقل من أجل تدمير الصواريخ أرض/جو. وطالما أنه لم ينفذ هذه المهمة لن يكون قادراً على معاونة القوات البرية؟ ألم يكن من ضمن اختصاصات مسؤولية وزير الدفاع أن يلحظ أن إحدى ركائز النظرية الأمنية منهارة؟

صحيح أن رئيس هيئة الأركان مسؤول بما لا يقل عن الوزير في عدم حسم وجهة النظر الخاصة بالدفاع عن القناة، وإن كان الهدف هو الدفاع على خط المياه ذاته، فإن النسبة بين حجم القوات على طول القناة لم تكن أبداً في صالح جيش الدفاع، كذلك لم يدرك رئيس الأركان ولم يلحظ أنه عندما لا يكون سلاح الطيران قادراً على تقديم المعاونة للقوات البرية، فإن النظرية الأمنية انهارت بذلك. ولكن ما حدث هو أنه تم عزل رئيس الأركان وتبرئة وزير الدفاع، بسبب سلسلة من الأخطاء يتحملان مسؤوليتها.

يقول البند التالي في التقرير، ٣١ (٢) (د): «لم يُقدِّم [لوزير الدفاع] أي مطلب أو اقتراح لاستدعاء الاحتياط قبل يوم السادس من أكتوبر، مثلما قيل سابقاً، أو اقتراح باستبدال الاحتياط في حصون القناة».

وهنا أيضاً يتكشف خطأ استراتيجي - سياسي من الدرجة الأولى، تقع مسؤوليته ليس فقط على رئيس الأركان، بل وأيضاً على وزير الدفاع. كان من المنتظر أن يدرك هذا رئيسا الأركان السابقان والأعضاء في اللجنة وكانت وجهة النظر السياسية - الأمنية، حتى عام ١٩٦٧ على الأقل، أنه في حالة حدوث مواقف غامضة وغير واضحة يتم عمل استدعاء جزئي لتعزيز الجبهات، وتكون نسبة الاستدعاء موازية مباشرة لحجم تعزيزات قوات العدو. لم يحدث أبداً أن قال جيش الدفاع بالنسبة لاستدعاء الاحتياط، «إما أن يكون

استدعاء كامل أو عدم استدعاء على الإطلاق». أتذكر جيداً عامي ١٩٦٢ـ١٩٦٣ عندما كان تسيڤي تسور رئيساً للأركان، وكان إسحاق رابين نائباً له ورئيساً لفرع العمليات، وكنت أنا رئيساً لقسم العمليات في فرع العمليات. كانت جميع التخطيطات العملية التي أعددناها لمواجهة مواقف التوتر في حالة الغموض، كانت كلها مبنية على إجراء استدعاء جزئي للاحتياط، كان الهدف هو تحسين حجم القوات على طول الحدود تحسباً لنشوب حرب شاملة أو جزئية بلا إنذار مسبق.

لماذا لم يأمر وزير الدفاع، الذي تنبأ منذ ٢١ مايو ١٩٧٣، باندلاع الحرب في النصف الثاني من الصيف، باستدعاء جزئي للاحتياط في الثالث من أكتوبر، عندما عرضت عليه المخابرات معلومات كثيرة ومفصلة عن تعزيز تشكيلات العدو على الجبهات، عندما قال العميد أريبه شيلو للحكومة إن الجيش السوري متأهب سواء للدفاع والهجوم معاً؟ (كذلك تلقت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع في ٢٥ سبتمبر تحذيراً واضحاً عن حرب وشيكة من «الواشي»، وهو مصدر كان وزير الدفاع يكن له تقديراً كبيراً). لماذا لم يتم استدعاء فرقة واحدة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب؟ ألم تكن هذه هي السياسة التي تتبعها هيئة الأركان منذ الخمسينات. كان معروفاً تخوف وزير الدفاع من إعلان حالة استدعاء علنية. وقد صرح بهذا التخوف لرئيسة الوزراء في صباح السادس من أكتوبر (لقد خشي أن تتهم الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي إسرائيل بإجراءات تؤدي إلى تصعيد التوتر والتدهور إلى درجة الحرب). لكن لو كان قد قرر القيام بعملية استدعاء جزئي، سري وتدريجي، منذ الثالث من أكتوبر، لكان هذا قراراً فنياً متخصصاً وصائباً، ولكن هذا القرار لم يصدر. فهل يجب إلقاء المسؤولية كلها على رئيس الأركان فقط؟ ألم تعرض المخابرات العسكرية على الحكومة موضوع انتشار الجيش السوري على مقربة من الحدود الإسرائيلية، وأن هذا الانتشار يستوجب عملية استدعاء جزئي وفوري للاحتياط؟

في البند التالي من تقرير اللجنة ٣١ (٢) (هـ) جاء: «يوم السبت، السادس من أكتوبر صباحاً وافق وزير الدفاع على استدعاء كل ما هو مطلوب

من أجل الدفاع وفقاً لتقدير رئيس هيئة الأركان». لقد طلب رئيس الأركان قوات الاحتياط الإضافية من أجل استخدامها في الهجمات المضادة، بينما أراد وزير الدفاع عرقلة استدعاء تلك القوات الإضافية، حتى لا تقوم أي دولة صديقة باتهام إسرائيل بأنها هي التي تسببت في اندلاع الحرب عن طريق التصعيد، لأن إسرائيل قد تتضرر من جراء ذلك في مجال الحصول على الأسلحة الحيوية لها. إنه مبرر سياسي واضح يمكن الموافقة عليه أو الاعتراض عليه، ولكن لا يمكن بالطبع استبعاده كمبرر مقنع. على أي حال، عندما أيدت رئيسة الوزراء استدعاء كل قوات الاحتياط، لم يصر وزير الدفاع على رأيه.

في هذا الموضوع، وهو أحد أكبر الأخطاء التي ارتكبها وزير الدفاع ورئيس الأركان، لم تدرك اللجنة أن المشكلة لا ترتبط فقط، ولا أساساً بحجم القوات المستدعاة، وإنما أساساً بتوقيت الاستدعاء. كان من المحظور إضاعة دقيقة. وفقاً لأفضل الأنباء التي توافرت لدى الموساد في صباح السادس من أكتوبر، إنه قد تبقت أربع عشرة ساعة على الحرب (من الرابعة صباحاً حتى السادسة مساءً وهو التوقيت الذي كانت ستنشب فيه الحرب حسب مصدر الموساد). ودار جدل بين وزير الدفاع ورئيس الأركان، والذي حسم في حوالي الساعة العاشرة. لقد أضاعا خمس ساعات هباءً، من خلال هذه الساعات الأربع عشرة، على جدل لا ضرورة له. كان التفكير الصائب يلزم وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان بأن يقولا: «كلانا يوافق على إعلان حالة استدعاء جزئي للاحتياط (أي حوالي ألف رجل) لغرض دفاعي، ويتم استدعاء هؤلاء فوراً. أما الجدل الخاص باستدعاء الباقي فليكن في حضرة رئيسة الوزراء فيما بعد».

لكن الأمور لم تتم بهذا الشكل فعلاً. لقد تجادل ديان واليعازر لمدة خمس ساعات منذ لحظة وصول التحذير، وفي تلك الفترة، تعطلت عملية استدعاء الاحتياط. وهنا أيضاً نجد أن كل الذنب وقع على رئيس الأركان فقط. لماذا؟ الأكثر من هذا، إن وزير الدفاع قد أكد في صباح يوم الجمعة، أنه من المحتمل أن تنشب الحرب فجأة غداً، أي في عيد الغفران، ورغم

ذلك، وعلى النقيض من النظرية الأمنية، امتنع عن استدعاء جزئي للاحتياط، ألم يكن يجب عليه في يوم الجمعة هذا أن يبحث مع رئيس الأركان المسائل المتعلقة بالاستدعاء نفسه، وألاّ يبقيها خاضعة للجدل تحت ضغط الوقت في عيد الغفران نفسه؟ ألم يكن من الواجب عليهما أن يتفقا، يوم الجمعة، على ماهية إجراءات الاستدعاء التي سيقومان بها في حالة وصول أنباء عن الحرب؟. فقد تم إبلاغهما أن رئيس الموساد سوف يأتي بأنباء تحذيرية خلال ساعات الليل.

في هذا الموضوع كتب العميد يسرائيل ليئور، السكرتير العسكري لجولدا مائير، في كتاب مذكراته: «فيما بيني وبين نفسي لم أفهم السبب الذي جعل ديان يؤجل موضوع استدعاء الاحتياط حتى الصباح، إلى أن اتخذ قراره بعد الساعة التاسعة، بعد مناقشة حامية بينه وبين رئيس الأركان... لقد مرت تقريباً ست ساعات على وصول الأنباء الخاصة باندلاع الحرب. الم يكن في مقدوره أن يفعل هذا في الساعة الرابعة صباحاً، أو الخامسة صباحاً، وأن يطلب موافقة رئيسة الوزراء ويكسب ٤ أو ٥ أو ٦ ساعات لاستدعاء الاحتياط في مثل هذا اليوم المضغوط والرهيب جداً؟ لم أجد أبداً أي إجابة لهذا التساؤل» (براون ص ٧٧).

ولكن هذا الذي رآه العميد ليئور لم يره الفريقان يادين ولسكوف. هل عجزت عيونهما عن الرؤية، أم أن هذه الحقائق المجردة والواضحة لم تتوافق مع رغبتهما في تبرئة وزير الدفاع، ولهذا فضّلا أن يتجاهلاها؟

الفصل السادس عشر

مسائل قانونية

في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ قررت حكومة إسرائيل تشكيل لجنة تحقيق رسمية، تبحث وتحقق في الأحداث التي سبقت حرب عيد الغفران، والمعلومات الاستخبارية التي وردت عن نشاط العدو، وتقديرات الجهات المسؤولة في أعقاب تلقيها هذه المعلومات، واستعداد جيش الدفاع للحرب والإجراءات والأعمال التي قام بها إلى أن تم صد العدو.

كان هذا القرار صائباً وملحاً. وصف البعض حرب عيد الغفران بأنها كانت «كالزلزال»، الذي سبب مشكلة للشعب الإسرائيلي. فقد سقط ٢٢٢٢ شهيداً [كتاب جلبوع ص١٠٦] في هذه الحرب، وهو رقم كبير ومفزع لدولة صغيرة، ولم يكن الجمهور الإسرائيلي بحاجة إلى ثقافة عسكرية حتى يعرف أنه خلال الأيام الأولى للحرب، لم يعمل جيش الدفاع مثلما انتظروا منه أن يعمل. لقد حكى جنود الاحتياط الذين حضروا في إجازات من الجبهة عن مشاكل كبيرة في مخازن الطوارئ، وإجراءات الاستدعاء وتوزيع المهمات. أما سلاح الطيران، الذي حظي بوضع خاص في الوعي الجماهيري في أعقاب حرب الأيام الستة، عانى من خسائر فادحة، بدون أن ينجح في القضاء على الدفاع الجوي للعدو. لقد أرادت الجماهير إجابات واضحة على التساؤلات التي أثيرت، وكان من حقها الحصول عليها.

وفقاً للقانون، ما إن وافقت الحكومة على تعيين لجنة تحقيق، فإن رئيس المحكمة العليا هو الذي يخول تعيين أعضاء اللجنة. بعد ثلاثة أيام من القرار، أعلن رئيس المحكمة ـ الدكتور شمعون أجرانات ـ عن تشكيل لجنة بها خمسة أعضاء، سيرأسها هو نفسه. أما بقية أعضاء اللجنة فهم قاضي المحكمة

العليا، موشيه لندوي، ومراقب الدولة، إسحاق نقتسل، والفريق احتياط إيجال يادين والفريق احتياط حاييم لسكوف.

كان تشكيلاً غاية في الاحترام والثقل الذي لم يسبق له مثيل. كان من المنتظر أن تحقق هذه الشخصيات الخمس بأمانة وأن يتعمقوا في جذور الموضوعات. كان من المنتظر أن تتمتع النتائج التي سيتوصلون إليها وكذلك توصياتهم بالعمق الشديد والعدالة.

للأسف الشديد، لم يحدث هذا في الواقع.

في عام ١٩٧٣، لم تكن القيادة العليا لجيش الدفاع ذات دراية قانونية ولم يسبق أن جربت لقاءً بين عسكريين وبين لجان تحقيق قانونية. كان لدى جميع كبار الضباط آنذاك تقدير إيجابي للهيئة القضائية، كما تعاملوا باحترام كبير مع قضاة المحكمة العليا.

بناءً على ذلك، عندما قال رئيس المحكمة العليا، الدكتور شمعون أجرانات، لكل واحد من القادة الذين مثلوا أمامه: «أوصيك بعدم الاستعانة بمحامين، لأن هذا الأمر سوف يثقل على عملنا ويطيل مدته» [هذه هي الصيغة بالضبط. كلمة. . كلمة. كما قيلت لي]. وقد قبل الجميع هذه التوصية عن طيب خاطر. لهذا لم يستعن أحد من العسكريين بمحامين إلى أن صدر التقرير الجزئي الأول للجنة، في أبريل ١٩٧٤.

بعد عدة سنوات من حرب عيد الغفران سألني محام شهير، لماذا لم أستعن بمحامي أثناء الإدلاء بشهادتي أمام لجنة التحقيق؟ أخبرته بتوصية القاضي أجرانات، التي أبلغني بها في أول يوم مثلت فيه أمام اللجنة. وأصيب هذا المحامي بالذهول، لقد امتقع وجهه، وصمت عدة ثوان، ثم قال بعد ذلك: «إيلي. . عليك أن تعلم أنه لا توجد مغالطة أخلاقية وقانونية أكبر من أن يضغط قاض على من يمثل أمامه حتى لا يستعين بمحام. إن هذا مساس بقواعد العدالة الطبيعية والحقوق الأساسية لهذا الشخص. في دول القانون، أي إنسان يمثل أمام القاضي وليس في مقدوره أن يوكل محامياً، تقوم الدولة بتعيين محام له على حسابها. بل هناك دول مستنيرة قد تحجب فيها القضية

بسبب أن المتهم لم يستعن بمحام. وهنا يوصي قاضٍ كبير لقادة جيش الدفاع بعدم الاستعانة بمحام؟ إنه أمر غير معقول! ويبدو أن لجنة كاهان (التي كان أعضاؤها كبار القضاة أمثال إسحاق كاهان الراحل وأهارون براك واللواء يونا أفرت الراحل) قد أدركت هذا الخرق لقواعد العدل الطبيعي والمساس بالحقوق الأساسية الذي ارتكبته لجنة أجرانات. لهذا، ومن أجل أن تفصل نفسها عن أخطاء لجنة أجرانات، تعاملت صراحة مع هذه المسألة. فهي لم تكتف فقط في عدم التفكير بأن توصي لمن سيمثلون أمامها بعدم الاستعانة بمحامين، بل إنها في تقريرها (البند ٧) سجلت صراحة (نذكر هنا أن اشتراك المحامين في مداولات اللجنة لم يثقل أبداً على عملها، وقد ساعدنا في القيام بدورنا. لقد استطاع المحامون الذين مثلوا أمامنا أن يوصحوا بطريقة مناسبة وبدون إطالة لا طائل من ورائها أكثر النقاط محل خلاف، وبهذا ساعدونا مساعدة قيمة في عمل اللجنة، بدون المساس بواجبهم العملي في أن يمثّلوا كما يجب موكليهم والدفاع عنهم).

إن هذه الفقرة في غنى عن التعليق، لماذا وجدت لجنة كاهان أنه من الصواب أن تذكر صراحة أن المحامين لم يعرقلوا عملها؟ هل من الشذوذ ألاَّ يذكر القضاة أن المحامين لم يعرقلوا أعمالهم؟

قد تبدو هذه الجملة في البداية، لا لزوم لها، إنني على ثقة من أن هذه كانت طريقة غير مباشرة، ولكنها واضحة، من القضاة كاهان وباراك، حتى يقولا لنا إنهما يرفضان أخلاقياً وقضائيا، الضغط الذي مارسته لجنة أجرانات على قادة الجيش حتى يستعينوا بمحامين.

ولكن كان هذا مجرد جانب يميز بين العمل المتعمق والتركيزي، الذي لم يَشُبْهُ النفاق من لجنة كاهان، وبين العمل المغرض والسطحي الذي قامت به لجنة أجرانات.

لقد تناولت لجنتا تحقيق رسميتان، لجنة أجرانات عام ١٩٧٤ ولجنة كاهان عام ١٩٨٢، قضيتين تتعلقان بمفهوم «المسؤولية» وارتباطه بقضايا الأمن القومي: القضية الأولى هي معنى مفهوم «المسؤولية الوزارية»، والثانية معنى

مفهوم «المسؤولية الشخصية». لقد دار الجدل العام والقانوني حول هذه القضايا في أعقاب تبرئة رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان من أي مسؤولية شخصية خاصة بشؤون حرب يوم الغفران، ولأن لجنة أجرانات منعت نفسها من تناول المسؤولية الوزارية الخاصة بهما.

فالمسؤولية الوزارية محددة كمسؤولية الوزير عن الأعمال أو الأخطاء التي ارتكبها المسؤولون التابعون له وليس بواسطته هو نفسه، وهذه المسؤولية قائمة أيضاً حتى لو لم يعلم الوزير بهذه الأعمال. ومن واجبه في هذه الحالة أن يبلغ الكنيست وأن يتخذ كل الإجراءات المطلوبة لإصلاح الأحوال. وهو ليس ملزماً بأن يستقيل، ولكن المعمول به في الدول الديمقراطية أنه في أعقاب أي حدث غير عادي يقع في إطار المسؤولية الوزارية، يستقيل الوزير، حتى لو كان واضحاً أنه لا يتحمل أي مسؤولية شخصية. ما زال فكر السلطة في إسرائيل بعيداً عن هذا المستوى.

عندما أوصت لجنة أجرانات الحكومة بأن تعزل «مسؤولين» يعملون تحت مسؤولية وزير الدفاع، أي رئيس الأركان، وقائد المنطقة الجنوبية، ورئيس المخابرات العسكرية ومساعد رئيس المخابرات العسكرية للأبحاث وغيرهم، لم يجد وزير الدفاع موشيه ديان أن هذه التوصية الخطيرة، التي تتعلق بكبار مساعديه، كافية من أجل أن تؤكد بشكل أخلاقي أن عليه الاستقالة من منصبه.

إن عدم التطرق إلى مسؤولية رئيسة الوزراء ووزير الدفاع فيما يتعلق بمسألة المسؤولية الوزارية، أرجعته لجنة أجرانات للمبررات التالية: «لم نر أنه من دورنا أن نعبر عن رأينا فيما يتعلق بمسؤوليتهما البرلمانية». والسبب في ذلك هو «أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو بالوزارة من نوعية هذه الحالات، هي في الأساس مسألة سياسية واضحة». إنني لا أريد أن أطيل في هذه المسألة. سأكتفي بملاحظة وهي أن الكثيرين من الأفاضل في دولة إسرائيل يرون أنه في مثل هذه الحالات غير العادية مثل الموقف الذي حدث في عام ١٩٧٤، كان يجب على وزير الدفاع ورئيسة الوزراء أن يستقيلا بسبب

مسؤوليتهما الوزارية. على النقيض من رأي لجنة أجرانات بأن هذه «مسألة سياسية»، فإن مسألة المسؤولية الوزارية هي مسألة عامة أخلاقية خالصة. يا ويل الوزير الذي يتمسك بمقعده، بعد عزل كبار مساعديه، إلاّ أنَّ هذا الخطأ من جانب اللجنة، بشأن المسؤولية الوزارية، يعتبر قزماً أمام الخطأ الذي ارتكبته بتبرئة وزير الدفاع ورئيسة الوزراء من مسؤوليتهما الشخصية.

فيما يتعلق بقضايا حرب عيد الغفران، فإن مسؤولية رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان، هي مسؤولية شخصية وليست وزارية. إنها أخطاء ارتكباها هما بأنفسهما، وليس مرؤوسوهما. ونظراً لرغبة لجنة أجرانات في تخليص وإعفاء رئيسة الوزراء ووزير الدفاع من المسؤولية الشخصية، تناولت هذا الموضوع بصورة مغرضة، وبطريقة تخدم أهدافها المحددة من البداية. ومرت ثماني سنوات، وشكلت لجنة تحقيق أخرى، وكانت أيضاً برئاسة قاضٍ عالٍ. وقد وضعت قائمة طويلة ومفصلة لمعايير المسؤولية الشخصية وهي: عدم الكفاءة، وعدم وجود التركيز الذي يستحقه المنصب والتهور والإهمال، وكذلك «عدم الفطنة النابع من عدم حسن التوقع، لأن الشخص الذي يتولى منصباً معيناً لتمتعه بكفاءات وقدرات شخصية، عليه أن يحسن التوقع».

لقد حددت لجنة كاهان صراحة بأن منصب وزير الدفاع يتطلب قدرات وصفات وضرورة حسن التوقع، وقد رفضت لجنة أجرانات عند تناولها لوزير الدفاع أن تتطرق إلى القدرات والكفاءات وحققت في موضوع واحد وهو «الإهمال».

في موضوع المسؤولية الشخصية كتبت لجنة أجرانات (الفقرة ٣١ «ب»): «إن المشكلة الرئيسية المثارة هي هل أهمل وزير الدفاع في القيام بمهام منصبه والشؤون التي تقع في إطار مسؤوليته». كان يجب على لجنة أجرانات أن تعلم، أن تحديد المشكلة وفقاً لمعيار «الإهمال» يعتبر خدعة، لأن تعبير «إهمال» هو تعبير عام وغير واضح، ولكن يبدو أن لجنة أجرانات قد فضلت التشويش عن إعطاء التفاصيل. مقابل هذا، عندما واجهت لجنة كاهان

نفس المشكلة، حددتها بمفاهيم واضحة ودقيقة، لقد سألت: هل تصرف وزير الدفاع «بعدم حكمة من خلال عدم حسن التوقع. . بينما كان عليه أن يحسن التوقع وفقاً لقدراته». لأن هذه هي المعايير المعمول بها. ولكن من أجل أن تتهرب من الحكم وفقاً لهذه المعايير أعلنت لجنة أجرانات مسبقاً وقررت أنها لا تتناول الكفاءات المطلوبة من الوزراء وأنها لا تحكم على موشيه ديان وفقاً لقدراته.

هذا وأيضاً: من أجل تركيز كل المسؤولية في مجال رجال الجيش، وجهت اللجنة الأمور لتصل إلى قرار يقول إن الوزير الذي يعمل وفقاً لمشورة مستشاريه ـ لا تقع عليه أي مسؤولية شخصية. ولهذا كتبت لجنة أجرانات (الفقرة ٣١): «كذلك نذكر أننا لسنا في حاجة لأن نتساءل ـ هل يمكن وفقاً للقدرات الخاصة أو الخبرة الشخصية لأي وزير ما، وفي حالة الوزير موشيه ديان، هو خبير بحكم كونه في الماضي رئيساً للأركان، يجب على الوزير أن يصل في مجالات مسؤوليته إلى نتيجة تختلف أو تتعارض عن النتيجة المقترحة عليه بالإجماع بواسطة خبرائه المتخصصين؟ يبدو لنا أنه حتى مثل هذا السؤال، لا يقع في مجال عمل لجنة التحقيق. إن النظام الرسمي الجيد والصحيح يتطلب استخدام معيار موحّد، عند تحديد المسؤولية الشخصية لمن يتولى منصباً عاماً، وعلينا ألاّ نستخدم من أجل ذلك معياراً يتنوع وفقاً لصفات هذا الشخص أو ذاك الذي يتولى ذلك المنصب».

كان يجب أن يكون واضحاً لأعضاء اللجنة، أنهم إذا حققوا في القدرات الشخصية لموشيه ديان، خاصة مقارنة بقدرات مستشاريه، لن يكون هناك مناص من أن تقع عليه المسؤولية الشخصية، خاصة وأنه كان ضليعاً وذا خبرة، ومتداخلاً بشكل شخصي وفعال في كافة إجراءات تقدير المواقف وفي القرارات التي اتخذت عشية حرب يوم الغفران. الأكثر من هذا، كان هو الشخصية الفعالة في تقديرات الموقف وفي خطوات اتخاذ القرارات. وبهدف عدم الرغبة في الحكم على ديان وفقاً لقدراته، وخبرته ودوره، وبالتالي، إعفائه من أي مسؤولية شخصية، قرر أعضاء لجنة أجرانات أن يحكموا على ديان وفقاً للمعايير العامة الخاصة بأي وزير دفاع عادي وغير متخصص،

بافتراض أن أي شخص في دولة إسرائيل يمكن أن يجد نفسه، ذات يوم، في منصب وزير الدفاع (حتى القانون لا يلزم بأن يكون الوزير عضواً بالكنيست). وهذا هو ما يطلقون عليه (استخدام معيار موحد)... فهل خفي عليهم أنه في دولة إسرائيل، يتم اختيار وزير الدفاع بالذات بسبب قدراته وخبرته؟

ألم يدركوا أنه بسبب الأهمية الخاصة لهذا المنصب، كان هو المنصب الوحيد الذي كان رؤساء الوزراء يحتفظون به لفترات إلى جانب رئاسة الحكومة؟ من هم وزراء الدفاع في إسرائيل؟ كان ديڤيد بن جوريون رئيساً للوزراء ووزيراً الدفاع، وكذلك كان وزير الدفاع في حكومة موشيه شاريت. كان ليڤي اشكول رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان موشيه ديان رئيساً للأركان قبل أن يصبح وزيراً للدفاع. وكان شمعون بيرس وكيلاً لوزارة الدفاع ونائباً لوزير الدفاع قبل أن يصبح وزيراً للدفاع. كان عزرا ويزمان قائداً لسلاح الطيران ورئيساً لفرع العمليات قبل أن يصبح وزيراً للدفاع. كان اريئيل شارون لواءً في جيش الدفاع. كان مناحيم بيجين رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع. وكان موشيه آرينز مديراً كبيراً في الصناعة الجوية، وكان رئيساً للجنة الخارجية والأمن في الكنيست وسفيراً للولايات المتحدة قبل أن يصبح وزيراً للدفاع. كان إسحاق رابين رئيساً للأركان، وسفيراً في الولايات المتحدة ورئيساً للوزراء قبل أن يصبح وزيراً للدفاع، واليوم أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

ولكنه في مقابل كافة محاولات التهرب من الخوض في حجم المسؤولية وفقاً للكفاءات والخبرة، قصد أعضاء اللجنة التأكيد على مبدأ واحد وعن تعمد. وهذا المبدأ يقول: إنه عندما يعمل الوزير وفقاً لآراء مستشاريه، فإنه لا يتحمل أي مسؤولية شخصية.

وأنا أترك القارئ ليحكم، كيف يكون شكل إحدى الهيئات عندما تعمل وفقاً لهذا المبدأ؟ وخاصة إذا كانت مؤسسة الدفاع، المسؤولة عن حياة وسلامة ملايين المواطنين.

وهذا الكلام لا ينطبق فقط على وزير الدفاع. كذلك بالنسبة للمسؤولية

الخاصة برئيسة الوزراء، لم تحقق اللجنة في أي شيء يماثل معايير عمل لجنة كاهان. لقد اطلعت لجنة أجرانات على مشكلتين:

(أ) ماذا كانت المعلومات، وما هي التقديرات التي طرحت على رئيسة الوزراء وكيف عملت وتصرفت وفقاً لهذه التقديرات؟.

(ب) كان عليها أن تدعو الحكومة كلها للاجتماع من أجل بحث الوضع في الأيام السابقة على الحرب؟ [الفقرة ٣٢]. هل هذا هو كل شيء؟ هل هذا هو كل المطلوب من رئيسة الوزراء؟ ألا يجب أن تنطبق معايير الفطنة وحسن التوقع والقدرات المطلوبة من أي رئيس للوزراء، مثلما قررت لجنة كاهان، على رئيسة الوزراء؟

مما لاشك فيه أن أعضاء لجنة كاهان درسوا جيداً تقرير لجنة أجرانات، وقد تبنوا المعايير التي حددتها ووضعتها هذه اللجنة. في هذه الحالة، كان من الطبيعي أن يخرج وزير الدفاع اريئيل شارون من تحقيقات اللجنة بدون أن تلقي عليه بأي مسؤولية شخصية، مما لا شك فيه أنه لم يهمل في عمله، وكان هذا هو المعيار الوحيد للجنة أجرانات بالنسبة لوزير الدفاع موشيه ديان. ولكن كما هو معروف فإن ما حدث كان عكس ذلك. لقد أدركت لجنة كاهان أن قراراتها وتوصياتها تتناقض مع القواعد التي حددتها لجنة أجرانات، ولهذا سعت إلى الإفاضة في الشرح؟ ما هي القواعد التي استرشدت بها في عملها؟.

فيما يلي نعرض رأي لجنة كاهان بشأن تناول لجان التحقيق لوزراء الحكومة (الفقرة ٨٠ بتقرير لجنة كاهان): «كان هناك رأي ـ وإن كان خارج نطاق مداولات اللجنة ـ يقضي بأن موضوع الاعتبارات الخاصة بالوزراء لا يمكن أن يستخدم موضوعاً تحقق فيه لجنة تحقيق وفقاً لقانون لجان التحقيق ـ الصادر في ١٩٦٨ـ لأن الاعتبارات والقرارات التي يتخذها الوزراء هي اعتبارات سياسية. بالنسبة لمثل هذه الاعتبارات لا توجد معايير ثابتة وبالتالي لا يمكن توجيه أي انتقاد لهذه الاعتبارات، ونحن لا نرفض هذا الرأي فهو عديم الأساس قانوناً وعموماً. فمن الناحية القانونية ـ فهناك مبدأ معروف، وتشهد عليه أحكامٌ كثيرة صدرت عن المحكمة العليا ـ وهو أن أي قرار لجهة

عامة، بما في ذلك الوزراء، قابل للنقد والمناقشة في المحاكم. لقد رفضت المحاكم أكثر من مرة قرارات اتخذت بعد اعتبارات مرفوضة أو غير موضوعية، أو استعراضية، أو غير معقولة، أو لا تَمُتُّ للموضوع بصلة.

«من ناحية تحرّي الاعتبارات التي اتُّخذت على أساسها القرارات، لم تفرق المحكمة أبداً بين واجبات الوزير وبين واجبات أي هيئة عامة أخرى. إن حقيقة عدم وجود أي قانون يقرر بأنه على الهيئة العامة أن تتخذ قراراتها وفقاً لاعتبارات صحيحة ومعقولة وبعد تحري أي موضوع يطرح عليها بطريقة معقولة؛ هذه الحقيقة لم تمنع المحاكم من أن تلقي بمثل هذه الواجبات على أي هيئة عامة، لا توجد لذلك أي علاقة بالمبدأ القائل: إن المحكمة لا تضع رؤيتها بدلاً من رؤية الهيئة العامة ولا تتدخل عامة في السياسة التي ترسمها هذه الهيئة لنفسها.

«على أية حال يجب رفض هذا الرأي السابق عندما يتعلق الأمر بعمل لجنة تحقيق، التي من واجبها أن لا تبحث فقط في الجوانب القانونية للموضوع، بل وأيضاً ـ وأحياناً بشكل أساسي ـ الجوانب العامة [الجماهيرية] والأخلاقية. إن عدم وجود قانون صريح للقضايا المختلفة لا يعفي الإنسان الذي تكون أعماله عرضة للنقد من جانب لجنة تحقيق من أن يدفع الثمن من الناحية العامة عن أعمال أو أخطاء تشير إلى عدم كفاءة من جانبه، وعدم الانتباه الذي يستحقه منصبه، والأعمال التي ارتكبت باللامبالاة وإهمال وعدم فطنة وعدم حسن التوقع، حيث يجب على القدرات الخاصة بالشخص الذي يتقلد منصباً معيناً أن تؤهله لحسن التوقع. لن تؤدي أي لجنة تحقيق دورها كما ينبغي إلاّ إذا استخدمت مثل هذا النقض في إطار صلاحياتها تجاه أعمال وأخطاء أي إنسان، مهما كان منصبه وأياً كان وضعه العام.

«ختاماً، لن نفرق بين الجهاز السياسي وأي جهاز آخر بشأن المسؤولية الشخصية».. بهذا المبدأ الأساسي تنتهي الفقرة ٨٠.

هناك فارق ملحوظ بين التناول الجزئي، والسطحي وغير الأخلاقي الذي سلكته أجرانات بشأن المسؤولية الشخصية لجولدا مائير وموشيه ديان،

وبين التناول التفصيلي، المتعمق والمستند إلى معايير أخلاقية صادقة مثلما فصلت لجنة كاهان عندما تناولت مواقف مناحيم بيجين وأريئيل شارون. كيف يمكن تفسير هذا الفارق والاختلاف؟ من المفروض أن قاضيَي المحكمة العليا أجرانات ولندوي لا يقلان في المستوى القضائي عن قاضيَي المحكمة العليا كاهان وباراك. لهذا، فإن الفارق يصعب تفسيره، أو أن يقال أن كاهان وباراك قد أدركا وفهما ما لم يفهمه أجرانات ولندوي. يمكن تفسير هذا الفارق فقط بأن لجنة أجرانات مالت إلى إعفاء وزراء الحكومة من أي مسؤولية شخصية أو وزارية وتركيز كل الاتهامات على العسكريين. كما لا يشير الفارق الكبير الذي يتضح في المقارنة والمبررات القانونية بشأن المسؤولية الشخصية بين ما قالته لجنة أجرانات وما قالته لجنة كاهان، لا يشير إلى سقطات قانونية خالصة، وإنما إلى الميول الصارخة للجنة، التي فرقت في تناولها للمسؤولية ما بين الجهاز السياسي وما بين الجهاز العسكري. وكانت نتيجة هذه الميول هي النفاق لصالح الجهاز السياسي! أليس في هذا غبناً للقضاء والعدالة؟.

ويبرز هذا بشكل خاص في المآخذ الخطيرة التي أخذتها لجنة أجرانات على رئيس هيئة الأركان مقارنة بتعاملها المتساهل تجاه وزير الدفاع فيما يتعلق بتقدير النوايا السياسية ـ العسكرية لمصر وسوريا. لقد كان موشيه ديان يعتبر وعن حق خبيراً من الطراز الأول في هذه الشؤون، بينما كان رئيس الأركان ديڤيد اليعازر غير ضليع في المجال السياسي بالذات. رغم هذا، تقرر لجنة أجرانات بالنسبة لأخطاء تقدير نوايا مصر وسوريا، أنه كان يجب على رئيس الأركان أن يقوم بعمل تقدير مستقل للموقف، بينما أعفت وزير الدفاع من هذه المسؤولية. . .

يمكن أن نعد قائمة تفصيلية للأعمال والأخطاء التي ارتكبها وزير الدفاع بشكل شخصي، والذي تقع عليه المسؤولية الشخصية وفقاً لمعايير لجنة كاهان:

أ ـ رغم أنه قد قرر في شهر مايو ١٩٧٣، بأنه على جيش الدفاع أن

يستعد للحرب التي ستبادر بها مصر وسوريا في النصف الثاني من الصيف، إلاّ أنه لم يتخذ الإجراء المفروض على وزير الدفاع أن يتخذه حتى يعد الجيش لحالة الحرب.

فلم يطلب الاطلاع على الخطط العملية ليصدّق عليها، مثلما هو معمول به في جيش الدفاع منذ إنشائه.

فهو لم يحدد لجيش الدفاع ما هي أهداف الحرب في مرحلة الهجوم المضاد. لم يهتم باستيفاء ما ينقص جيش الدفاع بالنسبة لمخزون الذخيرة والمعدات الحيوية الأخرى، مثلما كان معمولاً به في جيش الدفاع عند التأهب للحرب. وبالفعل، بعد أيام معدودة من بداية الحرب كانت الذخيرة على وشك النفاذ.

ب ـ لقد أخفى عن رئيسة الوزراء تقديره الذي حدّد مايو ١٩٧٣ بالنسبة للتوقيت المتوقع للحرب ولم يخبرها بتعليماته التي أعطاها لجيش الدفاع «باسم الحكومة». لهذا لم تتخذ حكومة إسرائيل كافة الاستعدادات تحسباً للحرب.

ح ـ رغم علمه بالجدل الاستراتيجي الدائر في جيش الدفاع بالنسبة لأسلوب الدفاع، عند قناة السويس (هل يكون دفاعاً عن خط المياه أم دفاعاً متحركاً) وعرف أنه نتيجة هذا الجدل أخذ خط بارليف يفقد قيمته، خاصة وأن قائد المنطقة الجنوبية لا يؤمن بإمكانية الدفاع عنه، ومع ذلك لم يحسم الوزير هذا الموضوع ولم يلزم رئيس الأركان باتخاذ قرار حاسم وأن يفرضه.

د ـ رغم علمه بتحصن الجيش المصري على طول قناة السويس وكذلك الجيش السوري على هضبة الجولان ضد سلاح الطيران الإسرائيلي بفضل العشرات من بطاريات الصواريخ أرض/ جو، فإنه لم يستوعب نشوء وضع استراتيجي جديد ينطوي على مخاطر شديدة على دفاعات الدولة. كانت قدراته وخبرته العسكرية تؤهله لأن ننتظر منه تفهم الموقف وأن الوضع الاستراتيجي الجديد يحرم سلاح الطيران من تقديم المعاونة للقوات البرية في معركة التصدي، وبهذا ينقلب تماماً ومن الجذور ميزان القوى بين الجيش النظامي الإسرائيلي وبين الجيوش العربية على طول الحدود، فهو لم يدرك أن الوضع الاستراتيجي الجديد سيؤدي إلى انهيار واحد من دعائم نظرية الأمن.

هـ- رغم أن نظرية الأمن تقول، إنه يجب إعلان حالة التعبئة الجزئية والسرية طالما تحشد الدول العربية قوات عسكرية على طول الحدود وتتسبب في وضع خطير يهدد النسبة القائمة بين حجم القوات، إلاَّ أنّ وزير الدفاع لم يعلن حالة من التعبئة. بين الثالث والخامس من أكتوبر ١٩٧٣، أبلغت المخابرات العسكرية الوزير بأمر تعزيز القوات المصرية والسورية على طول الحدود، واحتمال مهاجمة إسرائيل عبر هذا الوضع، كما أبلغته بالخطط الحربية المصرية والسورية بالتفصيل. رغم هذا، لم يصدر وزير الدفاع أمراً بتعبئة جزئية للاحتياط. ويجدر هنا بالذكر والتأكيد على أن نظرية الأمن تقول، إن إجراءات التعبئة الجزئية تتم نتيجة تغير ميزان القوى على الحدود، وبلا أي ارتباط بالتقديرات الاستخبارية بشأن النوايا الحربية للدول العربية.

و- رغم أنه في مايو ١٩٧٣، تكهن وزير الدفاع، بأن مصر وسوريا قد تهاجم إسرائيل في النصف الثاني من الصيف، فقد وافق على تغيير قائد المنطقة الجنوبية الخبير أريئيل شارون، بشموئيل جونين وهو لواء شاب عديم التجربة، وكان هذا تصرفاً غير مسؤول.

ز- رغم قيامه يوم الجمعة - ٥اكتوبر - في التاسعة صباحاً بعرض تقديره للموقف أمام رئيس الأركان وعدد من الضباط، والقائل بأنه قد تتأهب مصر وسوريا لمهاجمة إسرائيل فجأة في عيد الغفران، إلا أنه لم يأمر بالتعبئة الجزئية على الأقل.

ح- في ظهيرة يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، عندما أبلغ رئيس الأركان الحكومة الإسرائيلية أنه يؤجل تعبئة الاحتياط إلى أن تصل «شواهد أخرى» ولم يختلف معه وزير الدفاع في ذلك. لقد وافق على خطة رئيس الأركان بعدم استدعاء الاحتياط يوم الجمعة، رغم أنه في هذا الاجتماع الحكومي اتخذت قرارات أخذت في الحسبان، كاحتمال واقعي تماماً، بأن الحرب قد تنشب في اليوم التالي.

ط- يوم السبت السادس من أكتوبر - عيد الغفران - بعد وصول معلومات بأن الحرب قد تنشب في حوالي الساعة السادسة تقريباً، دخل وزير الدفاع مع رئيس الأركان في جدل كبير حول حجم التعبئة. لقد أدى الجدل، الذي بدأ

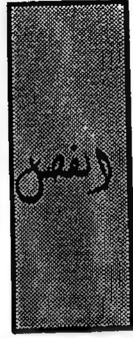
في الساعة الخامسة صباحاً تقريباً وانتهى في الساعة العاشرة صباحاً، بعد اللجوء إلى رئيسة الوزراء لحسمه، إلى تعطيل بدء التعبئة لمدة خمس ساعات غالية. لقد اهتدى تفكير وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى إصدار تعليمات في الصباح الباكر بتعبئة الوحدات التي لم تكن محل خلاف (مجموعة عمليات ووحدات معاونة ميدانية وإدارية)، والاستعانة برئيسة الوزراء لحسم موضوع استدعاء بقية تشكيلات الاحتياط. بدلاً من هذا، أجل وزير الدفاع ورئيس الأركان أي قرار بشأن التعبئة، إلى أن حسمت رئيسة الوزراء الجدل بينهما، وتسببا بذلك في إضاعة ساعات غالية. إن كل واحد من الأعمال والأخطاء التسعة التي سبق ذكرها يفوق في خطورته كافة الاتهامات التي نسبت لوزير الدفاع اريئيل شارون، عام ١٩٨٢، والتي بسببها قررت لجنة كاهان بأنه لا يمكن أن يستمر في مهام منصبه كوزير للدفاع. كانت مسؤولية الوزير شارون بمثابة مسؤولية شخصية غير مباشرة في واقعه وحيدة: فهو لم يتوقع مسبقاً (عدم حسن التوقع) حدوث مذبحة ضد العرب المسيحيين والمسلمين. مقابل هذا، كانت مسؤولية موشيه ديان شخصية مباشرة تماماً، وكانت مرتبطة بأعماله وقراراته على مر أسابيع وشهور، وقد نبعت منها بشكل مباشر. لو كانت لجنة كاهان هي التي حققت في قضية حرب عيد الغفران، لقررت أن هذه البنود التسعة التي ذكرناها، كانت كافية - ولو حتى كل بند على حدة - بتحميل وزير الدفاع المسؤولية الكاملة.

وعلى هذا الأساس لا مفر من الشك الكبير، بأن إعفاء وزير الدفاع عن طريق لجنة أجرانات من أي مسؤولية شخصية قد نبع من ميول اللجنة لأعفاء الجهاز السياسي، وليس من خلال جهل قانوني. لقد كانت لجنة أجرانات على علم بمضمون البنود التسعة السالفة الذكر، لقد تضمنت عريضة الاتهام الموجهة ضد رئيس الأركان بعضاً من هذه البنود. إنه ليس جهلاً بالقانون وإنما هي طريقة لإعفاء الجهاز السياسي من أي انتقاد، كنوع من النفاق الصارخ لصالح الوزراء، مما أدى إلى تحمل ديفيد اليعازر المسؤولية الشخصية لهذه الأمور، أما وزير الدفاع فقد تم إعفاؤه منها.

كذلك لم تقم رئيسة الوزراء بما هو واجب عليها. بحث معها وزير

دفاعها، موشيه ديان، ومستشارها وكاتم أسرارها الوزير يسرائيل جاليلي موضوع الحرب التي قد تنشب في غضون ٢٤ ساعة القادمة ومسألة التعبئة العلنية. ألم يكن من واجبها أن تبحث موضوع تعبئة وحدات الاحتياط على الفور، خاصة على ضوء التحذير الذي وصلها بشكل شخصي من «الواشي»؟ ألم يكن من واجبها أن تهتم منذ بداية الأسبوع، مع وصول أنباء عن التعزيزات السورية، وحماية المؤخرة، وإعداد المخابئ، واستعداد المستشفيات، ومعرفة حجم احتياطي الوقود؟ ولكنها لم تفعل أي شيء من هذا، ألم يكن من واجبها أن تُعلم الشعب في إسرائيل بأن الحرب قد تندلع قريباً؟

لقد قصدت ألَا أضمن هذه القائمة اتهامين، يمثلان مبرراً للمحاكمة والعزل وفقاً للقانونين الإنجليزي والأمريكي، ومخالفة عرقلة اتخاذ إجراءات وفقاً للقانون الإسرائيلي. وأقصد أن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع أخفيا عن عمد عن لجنة أجرانات موضوع التحذير من الحرب التي أصبحت على الأبواب، والذي تلقته رئيسة الوزراء بشكل شخصي، وجهاً لوجه من «الواشي»، وتلقي رئيسة الوزراء ووزير الدفاع أهم المعلومات السياسية العسكرية الحساسة والتي وصلتهما من «الوكالة»، كمادة خام، بدون أن تصحبها تقديرات المخابرات العسكرية، لأنه طبقاً لهذه المادة قامت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع بعمل تقديرات مستقلة للوضع حول النوايا الحربية للرئيس المصري. وفي هذا الصدد لم يكن كلاهما مرتبطاً بتقديرات المخابرات العسكرية. لقد تمسكا «بالنظرية» بشكل مستقل وآمنا بها. وقد أعفتهما لجنة أجرانات تماماً من مسؤولية التقديرات الخاطئة التي قاما بها. هذا الخطأ الذي ارتكبته اللجنة يمكن أن نفسره بشكل مقبول بأن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع قد أخفيا الحقائق الحيوية عنها: فهما لم يكشفا للجنة عن موضوع اللقاء مع «الواشي»، ولم يقولا إن المادة الاستخبارية الأمنية الهامة جداً - المعلومات - قد حصلا عليها وقرآها بصورتها الخام. ولكنني لا أستطيع أن أجد حسن نية في نتائج لجنة بها اثنان من كبار القضاة واثنين من رؤساء الأركان السابقين، والتي تبرئ وزير الدفاع ورئيسة الوزراء من أي مسؤولية شخصية للأعمال والأخطاء الكثيرة التي ارتكباها، والتي كانت معروفة للجنة التحقيق.



الفصل السابع عشر

مؤامرة البعبع

في عام ١٩٧٤، بعدة فترة قصيرة من اضطرار موشيه ديان للاستقالة تلقى الخطاب التالي، وأنا أنقله حرفياً:

«بودي أن أبلغك كم أنا مدين لك بالشكر على السعادة التي سببتها لي معرفتك الشخصية، في إطار جهودنا للتوصل إلى تسوية سلمية وحل المشاكل التي تواجه دولتينا. وسأحفظ لك في نفسي مقدار حكمتك وفطنتك، وحسن توقعك، ونظريتك الواسعة الخيال، والإبداع والفكر البناء تجاه المشاكل التي تواجهنا. وحقيقة أنه كانت لديك دائماً الشجاعة في أن تتصرف وفقاً لما تؤمن به عندما عالجت هذه المشاكل. إنني أكن لك إعجاباً كبيراً كوطني حقيقي ومسؤول. مرة أخرى أود أن أشكرك على لطفك، وإلى أن يلتقي طريقانا. تقبل أخلص التمنيات». لقد نشر هذا الخطاب في صحيفة معاريف - ٢٥ أبريل ١٩٩٣ - بواسطة من كان مستشاراً ومقرباً لموشيه ديان، نفتالي لافي. وكان الخطاب مرسلاً من حسين ملك الأردن.

في هذا الخطاب يصف الملك حسين صفات شخصية موشيه ديان مثلما يقدرها هو وأغلب المواطنين الإسرائيليين. من بين هذه الصفات، الحكمة وحسن التوقع، والخيال الخصب. وكان على لجنة أجرانات أن تتجاهل هذه الصفات من أجل أن تعفي وزير الدفاع من المسؤولية الشخصية.

وكما شرحنا في فصول سابقة، فقد عملت لجنة أجرانات من خلال ميول لتنقية الجهاز السياسي من أي مسؤولية عما حدث في حرب عيد الغفران. لم يكن الأمر سهلاً، لأن تنقية الجهاز السياسي من المسؤولية كان يتناقض تماماً مع كافة مفاهيم المنطق والعدل، ومخالفاً لكافة الأساليب

المعمول بها في مجال مسؤولية القيادة في النظام الديمقراطي، ومن أجل التغلب على التناقضات والتعارضات، حاولت لجنة التحقيق أن تصيغ ديباجة تقنع من يقرأها بعدالة أحكامها.

كانت المشكلة الأولى التي واجهت اللجنة هي الخبرة الشهيرة لوزير الدفاع موشيه ديان في شؤون الشرق الأوسط على المستويين السياسي والعسكري. كان معروفاً للجميع، أن ديان يبني تقديراته السياسية والعسكرية بشكل مستقل، ويفرضها سواء على الحكومة أو على الجيش. فقد كان هو الشخصية المؤثرة في تقديرات الموقف وتحديد السياسة. كان من غير الممكن أن يقطعوا بأن هذه الشخصية ليست مسؤولة عن تقديرات الموقف وعن وضع الخط السياسي عشية الحرب.

ومن أجل التخلص من هذه الورطة، قررت اللجنة أنها ليست على استعداد لأن تتناول شخصية موشيه ديان - وزير الدفاع - بل إنها قد رسمت لنفسها نموذجاً عاماً لوزير دفاع، كوني، طالما أنه يوافق ويعمل وفقاً لآراء مستشاريه فإنه لا يتحمل المسؤولية الشخصية. وهذا ما يسميه أعضاء اللجنة «المعيار الموحد».

بعدها حددوا «المعيار الموحد» والذي لا يطالب وزير الدفاع بأي شيء، ينتقل أعضاء اللجنة إلى مبدأ يقول: «عندما نأتي لتحديد المسؤولية الشخصية لصاحب منصب عام، لا يجب أن نعتقد أن هذا المعيار يتغير وفقاً لصفات هذا الشخص أو ذاك الذي يتولى هذا المنصب». وبذلك ينتهي الأمر بالنسبة لوزير الدفاع موشيه ديان، الذي تولى هذا المنصب عشية الحرب. من الآن يتم اختبار مقدار المسؤولية الشخصية وفقاً لقدرات «بعبع» لا وجود له في الواقع، إلاَّ في الخيال المريض للجنة.

في الحقيقة، إنه حتى لو لم يكن وزير دفاع إسرائيل عشية حرب عيد الغفران هو ذلك الجنرال الساطع، القائد العسكري والرجل السياسي، «الحكيم والفطن وصاحب الرؤية» (مثلما وصفه ملك الأردن)، بل مجرد مواطن عادي، بلا خبرة أو قدرات عسكرية - سياسية، أياً كانت، كان يجب أن

تلقى لجنة أجرانات عليه بالمسؤولية الشخصية. وذلك لأن المسؤولية الشخصية لوزير الدفاع محددة من خلال منصبه، وليس بالذات من خلال قراراته وتجربته.

لقد بحثت لجنة التحقيق المسؤولية الشخصية لوزير الدفاع «البعبع» ولكن ليس طبقاً للمعايير المعمول بها بالنسبة لوزير دفاع في إسرائيل، وإنما وفقاً لمعيار واحد فقط وهو «الإهمال». في هذا الشأن، وعلى النقيض التام للجنة أجرانات، وضعت لجنة كاهان سلسلة طويلة من المعايير لما هو مطلوب من وزير دفاع إسرائيل وليس من «البعبع».

تزعم لجنة أجرانات أن موشيه ديان لم يهمل. فَلْيَكُنْ. لم يقل أحد أن ديان كان كسولاً ومهملاً. ألم يُخْتَرْهُ بن جوريون كرئيس للأركان بسبب اجتهاده؟ وتم تعيينه وزيراً للدفاع عام ١٩٦٧ لأنه لم يكن مهملاً. وإنما لأنه كان على لجنة أجرانات أن تعلم، أنها إذا اختبرت موشيه ديان وفقاً للمعايير الحقيقية بالنسبة للصفات المطلوبة من وزير دفاع دولة إسرائيل، فإنها لن تستطيع أن تبرئ ساحته. ألم يكن يعلم القاضيان المحترمان أجرانات ولندوي ما هي المعايير التي يجب أن تطبق على تحديد المسؤولية الشخصية لوزير الدفاع؟ هل اخترع القاضيان كاهان وباراك اختراعات جديدة عندما حققا في قضية وزير الدفاع أرييل شارون؟.

لقد تجاهل القاضيان أجرانات ولندوي ليس فقط كل المعايير الخاصة بالمسؤولية الشخصية، باستثناء «الإهمال»، بل إنهما اخترقا فيما بعد مجال الهزل. فليس هناك قول أكثر سذاجة من ذلك الذي قيل أمام القيادة العليا لجيش الدفاع ولمواطني الدولة، بأن موشيه ديان وزير الدفاع غير قادر على أن يقوم بعمل تقدير ذاتي للموقف (لأنه لا يملك الوسائل الخاصة بذلك) ولهذا قبل مشورة مستشاريه. ولكننا لا نتناول هنا شخص موشيه ديان، وإنما «بعبع»، وقد سبق أن قطعنا من قبل بأنه طالما أن «البعبع» يقبل رأي مستشاريه فلا تقع عليه المسؤولية الشخصية.

وهكذا يتضح مرة أخرى لماذا «أماتت» اللجنة موشيه ديان وخلقت بدلاً منه «بعبعاً» لا وجود له.

إلاّ أنَّ لجنة التحقيق لم تكتف بذلك، ففي استطراد الأحداث نجدها قد اختارت الحقائق التي تنفع المؤامرة وتتجاهل الحقائق التي لا تتفق معها. وكان المبرر الذي وضعته على رأس حيثياتها في تبرئة وزير الدفاع من المسؤولية الشخصية، هو توجيهاته لجيش الدفاع في ٢١ مايو ١٩٧٣، بالاستعداد للحرب وأن «يوضع في الحسبان استئناف الحرب في النصف الثاني من هذا الصيف». جميل. لقد قرأ وزير الدفاع مادة استخبارية، وفكر «بعقله الذي كان في رأسه في شهر مايو، ولكنه اختفى في شهر اكتوبر، حسب رأي اللجنة». وقام بتقدير الموقف، وأصدر لجيش الدفاع توجيهات اتضح أنها صحيحة وأنه قد «تنبأ بما سيحدث». وقد أصدر هذه التعليمات إلى مجموعة مستشاريه، وليس العكس (حسبما قالت اللجنة).

ولكن ما الذي حدث بعد ذلك على الفور؟ ما حدث لم يستطع مواطنو الدولة أن يقرأوه في تقرير اللجنة، لأنه ببساطة لم يرد في التقرير، فهذه بعض الحقائق، والأعمال والتصريحات الصادرة عن وزير الدفاع في الفترة التي ما بين ٢١ مايو حتى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣

١ـ في ٨ يونيو، بعد ١٨ يوماً فقط من توجيهاته وتحذيره لجيش الدفاع، وافق وزير الدفاع لرئيس الأركان على خفض حالة التأهب في جيش الدفاع. وفيما يلي، نص لتبادل الحديث الذي سجله أرييه براون، السكرتير العسكري المخلص والأمين لموشيه ديان:

«اليعازر لديان: أريد أن أخفض بعض الأمور (أي خفض حالة التأهب).

ديان: لك ما تريد، لا يجب أن نجعل حياتنا مريرة» [براون ص٣٠].

٢ـ مرَّ ٢٨ يوماً، ويوافق موشيه ديان على تقليل فترة التجنيد الإلزامي بثلاثة شهور. ويصف أرييه براون ذلك بقوله:

«لقد وصلت حالة الشعور، بالتبسط في القيادة العسكرية لدرجة أنه في السادس من يوليو استطاع رئيس الأركان أن يطرح على وزير الدفاع اقتراحاً

بتقليل فترة الخدمة الإلزامية بثلاثة شهور بدءاً من ١/ ٤/ ١٩٧٤ والحصول على موافقته» ص٣١.

٣ـ «في ١٢ أغسطس عقد اجتماع في مكتب نائب رئيس الأركان اللواء طل، تقرر فيه إلغاء حالة التأهب الإسرائيلية والعودة إلى حالة التأهب العادية» (ص٣٣). وقد تلقى وزير الدفاع نسخة من الأمر الصادر بذلك ولم يعترض عليه.

٤ـ قال وزير الدفاع في محاضرة ألقاها في مدرسة القيادة والأركان، في أغسطس ١٩٧٣: [إن تفوقنا العسكري وضعف العرب، النابعان من أسباب لن تتبدل بسرعة، هما اللذان سيمنعان الاستئناف الفوري للحرب] «يوئيل ماركوس. صحيفة ها آرتس أبريل ١٩٧٤».

٥ـ «قال وزير الدفاع في الرابع من سبتمبر، في مأدبة غداء مع قائد سلاح الطيران: إنه لا يتوقع حرباً في المستقبل القريب» [براون ص ٣٤]. أي أنه قبل الحرب في عيد الغفران بـ٣٣ يوماً، يعلن وزير الدفاع أنه لا يتوقع حرباً في المستقبل القريب!.

عندما مرت المواعيد التي تكهنوا أنه تنشب فيها الحرب في شهر مايو ١٩٧٣، . «نسي» وزير الدفاع موضوع الحرب كله وأعطى موافقته لرئيس هيئة الأركان بخفض حالة التأهب، بل وتقليل فترة الخدمة الإلزامية. فماذا فعلت لجنة أجرانات بكل القرارات والتصريحات المعلنة هنا؟ لقد امتنعت اللجنة عن ذكرها، من أجل تركيز ميولها على إعفاء وزير الدفاع من أي مسؤولية شخصية، فكيف يمكن الإشادة بتوجيهات وزير الدفاع التي أصدرها إلى الجيش في ٢١ مايو، وبعد ذلك بحوالي خمسة أحداث، قال وعمل العكس تماما؟ الحل بسيط: حذار من ذكر كل ما قد يمس بمصداقية المؤامرة.

وقد بلغت اللجنة الذروة عندما كتبت: «كانت المشكلة التي شغلتنا بشكل خاص، هي: هل من المعقول مطالبة وزير الدفاع في يوم الجمعة الخامس من أكتوبر أن يتوصل إلى تقدير للموقف يختلف عن تقديرات المخابرات العسكرية ورئيس هيئة الأركان، ثم بعد ذلك يتخذ إجراءات مثل

إعلان التعبئة الجزئية أو الكلية» [فقرة ٢ «و»].

لقد شغلت هذه المشكلة لجنة أجرانات وأقلقتها، لأن وزير الدفاع توصل فعلاً إلى تقدير للموقف خاص به، وكان مختلفاً عن موقف رئيس المخابرات العسكرية وموقف رئيس هيئة الأركان، ولكنه لم يستدع الاحتياط. ومثلما قلنا في الفصل الحادي عشر، قام وزير الدفاع بعرض تقديره للموقف على رئيس هيئة الأركان، يوم الجمعة الخامس من اكتوبر، خلال الاجتماع الذي عقد في مكتب الوزير في الساعة التاسعة صباحاً وقال: إنه ينوي إبلاغ وزير الخارجية الأمريكي بتقديره هذا للموقف، حتى يتم نقله إلى سوريا ومصر كنوع من التحذير، ومرة أخرى سأذكر ما قاله وزير الدفاع:

«بالنسبة لمسألة هل نريد أن نوجه لهم أو لا نوجه لهم تحذيراً، أقول إن التحذير يجب أن يتناول ثلاث نقاط:

أ ـ إننا لن نقدم على أي عمل، أو إننا سنضع لهم حشرة في الرأس (أي لا ننوي أن نشن هجوماً).

ب ـ إننا نعلم أنهم ينوون ذلك. (أي يستعدون للحرب)

حـ ـ لو قالوا لنا أمراً مخالفاً، سيجدوننا مستعدين لذلك أيضاً.

إذن أي عنصر مفاجأة، قد يعتمدون عليه، أصبح بالنسبة لهم لاغياً، وأنه سيتم الرد على ذلك. وطبقاً لهذه الفكرة أرى أنه من الضروري أن يصلهم هذا «التحذير» عن طريق الأمريكيين.

وعاد وزير الدفاع ليؤكد أن الحرب قد تنشب في عيد الغفران وبحث مع رئيس هيئة الأركان ترتيبات إعلان التعبئة يوم عيد الغفران، ولكنه لا هو ولا رئيس الأركان قاما باستدعاء الاحتياط، رغم أن التعبئة تقع في نطاق مسؤوليتهما وصلاحيتهما الكاملة. كان هذا تقدير الموقف الأكثر دقة الذي تم عمله قبل عيد الغفران. لقد قام به وزير الدفاع بشكل مستقل ـ وفقاً للمعلومات التي حصل عليها من المخابرات العسكريه ـ الموساد و «الواشي» ومن المخابرات الأميركية. وكان محض هذا الاجتماع أمام أنظار لجنة أجرانات، وقد تجاهلته لأنه يحمّل وزير الدفاع المسؤولية الشخصية: أي: حسن تقدير

ذاتي للموقف مما يدل على أنه يمتلك القدرات الحقيقية المطلوبة من وزير الدفاع. لم يحدث أبداً أن قبل موشيه ديان بشكل أتوماتيكي تقديرات الموقف من جانب مستشاريه.

كانت المشكلة التي تواجه لجنة أجرانات هي: إذا كان هذا هو تقدير وزير الدفاع للوضع، فلماذا لم يأمر باستدعاء الاحتياط على الأقل جزئياً وسرياً؟ كانت هذه بلا شك مسؤوليته الشخصية، وفقاً للنظرية الأمنية (وكذلك وفقاً لروح قانون الدفاع)، في أن يصدر أمراً فورياً بالتعبئة الجزئية، ولكنه لم يفعل ذلك. وهنا أيضاً اختارت لجنة أجرانات أن تتجاهل التقدير التفصيلي للوضع والمستقل والسليم الخاص بوزير الدفاع!.

هل اعتقد السادة المحترمون أعضاء لجنة أجرانات، أنهم سيفلحون ألى أبد الآبدين في أن يخفوا عن شعب إسرائيل كل ما قاله وزير الدفاع في هذا الاجتماع؟ عندما يقول تقدير وزير الدفاع للوضع، والذي عرض على رئيس هيئة الأركان في يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، أنه في نية مصر وسوريا على ما يبدو شن هجوم مفاجئ في غداة اليوم التالي -أي عيد الغفران- فإن من واجبه أن يأمر بالتعبئة الفورية والجزئية.

كان رئيسا الأركان السابقان من أعضاء اللجنة ويعلمان ذلك جيداً. إن الفريق يادين هو الذي صاغ النظرية الأمنية. وكان الفريق لسكوف أول من طبقها بشأن التحذير والتعبئة عام ١٩٦٠ (عملية روتم). لم يكن لدى كليهما أي شك، من أنه في مثل وجود هذا التقدير للموقف الذي قام به وزير الدفاع في صباح يوم الجمعة، كان من الضروري استدعاء الاحتياط. لم يكن لديهما أي طريقة لتبرير عدم إعلان التعبئة إلا عن طريق التجاهل التام لتقدير وزير الدفاع للموقف. وهذا بالفعل ما فعلاه؟ لقد أدارا ظهريهما للحقائق التي كانت أمامهما وتجاهلاها. لقد اطّلعا على محضر وقائع هذا الاجتماع باهتمام شديد. في الشهادة التي أدليت بها، وُجّهت لي أسئلة استندت على محضر الاجتماع، بشأن إجلاء عائلات المستشارين الروس. أما كل ما لم يتوافق مع الاتجاه لإعفاء الجهاز السياسي من مسؤوليته، فقد اختفى وكأنه لم يكن.

كذلك. تضم اللجنة رئيسي أركان لهما مكانتهما. وقد انتقدا للغاية اللواء جونين، ولكنهما ذكرا أنه كان جديداً في منصبه، عديم الخبرة ولم يكن مناسباً لأن يتولى قيادة المنطقة الجنوبية أثناء الحرب.

فمن الذي صدّق على تعيين جونين، بعد صدور التعلميات الصريحة من وزير الدفاع بثلاثة أسابيع بالاستعداد للحرب؟ ألم يكن هذا هو وزير الدفاع موشيه ديان بنفسه، الذي صدّق على التعيين ووافق على استبعاد أرييل شارون من القيادة الجنوبية؟ ألم يكن هذا عملاً غير مسؤول، عندما يقول صاحب التصديق لجيش الدفاع إنه خلال ثلاثة إلى خمسة شهور ستنشب حرب؟ وتجاهلت اللجنة هذا التصرف غير المسؤول أيضاً. أليس بسبب أن التعامل مع هذا التصرف قد يضر وزير الدفاع، ويهدم نظرة اللجنة إلى الجهاز السياسي؟

لقد عرف رئيسا الأركان الشهيران جيداً، أنه عندما تتوقع قيادة الشعب حرباً، فمن واجبها أن تعده لها. كم سيكون وقعها سيّئاً لو نزلت الحرب على الشعب كالرعد في يوم صحو. ولكن كيف كانت تستطيع الحكومة أن تعد الشعب وجيشه للحرب بينما يخفي وزير الدفاع عن رئيسة الوزراء تعليماته للجيش بالاستعداد للحرب وتنبؤه، بأن الحرب سوف تنشب في النصف الثاني من صيف ١٩٧٣؟ كم هو أمر مؤسف ومثير للشفقة عندما تتساءل رئيسة الوزراء ظهيرة يوم الجمعة، قبل ٢٦ ساعة فقط من الحرب «أريد أن أسأل، لأنني لم أجرب مثل هذا الموقف: ما هو الحكم في الوزارة وفي الدولة، لو أن هناك ضرورة لإعلان التعبئة؟ هل من الضروري إصدار قرار حكومي في هذا الصدد؟». . . .

بعد خمسة شهور من إصدار وزير الدفاع تعليماته للجيش بالاستعداد للحرب، وبعد خمسة شهور من إخفاء هذه التعلميات عن الحكومة ورئيسها، وقبل يوم واحد فقط من الحرب نفسها، لا تعرف رئيسة الوزراء كيف تعلن التعبئة. لماذا لا تعرف؟ لأن وزير دفاعها أخفى عنها تنبؤه، ولهذا فإنها لا هي ولا حكومتها قد تحروا الأمر من أساسه.

هذه الحقائق معروفة ومتاحة لرئيسي الأركان عضوي اللجنة، لأنهما قرأا واطلعا على محضر هذا الاجتماع، وصعب عليهما أن يفهما جيداً ما جاء به. فالمؤرخ وعالم الآثار إيجال يادين، الذي يعرف كيف يقرأ المكتوب على الأواني الفخارية ووثائق المكتوبات العبرية القديمة، يفهم بالتأكيد ما هو مكتوب بالعبرية السهلة الحديثة المصاغة بها محاضر جلسات الحكومة. ولكن إذا قام إيجال يادين بسؤال وزير الدفاع الأسئلة المطلوبة:

ـ لماذا أخفيت عن رئيسة الوزراء وعن الحكومة تنبؤك وتعليماتك لجيش الدفاع الاستعداد للحرب في نهاية الصيف؟

ـ لماذا وافقت على استبدال قائد المنطقة الجنوبية أريبل شارون بشموئيل جونين؟.

ـ لماذا لم تجعل الحكومة تبحث موضوع الحرب التي تقترب، وأسلوب إعداد الشعب وتهيئته للحرب، وأهداف الحرب إذا وقعت؟

ـ لو سأل يادين هذه الأسئلة، لاتَّضح له أنها ستقوض تماماً عمل اللجنة من أساسه، وبالتالي كان لا بد من تجاهل هذه التساؤلات! هذه القائمة الطويلة من الحقائق التي كان نتاجها النفاق لصالح الجهاز السياسي وتجاهل كل ما قد يقوّض بناء التبريرات الذي صنعته اللجنة، تطرح التساؤلات التالية:

ـ ألا تمثل النتائج التي استخلصتها اللجنة، والتي تنافق الجهاز السياسي، ضرراً بالغاً بثقة الجماهير بالجهاز القضائي؟

ـ ألا تقتضي المصلحة العامة وشؤون المحكمة العليا في إسرائيل التحقيق في الموضوع مرة أخرى بواسطة قضاة المحكمة العليا أنفسهم، حتى يثبت أن الجهاز القضائي قادر على مراقبة نفسه؟

ـ أليس من المصلحة العامة والمحكمة العليا، أنه يثبت للشعب الإسرائيلي أن نتائج عمل لجنة أجرانات، والتي اسفرت عن تملُّق الجهاز السياسي، ليست إلا ظاهرة شاذه؟

طالما أن الجهاز القضائي يتجاهل النتائج المخالفة التي توصلت إليها

لجنة إجرانات، التي شكلتها الحكومة وضمت في عضويتها قاضيان كبيران، ورئيساً أركان ومراقب الدولة، ستظل هناك ظلال كثيفة على الثقة التي تضعها الجماهير في لجان التحقيق القضائية!

الفصل الثامن عشر

مخابرات، تحذير وإعلان التعبئة

تقضي النظرية الأمنية باستدعاء الاحتياط عندما يحشد العدو قواته على مقربة من الحدود مع إسرائيل، ونتيجة لهذا فإن التناسب بين القوات يعرض قدرة جيش الدفاع على الدفاع وحماية الدولة للخطر. هذا هو ملخص النظرية الأمنية في موضوع التعبئة العامة. وكل مَنْ لهم رأي آخر يقامرون بأمن الدولة، وكل مَنْ يشترطون استدعاء الاحتياط بتقدير نوايا العدو يتحملون أخطاراً غير محسوبة. وقد أثبت التاريخ القصير لدولة إسرائيل هذا الأمر.

لقد عمل قادة إسرائيل، وعلى رأسهم إسحاق رابين وليفي اشكول وفقاً لهذه النظرية في عام ١٩٦٧، وقد أكدت التطورات التاريخية مصداقية أعمالهم. فقد استندوا في قراراتهم بشأن التعبئة على المعلومات التي زودتها بهم المخابرات العسكرية عن استعدادات الجيوش العربية. وقد صاحبت هذه المعلومات تقديرات تقول إن مصر لن تختار طريق الحرب طالما أن هناك سبعين ألفاً من جنودها يحاربون في اليمن. وقد تجاهل اشكول ورابين هذا التقدير. وقد اتخذا القرارات وفقاً للمعلومات الأكيدة عن حشد قوات العدو واستعداداته للحرب. ولم يقامرا على التكهن بنواياه.

إن الواجب الأول الهام للمخابرات العسكرية في مجال التحذير هو أن تقدم لكبار المسؤولين في المؤسسة العسكرية ـ أي رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ـ المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن استدعاء الاحتياط. وهذه سهل تحديدها وصعب الحصول عليها. ومن أجل التبسيط، يمكن القول بأنها مبنية على معلومات تتعلق بالموقف الحالي وليس السابق، وتشمل هذه المعلومات موقع ونوعية كل كتيبة من القوات البرية، وكل سرب جوي،

وكل سفينة حربية وكل بطارية صواريخ. ويتم تزويد قادة المؤسسة العسكرية بهذه المعلومات ملحقاً بها إشارة إلى تحركات القوات، وحالة استعدادها وتأهبها للحرب. على أساس هذه المعلومات يمكن للقادة أن يحددوا ما إذا كانت هذه المواقف تهز علاقات القوى بين جيش الدفاع وبين الجيوش العربية؟ وهل تعرض قدرة جيش الدفاع الخاصة بتأمين حدود الدولة للخطر؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فإن التعبئة تصبح قراراً فورياً. يرتكز هذا القرار على تقدير الحجم النسبي للقوات، وليس على تقدير النوايا.

كل هذا، أوضحه الفريق حاييم بارليڤ بأسلوبه المميز، وقال: «من أجل الحيلولة دون وقوع مفاجأة، فالأمر لا يحتاج إلى جهود فكرية خاصة، وإنما يجب أن تكون هناك يقظة للإجراءات الفعلية التي يقوم بها العدو على الساحة، بغض النظر عن النوايا التي تتعلق بهذه الإجراءات. لهذا فإن أي شيء يحدث لدى العدو، وله مغزى معين يتعلق بالحرب، فإنه يستوجب خطوات مقابلة» [المخابرات والأمن القومي. ص ٤٨٩].

وهنا يطرح سؤال: قبل حرب يوم الغفران، وهل قدمت المخابرات العسكرية لجيش الدفاع وللحكومة المعلومات اللازمة، وفقاً للنظرية الأمنية، من أجل اتخاذ قرار بتعبئة الاحتياط؟ الرد بالإيجاب، وبعيداً عن كافة النجاحات التي لا نهاية لها والتي حققتها المخابرات العسكرية في السنوات التي سبقت حرب عيد الغفران. فقبل الحرب نفسها كانت لدى هيئة الأركان ليس فقط معلومات عن موقع ونوعية كل كتيبة وسرب جوي وسفينة حربية وبطارية صواريخ مصرية وسورية، بل وأيضاً الخطط الهجومية نفسها. ففي عام ١٩٧٢ عُرضت على هيئة الأركان العامة تفاصيل الخطة الهجومية المصرية، واتضح أنها كانت دقيقة جداً في حرب عيد الغفران. كذلك تم عرض مشروع خطة الهجوم السورية على وزير الدفاع ورئيس الأركان قبل الحرب بستة أيام.

صحيح أن المخابرات العسكرية قد أخطأت في تقدير النوايا الفورية لمصر وسوريا، ولكن ما كان يجب على وزير الدفاع ورئيس الأركان اشتراط

إعلان التعبئة، الجزئية والسرية على الأقل، بتقدير نوايا الأسد والسادات. لم تتعهد المخابرات العسكرية بأن تعرف مسبقاً النوايا الحربية لرئيس مصر وسوريا باليوم والساعة. فهي لا تضم أنبياء أو عرافين. إن التزاماتها محددة ومقصورة على اكتشاف مدى استعدادات العدو. فقد تم شرحها لرئيسة الوزراء بحضور وزير الدفاع ورئيس الأركان، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٧٣، عندما قال لها رئيس المخابرات العسكرية، اللواء إيلي زاعيرا: إن المخابرات العسكرية متعهدة بتقديم التحذيرات عند وجود استعدادات مصرية للحرب، وبالنسبة أيضاً للعمليات التي لا تتطلب استعداداً لن يكون هناك تحذير منها. لا يوجد أي تعهد أو تناول غير مباشر لموضوع النوايا. إن الالتزام الصريح يتناول فقط الكشف عن الإعداد للحرب، من خلال اعتراف واضح، بعدم إمكانية الاكتشاف المبكر للنوايا الحربية للحكام العسكريين خلال أيام معدودة.

وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال نفاق للجهاز السياسي، شوهت لجنة أجرانات التزام رئيس المخابرات العسكرية لرئيسة الوزراء وكتبت بأنه كان يوجد التزام بالتحذير من النوايا. لو لم تسأل رئيسة الوزراء ما هو التحذير ولو لم تتلقَ رداً صريحاً، كان من الممكن أن تنسب للمخابرات العسكرية مثل هذا الالتزام أو غيره. ولكن محضر اجتماع ١٨/ ٤/١٩٧٣ يعتبر وثيقة واضحة وجلية ذات صبغة قانونية. والآن عندما تعرض على القارئ الفقرات المتعلقة بموضوع التحذير في اجتماع عقد لدى رئيسة الوزراء في ١٨/ ٤/١٩٧٣، فإنه يستطيع أن يقرأ ما قيل وأن يتأكد بأن المعلومات كانت حول تفاصيل الاستعدادات كما يلي: «لقد علمنا بوجود استعدادات وجولات يقوم بها القادة وتحريك قوات إلى الأمام، ومنظومة دفاع جوي معززة والمزيد من بطاريات الصواريخ، ويبدو أنهم يقومون بتنظيف الخنادق المهملة على طول القناة». أما تعبير «نوايا» والالتزام المرتبط به، فقد أقحم عن عمد في تقرير لجنة أجرانات، رغم أنه لم يكن موجوداً في التقرير الذي تم إبلاغه لرئيسة الوزراء. فرئيس المخابرات العسكرية لم يذكره حتى ولو تلميحاً.

وهنا تتزايد أكثر مسؤولية رئيسي هيئة الأركان اللذين كانا ضمن أعضاء اللجنة، لأنهما يعرفان جيداً ما هو دور المخابرات العسكرية، وما الذي يمكن

أن تقوم به وما لا يمكن. ولكن حتى لو جاء استبدال حكم «استعدادات» بكلمة «نوايا» كمبادرة من رئيسي الأركان، فإنه كان من واجب القاضيين الكبيرين اكتشاف ذلك ومنعه. في موضوع التحذير واستدعاء الاحتياط، قدمت المخابرات العسكرية المعلومات المطلوبة حتى تتخذ الحكومة قرارها بشأن التعبئة، وقد تم تقديم المعلومات المطلوبة إلى الحكومة في يوم الأربعاء ٣/ ١٠/ ١٩٧٣. ولو كانت الحكومة قد عملت وفقاً لنظرية الدفاع، لكان من الضروري الإعلان عن التعبئة الجزئية في ذلك اليوم.

في مجمل الموضوعات المتعلقة بمعلومات التحذير، هناك موضوعات تعتبر ركائز ودعائم لعمل المخابرات، وهناك موضوعات تعتبر إضافات في إطار الآمال، والتمنيات وربما أيضاً الأوهام. أما الركائز الأساسية لدور المخابرات العسكرية فإنها تنصب على واجبها الأساسي في معرفة مقدار قوة وتسليح وانتشار وتحركات العدو، وما هي احتمالات نشاطه. أما الأدوار الإضافية، وهي بمثابة «تطلعات»، فتتلعق بمعرفة الخطط العسكرية للعدو واتجاهاته في مجال شراء وانتاج المعدات العسكرية. بالطبع هناك أمل في اكتشاف النوايا الحربية للعدو قبل تنفيذها بأيام معدودة. ولكن حتى إذا لم تكشف المخابرات أو أحسنت تقدير النوايا الحربية للعدو بدقة، ولكنها زودت الحكومة والجيش بكافة المعلومات المطلوبة بالنسبة لحجم القوات البرية والبحرية والجوية، والإبلاغ عن التحركات في الوقت المناسب، تكون قد قامت بواجبها، وإذا لم يصل حكام الدولة وفقاً للنظرة الأمنية، فإن هذه هي مسؤوليتهم الخاصة بهم.

لقد وصف رئيس الوزراء ووزير الدفاع، الفريق إسحاق رابين، ذلك في عام ١٩٨٣ بقوله: «عندما يتعلق الأمر بتقدير للموقف، يجب الفصل بين عنصرين أساسيين:

الأول - صورة لأوضاع العدو وتقدير احتمالات نشاطه وفقاً لحجم قواته وانتشارها.

الثاني - التكهن بنواياه، أو ما هي نية الجهاز السياسي عنده؟.

وقد امتازت المخابرات الإسرائيلية بإعطاء صورة صحيحة عن العنصر الأول في كافة الحروب السابقة. وبالنسبة لتقرير النوايا، أي ما الذي سيبادر به العدو، فقد حدثت أخطاء أكثر من مرة. والسبب في ذلك بسيط: من الصعب جداً أن نتكهن مسبقاً بقرار الجهاز السياسي للعدو... فيجب على الجهاز السياسي (الإسرائيلي) أن تكون لديه تقديرات للوضع خاصة به من أجل استخلاص نتائج تتعلق بعمل جيش الدفاع... على سلاح المخابرات أن يهتم أولاً وقبل أي شيء بالعنصر الأول - أي إعطاء صورة عن قوات العدو وإمكانياته - والحرص كل الحرص في تقديرات نوايا الجهاز السياسي للعدو» [إسحاق رابين. يديعوت أحرنوت ١١/ ٢/ ١٩٨٣].

كذلك أيضاً، عندما يتعلق الأمر بتقدير النوايا السياسية، وليس هناك أي نية سياسية ذات أهمية أكثر مصيرية من قرار الدخول في الحرب، فإن قدرة التقدير لدى رئيس الوزراء ولدى وزير الدفاع، تواجه اختباراً كبيراً. وبالفعل، توصل وزير الدفاع إلى التقدير السليم يوم الجمعة ٥/ ١٠/ ١٩٧٣ في الساعة التاسعة صباحاً، فقد أكد أن مصر وسوريا تنويان الحرب، وأنه من المحتمل أن تقوما بشن هجوم يوم عيد الغفران، وأن خطتهما تعتمد على المفاجأة. لكنه لا هو ولا رئيس الأركان اتخذا الإجراءات التي يفرضها مثل هذا التكهن، أي الإعلان الفوري عن التعبئة الجزئية والسرية لوحدات الاحتياط.

كان هناك سببان على الأقل لتأجيل استدعاء الاحتياط، مثلما يتضح من شهادة وزير الدفاع أمام لجنة التحقيق وخطابه أمام اجتماع هيئة القيادة العليا لتلخيص أحداث حرب عيد الغفران.

الأول: كان عسكرياً، كان موشيه ديان شريكاً في الشعور بالثقة بأن الجيش النظامي سوف يتصدى للهجوم على خط الحدود إلى حين وصول قوات الاحتياط، حتى إذا لم يبدأ الاستدعاء إلا مع بدء الحرب، وأن سلاح الطيران سيقدم المعاونة المفيدة للقوات البرية بدءاً من الساعات الأولى للحرب. كانت هذه مجرد أوهام.

والسبب الثاني: كان سياسياً، فقد خشي وزير الدفاع أن يؤدي إعلان

التعبئة قبل وقوع هجوم(مصري ـ سوري) إلى قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي بإلقاء تبعة الحرب على إسرائيل. كان يخشى أن تزعم مصر وسوريا أنهما شنتا هجوماً مبكراً على إسرائيل لأنها أعلنت التعبئة العامة بهدف شن هجوم عليها (إن فكرة الهجوم المبكر «الشرعي» هي درس إسرائيل في حرب الأيام الستة). لقد مهدت الحملة الإعلامية والخداعية (المصرية ـ السورية) التي حدثت في الفترة التي سبقت حرب عيد الغفران الرأي العام العالمي ليتقبل الزعم، بأن الهجوم(المصري ـ السوري) جاء للتصدي لهجوم إسرائيل. عندما سمعت لجنة أجرانات هذا الكلام من وزير الدفاع عندما برر أمامها اعتراضهُ على إعلان التعبئة العامة في يوم عيد الغفران ذاته، قررت أنه يمكن قبول هذا القول أو رفضه، ولكنها لم ترفضه. وهذه هي إحدى النتائج المعدودة الصحيحة في تقرير لجنة أجرانات، إلاّ أن اللجنة لم تواصل الاستطراد في هذه الجزئية واتخاذ الخطوات التي تفرضها هذه النتيجة:

أ ـ واضح أن المبرر الرئيسي لقرار عدم استدعاء الاحتياط منذ يوم الجمعة كان مبرراً سياسياً، لا يدخل أبداً في إطار مسؤولية الجيش، بل إنه يرجع كله إلى اعتبارات ومسؤولية الجهاز السياسي.

ب ـ يتضح أن وزير الدفاع لم يتقبل في هذا الشأن رأي «مستشاريه»، ولم يسألهم النصح، وإنما كان ديان وحده، وبنفسه فقط، الذي فكر في المشكلة، وقام بتحليلها وتوصل إلى نتيجة سياسية، بسببها قرر عدم إعلان التعبئة. إذا كان كذلك، فلماذا لا يكون مسؤولاً مسؤولية شخصية. منذ نهاية حرب التحرير ـ منذ ٤٤ عاماً ـ وإلى يومنا هذا، شنت مصر وسوريا مرة واحدة هجوماً على إسرائيل بهدف احتلال أراضيها. حدث هذا منذ عشرين عاماً في عيد الغفران عام ١٩٧٣، وقد عرضت المخابرات العسكرية على زعماء الدولة صورة دقيقة للوضع يوم الأربعاء ٣/ ١٠/ ١٩٧٣، أي قبل ثلاثة أيام من عيد الغفران. وقد أكدت المخابرات العسكرية أنه يمكن من خلال هذا التقدير للموقف، أن يتحول المصريون والسوريون من حالة الاستعداد الدفاعي إلى وضع الهجوم على إسرائيل طبقاً للنظرية السوڤييتية، التي تدربت عليها الجيوش المصرية والسورية. مثل هذه الصورة للموقف، كانت

تستلزم التعبئة العامة وفقاً للنظرية الأمنية. لهذا، فإنها بعرضها هذه الصورة، أدت المخابرات العسكرية واجبها الأساسي في مجال التحذير. أما تقديراتها بالنسبة للنوايا(السياسية ـ الأمنية) لمصر وسوريا فقد كانت خاطئة، ولكن واجب إعلان التعبئة غير مرتبط وغير مشروط وغير واجب بتقدير النوايا. كان يجب على رئيسة الوزراء ورئيس الأركان ووزير الدفاع قبول المعلومات التي لا حدود لها حول انتشار واستعداد جيش العدو. المعلومات التي جمعتها المخابرات العسكرية، ليس لديهم أداة أخرى غيرها. يكمن سبب وجود والحق في الوجود للمخابرات العسكرية، في واجبها الوحيد بتقديم هذه المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المطلوب، ولهذا فإن لديها جهازاً لجمع المعلومات وآخر للتقديرات. في هذا الشأن فإن تقديم المعلومات الخاصة بانتشار واستعدادات جيش العدو، لا بديل عن المخابرات العسكرية. لا يستطيع وزير الدفاع ورئيس الأركان تجميع صورة معلومة للوضع بشكل مستقل.

ويختلف الوضع تماماً في مجال التقدير بالفعل ، لدى المخابرات العسكرية جهاز للتقديرات، وهو قسم الأبحاث التابع لها. وهناك جهود جادة يتمُّ بذلها من أجل ضمان أن يضمَّ هذا القسم باحثين كباراً خبراء في تخصصاتهم. مع هذا، فإن كل إنسان يدرك مدى الفارق الجوهري بين عملية جمع المعلومات وبين عملية إجراء تقدير لهذه المعلومات. فجمع المعلومات يتعلق بالحقائق «البحتة». فلا مجال للخلاف على معلومات من مصدر موثوق به، مثل التصوير الجوي لكتيبة دبابات سورية، مثلاً، متواجدة في موقع حصين أثناء التصوير. ولكن من الممكن أن تكون هناك تفسيرات وتحليلات مختلفة حول سبب وجودها في هذا المكان.

مقابل هذا، فإن تقرير النوايا السياسية للدول الأجنبية يقع في مجال مسؤولية وزراء الحكومة. طبعاً، مسموح لهم ـ ومطلوب أيضاً ـ أن يطلعوا على تقريرات الخبراء المختصين. سواء كانوا خبراء بالزي العسكري، وسواء كانوا عاملين في الموساد أو في وزارة الخارجية، وسواء كانوا باحثين في مؤسسات أكاديمية مدنية. ولكن لحظة أن يتلقى الوزراء، وخاصة رئيس

الوزراء ووزير الدفاع، المعلومات المتواجدة لدى الموساد أو المخابرات العسكرية، يصبح تقدير الموقف في مجال مسؤوليتهم.

هل قالت رئيسة الوزراء جولدا مائير، ووزير الدفاع موشيه ديان: إنهما لم يكونا قادرين على تقدير الوضع السياسي عشية حرب عيد الغفران؟ هل قالا: إن ذلك لا يقع في إطار مسؤوليتهما؟ هل قالا إنه في موضوع النوايا السياسية لمصر وسوريا في أكتوبر ١٩٧٣، كان واجبهما أن يتقبلا بلا أي اعتراض تقديرات المخابرات العسكرية، برغم أنه في أبريل ١٩٧٣ كانت تقديراتهما متناقضة مع تقديرات المخابرات العسكرية ولهذا عملا عكس ما أرادت؟

لا تشير مذكرات جولدا مائير وموشيه ديان، التي نشرت بعد حرب عيد الغفران، إلى التنكر لمسؤولية التكهن بالمواقف السياسية. وكانت الجهة الوحيدة التي أعفتهما من هذه المسؤولية هي لجنة التحقيق القضائية. وإذا لم يكن لدى وزير الدفاع ـ موشيه ديان ـ أداة لتقدير موقف سياسي، فهل يمكن أن ننتظر أن يكون لرئيسة الوزراء السيدة جولدا مائير، في هذا الشأن ما ليس لدى وزير الدفاع؟

الفصل التاسع عشر

مفاجآت

«تبددت الأوهام ولم نُدفن».

[موشيه ديان في اجتماع للضباط بالقيادة الشمالية ١٤/١١/١٩٧٣].

في ٧ يناير ١٩٧٤، أي بعد ثلاثة شهور من اندلاع حرب عيد الغفران، طلب وزير الدفاع موشيه مقابلة رئيسة الوزراء جولدا مائير، في مقرها بالقدس، وقد كتب ديان في كتابه «أحجار على الطريق»: [قلت لرئيسة الوزراء، لقد جئت لأسأل: إذاكانت تنوي ضمي إلى حكومتها القادمة كوزير للدفاع. وكانت إجابتها أنها ترى في نفسها مسؤولة معي عما حدث. فقد كانت شريكاً كاملاً في كافة المعلومات والقرارات. كذلك أشادت بحاييم بارليف (الذي كان رئيساً للأركان حتى يناير ١٩٧٢) لأنه ذهب إليها بنفسه ليحكي لها أنه في عشية عيد الغفران التقى برئيس الأركان، اليعازر وسأله عن الموقف على الجبهات. وبعدما سمع منه أن لدينا ١٧٠ دبابة في الشمال و٣٠٠ في الجنوب، سافر إلى منزله بقلب راضٍ بلا قلق، حتى لو نشبت الحرب] «ديان. ص ٧٣١ـ ٧٣٢».

جدير بالذكر، أن بارليف كان رئيساً للأركان قبل اليعازر. وكلاهما هاجر إلى إسرائيل من يوغوسلافيا، وقد ربطت بينهما علاقات حميمة. وهناك احتمال بأن يكون بارليف قد وقف إلى جانب اليعازر، عندما تنافس على رئاسة الأركان مع قائد المنطقة الجنوبية، يشعياهو جاڤيتش. في الخامس من أكتوبر ١٩٧٣ كان بارليف وزيراً للتجارة والصناعة في حكومة جولدا مائير، وكان أحد الوزراء الذين شاركوا في الاجتماع الخاص الذي عقدته الحكومة قبل الظهيرة. ويتضح من كلام جولدا لديان أن بارليف لم يكن مستريحاً بعد

الاجتماع، ووجد أنه من الصواب أن يلتقي مرة أخرى مع رئيس الأركان وأن يسأله عن الوضع على الجبهات. ولكن عندما أخبره اليعازر بالعدد السحري، ١٧٠ دبابة في الشمال و٣٠٠ في الجنوب، عاد الفريق احتياط بارليف إلى منزله هادئ البال وبلا قلق. حتى لو نشبت الحرب، كم كانت تبلغ قوة هذه الأعداد السحرية؟

في صيف ١٩٧٢ عقد في هيئة الأركان «تدريب حربي» تحت اسم كودي «آلة الحديد»، كان الهدف منه تحديد القوة المطلوبة لصد هجوم مفاجئ على الجبهتين السورية والمصرية. كان تدريباً تكتيكياً بدون قوات، جرى على الخرائط، ومثل الجيشين المصري والسوري ضباط من جيش الدفاع، لصد هجوم مفاجئ، يعتمد على ١٨٠ دبابة في الشمال و٣٠٠ دبابة في الجنوب. لهذا، عندما كان جيش الدفاع متأهباً بـ١٧٠ دبابة في الشمال في الجولان و٢٩٠ دبابة عند بداية سيناء، رأى رئيسا الأركان، الفريق ديفيد اليعازر ومن سبقه الفريق احتياط حاييم بارليف انتشاراً واستعداداً كافيين للتصدي لهجوم مفاجئ.

ونجد تعزيزاً لهذ الرأي الخاص برئيس الأركان في ملحق تقرير لجنة أجرانات التي حققت في الحرب التي جرت في هضبة الجولان، حيث كتب:

«قال رئيس الأركان مرة أخرى في ٢٦ أبريل ١٩٧٣:

قبل استدعاء الاحتياط والقيام بأي عمل يجب أن يكون هناك أكثر من مائة دبابة. عندما نصبح في هذا الوضع سيكون الله في عون السوريين» (في عرض استعدادات عملية على رئيس الأركان، ٢٦ أبريل ٧٣، ص ٣٥). يضيف الملحق بتقرير لجنة أجرانات:

«يبدو أنه قد اعتقد (أي رئيس الأركان) أن عدد الدبابات (أكثر من مائة دبابة) يحل المشكلة، وإلاّ لماذا سيستنجد السوريون بالسماء؟» (تقرير لجنة نبو ١٩٧٤ ص٢٢.وقد تم تشكيل هذه اللجنة بواسطة لجنة أجرانات التي حققت في ظروف الحرب في الجولان).

بنظرة إلى الوراء، كان من الواضح أنه قد حدث خطأ شديد في

التخطيط العملي لجيش الدفاع، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع العنيد. إضافة إلى ذلك كان هناك تجاهل للتناقض المنطقي بين الاستناد على سلاح الطيران لتقديم المعاونة للقوات البرية منذ الساعة الأولى للحرب، وبين النية المعلنة مسبقاً لسلاح الطيران واستثمار كل قوته خلال اليومين الأولين للحرب لتدمير شبكات الصواريخ أرض/ جو في مصر وسوريا. ومن خلال ذلك تبدو واضحةً العلاقةُ التي بين أخطاء التخطيط العملي وبين المفاجآت في الحرب! إن الخطط العملية، أياً كانت خاطئة، طالما أنها لم تدخل حيز التنفيذ، وطالما أنها لم تختبر في الواقع، لا توجد طريقة مؤكدة تثبت مقدار تناسبها أو عدم تناسبها مع الآمال التي علقها عليها مَنْ وضعها، ووهم الثقة التي يضعها فيها قائد الجيش.

كانت حرب عيد الغفران مليئة بالمفاجآت التي مصدرها أخطاء عملية ولدت قبل الحرب بسنوات، ولكنها تكشفت أثناء الحرب ذاتها. إنها أخطاء لولا الحرب ما تكشفت أبداً. لهذا، يحتمل أن تكون هناك أخطاء حالية في التخطيط العملي بالجيش، ولكن طالما لا توجد حرب فإنها لن تتكشف. إن الوجود، الذي هو الغريزة الطبيعية الأولى والعليا للفرد، وهو مرتبط في دولة إسرائيل بوجود الدولة، يواجه خطراً دائماً. إنه ليس موقفاً كونياً. قلة هي الجماعات القومية، التي يعلن جيرانها على الملأ عن نيتهم لتدميرها، إذا انتصروا في الحرب. على سبيل المثال، لم يشعر مواطنو فرنسا غير اليهود، بأن وجودهم الطبيعي يواجه خطر الإبادة، عندما استسلمت فرنسا لألمانيا عام ١٩٤٠.

نظراً لخصوصية مصير اليهود المقيمين في إسرائيل، فإن الواجب الأول الواقع على حكومات إسرائيل، هو إعلام الشعب بالوضع الحقيقي الذي يعيشه. وعندما يتوصل وزير الدفاع في مايو ١٩٧٣ إلى نتيجة تقول إنه خلال شهور معدودة ستهاجم مصر وسوريا إسرائيل، فيجب عليه أن يجعل الحكومة أن تعمل على إعداد الشعب لهذا الاحتمال. ولكن عندما يكون الوعي القومي غارقاً في اللامبالاة وأن السلام سيطول أمده ثم تنشب الحرب فجأة، فإن ذلك سوف يسبب صدمة ويحطم التوقعات كافة.

وعلى ذلك، نجد في قائمة مفاجآت حرب عيد الغفران، أن أول وأكبر مفاجأة في درجة الخطورة، كانت المفاجأة القومية، النابعة من عدم إعداد الشعب لاحتمال الحرب القريبة، رغم أن وزير الدفاع قد ذكر أنه توقعها مسبقاً، وجدير بالذكر، أنه في الشهور التي سبقت الحرب انشغلت الدولة في الإعداد للانتخابات. لقد أوصى رئيس الأركان وزير الدفاع بتقليل فترة الخدمة الإلزامية بثلاثة شهور، بل وحصل على موافقته على ذلك، وهو الأمر الذي زاد من الإحساس باللامبالاة.

وقد نبعت مفاجأة أخرى من تحسن الكفاءة العسكرية للجندي المصري والسوري، خاصة بالمقارنة بنوعية الجندي المصري في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. يقول موشيه ديان عن ذلك: «لقد كانت كفاءة الهجوم العربي فوق المتصور. إن حرب الأيام الستة وبعض الاشتباكات الأخرى بين وحدات جيش الدفاع ووحدات عربية في الجو والبر، أدت إلى تولد تقدير يقول: إنه لو نشبت حرب لن يكون النصر صعباً على إسرائيل» [كتاب أحجار على الطريق، ص٦٨٣].

يقول في هذا الشأن العميد شموئيل شقر كبير ضباط المظلات عام ١٩٧٣: «في الحساب الأخير، فوجئنا ليس بنشوب الحرب وإنما بالقدرة العسكرية المصرية. لقد استهنا جميعاً بسلاح المشاة المصري، كانت هذه هي المفاجأة الكبرى في حرب عيد الغفران، لقد عبر سلاح المشاة القناة، ورغم الإصابات، واصل العبور وملأ الجو بصواريخ مضادة للدبابات ومضادة للطائرات.. لقد قام سلاح المشاة المصري بتدمير دبابات إسرائيلية. قبل حرب عيد الغفران لم يجرؤ واحد منا على القول بأن سلاح المشاة المصري سيحطم دبابات إسرائيلية.

متى قيل شيء كهذا؟ بعد حرب الأيام الستة كانت لدينا مقولة تقول: «هم (المصريون) تدربوا على مر السنين على كافة خطط العبور... ولم يصدق واحد منا أنهم سيفعلون ذلك» (العبور الذي لم يتم ص ١٠٧). ويضيف موشيه ديان لذلك: «لقد اتخذت المدرعات (الإسرائيلية) تكتيكاً

اعتمد على خبرة الماضي.. دخول سريع للقوات المدرعة.. إلى داخل تشكيلات العدو من خلال اعتقاد ديان هذا الأمر سوف يؤدي إلى انهياره. هذه المرة وجدت الوحدات المخترقة نفسها محاطة بسلاح المشاة... القادر على أن يرد ويوقع خسائر فادحة بالمدرعات. ولكن الحقيقة هي، أن وجه الحرب هذه المرة كان مختلفاً عن الماضي» [أحجار على الطريق ص٦٨٤].

لقد ظهر الوهم العملي عندما اتضح، أن الخطط العملية التي استندت على تدريب (آلة الحديد) غير واقعية، لم يفلح الخمسمائة جندي الذين تولوا ١٤ موقعاً على خط بارليف في منع عبور ٨٠ ألف جندي مصري على طول مائة كيلومتر. حتى ألف جندي ما كانوا ليمنعوا العبور. لم يستطع لواءان من الدبابات تم الدفع بهما إلى القناة في التصدي لسلاح المشاة المصري، المزود بأسلحة مضادة للدبابات.

في هضبة الجولان، كان الخطأ التنفيذي هو خطأ في تقدير حجم القوات المطلوبة للصد. وهو خطأ ينصب على تنظيم القوات، وكان يمكن إصلاحه بسهولة، عن طريق استدعاء لوائي مدرعات يوم الجمعة ٥ أكتوبر. في مقابل هذا، كان الخطأ على جبهة القناة مرتبطاً بالنظرية الدفاعية ذاتها. فالدفاع العنيد، عندما كان الجيش المصري محمياً ومحصناً ضد سلاح الطيران الإسرائيلي، كان صعب التنفيذ.

وهم تنفيذي آخر، شديد الخطورة، ظهر في مجال القتال الجوي وآثاره وبانت على القتال البري. لقد انهارت جميع التوقعات والآمال الخاصة بالمعاونة الجوية للقوات البرية في معركة التصدي. يقول موشيه ديان عن ذلك: «وفقاً لخطط هيئة الأركان، كان الدور الأساسي في مرحلة التصدي ملقئ على سلاح الطيران. كان عليه أن يوجه ضربة للعدو، تسبب له خسائر كبيرة لدرجة لا ينتظر معها تحقيق انجازات. وقد اتضح فيما بعد، أن هذه التوقعات من سلاح الطيران، لم تكن واقعية» (أحجار على الطريق ص٦٨٤). إنها كلمات ثقيلة كالحجر، ولكن هل كانت خطط هيئة الأركان خفية عن وزير الدفاع؟ ألم تعرض عليه وقام بالتصديق عليها؟ مطلوب قدر

كبير من عدم التفكير، حتى ننسب هذا الخطأ إلى هيئة الأركان فقط.

يضيف إلى هذا العقيد اليعازر (شيتا) كاهان، المؤرخ غير الرسمي لسلاح الطيران، في كتابه «السماء ليست حدوداً» بقوله: «لم يمثل سلاح الطيران عنصراً رادعاً قبل هذه الحرب ولم يخرج منها بإحساس السلاح المنتصر، ولا بعد أن تبدد الوهم بأنّ لديه رداً على الصواريخ» ص٥٢٤. «لقد كان أداء جيش الدفاع كله مثيراً للإحباط في الحرب، خاصة سلاح الطيران الذي لم يكرر النصر السريع في حرب «موكير» [أي ١٩٦٧] «ص٥٢٣». «لقد خطط السلاح على أساس أن يخصص اليومين الأولين للقضاء على تشكيلات الصواريخ والدفاع الجوي وضرب المطارات. بدلاً من هذا وجد سلاح الطيران نفسه مشغولاً بعمليات تصدٍّ عاجلة ومتقطعة قبل أن يحقق التفوق الجوي.. وقد أصيب سلاح الطيران بالإحباط لأنه لم يتمكن من أن يطبق خططه، وكان هناك أيضاً إحباط داخل القوات البرية التي لم تحصل منه على المعاونة المطلوبة كلّها كما هو مخطط لها» (ص٥٢٥).

وقد صدق حقاً العقيد كاهان، وهو من قدامى الطيارين الإسرائيليين، عندما أكد أنه في حرب عيد الغفران «تبدد الوهم بأن لدى السلاح رداً على الصواريخ». مما لا شك فيه أن جيش الدفاع بأكملة قد فوجىء يتبدد هذا الوهم، كما أن القادة تجاهلوا ذلك التضاد والتنافر بين النظرية الأمنية التي تقول إن سلاح الطيران سيقدم العون للقوات البرية في معركة الصد من بدايتها، وبين الخطة المعلنة لسلاح الطيران، بتخصيص يومين للوصول إلى حالة تتيح للسلاح الجوي تقديم مساعدات ومعاونة فعالة للقوات البرية. ويقدم الدكتور عيدو أمبر توضيحاً آخر للموضوع ـ وكان يشغل رئيس فرع تاريخ سلاح الطيران. وقد أشار إلى الفجوة القائمة بين اعتقاد وزير الدفاع وبين ما يفكر فيه رئيس الأركان حول قدرة سلاح الطيران على التدمير الأكبر والسريع لتشكيلات الصواريخ أرض/ جو وتقديم المعاونة الفورية للقوات البرية، وبين الإحساس الأكثر واقعية الذي ساد بين أسراب سلاح الطيران. وقد كتب عن ذلك قائلاً: «كان الاعتراف داخل فرع العمليات وأيضاً داخل الأسراب، بأن عملية تدمير الصواريخ ستكون طويلة وصعبة، هذا الاعتراف

لم يترجم إلى نتيجة تقضي بأن اشتراك سلاح الطيران في المعركة البرية لن يكون مثلما كان في الماضي. . لم تحدث الثورة النظرية الشاملة المطلوبة لمواجهة القيود التي فرضت على الطائرات فيما يتعلق بتحليقها فوق الميدان، وأن تحدد بنفسها الأهداف وتهاجمها». [من «كتاب سلاح الطيران الإسرائيلي في المعركة البرية في حرب عيد الغفران» ص٢٦٨].

كم كان رئيس الأركان منعزلاً عن الواقع العسكري وغارقاً في الأوهام، يوم عيد الغفران ظهراً، بشأن الهجوم الجوي حسبما نشهد اقتراحه المقدم إلى الحكومة، فقد قال لرئيسة الوزراء ولوزير الدفاع: «من الناحية العملية نستطيع ظهر اليوم أن نشل نشاط سلاح الطيران السوري، وبعد ذلك في الساعة الثالثة نهاجم تشكيل الصواريخ، وعندئذ يستطيع سلاح الطيران في الساعة الخامسة أن يعمل ضد الجيش السوري ويحرمهُ من أي عمل» [براون ص٧٣].

طبقاً لوجهة النظر هذه، فإن سلاح الطيران الإسرائيلي بحاجة إلى ثلاث ساعات من أجل شل حركة الطيران السوري (وكل طائرته في المخابئ) وساعتين فقط من أجل تدمير تشكيلات الصواريخ أرض/ جو، أما الواقع فكان مزاولة سلاح الطيران السوري لعمله طوال الحرب، ومن بين ٣٥ بطارية صواريخ أرض/ جو على خط الجبهة، تم تدمير أربع بطاريات فقط بواسطة سلاح الطيران الإسرائيلي.

وهم آخر نبع من الأمل بأن تكون تقديرات المخابرات فيما يتعلق بموعد الحرب، تقديرات دقيقة، باليوم والساعة. بعد أن أشارت المخابرات العسكرية بالدقة الكافية إلى حشود القوات السورية والمصرية، وبتشكيلات تسمح بالبدء فوراً في الحرب، أضافت تكهناً باحتمال أن تنشب الحرب في التوقيت الذي نشبت فيه، فقد كان التكهن غير سليم.

لنفترض أن المخابرات العسكرية قد قالت منذ يوم الجمعة، مع إجلاء عائلات المستشارين السوفييت من سوريا ومصر، بأن احتمالات الحرب هي احتمالات ما بين المتوسطة والكبيرة. فماذا كان سيعني ذلك؟ هل كانت الحكومة ستبكر بإعلان التعبئة من يوم الجمعة؟. مما لا شك فيه أن تقدير

الموقف الذي يحدد قرارات الحكومة، هو أولاً وقبل أي شيء تقدي
الدفاع، ففي التاسعة صباحاً من يوم الجمعة، أعلن أنه يعتقد أن ا
ستنشب في اليوم التالي، في عيد الغفران. وأكد أنه لا يوافق على تة
المخابرات العسكرية بالنسبة لاحتمال الحرب. وأبلغ رئيس هيئة الأرَ
يعتقد أن مصر وسوريا تنويان دخول حرب مفاجئة، في اليوم التالي .
يبدو، أي في عيد الغفران، وأن رئيس الأركان لم يختلف معه في
ورغم هذا، لم يعلنا تعبئة الاحتياط! ما الذي منعهما؟ ألا تقع عملية
كلها في إطار صلاحيتهما ومسؤوليتهما؟ هل انتظرا الحصول على موا
رئيس المخابرات العسكرية؟ إن الحقيقة الحقة هي أنه في عام ١٩٧٣ ا
كافة قرارات وزير الدفاع ورئيس الأركان بالنسبة لاستدعاء الاحتياط، فِ
إعلان التأهب في الجيش وفي حالات أخرى، وفقاً لاعتبارات شخصية
وليس بالذات طبقاً لرأي المخابرات العسكرية، بل وفي أغلب هذه الـ
كانت على العكس من رأي المخابرات.

ليس لدي شك، بأن امتناع وزير الدفاع عن إعلان التعبئة يوم الـ
الخامس من أكتوبر، رغم تكهنه بأن الحرب قد تنشب في اليوم التالي
من اعتبارات سياسية وثقته من أن الجيش النظامي وسلاح الطيران قادرا
صد الهجوم حتى لو بدأت عملية التعبئة مع بدء الحرب ذاتها. لم يقبل
الدفاع تقديرات المخابرات فيما يتعلق باحتمال الحرب ولم تؤثر على قر
كعادته القديمة، فقد كانت له تقديراته وقراراته المستقلة، المبنية على ا
واعتباراته هو.

استمع رئيس الأركان إلى تقدير قائده ـ أي وزير الدفاع ـ للموقف
يختلف معه ولا على نتائج هذا التقدير، لا في الاجتماع الذي عقد لدى
الدفاع صباح يوم الجمعة ولا في اجتماع الحكومة الذي عقد بعد
بساعتين، وبهذا أصبح شريكاً كاملاً في مسؤولية عدم إعلان التعبئة قبل
يوم الجمعة.

ما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت رئيس الأركان ديفيد اليعازر

عن إعلان التعبئة العامة في يوم الجمعة، عندما عرض عليه وزير الدفاع تقديراته؟ هل كان ينتظر أنباءً عن يوم وساعة بدء الحرب؟ ألم يكن هو أيضاً شريكاً في ثقة وزير الدفاع، بأنه في مقدور الجيش النظامي وسلاح الطيران صد أي هجوم مفاجئ؟ لم يكن الاعتبار السياسي من شأنه ولم يعرقله. لقد كانت اعتباراته كلها عسكرية خالصة.

* ماذا كان تأثير تقدير المخابرات العسكرية بضعف احتمال الحرب على قرار وزير الدفاع ورئيس الأركان بعدم استدعاء الاحتياط يوم الجمعة، حتى بعدما عرضت عليهما المخابرات العسكرية التعزيزات المصرية وترحيل عائلات الخبراء الروس من سوريا ومصر؟

* ماذا كان ثقل تقدير المخابرات العسكرية يوم الجمعة، عندما أعلن رئيسها لأول مرة، أنه ليس لديه أنباء تفسر أسباب الترحيل العاجل لعائلات المستشارين؟ (وعندما يقترح ـ على سبيل التخمين ـ ثلاثة تفسيرات، رفض واحداً، منها تماماً، وعلى رأس الاثنين الآخرين وضع تفسيراً يقول: يعلم السوفييت بأن المصريين والسوريين على وشك شن هجوم).

* ما هي قيمة تقديرات المخابرات العسكرية بالنسبة لاحتمال الحرب، عندما يقدر وزير الدفاع تقديراً عكسياً، وإنه يرى أن الحرب على وشك أن تنشب في عيد الغفران بشكل مفاجئ؟

إن أي بحث حذر ومسؤول حول تلك التساؤلات، سيؤدي إلى رد واحد ووحيد وهو: إن تأثير تقدير المخابرات العسكرية بالنسبة لاحتمال الحرب على قرار وزير الدفاع ورئيس الأركان بعدم إعلان التعبئة العامة يوم الجمعة ـ الخامس من أكتوبر ـ كان تأثيراً ضئيلاً وهامشياً! إن الخرافة القومية، التي ضخمها بعد الحرب أولئك الذين من مصلحتهم هذا، قالت: إن تقديرات المخابرات العسكرية بالنسبة للاحتمال الضعيف، أثرت بشكل قوي وهدام على ما حدث بعد ذلك في الحرب. جئنا نحاول أن ندرس مقدار تأثير تقدير المخابرات الخاص بمقدار احتمال الحرب على بقية الأخطاء والمفاجآت التي ظهرت في حرب يوم الغفران.

* هل هناك علاقة ما بين تقدير المخابرات العسكرية للموقف في الأيام العشرة التي سبقت الحرب وبين حقيقة أن الحكومة لم تبلغ الشعب بأن الحرب على الأبواب، رغم أن وزير الدفاع قد توصل إلى هذه النتيجة قبل الحرب بخمسة شهور وأعلن ذلك أمام هيئة الأركان؟ لا توجد أي علاقة.

* هل هناك أي علاقة بين تقديرات المخابرات العسكرية للموقف في الأيام العشرة التي سبقت الحرب وبين فشل سلاح الطيران في تدمير تشكيل الصواريخ أرض/جو؟ إن سلاح الطيران في أغلبه نظامي، ولا داع لإعلان التعبئة فيه. هنا أيضاً لا توجد أي علاقة.

* هل هناك علاقة بين تقديرات الموقف لدى المخابرات العسكرية في الأيام العشرة التي سبقت الحرب وبين الخطأ الشديد في تأسيس خطط التصدي والدفاع على المعاونة الجوية المكثفة منذ بدء الحرب؟

وعندما يبلغ سلاح الطيران مسبقاً رئيس الأركان، بأن هذه المعاونة لن تتم إلاّ بعد يومين من القتال، وهي الفترة المطلوبة له من أجل تدمير الصواريخ أرض/جو وتحقيق حرية العمل الجوي! كذلك لا توجد هنا أي علاقة.

لقد نبعت أغلب مفاجآت حرب عيد الغفران من واقع كان مبنياً على الأوهام. إن الحرب، والحرب فقط، هي التي أدت إلى الاستيقاظ من هذه الأوهام المتفائلة، التي خلّفت سلسلة من الأخطاء في التخطيط العملي. لا يوجد أي ارتباط بين الخطط العملية الخاطئة، التي وقعت في الشهور والسنوات السابقة على الحرب، وبين تقديرات المخابرات بالنسبة لاحتمالات الحرب مثلما عرضت على الحكومة في أكتوبر ١٩٧٣. يجب أن نؤكد على أن عدم إعلان التعبئة يوم الجمعة تم في ظل معرفة واضحة بأن الحرب قد تنشب في اليوم التالي، في عيد الغفران، فقد كان هذا التقدير الصريح للموقف من جانب وزير الدفاع. لهذا، عملت الحكومة في اجتماعها يوم الجمعة ظهراً في موضوع واحد فقط، وهو أن الحرب قد تنشب في اليوم التالي، في عيد الغفران. لقد بحثت أجراءات استدعاء الاحتياط واستخدام سلاح الطيران فور اندلاع الحرب رغم هذا ظهرت خرافة قومية تربط بين «التقصير» والمخابرات.

* * *

قبل حرب عيد الغفران بست سنوات، في ٦ يونيو ١٩٦٧، عندما اتضح لجمال عبد الناصر، الرئيس المصري، أن سلاح الطيران الإسرائيلي قد دمر سلاح الطيران المصري، اتصل تليفونيا بحسين ملك الأردن، كان الهدف من المحادثة هو تنسيق «الكذبة القومية» وإدخالها إلى وعي الشعب العربي. وقد نجحت المخابرات العسكرية في تسجيل هذه المحادثة الشهيرة، التي بحث خلالها عبد الناصر وحسين ماذا يقولان للأمة العربية، بعد تدمير سلاح الطيران المصري. وكان اقتراح عبد الناصر، الذي وافق عليه حسين وتبناه، هو الكذب على شعوبهما وإرجاع هذه النكسة الجوية المصرية إلى الطيارين والطائرات الأمريكية والإنجليزية التي شاركت جزئياً في الهجوم الإسرائيلي.

فيما يلي نص المحادثة الشهيرة:

ـ الرئيس المصري جمال عبد الناصر: «صباح الخير يا جلالة الملك. سمعت أنك تريد أن تعرف ما إذا كانت المعارك مستمرة على طول الجبهة. هل تعلم أن الولايات المتحدة تشترك مع إسرائيل في الحرب؟ هل نعلن عن ذلك؟».

ـ الملك حسين: «إنني لا أسمعك جيداً. . الخط سيِّىء جداً».

ـ ناصر: «ألو. . جلالة الملك. . . هل نعلن أن الولايات المتحدة وانجلترا أم الولايات المتحدة فقط؟».

ـ حسين: «الولايات المتحدة وانجلترا».

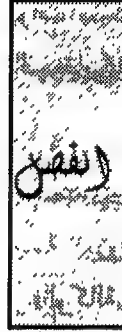
ـ ناصر: «. . سوف أذيع بياناً، وأنت تذيع بياناً. سنهتم بأن يذيع السوريون أيضاً بياناً بأن الطائرات الأمريكية والبريطانية تستخدم حاملات طائراتها ضدنا: سنصدر بياناً، ونؤكد على الموضوع ونصعده».

ـ حسين: «حسناً. . تمام».

كان الهدف من وراء هذه الكذبة واضحاً: وهو إذا كان السببَ في النكسة هما الدولتان الكبريان الولايات المتحدة وانجلترا، فلا يمكن اتهام رؤساء وملوك العرب بأي شيء، أي أن لا مسؤولية على هؤلاء.

لقد تذكرت هذه المحادثة، التي كانت تهدف إلى صنع «كذبة قومية»، عندما بنى كل من رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان خرافة «التقصير» الذي حدث، على تقدير «المخابرات العسكرية»، وعندما تصبح أجهزة الإعلام ـ التي لم تعلم بالحقيقة ـ أداة تخدمهم. فقد أوضح صناع الخرافة لشعب إسرائيل أنهم لم يخطئوا وإنما كانت تقديراتهم السياسية وخططهم العملية صحيحة وسليمة. إلا أن هناك عنصراً خارجياً ـ أي المخابرات ـ قال لهم إن احتمال الحرب ضعيف، ولهذا فإنهم معفيون من المسؤولية. في عام ١٩٦٧، ابتلع العرب كذبة عبد الناصر وحسين، لأنهم كانوا في حاجة إليها. وفي عام ١٩٧٣ صدق الشعب الإسرائيلي أكذوبة اتهام المخابرات «بالتقصير»، لأنه كان في حاجة إليها.

في العشرين عاماً الماضية حدثت تغييرات في دولة إسرائيل، إن النتائج والمعايير السليمة والصادقة التي اتخذتها لجنة التحقيق التي رأسها القاضي كاهان، على النقيض من النتائج المشوهة والتي أسفرت عن نفاق، كتلك التي صدرت عن لجنة التحقيق التي رأسها القاضي أجرانات، وصفت مقاييس للمسؤولية، تتناسب مع النظام الديمقراطي. كذلك أجهزة الإعلام، التي شاركت في صخب التعمية واللامبالاة قبل حرب عيد الغفران، أصبحت أكثر انتقاداً وأكثر حرية. المهم: أن مواطني الدولة لم يعودوا كالماضي، يثقون في زعمائهم ثقة عمياء، ولا في عسكرييهم، ولا في قضاتهم، مثلما فعلنا نحن، جيل البالماخ و«الدولة التي في الطريق». إنني أتمنى أن تتفتح أذهانهم لإعادة دراسة الحقائق الجديدة المطروحة في هذا الكتاب.



الفصل العشرون

الخرافة أمام الواقع

ولّد الفشل القيادي والعسكري والسياسي، مشاكل ومخاوف شخصية داخل رجال السياسة والجنرالات الكبار، فمن أجل أن يحافظوا على مواقعهم خلقوا خرافات كاذبة. في هذا الشأن، خدمتهم أيضاً لجنة أجرانات بإخلاص.

لقد عُرضت في هذا الكتاب الحقائق، اعتماداً على الوثائق والمحاضر. يستطيع القارئ الآن أن يحكم وأن يتأكد أن المسافة الفاصلة بين الخرافة وبين الواقع، مسافة شاسعة كتلك التي بين الشرق والغرب.

فما هي الخرافات؟

١ـ **الخرافة:** إن تقدير المخابرات العسكرية بأن احتمال الحرب ضعيف، هو الذي جعل وزير الدفاع ورئيس الأركان لا يعلنان عن تعبئة وحدات الاحتياط قبل عيد الغفران في العاشرة صباحاً.

الواقع: قرر وزير الدفاع، في التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، أن احتمال الحرب كبير جداً، وأن مصر وسوريا تنويان مباغتة إسرائيل، وأن الهجوم قد يقع في عيد الغفران، وبهذا يكون قد رفض تماماً تقدير المخابرات بأن الاحتمال ضعيف، ورغم هذا لم يأمر بالتعبئة ولو بلواء واحد. أما رئيس الأركان، الذي سمع تقدير قائده ـ وزير الدفاع ـ فلم يختلف معه، ولم يطلب استدعاء الاحتياط.

لم تكن هناك أي علاقة بين تقدير المخابرات ـ بالاحتمال الضعيف للحرب ـ وبين قرار وزير الدفاع ورئيس الأركان بشأن إعلان التعبئة. وكانت أسبابه الثقة في قوة الجيش النظامي وسلاح الطيران، والتخوف من الأخطار السياسية المرتبطة بتجنيد جيش الدفاع، طالما أن الحرب نفسها لم تبدأ.

٢ـ الـخرافة: أن «الرؤية»، التـي تسببت فـي سوء تقدير الـمخابرات بشأن احتـمال الـحرب، هي ثمار فكر وإبداع كبار الباحثـين في قسم أبحاث الـمخابرات العسكرية.

الواقع: أن «الرؤية» نصاً وروحاً، هي ثمار فكر ونتيجة قرار الرئيس الـمصري، فقد طرحت، بصورتها الـخام، بدون تعليق وبدون أي تقديرات على رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان والـمخابرات. وكان الذي عرضها هو رئيس «الوكالة»، وذلك استناداً على «معلومات» أصلية أن هذه «الرؤية» ليست اختراعاً إسرائيلياً، وإنـما هي رؤية الرئيس الـمصري التي ورثها عن سلفه، عبد الناصر.

٣ـ الـخرافة: ضمنت الـمخابرات العسكرية لـجيش الدفاع تـحذيراً عن نوايا العدو ببدء الـحرب قبل أيام معدودة.

الواقع: تعهدت الـمخابرات العسكرية أمام رئيسة الوزراء بتقديـم تـحذير فقط عن استعدادات العدو للـحرب، لأنه يـمكن اكتشاف هذه الاستعدادات. ولـم تتعهد الـمخابرات العسكرية، بأي شكل، بأن تعرف مسبقاً نوايا حكام مصر وسوريا.

إن هذا الـموضوع يعتبر تزييفاً للـحقائق، من ثمار عمل أعضاء لـجنة التحقيق.

٤ـ الـخرافة: لقد استندت الـخطط العمـلية لـجيش الدفاع علـى أن تقدم الـمخابرات العسكرية تـحذيراً كافياً عن نوايا العدو ببدء الـحرب.

ــ **الواقع:** صحيح أن الـخطط اعتـمدت علـى التـحذير، ولكن طبقاً لتفسيره التقليدي، وفقاً للنظرية الأمنية.

تقول النظرية، إن التحذير يقوم على الـمعلومات التي تقدمها الـمخابرات العسكرية لهيئة الأركان فيما يتعلق بتعزيز قوات العدو بالقرب من الـحدود الإسرائيلية، ذلك التعزيز الذي يفسد تناسب حجم القوات بالقدر الذي يهدد قوات جيش الدفاع وقدرتها على حماية حدود الدولة. وقد وفرت الـمخابرات العسكرية بالفعل هذا التحذير لهيئة الأركان، في الوقت وبالدقة الـمطلوبين.

وبناءً على ذلك، فإنه بالنسبة لـمن لا ينحرف عن النظرية الأمنية، لا

توجد أي علاقة بين تقدير النوايا، صائباً كان أم مخطئاً، وبين التحذير الذي يتطلب إعلان التعبئة.

٥ـ الخرافة: استدعاء الاحتياط مشروط بتقدير رئيس المخابرات بشأن احتمالات الحرب، ولا يتم إلاّ بموافقته. إن قرارات وزير الدفاع ورئيس الأركان بشأن التعبئة العامة تخضع لتقدير رئيس المخابرات العسكرية.

ـ الواقع: تنحصر القرارات الخاصة باستدعاء الاحتياط في إطار صلاحيات ومسؤولية وزيرالدفاع ورئيس الأركان، أما رئيس المخابرات العسكرية فليست لديه مسؤولية أو صلاحية استدعاء الاحتياط. إن دور رئيس المخابرات بشأن التحذير هو توفير المعلومات الخاصة بتعزيز قوات العدو، واستعداداته وانتشاره.

٦ـ الخرافة: كان الجهاز السياسي أسيراً لتقديرات المخابرات العسكرية لأنه لا يحصل إلاّ على المعلومات منها، وإن هذا الجهاز ليست لديه أداة تقدير أخرى سوى المخابرات العسكرية.

ـ الواقع: على مر السنين حصل الجهاز السياسي، أي رئيسة الوزراء ووزير الدفاع والوزير يسرائيل جاليلي على أفضل «المعلومات»، كمادة خام غير مصنعة، وبدون تقديرات ــ كانوا هم أصحاب المعرفة والخبرة ــ كانت عليهم مسؤولية تقدير الموقف (الأمني ــ السياسي) وكانت لديهم الأنباء الخام المطلوبة لإجراء هذا التقدير للوضع. كانت تقديرات المخابرات العسكرية معروفة منهم جميعاً، لو شاءوا لعملوا بها، ولو لم يشاءوا لرفضوها.

٧ـ الخرافة: لو كان جيش الدفاع مستعداً ومجهزاً للحرب في خط بارليف، ما كان المصريون ينجحون في احتلاله.

ـ الواقع: في أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن خط بارليف قائماً! لم يكن في مقدور ١٤ موقعاً على طول أكثر من مائة كيلومتر تضم أقل من ألف جندي، أن يمنعوا عشرات الآلاف من الجنود المصريين من عبور قناة السويس، خاصة في الليلة ما بين ٦ــ ٧ أكتوبر، وفي المساحات الواسعة الواقعة بين مواقع جيش الدفاع.

كذلك لم يكن في مقدور وحدات المدرعات الموجودة شرقي قناة

السويس، بدون معاونة جوية تذكر، أن تتغلب على ٨٠ ألف جندي مصري مسلحين بكمية كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات والذين تعاونهم مئات الدبابات وألف مدفع.

٨ـ الخرافة: كان في مقدور سلاح الطيران معاونة القوات البرية النظامية في معركة الصد، بدءاً من الساعة الأولى للحرب وأن يكونوا بالنسبة لها «مدفعية طائرة» ـ مثلما تقتضي النظرية الأمنية.

الواقع: لم يكن سلاح الطيران مؤهلاً لمساعدة القوات البرية، طالما أنه لم يتغلب على منظومات الصواريخ أرض/جو، إن الثماني والأربعين ساعة التي قدرها سلاح الطيران كمدة مطلوبة للقضاء على منظومة الصواريخ، هي بالضبط الساعات الحرجة، طبقاً للنظرية الأمنية، التي يجب أن يخصصها سلاح الطيران لمساعدة القوات البرية النظامية.

٩ـ الخرافة: كان في مقدور سلاح الطيران أن يدمر التشكيلات المكدسة لصواريخ أرض/جو، التي تحميها أفضل وسائل الدفاع الجوي السوفيتية.

ـ الواقع: في عام ١٩٧٣، حددت الفجوة التكنولوجية بين الصاروخ والطائرة، مدى تراجع الطائرة أمام الصاروخ، رغم بطولة وجرأة طياري سلاح الطيران، فقد كان هذا هو «الصاروخ الذي كسر جناح الطائرة» حسبما قال قائد سلاح الطيران السابق اللواء(احتياط) عزرا وايزمان.

١٠ـ الخرافة: انقضاض الدبابات الإسرائيلة على سلاح المشاة المصري سيؤدي إلى حالة من الهروب الجماعي، عندما تنقض ألوية دبابات جيش الدفاع على المشاة المصريين الذين عبروا القناة في اتجاه الشرق، سينجحون في صدها إلى الوراء.

ـ الواقع: لم يهرب سلاح المشاة المصري المزود بأسلحة مضادة للدبابات في مواجهة انقضاضات المدرعات الإسرائيلية، بل ظل متمسكاً ومتخندقاً في مواقعه.

١١ـ الخرافة: لقد عملت لجنة أجرانات طبقاً للقانون وبعدالة مع رجال الجيش وأدت عملاً جيداً، بلا نفاق.

ـ **الواقع:** لقد نصحت لجنة أجرانات بشدة رجال الجيش بعدم الاستعانة بمحامين. في دولة عادلة، كانت مثل هذه الحقيقة كافية جداً لأن تفند وتلغي نتائج وتوصيات اللجنة.

مما لا شك فيه أن لجنة أجرانات قد ظلمت رجال الجيش وأن نتائجها قد نافقت جداً وزراء الحكومة.



الفصل الحادي والعشرون

خاتمة

«إن لدينا جهازاً أساسياً فوق الأحكام، فهو لم يتحمل المسؤولية مرة واحدة، بل كانوا دائماً يلقون بها على الاتباع. عندما كنت قائداً لسلاح الطيران فهمت الموضوع، وفي موضوع معين صممت على أن تتخذ الحكومة قراراً ولكن الحكومة رفضت أن تتخذ قراراً. فعرفت مع من أتعامل» (اللواء بنيامين بيلد، قائد سلاح الطيران أثناء حرب عيد الغفران، «يديعوت أحرونوت». عيد الغفران. ١٩٩٢).

إن الخرافة القومية التي انغرست في وعي الشعب في إسرائيل في أعقاب حرب عيد الغفران، ترجع الفشل العسكري في الأيام الأولى للحرب لتأجيل إعلان التعبئة إلى ما قبل ظهر يوم عيد الغفران. تقول هذه الخرافة: إن السبب في تأجيل إعلان التعبئة كان سوء تقدير من المخابرات فيما يتعلق بالنوايا الحربية لمصر ولسوريا.

إن مسألة إعلان تعبئة الاحتياط كانت في الماضي، واليوم أيضاً، في موقع رئيس بالنظرية الأمنية الإسرائيلية، لهذا فإنها تقتضي رؤية واضحة وقرارات دقيقة، لا تسمح بأي انحراف أو تفسير شخصي من وزير أو رئيس أركان.

تقول النظرية، إن الهدف من استدعاء الاحتياط هو المحافظة على مقدار التناسب بين القوات ـ عسكرياً ـ على طول حدود الدولة. كلما قام أعداء دولة إسرائيل بتعزيز قواتهم على طول الحدود، يكون لزاماً على جيش الدفاع أن يعزز قواته حتى لا يكون في وضع أدنى مليء بالخطورة. ووفقاً لذلك،

فإنه يمكن القيام بإجراءات استدعاء الاحتياط تدريجياً وفقاً لنسبة تزايد قوة العدو على طول الحدود.

إن وجهة النظر التي تقول إنه في موضوع استدعاء وحدات الاحتياط، توجد حالتان فقط، أي التعبئة الكاملة أو الامتناع عن أي تعبئة، هي وجهة نظر خاطئة وخطيرة. في عام ١٩٧٣، في الأيام التي سبقت حرب عيد الغفران، عمل قادة المؤسسة العسكرية وفقاً لوجهة النظر هذه. كان هذا انحرافاً عن المعمول به في جيش الدفاع في الخمسينات والستينات، عندما كانت الخطط العملية الدفاعية تعتمد على إجراءات التعبئة الجزئية والسرية. فتوقيت إعلان التعبئة يجب أن يتحدد وفقاً لتوقيت تعزيز التشكيلات العسكرية الخاصة بالعدو، ويجب أن تتحدد نسبة التعبئة وفقاً لنسبة تعزيز القوات العسكرية المعادية. ومن هنا يأتي دور ومسؤولية المخابرات العسكرية في مجال التحذير. إن وجود المخابرات العسكرية واختبار نجاحها أو فشلها محددان هنا ببساطة وبوضوح: على المخابرات العسكرية أن توفر المعلومات في الوقت المناسب عن التوقيت الذي يقوم فيه العدو بتعزيز قواته وعن نسبة التعزيزات. ووفقاً لهذه المعلومات، على وزير الدفاع ورئيس الأركان اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المحافظة على نسب القوى المطلوبة. وكان الانحراف عن هذه القواعد، التي تشترط إعلان التعبئة بنوايا العدو، كان وسيظل خطأً خطيراً حذار أن يتكرر.

إن دراسة الأحداث التي سبقت حرب عيد الغفران، وفقاً لمعايير ونقاط المحك الخاصة بنظرية الدفاع، تشير إلى الحقائق التالية:

أ ـ لقد عرضت المخابرات العسكرية على الحكومة وعلى رئيس الأركان صورة عن استعدادات في الجيوش المصرية والسورية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب قبل ثلاثة أيام من نشوب الحرب، ثم استعراض الوضع العسكري السوري والمصري وحالة التأهب للدفاع والهجوم معاً.

ب ـ على النقيض من النظرية الأمنية، فإن صورة الوضع هذه التي زادت في خطورتها عن أي صورة للوضع سبق عرضها على حكومة إسرائيل، لم تؤد

إلى إعلان التعبئة، ولو حتى بشكل جزئي. فلم يسبق أن عرضت على الحكومة أبداً صورة بمثل هذه التعزيزات الكبيرة للجيشين المصري والسوري على طول حدود إسرائيل. ورغم ذلك، لم يتم استدعاء وحدات الاحتياط.

جـ ـ انشغلت الحكومة ورئيس الأركان والمخابرات العسكرية، في الأسبوع الذي سبق حرب عيد الغفران، بكافة التقديرات الخاصة بالنوايا الحربية لدى رئيس مصر وسوريا. وهذا الانشغال كان نتاج الواقع، ولكن اشتراط إعلان التعبئة بنتائج هذه التقديرات هو أمر خطير ويتناقض مع النظرية الأمنية. في حالات عدم التأكد، عندما ينطوي أي تقدير بالنسبة للمستقبل على خطر الخطأ، يجب اتخاذ خطوات حذرة يقتضيها الوضع الحقيقي على الجبهات. لا يمكن بأي حال من الأحوال اشتراط إعلان التعبئة بتقديرات عن نوايا محتملة.

د ـ لقد أدت المخابرات العسكرية دورها الرئيسي في مجال التحذير، لقد عرضت على الحكومة وعلى رئيس الأركان صورة دقيقة ومفصلة للوضع كما يلي: الجيوش السورية والمصرية محتشدة على طول حدود دولة إسرائيل، وهي مستعدة، وفقاً للنظرية الأمنية السوفييتية، سواءً للدفاع أو للهجوم.

ما كان يجب أن تكون لتقديرات المخابرات العسكرية فيما يتعلق بالنوايا السياسية لرئيسي مصر وسوريا، وحتى لو كانت غير صحيحة، أي علاقة وأي تأثير على القرارات الخاصة باستدعاء الاحتياط. إن أي إعلان تعبئة نابع من ضرورة إحداث توازن في أي تغير في غير صالح قواتنا، وقرار تنفيذ هذه التعبئة يجب أن يكون منفصلاً عن التقديرات والتكهن بالنوايا المستقبلية.

هـ ـ في يوم الجمعة الخامس من أكتوبر ١٩٧٣، في التاسعة صباحاً، قبل ٢٩ ساعة من نشوب الحرب، عندما عرضت المخابرات العسكرية على وزير الدفاع خبر الترحيل السريع لعائلات المستشارين السوفييت من سوريا ومصر والتعزيزات الإضافية لجيوش مصر وسوريا على طول الحدود، توصل وزير الدفاع، موشيه ديان، إلى النتائج التالية:

ـ وجود «احتمال كبير جداً» (وفقاً لوصفه) بأن مصر وسوريا تنويان شن حرب مفاجئة.

ـ إن المناورة الكبرى في مصر ما هي إلاّ غطاء للاستعداد للحرب..

ـ قد تنشب الحرب غداً، أي في عيد الغفران.

لقد كان وزير الدفاع واثقاً جداً من تقديره هذا لدرجة أنه قرر أن يوصي رئيسة الوزراء بإبلاغ رسالة إلى حكومة الولايات المتحدة، تبلغها بأن مصر وسوريا على وشك شن حرب مفاجئة، وطلب توجيه تحذير لمصر وسوريا، إذا كانتا تعدان لمفاجأة، فلتدركا أنه لن تكون هناك مفاجأة («إذا كان لديهم عنصر مفاجأة يبنون عليه خطتهم، فليعلموا أن هذا العنصر غير قائم»). رغم هذا، لم يأمر باستدعاء الاحتياط.

لماذا لم يأمر وزير الدفاع بإعلان التعبئة وتعزيز الجبهات؟ لقد عرضت عليه صورة الوضع العسكري بشكل دقيق وتفصيلي إضافة إلى ذلك عرضت عليه المخابرات العسكرية خطط هجوم الجيشين المصري والسوري وأهدافها البرية ـ هو نفسه رفض تقدير الموقف الذي قامت به المخابرات العسكرية بالنسبة للنوايا الحربية لرئيسي مصر وسوريا، وأكد أنهما ينويان الحرب التي ستبدأ في عيد الغفران.

كان هناك سببان لم يجعلا وزير الدفاع يأمر باستدعاء وحدات الاحتياط، مثلما ذكرهما أمام لجنة أجرانات. الأول سبب سياسي والثاني عسكري. كان المبرر السياسي لعدم استدعاء الاحتياط، هو التخوف من أن تتهم إسرائيل عبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالتسبب في الحرب، اعتمد الفكر العسكري الذي أيد المبرر السياسي على تقدير غير واقعي، وهو أن الجيش النظامي المتواجد على طول الحدود، ومعه ٢٩٠ دبابة في الجنوب و١٨٠ دبابة في الشمال، بمعاونة سلاح الطيران الموجود في حالة تأهب كامل، سيتصدى بنجاح للهجوم المصري السوري إلى أن تصل قوات الاحتياط، حتى لو تمّ استدعاؤهم مع بدء المعارك. وقد قال ديان نفسه في تقييمه للحرب في اجتماع القيادة العامة لجيش الدفاع في ١٤/٢/١٩٧٤: «أين كان

الخطأ؟ كان يكمن في عدم قيامنا بالإعداد الكافي للقوات تحسباً لنشوب حرب، لسنا مستعدين لها». لم يكن لهذين السببين، اللذين أديا إلى قرار وزير الدفاع عدم استدعاء الاحتياط، أي علاقة بتقديرات المخابرات العسكرية الخاصة باحتمال الحرب. جدير بالذكر أن تقديرات المخابرات العسكرية بالنسبة للنوايا الحربية الفورية لدى مصر وسوريا قد رفضها وزير الدفاع، الذي هو بالفعل القائد الأعلى للجيش. فقد كان تقديره للموقف بالنسبة لاحتمال الحرب معاكساً لتقدير المخابرات العسكرية. على الصعيد السياسي، لا نعرف ماذا كان سيحدث لو أمر بالتعبئة يوم الجمعة. فمما لا شك فيه أنه كان يستطيع إعلان تعبئة جزئية وسرية بدون أن يعرض الموقف السياسي لدولة إسرائيل للخطر. أما على الصعيد العسكري، فقد أثبتت الحرب نفسها أن الجيش النظامي وسلاح الطيران لم يكن بمقدورهما التصدي للجيش المصري على خط قناة السويس، مثلما كانت تقتضي الخطة الدفاعية، كما تكشفت مشاكل وأخطار أثناء التصدي للجيش السوري على هضبة الجولان، التي نبعت من المصاعب التي واجهت سلاح الطيران في أداء مهمته كقوة معاونة لوحدات التصدي.

كما قلنا، ليس هناك أي احتمال للشك في وجود علاقة بين تقديرات المخابرات الخاصة باحتمالات الحرب، وهي التقديرات التي رفضها وزير الدفاع صباح يوم الجمعة، وبين مبرراته السياسية والعسكرية بعدم إعلان التعبئة!.

بعد بداية الحرب بيومين تقرر تعليق الاتهام على عاتق المخابرات العسكرية، عندما اتضح أن معارك التصدي لا تدور كما هو متوقع. لقد كانت هذه خطوة سياسية، جاءت للتغطية على أخطاء عسكرية وفشل في ساحة المعركة نبعت من التخطيط العملي الخاطئ والتقدير الخاطئ بالنسبة لحجم القوة الحقيقية لجيش الدفاع.

وتلك هي الأسباب التي أدت إلى المفاجآت الحقيقية التي نزلت بوزير الدفاع وقادة جيش الدفاع:

أولاً: الانحراف عن النظرية الأمنية فيما يتعلق بإعلان التعبئة. وهذه النظرية تستلزم إعلان التعبئة من أجل تحقيق التوازن بين حجم القوات، بدون أن يرتبط الأمر بالتقديرات الخاصة بنوايا العدو.

ثانياً: انهيار إحدى دعائم النظرية الأمنية، الخاصة بالمعاونة التي يقدمها سلاح الطيران في معركة التصدي بدءاً من الساعة الأولى للحرب. لم يدرك أحد أن سلاح الطيران محروم من هذه المهمة، ونتيجة لهذا ليس في مقدور الجيش النظامي صد الهجوم.

ثالثاً: الوهم بأنه في مقدور سلاح الطيران تدمير منظومات الدفاع الجوي السورية والمصرية، التي تحرم سلاح الطيران من مهاجمة القوات البرية المصرية والسورية التي تهاجم جيش الدفاع.

ورابعاً: الوهم بإمكانية منع ٨٠ ألف جندي مصري من عبور قناة السويس واحتلال خط بارليف الذي يدافع عنه حوالي ٥٠٠ جندي وعدة عشرات من الدبابات على طوال حوالي ١٦٠ كيلومتراً.

لقد تم تفريغ الخوف والحذر في إجراء حساب مع النفس شجاع وعادل فيما يتعلق بالأخطاء قبل حرب يوم الغفران، والتي ظهرت في الحرب نفسها، في إلقاء الذنب بشأن تأجيل إعلان التعبئة على تقديرات المخابرات. كان الهدف الفوري الذي وضعته الحكومة نصب أعينها، هو البقاء السياسي. لهذا حدث سوء استغلال لنتائج لجنة التحقيق الرسمية، التي تعفي رئيسة الوزراء ووزير الدفاع من أي مسؤولية شخصية، والتي تلقي ظلماً المسؤولية كلها على ضباط الجيش فقط.

لقد أخفت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع عن لجنة التحقيق لقاء رئيسة الوزراء مع «الواشي»، والتحذير الذي تلقته منه، وقد أخفيا عن لجنة التحقيق حقيقة أن المادة والمعلومات السياسية ـ الأمنية الحساسة ـ التي عرفا منها هم وآخرون رؤية السادات بالنسبة للشروط الواجب توافرها حتى يدخل الحرب ـ قد وصلتهم طبق الأصل، بدون أي معالجة وبدون أي تعليقات من المخابرات العسكرية.

ولكن رغم هذا الإخفاء، والذي يقضي القانون الإنجليزي والأمريكي بتقديم من قاموا بالإخفاء للمحاكمة، فإن المعلومات التي عرضت على لجنة التحقيق كانت كافية لدرجة تجعل عضوي اللجنة ـ رئيسي الأركان ـ يدركان أنه سواءٌ وزير الدفاع أو رئيس الأركان، قد عملا على النقيض من النظرية الأمنية، فقد امتنعا عن إعلان التبعئة رغم أن النسبة بين حجم القوات على الجبهات قد ساءت جداً في غير صالح جيش الدفاع، نتيجة تعزيزات لم يسبق لها مثيل على طول الحدود مع مصر وسوريا.

جدير بالذكر أن إيجال يادين هو الذي صاغ النظرية الأمنية وقام حاييم لسكوف بتطبيقها، بالفعل، بصورة أمينة ومخلصة، كانا كلاهما مجتهداً في هذه النظرية، ولكنهما تجاهلاها، وهكذا أفلتت حكومة جولدا مائير من السقوط، ولو حتى بشكل مؤقت.

في الأسبوع السابق على حرب عيد الغفران، عرضت المخابرات العسكرية على الحكومة وعلى هيئة الأركان صورة دقيقة وتفصيلية تصف انتشار جيوش مصر وسوريا على طول حدود الدولة. لقد تم الحصول على المعلومات وعرضها في الوقت المناسب وبالتفاصيل المطلوبة. لم يكن هناك شك في أن جيوش مصر وسوريا متأهبة ومستعدة للدفاع والهجوم معاً. كانت صورة الحاضر واضحة وجلية، فقد كانت تقتضي استدعاء الاحتياط. هذا هو ملخص النظرية الأمنية!. لقد أدت المخابرات العسكرية واجبها الأساسي بشأن التحذير بحصولها على المعلومات وعرضها بمصاحبة الخطط الحربية لمصر ولسوريا.

وقد قال يادين هذا الكلام في ٢٠ يناير ١٩٨٢، في المحاضرة التي حدد موضوعها (منظور التحذير في نظرية الأمن القومي): «ليس هناك تشويه أكثر خطورة من الذي يهدد نظرتنا الأمنية بالنسبة للمستقبل أيضاً، عن إلقاء ذنب ما حدث في عيد الغفران على المخابرات. . . إن الفشل في عيد الغفران لم يكن فشل المخابرات، لقد أخبرتنا المخابرات بكل شيء، وكانت لدينا معلومات عن كل كتيبة ولواء وفرقة وسرب طيران. . . ولدينا من الوقاحة أن نقول بأننا لم نتلق تحذيراً».

كلمة أخيرة

في أول أبريل ١٩٧٤ تم نشر التقرير الجزئي للجنة أجرانات، وقد استمعت أنا وأسرتي لأول مرة له ولنتائجه في إذاعة إسرائيل.

لقد تضمن التقرير الجزئي التوصيات الشخصية ضد أربعة ضباط. وهم رئيس الأركان ديفيد اليعازر، وقائد المنطقة الجنوبية شموئيل جونين، ورئيس المخابرات العسكرية اللواء إيلي زاعيرا، ومساعد رئيس المخابرات العسكرية لشؤون الأبحاث، العميد أرييه شيلو. وقد مثلث هذه التوصيات «قطعة اللحم» التي ألقت بها لجنة أجرانات للجمهور، وهكذا وقع الذنب كله على العسكريين، وأما القيادة السياسية فقد خرجت نظيفة وبريئة.

ومنذ ذلك اليوم فصاعداً لفتني أنا وأسرتي كراهية عامة. من بين مئات الأشخاص الذين تظاهروا بأنهم أصدقائي، لم يتبق إلاّ القليل. لقد اختفى الآخرون، وسرعان ما اعتراني هاجس بأن المشكلة التي تواجهني هي البقاء، على كل جوانبه.

كانت المشكلة، كيف يمكن العيش في المجتمع الإسرائيلي عام ١٩٧٤، وإدارته مشبعة بمظاهر بلشفية في أسلوب التعامل مع أعضائها. وقد تمت مكافأة صفوة الكبار (الذين يتولون مناصب عليا) وينتمي إليهم قادة الجيش، وفقاً لما صرف عليهم. فالذين تركوا الجيش من (الواصلين)، حصلوا على مناصب مناسبة في الحكومة أو في شركات القطاع العام. كذلك (شبه الواصلين) ظلوا داخل «المعسكر»، حتى لا ينتقلوا إلى المعسكر الثاني، فهناك ضباط مثل شلومو (تشتش)، لهط واريك شارون - واللذان انتقلا بالضبط آنذاك إلى الجانب الآخر من المعسكر الحربي - يمثلون خطراً انتخابياً جاداً،

ومن شأنهم التأثير على حسم النتائج البلدية والقطرية. وهذا ما أدركه جيداً بنحاس سابير وزير المالية الراحل، «مدير الدولة».

بعد أيام معدودة من نشر التقرير الجزئي للجنة أجرانات اتصل بي سابير ودعاني إلى لقاء في مكتبه بتل أبيب، وإلى ذلك اليوم لم تكن بيننا معرفة شخصية، ولا أتذكر أنني قد تبادلت معه كلمة واحدة ذات مرة عند دخولي إلى مكتبه قال: «لقد أوجدت لك عملاً، يعقوب سيشرح لك».

دخل الغرفة شخص لا أعرفه، وقُدم إلي باسم يعقوب لڤينسون، مدير عام بنك ـ هابو عاليم. وقد دعاني للذهاب معه إلى حجرة مجاورة. أوضح لي لڤينسون بأن لبنك ـ هابوعاليم ـ نصيباً في «بنك كونتيننتال» وأنه يعدني لأكون مديراً له، وهذا كمرحلة أولى في سلم الترقي الخاص بي ـ السابق الإعداد ـ في الجهاز الاقتصادي لبنك هابو عاليم. وشرح لي الأهداف من البنك، وذكر أنه مهتم بأن أبدأ عملي في الأيام القادمة.

بعد أن انتهى من كلامه، قلت له إنني لا أهتم بقبول اقتراحه. وقد ظهرت الدهشة على وجهه. لم يفهم أن جزءاً يعتبر من جسد المؤسسة الحاكم يمكن أن يرفض اقتراحاً بمثل هذا الإغراء. شكرته بأدب على اقتراحه، وأفهمته بأنني أترك كل المؤسسة، وأنني أنوي أن أعمل بشكل مستقل. كذلك طلبت منه أن يشكر بنحاس سابير باسمي، وأن يخبره بأنني لن أهتم بأي عروض أخرى.

بهذا أحرقت الجسور مع المؤسسة، وإن كنت سأكتشف مؤخراً جداً أن المؤسسة لن تتقبل ذلك بسهولة.

مهم هنا أن أؤكد، أنه بالنسبة لمن ينتمي مثلي إلى جيل البالماخ، فإن التحرر من المؤسسة وتركها، يعني تحطم الثقة العمياء في القيادة. وجدير بالذكر أن القيادة التي أتكلم عنها، هي التي قادت حرب عيد الغفران، كانت جزءاً من القيادة التي قادت جيلي من وضع «الكيان اليهودي» إلى وضع «دولة إسرائيل». لقد سار جيل البالماخ، في أغلبه، خلف زعمائه بعيون مغمضة

وبإيمان شبه ديني، لهذا كانت عملية التحرر صعبة بالنسبة لي، ولكن لم تستغرق وقتاً طويلاً فقد اتخذت قراري بدون أي تردد أو تشكك.

فإيماني بهذه القيادة، والذي كان قاطعاً وأكيداً، انهار في يوم واحد، عندما تأكد لي أنها عديمة الشجاعة العامة والاستقامة الفكرية، وتهرب من مسؤوليتها في القضايا السياسية والواقعة في مجال مسؤوليتها المنفردة، وتبحث عن أكباش فداء من ضباط الجيش، وكل هذا من أجل البقاء المخزي في الحكم.

فور نشر التقرير عُرضت عليّ عدة اختيارات لاستمر في الجيش ومؤسسة الدفاع. وقد رفضتها جميعاً، وطلبت فقط الحق الممنوح لأي لواء على وشك التسريح من الخدمة، أي الحصول على سنة دراسية في إسرائيل أو الخارج، كتمهيد للانخراط في الحياة المدنية.

لقد حصل أغلب قادة جيش الدفاع على دراسات أكاديمية لمدة سنتين على الأقل أثناء الخدمة العامة. أما أنا فقد حُرمت من هذا. ليست لدي شكوى في هذا، فقد توليت مناصب قتالية وعملية، وكانت متطلبات الجيش هي المفضلة، مع هذا، ففي بداية الخمسينات خصصت ليال طويلة للدراسة، وهكذا استطعت إنهاء دراسة الدبلوم في الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة العبرية بالقدس، كانت مغامرة خاصة، حلمت بأن استكملها بعد خروجي من الجيش.

وافق الجيش على أن أشترك في دورة مديرين مدتها عشرة شهور في جامعة ستانفورد بكليفورنيا، مع نهاية الدورة خرجت من الجيش، في سن السابعة والأربعين، وبعد ٣٠ عاماً في الخدمة العسكرية أصبحت في حيرة - كيف أبدأ - المرحلة الثانية من حياتي العملية - في تلك الفترة عرض عليّ وزير المواصلات آنذاك، جاد يعقوبي أن أتولى منصب رئيس هيئة المطارات، رفضت. بعد ذلك بعدة شهور عرض علي حاييم بارليف، وكان وزيراً للتجارة والصناعة، إنشاء هيئة خاصة لمحاربة المقاطعة العربية، وقد رفضت هذا المطلب أيضاً، وأنا واثق من صدق نيتهم. أذكر هذا عرفاناً وشكراً.

ولكنني كنت قد عقدت العزم على عدم العودة إلى إطار المؤسسة، وليكن ما يكون.

قررت مواصلة الدراسة، للحصول على ماجستير في إدارة الأعمال. وقد عملت في التدريس للحصول على دخل، وبدأت أعمل كمستشار. كان العام الأول عاماً صعباً وغير واضح المعالم، ولكنني استطعت مع زوجتي وبناتي أن نصمد. وعملت في السنوات التالية في مجال الأبحاث الاستراتيجية، كمستشار لشركات أبحاث في الولايات المتحدة وفي أروبا. كذلك تم تعييني كمحاضر في جامعة استاتفورد. ويبدو أنني قد نلت الإعجاب والتقدير، حيث تلقيت عرضاً يقال عنه: «عرض لا يمكن أن ترفضه». ولكن قبوله يستوجب الإقامة في كاليفورنيا. وتشاورت مع زوجتي، وفي نفس اليوم قررنا أن نلملم أشياءنا القليلة والعودة إلى منزلنا في تسهلا، لأنه عندما يكون الإغراء كبيراً، فإن قرار الابتعاد عنه يجب أن يكون فورياً وقاطعاً.

وبناءً على دراستي لإدارة الأعمال أنشأت شركة استشارية، عملت في مجال تنظيم نظم العمل. إن أغلب رجال الأعمال الأمريكيين أصحاب عقول متفتحة، وعلى استعداد لدراسة أي تنظيم وأسلوب يؤدي إلى زيادة فرصتهم في النجاح الاقتصادي الذي يعتمد على المنافسة الحرة. بناءً على ذلك، طلب الكثيرون منهم الاستعانة بالاستشارة الأجنبية، إضافة إلى الاستشارة المعمول بها في الولايات المتحدة.

منذ أن قطعت علاقاتي مع المؤسسة، رسمت لنفسي طرقاً بديلة تتميز بالحرية والمبادرة، وكانت هذه الطرق مليئة بالصعود والهبوط، والنجاح والفشل؛ ولكن كل شيء كان تحت سيطرتي، بدون أي هيمنة مظهرية من عناصر أجنبية. ولا أقتسم نجاحي مع قوادي - لأنه ليس لي قادة - أو الفشل فقد كان يتيماً دائماً. . .

وتوسعت أعمالي وامتدت إلى عدة قارات، مما فرض علي أسلوب التنقل من بلد إلى بلد. وقد وضعت لنفسي أسلوب عمل يتيح السيطرة على

ما يحدث في مختلف الشركات التي أمتلكها عن طريق جهاز اتصالات متطورة. وعلى ذلك، كان «المكتب الرئيسي» أينما أكون أنا متواجداً. عادت زوجتي وبناتي إلى إسرائيل وواصلت القيام بمشروعات بأساليب غير تقليدية. وكان هناك واحد فقط من بين المشروعات التي قمت بها ذا طابع أمني (في مجال الالكترونيات والاتصالات)، أما الباقي فقد انصب على إدارة شركات استثمار دولية وتقديم المشورة بشأن المستقبل اقتصادياً وسياسياً.

* * *

طوال السنين التي استثمرت فيها مجهوداتي وكفاءتي كي أقيم أعمالاً ناجحة، والتوسع فيها وتطويرها، لم أنسَ تقرير لجنة أجرانات ومبرراته. على مدى البعد الزمني، يصبح الإنسان قادراً على تحليل وموازنة أمور كثيرة بشكل أكثر حياداً، وهدوءاً. لقد أعدت قراءة تقرير لجنة أجرانات أكثر من مرة، حيث كنت أقارن بينه وبين الوثائق التي لديَّ. فكلما مرت السنون كانت النتائج التي أتوصل إليها تزداد قوة، وأنه قد وقعت أمور لا تتماشى، لا مع المنطق ولا مع العدالة الطبيعية.

كان القرار الأول للجنة أجرانات هو أنني قد وعدت بتقديم تحذير عن نوايا العدو والخاصة بشن الحرب. أتذكر جيداً، أن القاضي أجرانات قد عرض علي محضر الحوار بيني وبين رئيسة الوزراء، (في ١٨ أبريل ١٩٧٣) تتساءل فيه جولدا مائير، عمّا هو التحذير؟ كيف سنعرف؟ وكان ردي قاطعاً ولا يقبل أي تفسيرات: التحذير هو معلومات عن استعدادات العدو على الساحة، مثلما تمكنت وسائل وأجهزة جمع المعلومات الإسرائيلية من الحصول عليها. فقد قام القاضي المحترم بعرض محضر الحوار علي وسألني: هل صحيح أنك قلت ذلك لرئيسة الوزراء؟ أجبت بالإيجاب طبعاً.

لم أعتقد أن قاضيين كبيرين، ومراقب دولة ورئيسي أركان سيقلبان ببساطة، كلمة «استعدادات» إلى كلمة «نوايا»، رغم أن كلمة «نوايا» لم تذكر ولو حتى مرة واحدة، لا على لسان رئيسة الوزراء ولا على لساني. لو كان شخص ما قد قام بارتكاب هذا الفعل أمامي وعُرض على هذين القاضيين،

لأسميا ذلك تزييفاً، واضحاً، ولكن نظراً لاحترامهما لن أستخدم مثل هذا التعبير. فقط كان هذا هو اتهامهما الوحيد لي! فقد قالا: لقد وعدت بتقديم تحذير عن نوايا العدو بشأن شن الحرب، ولم تف بوعدك.

من الواضح أنه في مثل هذه المواقف، كان من الأفضل جداً للقضاة أن أمثل أمامهم بدون استعانة بمحام.

أما الاتهام الثاني ضدي، فقد انصب على أن خطط الحرب الخاصة بجيش الدفاع قد قامت واعتمدت على «الوعد» الذي قدمته، الذي قيل إنني أعطيته في ١٨ أبريل ١٩٧٣، قبل ستة شهور من اندلاع حرب عيد الغفران.

لقد كان رئيسا الأركان عضوا اللجنة يعلمان جيداً أن خطط الحرب الخاصة بجيش الدفاع قد تم التصديق عليها قبل تعييني رئيساً للمخابرات العسكرية بعدة سنوات. يحتمل أن تكون هذه الخطط قد وضعت في الحسبان الخطاب الذي كتبه من كان قبلي في منصب رئيس المخابرات بشأن التحذير، (اللواء أهارون بارليڤ) إلى نائب رئيس الأركان، اللواء يسرائيل طل، في شهر يوليو ١٩٧٢. وهذا الخطاب يصف ويحدد التحذير كمفهوم خاص بالمعلومات وليس بالتقدير، كما أنه لم يذكر كلمة «نوايا».

الأكثر من هذا، في ١٨ أبريل ١٩٧٣ كانت تلك هي المرة الأولى منذ سنوات عديدة، التي يقول فيها رئيس المخابرات العسكرية بصورة صريحة جداً! بأنه لن يكون هناك تحذير عن عمليات العدو التي لا تتطلب استعداداً ولا تتاح فرص لاكتشافها (مثل استئناف حرب الاستنزاف أو غارات). يتضح من هذا أن رئيس المخابرات يعلن أنه لن يستطيع أن يعرف، وبالتالي لن يستطيع أن يتعهد بمعرفة نوايا الحاكم في مصر أو سوريا. فهذه النوايا محفوظة في عقل ذلك الحاكم. ليس لدي شك من أن رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان، صاحبي الخبرة والمعرفة الكبيرة، قد أدركا جيداً هذه النقطة، وبالتالي لم يفكرا في أن يطلبا مسبقاً من رئيس المخابرات العسكرية تحذيراً من النوايا.

لقد تم إعداد كافة خطط الجيش الإسرائيلي للحرب والتصديق عليها

أثناء تولي الفريق حاييم بارليف منصب رئيس الأركان والذي تركه في نهاية ١٩٧١، أي قبل عام وأربعة شهور من حديثي مع رئيسة الوزراء، الذي استندت عليه لجنة أجرانات. لقد كانت هناك أخطاء فعلاً في هذه الخطط، ولكن لم تكن لهذه الأخطاء علاقة بموضوع التحذير من قبل المخابرات. كمنت هذه الأخطاء في عدم فهم معنى وجود منظومة صواريخ أرض/جو لدى مصر وسوريا، والتي حالت دون إشراك سلاح الطيران بصورة فعالة لصد هجوم العدو، وبناء معركة الصد على افتراضات سخيفة تماماً بالنسبة لحجم القوات بين جيش الدفاع والعدو، والمطلوبة لتنفيذ المهمة.

كان رئيسا الأركان ـ يادين ولسكوف ـ عضوا اللجنة على علم جيد بعدم وجود أي علاقة بين خطط الحرب وبين أي وعود من جانبي، خاصة على ضوء حقيقة أن حواري مع رئيسة الوزراء قد انصب فقط على الاستعداد، ولم يكن في هذا اختلاف عن الذي جاء في خطاب اللواء بارليف الذي سبقني في المنصب. فلماذا ـ رغم ذلك ـ احتاجت لجنة أجرانات لقرار لا أساس له، بأن خطط الحرب قد اعتمدت على وعد رئيس المخابرات العسكرية بإعطاء تحذير عن نوايا العدو فيما يتعلق ببدء الحرب؟

كذلك، كان رئيسا الأركان ـ يادين ولسكوف ـ يعلمان من خلال خبرتهما الشخصية أن إعلان التعبئة للحرب يعتمد فقط على تحذير نابع من معلومات عن استعدادات العدو. فقد كان هذا هو أسلوبهما هما عندما كان رئيسين لهيئة الأركان. فلماذا ساندا هذا القرار غير الصائب، القائل بأن: عدم استدعاء الاحتياط قد نبع من وعدي بتقديم تحذير عن النوايا؟

أما الاتهام الثالث ضدي فهو أنني قد تبنيت «الرؤية». فقد كتبت اللجنة في هذا الشأن: «لقد أدلى رئيس المخابرات العسكرية، اللواء إيلي زاعيرا، بشهادته أمامنا بصدق كبير وقد تبين لنا أنه ضابط ذو عقلية ذكية جداً، وذو مكانة كبيرة لدى مرؤوسيه وذو حضور واضح لدى رؤسائه في الجيش وفي الجهاز السياسي الأعلى. فقد خدم في منصبه هذا لمدة سنة فقط قبل الحرب، ووجد أمامه أفكاراً وضعها قسم الأبحاث التابع للمخابرات العسكرية

قبل أن يتولى مهام منصبه. ولكنه تبنى [الرؤية]، التي قتلت بتصلبها التفتح المطلوب والاستعداد الدائم لإعادة تقييم المعلومات التي تدفقت إلى المخابرات والتعامل معها، بل إنه قد ساهم في تعزيزها».

مثلما سبق الشرح في فصول سابقة لم «أتبنَّ» أي «رؤية»، أفرزها خيال وفكر هؤلاء الخبراء. يجدر بالذكر أنه قد عرضت عليّ «معلومات» موثقة، من «فم البطلة» نفسها، تؤكد رؤية الرئيس المصري أنور السادات، كانت المعلومات ذات منطق مقنع سياسياً وموثقة تماماً، نظراً لمصدرها ومكانته.

لقد عرضت عليّ هذه المعلومات لأول مرة في أكتوبر ١٩٧٢، مع تعييني في منصب رئيس المخابرات العسكرية. وقد سألت كبار الضباط الذين عرضوها: هل رئيسة الوزراء ووزير الدفاع على علم بهذا السر؟ كانت الإجابة: لقد حصلت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع على جميع المعلومات المهتمة «برؤية» السادات، بشكلها الخام، مباشرة من «الوكالة» وبدون أي تعليقات من المخابرات العسكرية. وسألت: هل يتشككون في مصداقية «المعلومات» أو «الرؤية»؟ كانت الإجابة: إن رئيسة الوزراء ووزير الدفاع لم يتشككا في مصداقية «المعلومات» ولا في وجود «الرؤية» مثلما تحددها «المعلومات». وبهذا حصلت على تأكيد بأنها «معلومات» خام وسياسية، تم إبلاغ رئيسة الوزراء ووزير الدفاع بها قبل أن أتولى منصب رئيس المخابرات العسكرية بسنوات وشهور، وأن العمود الفقري لهذه المعلومات هو «رؤية» الرئيس المصري. وهي معلومات مقبولة بلا أي تردد من رئيسة الوزراء ومن وزير الدفاع.

وعلى هذا الأساس جاءت لجنة أجرانات، التي تضم خمسة أعضاء محترمين (مثلما أطلق هذا التعبير ماركوس أنطونيوس، في مقولته الطويلة بعد اغتيال يوليوس قيصر، في مسرحية شكسبير العظيمة)، وزعمت أن إيلي زاعيرا قد تبنى «الرؤية» وكأن هذه الرؤية هي طفلة رضيعة ضاق بها كل من رئيسة الوزراء ووزير الدفاع فتركوها، ثم جاء إيلي زاعيرا وتبنى هذه الطفلة السفاح.

كان أمامي احتمالان: الأول. قبول «المعلومات» على أنها حقيقة، والثاني الإقرار بأن هذه المعلومات مزيفة أو خادعة. في أكتوبر ١٩٧٢، عندما عرضت علي لأول مرة، كانت مصحوبة بتعليقات الخبراء المختصين. وقد أكدت هذه التعليقات والآراء أن هذه المعلومات حقيقية وليست خادعة. بعد ذلك، صدقت هذه «الرؤية» خلال اختبارين في تاريخين، الأول في ديسمبر ١٩٧٢ والثاني في أبريل مايو ١٩٧٣، حيث وردت أنباء كثيرة عن حرب، ولكن الحرب لم تنشب. وبهذا قويت مصداقية «الرؤية» في أوساط رجال الأبحاث. وقد أصبح معروفاً اليوم أنه في كلا هذين التاريخين لم تكن هناك أي نية، أو حتى احتمال، لنشوب حرب بالتنسيق بين مصر وسوريا. (فالتنسيق الوحيد والأول من نوعه كان في ٢٣ أغسطس ١٩٧٣).

لقد تم إبلاغ المعلومات الخاصة «بالرؤية» ـ المصرية والسورية ـ برمتها، وبدون أي تقديرات من المخابرات، وعلى التنسيق بشكل مباشر إلى جولدا مائير وموشيه ديان ويسرائيل جاليلي. كانت الرؤية «سياسية». فقد وضعها رجل سياسي وكانت ذات مضمون سياسي، أي توافر الشروط الكافية والضرورية لدخول الحرب. فلماذا لم يُتهم كبار السياسيين البارزين جولدا مائير وموشيه ديان ويسرائيل جاليلي «بالتمسك بالرؤية»؟ بينما تم اتهام الضباط ديفيد اليعازر وإيلي زاعيرا وأرييه شيلو بذلك؟ هل فقط لأن السياسيين الكبار أخفوا عن لجنة التحقيق أن «المعلومات» قد وصلتهم بشكلها الخام، بدون تقديرات المخابرات العسكرية، وهو نوع من الإخفاء الجنائي؟ رغم الميل الجارف لدى اللجنة بإعفاء الجهاز السياسي من أي مسؤولية، إلاّ أنه من المعتقد أنه لو كانت اللجنة قد علمت بالحقائق التي أخفيت عنها، لوجدت صعوبة كبيرة في إعفاء الجهاز السياسي من أي مسؤولية.

ختاماً، فإن الاتهامات الثلاثة التي وجهتها لي لجنة أجرانات لا صحة ولا أساس لها.

* أنا لم أعد بتقديم تحذير يتعلق بالنوايا.

* لم تعتمد الخطط العسكرية لجيش الدفاع على وعدي بتقديم تحذير عن النوايا، وهو الوعد الذي لم يكن له أساس من الواقع.

* لقد تقبلتُ بثقة الرؤية السياسية للرئيس المصري، التي وردت إلينا من مصادر استخبارية، وثبت نجاحها عن مصادر أخرى كانت هذه الرؤية سياسية، تقع مسؤولية قبولها أو رفضها على السياسيين في المقام الأول، خاصة عندما يتلقون «المعلومات» الخام التي تصف وتحدد هذه الرؤية.

ليست للضباط حصانة أعضاء الكنيست ولم تَخْتَرْهُم الجماهير. إنهم مجرد «موظفين» يمكن نقلهم من مناصبهم. يستطيع وزير الدفاع ومن صلاحياته أن ينقل أي قائد من منصبه، ولم يتردد وزير الدفاع بن جوريون في أن يفعل ذلك، عندما رأى مبرراً لذلك. ولكن لجنة تحقيق رسمية هي التي أوصت بنقلي من منصبي، وبنت توصياتها، على الأقل فيما يتعلق برئيس المخابرات العسكرية على بناء من الورق ليس له أي أساس. ويبدو أنه قد تم عمل هذا كله من أجل تبرير إعفاء السياسيين الذين انتخبهم الجمهور من أي مسؤولية، عن طريق إلقائها كلها على ضباط الجيش.



يتضمن هذا الكتاب نقداً لوزير الدفاع موشيه ديان ورئيس الأركان ديڤيد اليعازر. ولن يكون من العدل قياس وتقدير أعمالهما من أجل أمن إسرائيل على مر السنين الطويلة وفقاً لأعمالهما وأخطائهما قبل حرب عيد الغفران وأثناءها.

يرجع توجيه النقد إليهما إلى أن يد القدر هي التي حددت أن يكونا في موقع المسؤولية عام ١٩٧٣. هناك اعتقاد يقول: إنه كان هناك آخرون في موقع المسؤولية في تلك الفترة، ما كانت النتيجة لتختلف كثيراً، لأن جذور الشر كانت كامنة في التقدير الذاتي المبالغ فيه وغير الواقعي الذي سيطر على وعينا فيما يتعلق بقوتنا العسكرية، التي هي أفضل من التسليح والعتاد السوڤييتي، وأمام جيوش أكبر من جيش الدفاع بعدة أضعاف، وجنود أكفاء.

بنفس القدر الذي أرى نفسي فيه مسؤولاً عن بعض ما حدث في سلاح المخابرات، بضباطه وجنوده، في الفترة التي توليت رئاستها، ولهذا لن ألقي بكل المسؤولية على أحد من المرؤوسين، كنت أتوقع من وزير الدفاع ومن

رئيس الأركان أن يتحملا المسؤولية الكاملة لما حدث أو لم يحدث في المجالات التي اختصًا بها. في هذا الاختبار الأخلاقي، نجح رئيس الأركان ديفيد اليعازر بشرف، أما وزير الدفاع موشيه ديان فقد أخزى للأسف كل القادة الذين رأوا فيه، بدءاً من الخمسينات وحتى عام ١٩٧٣، رجلاً عسكرياً وسياسياً يمكنهم الوثوق به.

حقاً، إن الأخطاء هي جزء لا يتجزأ من القرارات، وفقط من ليس عليه مسؤولية القرارات، لا يخطئ أبداً. في المقابل، فإن المعايير الأخلاقية لمسؤولية القرارات بالنسبة لمن يرأس العمل لا تتغير طبقاً لوضع صاحب المسؤولية سواء كان وزيراً أو رجلاً عسكرياً. وقد واجه ديان هذا الاختبار وفشل. لو كان ديان يمتلك الشجاعة الأخلاقية لمواجهة الشعب، لقال الحقيقة عن حرب عيد الغفران، ولأخذ على عاتقه كامل المسؤولية، فربما ما ألقى به الشعب الإسرائيلي إلى خارج الحكومة عن طريق المظاهرات في الشوارع والضغوط العامة.



خلال السنوات التي تلت نشر التقرير الجزئي للجنة أجرانات تلقيت طلبات كثيرة من أصدقاء، وشخصيات عامة، وصحفيين، كي أنشر ردي وأكشف الحقيقة. ولكنني لم أفعل ذلك، لأنني علمت أنه من أجل تحطيم الخرافات التي ظهرت، سيتعين عليَّ أن أستعين بالوثائق، وقد قررت ـ من أجل أمن الدولة ـ أن أحجبها إلى أن تمر عشرون سنة على الأقل. تفرغت لكتابة هذا الكتاب في أكتوبر ١٩٩٢. من بداية عام ١٩٩٣، والمادة المكتوبة بخط اليد في حوزة رجال الرقابة وضباط الأمن الذين شطبوا، وأدخلوا تغييرات واختصروا، وفقاً لمداركهم وكنوع من الإخلاص لعملهم. مع انتهاء هذه العملية تم تقديم الكتاب للجنة وزارية برئاسة وزير العدل للموافقة عليه. وقد ساعدني محرر الكتاب ـ رامي تال ـ على تحويل ما أطلق عليه «كتاب للجنرالات» إلى كتاب سهل القراءة والفهم حتى لمن يفتقد إلى الثقافة العسكرية. وأعتقد أنه قد أدى عمله على خير وجه.

لقد شعرت بواجب عام وأخلاقي لوضع هذا الكتاب. إنني أنتمي إلى جيل من اليهود، الذين رأوا عائلاتهم يحرقون في أفران أوروبا بلا مغيث، وقد حظيت بشرف المشاركة في إقامة دولة إسرائيل والمساهة في تعزيز أمنها، حتى لا يساق المزيد من اليهود كقطيع إلى المذبح.

إن أمن إسرائيل لا يعتمد فقط على قوتها العسكرية. ستؤثر الحصانة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي كثيراً على مصيره أكثر من القوة العسكرية لأعدائه، خاصة بعد سقوط الأمبراطورية السوفييتية، التي بفضل دعمها الفعال، حاربتنا الدول العربية.

إن المعايير العامة الأخلاقية، التي يجب أن يتحلى بها نواب الشعب، والجرأة على تحمل المسؤولية وبخاصة من جانب من يمتلك اتخاذ القرارات، تلك دعائم أي نظام ديمقراطي، وأي زعزعة لها ستكون بمثابة كارثة. لقد أدى تخلي دولة إسرائيل بعد حرب عيد الغفران عن هذه المعايير إلى زعزعة اجتماعية لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس دولة إسرائيل وإلى يومنا هذا.

إن الشعب الإسرائيلي هو شعب ذكي. يجب على زعمائه أن يكشفوا أمامه عن حقائق سياستهم وأعمالهم، في السلم والحرب. إن فرص بقاء دولة إسرائيل ووجودها كمركز للشعب اليهودي كله مشروط بالمحافظة على هذه المعايير.

أتمنى أن يدعم هذا الكتاب موقف الذين يكافحون لتغيير وتحسين كيفية نظام الحكم في إسرائيل..

ملاحق...

الملحق «أ»
التقرير الجزئي للجنة أجرانات
أساسيات

لما مرت عشرون عاماً تقريباً منذ صدور التقرير الجزئي للجنة التحقيق بتاريخ ١/٤/١٩٧٤، وجدت أنه من الصواب أن أضع تحت يد القارئ أسس نتائج وتوصيات اللجنة. إن «لجنة أجرانات» [وهذا هو اسمها الرسمي، وهكذا حفرت في أذهان الجماهير] هي موضع النقد الأساسي في هذا الكتاب. أما الموضوعات الأساسية التي يتم تداولها هنا فهي أخطاء اللجنة في فهم الموضوعات العسكرية والنفاق وتشويه الحكم فيما يتعلق بتبرئة الجهاز السياسي من المسؤولية الشخصية. وجدت أنه من الواجب أن أتيح للقارئ دراسة المكتوب في تقرير اللجنة إزاء النقد الموجه لها.

لجنة التحقيق. حرب عيد الغفران

تقرير جزئي

مقدمة:

صدر في ١٨/ ١١/ ١٩٧٣ قرار حكومي يقول:

«تقرر:

أ ـ الموضوعات التالية:

١ـ المعلومات التي توافرت في الأيام السابقة على حرب عيد الغفران عن تحركات العدو ونواياه في شن الحرب، وكذلك التقديرات والقرارات التي اتخذها المسؤولون العسكريون والسياسيون المخولون استناداً إلى المعلومات المذكورة. .

٢ـ استعداد جيش الدفاع بشكل عام للحرب، والتأهب في الأيام السابقة على حرب عيد الغفران وعملياته إلى أن تصدى للعدو، هي موضوعات تعتبر حالياً ذات أهمية عامة حيوية تحتاج إلى استيضاح.

ب ـ يتم تشكيل لجنة تحقيق، تحقق في الموضوعات المذكورة وتقدم للحكومة تقريراً.

ج ـ أن يتحدد، بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا، على أن تتشكل اللجنة من خمسة أعضاء.

د ـ أن يتحدد، أن الموضوعات التي محل التحقيق ومداولات اللجنة تستلزم السرية، مثلما هو وارد في الفقرة ٣٢٣ من قانون لجان التحقيق الصادر عام ١٩٦٨، باستثناء الفقرات (١) و(٦)، وطلب موافقة لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست، على هذا.

هـ ـ إبلاغ هذا القرار لرئيس المحكمة العليا.

في أعقاب هذا القرار قام رئيس المحكمة العليا في ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ استناداً إلى صلاحياته وفقاً للبند ٤ (أ) لقانون لجان التحقيق الصادر في عام ١٩٦٨ بتعيين رئيس اللجنة وبقية الأعضاء كما يلي:

الدكتور شمعون أجرانات، رئيس المحكمة العليا ـ رئيساً. .

السيد موشيه لندوي، قاضي المحكمة العليا ـ عضواً. .

الدكتور إسحاق نبنتل، مراقب الدولة ـ عضواً. .

الفريق (احتياط) إيجال يادين، بروفيسور بالجامعة العبرية ـ عضواً. .

الفريق (احتياط) حاييم لسكوف، المشرف على جهاز شكاوى الجنود ـ عضواً. .

النتائج الأساسية التي توصلت إليها اللجنة في مسائل المعلومات وتقديرها واستعدادات جيش الدفاع:

٩ ـ في انتقادنا لتقديرات المخابرات العسكرية، وجهات أخرى كنا حذرين جداً في عدم الانزلاق إلى مقولة «إبداء الحكمة بعد فوات الأوان»، واجتهدنا كي نرى الأمور بمنظور ما كان الوضع عليه أثناء عمل التقديرات والقرارات التي تم اتخاذها.

١٠ ـ جاءت الحرب التي شنتها مصر وسوريا في عيد الغفران (٦ أكتوبر ١٩٧٣) في حوالي الساعة الثانية، مفاجأة للجيش الدفاع حتى لم تقدر القيادة العليا لجيشه حتى صباح ذلك اليوم ولا القيادة السياسية أيضاً أن هناك حرباً شاملة على وشك أن تندلع، وفي صباح نفس اليوم، عندما اتضح لهم أن الحرب ستبدأ، افترضت القيادة العليا خطأً أن الحرب سوف تنشب في الساعة السادسة فقط، ويجب إلقاء مسؤولية هذه الأخطاء في التقدير أولاً وقبل أي شيء على رئيس المخابرات العسكرية وعلى مساعده الأول المشرف على قسم الأبحاث بالمخابرات، وهو الجهة الوحيدة في الدولة التي تعمل في

الأبحاث الاستخبارية. فقد فشل هؤلاء في إعطاء تحذير كافٍ تماماً لجيش الدفاع. وفقط في الساعة الرابعة والنصف صباحاً تقريباً يوم عيد الغفران أبلغ رئيس المخابرات العسكرية ـ طبقاً واستناداً لمعلومات جديدة حصل عليها ـ بأن العدو سيشن حرباً في الساعة السادسة مساء على الجبهتين. هذا التحذير القصير لم يسمح بإعلان التعبئة بصورة منظمة واستلزم إجراء عملية استدعاء متعجلة للقوات البرية، غير مطابقة للجداول الزمنية وإجراءات التعبئة الصحيحة. أما الخطأ الآخر من حيث تقدير ساعة الحرب بالسادسة مساءً، بينما نشبت في الثانية ظهراً، فقد أدى إلى تقصير الفترة الزمنية بين إعلان التعبئة وبين فتح العدو للنار. هذا الخطأ الثاني تسبب في اضطرابات أخرى في استعدادات القوات النظامية على الجبهات. وحسن انتشارها أساساً على جبهة القناة.

١١ـ أما أسباب فشل جهات التقدير فقد كانت ثلاثة أسباب:

أولاً ـ تمسكهم المتعنت بما كان يسمونه «الرؤية»، والتي تقول: (أ) لن تدخل مصر الحرب إلا إذا منحت لنفسها:

أولاً ـ قدرة جوية لمهاجمة إسرائيل في العمق، وبخاصة المطارات الرئيسية الإسرائيلية لإصابة سلاح الطيران الإسرائيلي بالشلل. و(ب) لن تشن سوريا هجوماً موسعاً على إسرائيل إلاّ في توقيت واحد مع مصر. وقد اتضح لنا، لمبررات سوف ترد تفاصيلها في التقرير الجزئي الآخر، بأن هذه «الرؤية»، التي كان يحتمل صحتها في حينه، لم تختبر جيداً من جديد في قسمها الأول والحاسم إزاء ضغط الظروف السياسية التي تغيرت، وخاصة على أساس المعلومات الأخرى التي وصلت إلى المخابرات العسكرية حول تزايد قوة الجيوش المعادية لحصولها على المزيد من الأسلحة، وبالتالي أصبحت هذه الرؤية مفندة تماماً.

ثانياً ـ وعد رئيس المخابرات العسكرية لجيش الدفاع بتوفير تحذير مسبق عن نوايا العدو بشن حرب شاملة، وأن يكون التحذير بمدة كافية تتيح حسن استدعاء الاحتياط وبصورة منظمة. وأن هذا الوعد أصبح قاعدة أساسية يبني

عليها جيش الدفاع خططه الدفاعية. ونحن نرى، أنه ليس هناك أساس يعطى عليه مثل هذا الوعد الأكبر للجيش.

ثالثاً ـ في الفترة التي سبقت حرب عيد الغفران كان لدى المخابرات العسكرية (فرع الأبحاث) أنباء تحذيرية صارخة، وردت إليها عبر قسم جمع المعلومات داخل المخابرات العسكرية ومن مصادر جمع معلومات أخرى في الدولة. لم تقم أبحاث المخابرات العسكرية ولا رئيس المخابرات بعمل تقدير صحيح للتحذير الوارد في هذه الأنباء، لتمسكهم الشديد «بالرؤية» واستعداداهم لتبرير انتشار العدو على خطوط الجبهة، والذي لم يسبق له مثيل في حجم القوات وأوضاعها على الجبهات، افتراضاً منهم بأن كل هذا يدل فقط على تشكيل دفاعي في سوريا، وقيام «مناورة» على مستوى التشكيلات في مصر، على غرار مناورات تمت في الماضي. لهذا السبب كان حذر رئيس المخابرات العسكرية حذراً مبالغاً فيه تجاه ما يجب اتخاذه من إجراءات أخرى كانت متوافرة له وكان من شأنها أن تكشف عن معلومات هامة. وهكذا استطاع العدو أن يخدع ويفاجئ جيش الدفاع تحت قناع المناورة المعتاد إجراؤها في مصر. في صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر فقط، بدأت تهتز مصداقية المخابرات العسكرية في تقديراتها، وذلك بسبب الحصول على معلومة واضحة وخاصة، كان يصعب تطابقها مع الافتراض القائل بأن ما يحدث ليس إلاّ وضعاً دفاعياً أو مجرد مناورة. ولكن لم تكن النتيجة الصحيحة قد استخلصت بعد، حتى أضافت تقديرات المخابرات العسكرية أن احتمال الحرب هو «احتمال ضعيف» بل وأقل من ضعيف. وفي يوم السبت فقط، يوم عيد الغفران، وفي الصباح الباكر، بعد حصول معلومة أخرى، قاطعة، توصل رئيس المخابرات العسكرية إلى نتيجة تقول إن الحرب ستنشب في نفس اليوم.

١٢ـ في تقدير المعلومات الخاصة بخطوات العدو ونواياه بالبدء في الحرب، والذي قامت به جهات أخرى، يبرز التأثير الحاسم لرئيس المخابرات العسكرية وقسم الأبحاث التابع للمخابرات، بفضل كونهما مطّلعين على كافة المعلومات الاستخبارية المجتمعة من جهات جمع المعلومات التابعة

للمخابرات العسكرية نفسها، ومن الموساد ومن جهات أخرى، حيث تقوم المخابرات العسكرية بتوزيع هذه المعلومات بصورة تحليلية ومصحوبة بتقديراتها كجهاز مخابرات، على جهات أخرى، وهي التي تقرر لمن يتم إرسال المعلومات الخام، ونوعية المعلومات التي توزع.

١٣ـ لم تكن أخطاء المخابرات العسكرية هي الأخطاء الوحيدة التي عطّلت إجراءات وخطوات جيش الدفاع في بداية الحرب. فهناك أيضاً أخطاء في مجال إعداد جيش الدفاع خلال الأيام التي سبقت الحرب.

أولاً ـ حدث تأخر بدون مبرر في تجنيد واستدعاء الاحتياط. ونحن نعتقد أنه طبقاً للمعلومات التي كانت لديه، كان من الواجب على رئيس الأركان أن يوصي باستدعاء الاحتياط جزئياً لتعزيز القوات البرية منذ بداية الأسبوع الذي سبق الحرب، لضرورة تحقيق التناسب السليم بين قوات العدو الذي كان في حالة تأهب كامل أمامنا، وبين قواتنا. على أسوأ افتراض كان يجب التوصية، على ضوء المعلومات التي وصلت، عن إعلان التعبئة صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر، حتى بفرض أن نوايا العدو لم تكن معروفة أو واضحة في ذلك الوقت.

ثانياً ـ لقد اتضح لنا أن الاستناد التام على وعد المخابرات العسكرية، بأنها قادرة على أن توفر دائماً لجيش الدفاع تحذيراً كافياً لإعلان منظم بالتعبئة العامة، تسبب في عدم إعداد خطة دفاعية مفصلة، تستخدم في حالة ما إذا اضطرت قوات نظامية أن تتصدى وحدها لهجوم شامل للعدو على الجبهة المصرية والجبهة السورية في آن واحد، بينما فوجئ جيش الدفاع بهذه المفاجأة.

ثالثاً ـ أيضاً بعد وصول التحذير صباح يوم السبت لم يتم انتشار القوات المدرعة النظامية على جبهة القناة في الوقت المناسب نظرياً، وفقاً للخطة التي كانت موضوعة لعمل انتشار دفاعي للقوات النظامية. كذلك لم تصدر في ذلك الصباح توجيهات واضحة إلى قائد المنطقة الجنوبية وأيضاً ولا منه إلى الرتب الأقل، بكيفية الاستعداد تحسباً للهجوم، وساد نوع من عدم الوضوح في

إصدار أوامر العمليات وإمكانية تنفيذها.

قرارات الاستعداد على المستوى الحكومي.

١٤ـ (أ) في اجتماع هيئة الأركان العامة يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٧٣ أعرب قائد المنطقة الشمالية، اللواء إسحاق صوفي، عن قلقه بسبب عيوب الحصول على التحذير الكافي، إزاء الوضع الخطير الذي ظهر في هضبة الجولان عقب التعزيزات على الجانب السوري والذي دعمته منظومة فعالة من الصواريخ المضادة للطائرات. وقد تأثر وزير الدفاع بقلق قائد المنطقة الشمالية، وخاصة بسبب الخطر الذي يهدد المستوطنات في هضبة الجولان من جانب التشكيلات السورية. في ٢٦ سبتمبر، عشية رأس السنة العبرية، قام بزيارة لهناك، حتى يقف على حقيقة الوضع، بل وأصدر تصريحات تحذيرية للسوريين. وقد تقرر إجراء تعزيزات معينة لتشكيلات المدرعات والمدفعية في هضبة الجولان.

(ب) ـ بناءً على مبادرة وزير الدفاع قررت رئيسة الوزراء إجراء مشاورات عسكرية ـ سياسية يوم ٣ أكتوبر يشارك فيها الوزراء الون وجاليلي وديان، وذلك بعد عودتها من رحلة زارت خلالها ستراسبورج وڤيينا في الفترة من ٣٠ سبتمبر حتى ٢ أكتوبر. وقد شارك في هذا الاجتماع أيضاً رئيس هيئة الأركان، والعميد أرييه شيلو، مساعد رئيس المخابرات العسكرية للأبحاث، الذي تولى مكان رئيس المخابرات العسكرية الذي شعر بوعكة صحية في ذلك اليوم. وقد تم تبادل الآراء حول الوضع على الحدود، وبخاصة في هضبة الجولان، وقد قدم العميد شيلو عرضاً استخبارياً انتهى بتقدير يقول: «إن احتمال نشوب حرب مصرية ـ سورية مشتركة يبدو لي غير معقول، لأنه لم يحدث تغيير في تقديرهم لوضع القوات في سيناء، والقادرة على خوض الحرب». ولم يعترض واحد من الحاضرين على هذا التقدير. في نهاية هذه المشاورات قرّرت رئيسة الوزراء طرح موضوع الموقف على الحدود أمام الحكومة بعد عيد الغفران، خلال الاجتماع العادي، يوم الأحد، السابع من أكتوبر.

(ج) يوم الجمعة، ٥ أكتوبر، صباحاً، بعد وصول معلومات مقلقة أخرى وخلال الاجتماع الذي عقد بين وزير الدفاع ورئيس الأركان، جرت مشاورات أخرى لدى رئيسة الوزراء بمشاركة وزير الدفاع ورئيس الأركان ورئيس المخابرات العسكرية. وقد أعلن رئيس الأركان أنه ستعلن في يوم عيد الغفران حالة التأهب القصوى في جميع وحدات الجيش، بما في ذلك إلغاء الإجازات، وبخاصة في سلاحي الطيران والمدرعات، وأن يتم تعزيز قوات الدبابات على الجبهتين. في نهاية هذه المشاورات قررت رئيسة الوزراء أن تدعو في نفس اليوم، في عشية عيد الغفران، لاجتماع يحضره الوزراء الموجودون في تل أبيب.

وقد عقد هذا الاجتماع عند الظهر وشارك فيه الوزراء بارليف وديان وهليل وحزاني وبيرس، وجاليلي، ، وكذلك رئيس الأركان ورئيس المخابرات العسكرية. وظل تقدير رئيس المخابرات العسكرية، أننا لا نواجه حرباً شاملة، وقد انضم رئيس الأركان إلى هذا التقدير، ولكن مع إبداء ملاحظة بأنه لا يوجد دليل على أن العدو لا ينوي شن هجوم. وعاد ليعلن في هذا الاجتماع، أنه قد أعلن حالة التأهب القصوى في القوات النظامية، ولكن «نحتفظ بعملية إعلان التعبئة واتخاذ إجراءات أخرى لحين وصول شواهد أخرى».

في نهاية هذا الاجتماع أعلنت رئيسة الوزراء أن الوضع الأمني سيكون على رأس اجتماع الحكومة يوم السابع من أكتوبر، وإذا كان من الضروري استدعاء الاحتياط قبل ذلك، فقد خوّل الوزراء الحاضرون رئيسة الوزراء ووزير الدفاع اتخاذ قرار إعلان التعبئة. كذلك أصدرت رئيسة الوزراء تعليمات لسكرتير الحكومة بمعرفة أماكن تواجد الوزراء في اليوم التالي، حتى يمكن استدعاؤهم حسب الحاجة أثناء عيد الغفران.

١٥- في ساعة مبكرة من صباح يوم السبت، وردت كما قلنا معلومة أخرى، أكدت تقريباً للجميع أن العدو سيشن حرباً في نفس اليوم. وقد عقد رئيس الأركان اجتماعاً لبحث الوضع الجديد مع كبار مساعديه تمهيداً للقاء

وزير الدفاع، وأعطى أوامر استعداد أخرى تحسباً لأعلان التعبئة.وقد أوصى رئيس الأركان خلال اجتماعه مع وزير الدفاع بإعلان التعبئة الشاملة من أجل التأهب لهجمات مضادة موسعة بعد صد العدو. من جانب آخر، كان وزير الدفاع يؤيد استدعاء أقصى قدر من القوات يكفي، في رأي رئيس الأركان، للوفاء بهدف الدفاع. وقد حدث تأخير مدته ساعتان في استدعاء هذه القوات، التي وافق عليها وزير الدفاع صباحاً في اجتماعه مع رئيس الأركان، وذلك لأن رئيس الأركان انتظر قرار رئيسة الوزراء فيما يتعلق بإعلان التعبئة الشاملة للاحتياط. وقد عرضت هذه الخلافات على رئيسة الوزراء خلال اجتماع شارك فيه وزير الدفاع ورئيس الأركان وآخرون. وقد وافقت رئيسة الوزراء فوراً، في الساعة ٩،٠٥ على استدعاء قوات كافية للدفاع، وفي الساعة التاسعة وخمس وعشرين دقيقة حسم القرار لصالح استدعاء شامل للقوات حسب اقتراح رئيس الأركان. وفي ذلك الاجتماع بحضور رئيسة الوزراء تقرر لاعتبارات سياسية عدم توجيه ضربة وقائية، حسبما اقترحها رئيس الأركان. بعد ذلك أجرت رئيسة الوزراء محادثات مع السفير الأمريكي، حتى توضح الموقف لحكومة الولايات المتحدة. بعد هذا اللقاء، بدأ اجتماع الحكومة في الساعة الثانية عشرة ظهراً، ولم يبد وزراء الحكومة أي اعتراض على القرار بعدم توجيه ضربة إجهاض للعدو.

نتائج حول موضوع المناصب.

أدلى رئيس المخابرات العسكرية اللواء إيلي زاعيرا، بشهادته أمامنا بصدق كبير ووضح لنا أنه ضابط على قدر كبير من الثقافة، وذو مكانة خاصة لدى مرؤوسيه وأيضاً لدى رؤسائه في جيش الدفاع وفي الجهاز السياسي الأعلى. لقد تولى الخدمة في هذا المنصب قبل نشوب الحرب بسنة فقط، وقد وجد نفسه أمام أفكار صاغها قسم الأبحاث بالمخابرات قبل أن يتولى المنصب. ولكنه تبنى «الرؤية» التي قتلت بتعنتها التفتح المطلوب والصحيح لإعادة تقييم المعلومات التي تدفقت على المخابرات العسكرية، بل وقد ساهم في تعزيز هذه الرؤية. وقد برزت لديه نزعة القرار كقائد، نابعة من ثقة كبيرة في النفس واستعداده لأن يجعل من نفسه الحكم الأخير في شؤون

المخابرات بالدولة. فمثلاً، في اجتماع لجنة الخارجية والدفاع يوم ١٨/ ٥/ ١٩٧٣ قال:

[يجب على رئيس الأركان أن يتخذ القرار، ويجب أن تكون قراراته واضحة. إن أفضل مساعدة يستطيع رئيس المخابرات أن يقدمها لرئيس الأركان هي أن يوفر له تقريراً واضحاً وجلياً بقدر الإمكان. يجب أن يكون تقريراً واضحاً جداً وجلياً، وإذا كان خطأً فسيكون خطأً واضحاً جداً وجلياً. وهذه المخاطرة يتحملها رئيس المخابرات العسكرية].

كذلك أجاب في شهادته أمامنا على سؤال عضو اللجنة، لماذا لم يستشر رئيس الأركان بالنسبة لقرار هام جداً اتخذه من نفسه في موضوع أخطأ القائمون عليه في فهمه معتقدين أن المسألة قيد البحث وردت في الحسبان خلال تقديرات رئيس المخابرات العسكرية.

[خلال أغلب السنوات التي قضيتها في الجيش لم أكن ضابط أركان وإنما قائداً ومن طبيعتي ألاّ أنقل المسؤولية إلى الأعلى، لأن مثل هذا الموقف.. حسبما تصفه أنت.. يعني القول: الموقف معقد، وعليك أن تقرر. لم أحبذ عمل ذلك. أنني لا أفعل مثل هذه التصرفات إلاّ في حالات نادرة. إن ما يقع في نطاق مسؤوليتي أقوم به ولا أتركه لمن هم أعلى مني، وأقول لهم بالفعل إن هذه مسؤوليتي ولكنني أعطيها لكم، لتقرروا أنتم].

ولهذا نرى، أنه إزاء الفشل الخطير لا يستطيع اللواء زاعيرا أن يستمر في منصبه كرئيس للمخابرات العسكرية.

تولى العميد أرييه شيلو مساعد رئيس المخابرات العسكرية للأبحاث مجال الأبحاث والتقدير بالمخابرات. وهو المجال الذي فشلت فيه المخابرات فشلاً خطيراً. وهو يخدم في هذا المنصب منذ فترة طويلة حيث كان يحمل لقب رئيس قسم الأبحاث - منذ سبتمبر/ أكتوبر ١٩٦٧ - وقد لعب دوراً كبيراً في رسم أساليب الأبحاث والتحليل والتقدير وإعداد المعلومات وتوزيعها من هذا القسم خلال السنوات الماضية. وحسب كلامه أثناء شهادته أمامنا، فإنه اتخذ موقفاً مرناً تجاه موضوع «الرؤية»: فقد كان مستعداً لأن يعيد النظر في مدى

صحتها من حين لآخر. ولكن من خلال الوثائق التي أصدرها قسمه ومن الكلام الذي صدر عنه في حينه خلال مختلف الاجتماعات، واضح أن تقديراته لم تخرج أبداً عن أطار هذه «الرؤية». وهو يتحمل بشدة مسؤولية الخطأ الخطير الذي ارتكبه القسم الذي يرأسه، ولهذا ليس في مقدوره - حسب رأينا - أن يواصل مهام منصبه في جهاز المخابرات العسكرية.

مسؤولية رئيس هيئة الأركان - لقد توصلنا إلى رأي عام يقول: إن رئيس الأركان، الفريق ديڤيد اليعازر، يتحمل المسؤولية الشخصية لما حدث عشية الحرب، سواء في مجال تقدير الموقف وسواء في مجال استعداد جيش الدفاع. إننا نقول هذا بآسف شديد، لأنه جندي خدم الدولة بإخلاص واجتهاد طوال سنوات عديدة وحقق إنجازات رائعة في حرب الأيام الستة وقبلها. وكم تثقل علينا حقيقة، أننا في هذا التقرير الجزئي ما زلنا ندرس موضوع الحرب من بدء إطلاق النار وحتى صد العدو. بينما من الأمور المثيرة أنه رغم الأزمة الخطيرة التي نشأت خلال المراحل الأولى للحرب فإن رئيس الأركان قاد الجيش عبر معارك التصدي إلى أبواب العدو. ولكن حتى لو وجد في النهاية أن رئيس الأركان قد لعب دوراً عظيماً، فإن ذلك لا يمحو الانطباعات المتولدة عن الأخطاء الأولية التي ارتكبت. وقد وضعنا بشكل خاص في الحسبان الأمور التالية - ونؤكد أننا لم نتوصل إلى النتيجة التي توصلنا إليها وفقاً لواحد من هذه الأمور، إلاّ أن ثقلهم المتجمع هو الذي دفعنا إلى ذلك.

في موضوع المعلومات، كان لرئيس الأركان تقدير خاص به أكثر خطورة من تقدير المخابرات العسكرية - في فترة التوتر السابقة في مايو ١٩٧٣. ولكن «انتصار» المخابرات العسكرية - بعدما مر هذا التوتر بسلام مثلما قدرت المخابرات العسكرية، أضعف على ما يبدو يقظة رئيس الأركان خلال الأيام السابقة على حرب عيد الغفران، بشكل جعله لم يبذل جهداً فعلياً ليصل إلى تقدير خاص به كقائد. وقد كانت لديه الوسائل الكفيلة بهذا، منها المعلومات الهامة التي وصلت مكتبه، ويبدو أنه لم يفكر فيها بالشكل اللائق. كذلك لم يقم في أيام التوتر التي سادت خلال الأسبوع السابق على الحرب بزيارة الجبهات، حتى يتلمس بنفسه ما يحدث هناك وأن يتولد لديه انطباع

مستقل من خلال العلامات التحذيرية التي تكشفت في نقاط المراقبة، وأن يستمد المعلومات من القادة على الساحة وأن يتشاور معهم. ومرة أخرى يحسب لصالح رئيس الأركان أنه طلب استدعاء كل الاحتياط صباح يوم السبت، ولكن في الظروف القائمة كان عليه أن يوصي بتعبئة جزئية منذ أول اكتوبر، عندما بدأت المناورة في مصر، أو يوم ٥ اكتوبر على أقصى حد.

ولم نقبل تفسيره بأنه قد فعل في ذلك اليوم ما يكفي واكتفى بإعلان التأهب داخل وحدات الجيش النظامي على أقصى الدرجات، بما في ذلك سلاح الطيران (إلغاء الإجازات، ونوبتجيات الضباط في القيادات. . الخ) ووضع أجهزة استدعاء الاحتياط على أهبة الاستعداد. كذلك وجدنا أنه لم يكن لدى جيش الدفاع خطة جاهزة ومفصلة تستخدم في حالة قيام العدو بهجوم شامل ومفاجىء، على أساس القيام بتقدير واقعي لحجم قوات العدو، وانتشاره ونواياه، أمام جيش الدفاع وما لديه من خطط. لقد وثق رئيس الأركان بشكل مبالغ فيه من أنه سيتلقى دائماً التحذير الذي سيتيح له استدعاء الاحتياط في وقت مناسب، ولو كانت هذه الفترة أقل من المخطط لها. وقد استند إلى جانب هذا الافتراض على الثقة المبالغ فيها في قدرة جيش الدفاع على أن يتصدى في كافة الظروف لهجوم شامل للعدو على الجبهتين بواسطة القوات النظامية فقط، وفي قدرة جيش الدفاع بكامل تشكيله على التأهب للدفاع والانتقال بسرعة كبيرة إلى هجوم مضاد وموسع لتوفير الحماية الفعالة للدولة. بهذه الروح عمل رئيس الأركان في الساعات السابقة على نشوب الحرب للإعداد للهجوم المضاد، بدلاً من التركيز أولاً على تحطيم التحرك المفاجئ للهجوم المنتظر والتصدي للعدو، عن طريق موائمة الخطط للوضع الذي تولد وتوجيهات قائد المنطقة وفقاً لذلك. في ظل الوضع الخطير، الذي ظهر في ذلك الصباح، كان على رئيس الأركان أن يبحث مع قادة القيادات تفاصيل انتشار القوات في المنطقة، للوقوف على حسن انتشارها، وذلك في أسرع وقت ممكن بعد وصول التحذير، وإعطاء قادة القيادة متَّسَعاً من الوقت كي ينفذوا توجيهاته. إضافة إلى ذلك، لم يضع في الاعتبار إمكانية أن يبدأ هجوم العدو تدريجياً من خلال «العد التنازلي» أثناء ساعات النهار. بدلاً من

هذا استدعى رئيس الأركان قادة القيادة لإجراء مشاورات في الصباح، ثم مرة أخرى في الظهيرة، واكتفى بالحصول على أنباء غير واضحة من قائد المنطقة الجنوبية. وهكذا حُرمت قواتنا نفس القدر من الاستعداد والانتشار، كان يمكنها أن تحققهما في ظل الظروف الصعبة التي ظهرت. كانت النتيجة أنه عندما نشبت الحرب، كانت القوات المدرعة في الجنوب في غير حالة انتشار مناسب، لا طبقاً لخطة دفاعية موجودة ولا طبقاً لأي خطة مرتجلة واضحة، وهكذا حظي العدو بتفوق أولي. كذلك، يجدر بالذكر أن قادة القيادة لم يكونوا قد عادوا بعد في ذلك الوقت إلى قياداتهم من اجتماعهم الثاني مع رئيس الأركان. نعتقد أيضاً، أنه على الرغم من الظروف العصيبة التي سادت صباح يوم السبت كان يجب على رئيس الأركان أن يتأكد عن طريق فرع هيئة الأركان بأن ما قصده سيترجم إلى أوامر تنفيذية واضحة. وقد تكشف لنا أن هذه الإجراءات لم تكن محكومة بشكل كاف، وهكذا ظهر نوع من عدم الوضوح، كان يمكن ألاّ يحدث. وأمام ما سبق ذكره نرى أنه من الواجب علينا أن نوصي بإنهاء خدمة الفريق ديفيد اليعازر كرئيس لهيئة الأركان.

مسؤولية قائد المنطقة الجنوبية، اللواء شموئيل جونين، الذي كان قائداً للمنطقة الجنوبية. امتاز بصفة المقاتل الكفء، وقائد مدرعات (اللواء ٧) في حرب الأيام الستة. منذ ذلك الحين وهو يشق طريقه بسرعة، في البداية كقائد مجموعة عمليات وبعد ذلك كرئيس لفرع التدريب حتى يوم ١٥/٦/١٩٧٣ حيث تم تعيينه في منصب رفيع، كقائد للمنطقة الجنوبية. وكقائد حديث الخبرة كان إلى أن نشبت الحرب في مراحل التجهيز والتركيز في مهام منصبه الجديد. ولكن حتى بعدما وضعنا ذلك في الحسبان توصلنا إلى رأي عام يقول، إنه في يوم نشوب الحرب وفي الأيام التي قبل ذلك لم يؤد مهام منصبه كما ينبغي، وهو يتحمل قسماً من مسؤولية الوضع الخطير الذي كانت عليه قواتنا في الجنوب في عيد الغفران، عندما هاجمها الجيش المصري. كذلك تنطبق عليه الملحوظة التي أبديناها على رئيس هيئة الأركان، بأن الصورة العامة قد تتغير عندما نبحث معارك التصدي. ولكن يكفي ما اتضح لنا فيما يتعلق بأعماله وأخطائه، وتقديره للوضع واستعدادات جبهته في الأيام

السابقة على الحرب، وبخاصة في اليوم الذي نشبت فيه الحرب، من أجل تعضيد النتيجة الخطيرة التي توصلنا إليها بالنسبة له.

فقد وصلت إلى مقر قيادته معلومات كثيرة من نقاط المراقبة التي على القناة وجنود المواقع والصور الجوية، وتتضمن حقائق عن نوايا وانتشار العدو، وهي معلومات كافية لأن تثير القلق الشديد في نفس قائد تجاه نوايا العدو. فقد قام بجولة على جبهة القناة (في القطاع الجنوبي) يوم ٢ أكتوبر. وفي يوم ٤ أكتوبر، حيث تمت فيه طلعة تصوير جوي مهم جداً، كان متواجداً خارج مجال قيادته في زيارة خاصة. وقد تقبل طوال الأسبوع إلى يوم السبت تقدير المخابرات العسكرية على علته؛ أي أن ما يحدث هو مجرد مناورة مصرية، وأن هناك احتمالاً ضعيفاً بأن يبادر العدو بشن الحرب. وعلى الرغم من الخطر الذي ينبئ به التشكيل المصري، فإنه لم يطلب من رئيس الأركان تعزيز القوات النظامية لديه، بما يكفي لمواجهة الموقف الطارئ، حتى لو لم يكن التعزيز كافياً بدون الدفع بقوات الاحتياط. إنما يكمن خطئه الأساسي في بداية الحرب: كانت خطة الدفاع تقضي بأن يقوم بعملية انتشار لتشكيل المدرعات الذي لديه، بحيث يدفع بثلث هذا التشكيل إلى مواقع قريبة من القناة والثلث في المؤخرة، لكنه ترك هذا التشكيل في وضع عكسي للخطة. لقد قال لنا قائد المنطقة: إنه أمر بالقيام بعملية الانتشار السليم قبل ساعتين من التوقيت التقديري للهجوم - أي - الساعة الرابعة. ولكن على كل حال، لا يوجد في وثائق الأوامر الصادرة في ذلك اليوم مثل هذا الأمر، والحقيقة هي أنه إلى الساعة ١٣،٥٥ عندما فتح العدو النار على طول الجبهة كلها، لم تكن قوة المؤخرة التي كان يجب أن تنتشر على الخط، قد تحركت من مكانها، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل إنه طبقاً لتعلميات القيادة فإن القوة الأمامية لم تنتشر بالقرب من القناة في الوقت المناسب. وفي ساعة فتح النيران كان جزء من هذه القوة متواجداً على مسافة كبيرة من الخط الذي يجب أن تنتشر عنده. عندما بدأت مدرعاتنا في التحرك إلى الأمام، اصطدمت بكمين من مشاة العدو، الذين نجحوا في احتلال مواقع بين دباباتنا وبين خط المياه، كما احتلت أيضاً المراكز التي على الجانب الشرقي للقناة، والتي

خصصت للسيطرة على خط المياه وما بعده. وقد صُبت نيران الصواريخ المضادة للدبابات والمدفعية على مدرعاتنا، وهكذا تعطلت حركتها وتكبدت أصابات شديدة.

وقد برر أمامنا اللواء جونين التعليمات السيئة بعدم انتشار قوات المدرعات كما ينبغي قبل فوات الأوان بالتخوف من أن يثير أعصاب العدو، مما قد يجعل الموقف يتدهور إلى إطلاق للنيران غير وارد في الحسبان مسبقاً. من شهادته هذه لا يتضح المصدر الذي استمد منه هذا التخوف. كذلك قال: إنه خشي من التركيز النيراني لمدفعية العدو على دباباتنا، لو انتشرت في وقت مبكر في مواقع المقدمة. وفي رأينا أن هذه المخاوف لم تبرر، بأي شكل تأجيل عملية الانتشار، لأن اللواء جونين لم يقنعنا أنه كان من غير الممكن إيجاد حلٍّ تكتيكي لذلك الوضع، مثل انتشار قوات دباباته في مواقع بديلة أو في مواقع انتظار، بالقرب من المواقع الأمامية. إذن يجب النظر إلى عدم حسن انتشار القوات المدرعة، وفقاً للخطة المصدق عليها، كخطأ فادح ارتكبه اللواء جونين، لأنه لم يفعل كل ما يستطيع للاستعداد بأفضل القوات المتاحة له لتحطيم التحرك المفاجئ لقوات العدو.

في هذه المرحلة ليست لدينا توصية معينة أو نهائية بشأن كفاءة اللواء جونين لتولى منصب في الجيش، إلاّ أننا نوصي، ألاّ يتولى منصباً حساساً إلى أن تستكمل اللجنة تحقيقها بشأن إجراءات ومرحلة التصدي للعدو.

المسؤولية الشخصية في الجهاز الحكومي.

عندما تطرقنا إلى مسؤولية الوزراء في الأعمال التي شاركوا فيها فعلاً وبشكل شخصي، كان من الواجب علينا أن نؤكد أننا وجدنا أنفسنا أحراراً في استخلاص النتائج، المتعلقة فقط بمسؤوليتهم المباشرة، ولم نر أنه من دورنا أن نعرب عن رأينا بما يستتبع ذلك من مسؤوليتهم البرلمانية. من المعمول به في إسرائيل ـ تماماً مثل بريطانيا ـ مبدأ يقول: إن عضو الحكومة مسؤول أمام مجلس النواب عن جميع الأعمال الإدارية للجهاز الواقع في نطاق وزارته، حتى لو لم يكن على علم مسبق بها أو لم يكن طرفاً فيها. ولكن، بينما من

الواضح أن هذا المبدأ يقتضي أن يقوم ذلك المسؤول بإبلاغ البرلمان بهذه الأعمال، خاصة الأخطاء والأعمال الفاشلة، وأن يرد على الاستجوابات، وأن يدافع عن هذه الأعمال أو أن يعلن عن الذي فعله كي يصلح الخطأ، وتدل التجربة الإنجليزية على أنه إذا لم تقدم القرائن الخاصة بتلك القضية المطروحة، فيجب على المسؤول أن يستقيل من منصبه الوزاري، وهذا الوضع يختلف، حسب الظروف من حالة لحالة. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو بالحكومة في نوعية هذه القضايا هو بالأساس مسألة سياسية بحتة، ومن هنا نعتقد أنه لا يجب علينا الانشغال بهذا الأمر. انظر:

S.E. Finer (1950) 34 Public Administration 377-170-171 3. S. A. Smith, constitutional and Administrative Law (Second Edition)
R.K. Al derman and JA cross,The Tactics of Resignation Ivor Jennings, the British constitution (fifth edition) 153-154.

أ- روبنشتاين القضائي الدستوري بدولة إسرائيل ص ٢٠٨-٢٠٧.

كذلك نذكر أننا لا نحتاج لإلقاء سؤال آخر يقول: هل طبقاً للكفاءات الخاصة أو الخبرة الشخصية لوزير ما- وفي حالتنا هذه، فإن وزير الدفاع موشيه ديان، رجل صاحب كفاءات وخبرة حيث شغل في الماضي منصب رئيس الأركان- ويمكن ويجب أن يصل الوزير في مجال مسؤوليته إلى نتيجة أخرى، تختلف أو تتعارض مع تلك التي طرحها عليه بالإجماع خبراؤه المتخصصون. يبدو لنا أنه حتى هذا الموضوع لا يقع في اختصاص لجنة التحقيق. إن النظام الحكومي الجيد والسليم يتطلب استخدام معيار موحد، عندما نريد تحديد المسؤولية الشخصية لصاحب منصب عام، ولا يجب أن نستخدم هنا معياراً يتغير طبقاً لصفات هذا الشخص أو ذاك، الذي يتولى هذا المنصب.

١- بالنسبة لمسألة المسؤولية الشخصية المباشرة لوزير الدفاع نذكر أننا نتناول في هذا التقرير الجزئي مجالات المعلومات والاستعدادات ودور وزير الدفاع فيها.

٢- المشكلة الرئيسة المثارة هي، هل أهمل وزير الدفاع في القيام بمهام

منصبه في المجالات الواقعة في دائرة مسؤوليته. وقد درسنا في هذا الشأن الأمور التالية:

أ ـ عند تقدير المعلومات الاستخبارية فإنه لا يملك «أداة تقدير» خاصة به وإنما يعتمد على تقديرات هيئة الأركان. بالنسبة لهضبة الجولان، عندما حذر قائد المنطقة في جلسة هيئة الأركان من الوضع هناك، وذلك في حضور وزير الدفاع، اهتم الوزير واتخذ بعض الإجراءات: فقد قام بزيارة الهضبة حتى يقف على حقيقة أوضاع المستوطنات وطلب تعزيز القوات في هضبة الجولان، كما طلب وحصل على تقدير للموقف من رئيس الأركان في ٣ أكتوبر تحسباً للاجتماع مع رئيسة الوزراء، بالنسبة للجبهة المصرية، وقد اعتمد على تقدير هيئة الأركان، والذي لم يعترض عليه أحد من أعضاء الهيئة. (في ٣٠ سبتمبر أدلى نائب رئيس الأركان، اللواء طل بآراء خطيرة أمام رئيس الأركان وأمام رئيس المخابرات العسكرية بشأن التقدير الهادئ الذي قدمته المخابرات العسكرية عن الوضع على القطاع السوري ولكنه لم يطلب الإذن من رئيس الأركان بعرض هذه الآراء على وزير الدفاع، ولم يعرضها عليه لأسباب قال إنها تتعلق بأسلوب التسلسل القيادي). كذلك كان وزير الدفاع متأثراً بنجاح التقديرات التي قدمتها المخابرات العسكرية في أبريل ـ مايو ١٩٧٣، فيما يتعلق بقدرة المخابرات على التحذير من وقوع حرب، بعدما كان قد اختلف هو على تقدير المخابرات العسكرية. فإذا كانت المخابرات قد صدقت في فترة أبريل ـ مايو في تقديراتها، فقد صدق أيضاً وزير الدفاع في التوجيهات الأساسية التي أصدرها لهيئة الأركان العامة في يوم ٢١/ ٥/ ١٩٧٣: «أنني أتكلم الآن كممثل عن الحكومة مستنداً أيضاً على المعلومات. نحن ـ الحكومة ـ نقول لهيئة الأركان: أيها السادة، من فضلكم استعدوا للحرب عندما يهدد بها المصريون والسوريون». وقد سبق هذه التوجيهات بكلمات قال فيها: (يجب أن نضع في الحسبان نشوب الحرب في النصف الثاني من هذا الصيف).

ب ـ ازدادت ثقته في تقدير المخابرات العسكرية بأن ما يحدث هو «استعداد دفاعي في سوريا، ومناورة واسعة بالتشكيلات في مصر»، بعد أن رد

الشخصية التي على الجهاز الحكومي. وفقاً لهذا كان علينا أن نتبين هنا مشكلتين أساسيتين:

(أ) ماذا كانت المعلومات والتقديرات التي عرضت على رئيسة الوزراء وكيف تصرفت هي طبقاً لها؟

(ب) هل كان من الواجب عليها أن تستدعي الحكومة كلها حتى تبحث وتقرر الوضع في الأيام التي سبقت الحرب؟

كان من الصواب أن تقوم رئيسة الوزراء بإبلاغ معلومات عن الوضع على الحدود، في الاجتماع غير العادي للحكومة، الذي عقد يوم الخميس الرابع من أكتوبر، حيث استعرضت نتائج جولتها في الخارج، ومع ذلك فإن اللجنة على اقتناع بأن أعمال رئيسة الوزراء في الأيام الحاسمة التي سبقت الحرب تدل على أسلوب يتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة عليها. ففور عودتها، عقدت اجتماعاً مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والوزير جاليلي ورئيس الأركان والعميد شيلو للتشاور أساساً حول الوضع في هضبة الجولان. في نهاية هذه المشاورات قررت، وفقاً لتقدير الموقف الذي عرض عليها أن تضع مسألة الوضع على الحدود على جدول أعمال الحكومة في اجتماعها الأسبوعي، الذي خصص له يوم الأحد التالي - ٧ أكتوبر -. في يوم الجمعة - ٥ أكتوبر - قررت طبقاً للأنباء المقلقة التي وصلت في نفس اليوم عقد اجتماع لكافة الوزراء المتواجدين وقتها في تل أبيب. في هذا الاجتماع وافق الوزراء المجتمعون على تخويل رئيسة الوزراء ووزير الدفاع حق اتخاذ قرار إعلان التعبئة، لو ألَحت الضرورة في عيد الغفران. كذلك طلبت من سكرتير الحكومة معرفة أماكن تواجد الوزراء حتى يمكن استدعاؤهم في حالة الطوارئ بسرعة.

يذكر لصالح رئيسة الوزراء حسن استخدام صلاحياتها في الحسم واتخاذ القرار وقت الطوارئ صباح السبت. فقد قررت بفطنة وحس سليم وبسرعة استدعاء كافة قوات الاحتياط، رغم وجود اعتبارات سياسية ذات ثقل كبير، وبهذا قامت بعمل هام جداً من أجل حماية الدولة.

ملحق ب

خطاب رئيس شعبة المخابرات اللواء زاعيرا إلى لجنة التحقيق بعد صدور التقرير الجزئي

فيما يلي بعد الخطاب الذي سلمته إلى سكرتير لجنة التحقيق «ديڤيد برتوف» في أبريل ١٩٧٤، بعد عشرة أيام من صدور التقرير المؤقت، وقد تم حجب بعض البنود التي لا يسمح بنشرها حتى الآن، لأسباب تتعلق بأمن الدولة.

لجنة تحقيق «حرب يوم الغفران» الموقرة...

السادة الأجلاء...

١ـ جاء في التقرير الجزئي الذي أصدرته اللجنة، في الصفحة ٨ البند ١١ـ:

«ثانياً ـ وعد رئيس شعبة المخابرات بإعطاء تحذير مسبق عن نوايا العدو للقيام بحرب شاملة ـ تحذير مسبق يتيح تعبئة قوات الاحتياط ـ وهذا الوعد وُضع كأساس للخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي، ومنه لا نرى سبباً لإعطاء وعد مؤكد مثل هذا».

٢ـ بعد قراءة هذه الفقرة بحثت عن الأسباب التي يمكن أن تستند عليها اللجنة لتقرر ما قررته، ووجدت الآتي:

أـ في يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٣ دارت مشاورات في مقر رئيس الوزراء وقد جاء في المضبطة الخاصة بهذه الجلسة الآتي:

اللواء زاعيرا: فيما يتعلق بالطريقة الثالثة ـ عبور قناة السويس بالفعل ـ فأنا

على ثقة أننا سوف نعلم بذلك مسبقاً، ويمكننا إعطاء تحذير ليس فقط تكتيكياً، وإنما تعبوياً (أي قبل عدة أيام).

رئيسة الوزراء جولدا مائير: وكيف سنعرف ذلك؟

هل طبقاً للاستعدادات؟

اللواء زعيرا: سوف نعرف من خلال الاستعدادات، وسوف نعرف من خلال جولات القادة وتحريك القوات إلى الأمام وتعزيز تشكيلات الدفاع الجوي بمزيد من البطاريات الصاروخية، وسنراهم وهم يقومون بتطهير الخنادق بطول القناة... وبوجه عام، عندما سيعمل الجيش المصري بالكامل، سوف ندرك ذلك. ولكن قد لا يتطلب الأمر القيام بعمل أي شيء، سوى إبلاغ قائد الجيش تليفونياً بفتح النيران، ومن الممكن أن يحدث ذلك، فهناك جيش منضبط وسينصاع بالتأكيد للأوامر.

وملاحظاتي عن هذه الفقرة هي:

١ـ يوجد هنا التزام بإعطاء تحذير عن الاستعدادات، وليس عن النوايا، واللجنة تحدد في التقرير الجزئي في البند ١١: «ثانياً، وعد رئيس شعبة المخابرات بإعطاء تحذير مسبق لجيش الدفاع الإسرائيلي عن نوايا العدو للدخول في حرب شاملة».

وهناك فرق بين الالتزام بكشف الاستعدادات وبين الالتزام بمعرفة نوايا العدو. وعندما أوضحت لرئيسة الوزراء في إجابة عن سؤالها، عما أنا على ثقة بمعرفته مسبقاً، فقد قلت: سوف نعرف من خلال الاستعدادات ومن جولات القادة وتحريك القوات إلى الأمام. وبالفعل تم إبلاغ الأركان العامة ورئيسة الوزراء والوزراء الذين اشتركوا في المباحثات يوم الأربعاء ٣/ ١٠ ويوم الخميس، بجميع الاستعدادات في جيوش مصر وسوريا.

وخطئي، هو مثل خطأ كل من تلقى المعلومات مني، وذلك فيما يتعلق بتقدير النوايا وليس بعدم القدرة على معرفة استعدادات العدو (وبالتأكيد هناك أجهزة مخابرات نجحت في معرفة نوايا العدو، وتبذل دائماً جهوداً مستمرة في

هذا الصدد. ولكن فيما يتعلق بالموضوع الذي يتم بحثه فإن الجيش المصري باستثناء عدد محدود من الضباط، لم يعرف بنوايا الحرب. ولذلك كان من الصعب جداً معرفة نوايا العدو، وعلى أية حال لم يكن هناك أي التزام بالإبلاغ عن النوايا، أما فيما يتعلق بتقدير النوايا فسوف أتعرض لها بعد ذلك).

٢ـ حسب ما أذكر ـ وأنا أتحدث هنا بكل حذر ومسؤولية ـ فأنا لم ألتزم بإعطاء تحذير مسبق عن معرفة نوايا العدو، كما أكدت أننا من الممكن أن نعلم، أو لا نعلم شيئاً عن استعدادات العدو. وخلال هذه الجلسة وأمام رئيسة الوزراء فقد قمت بتحليل ثلاث طرق عمل محتملة، وفيما يتعلق بطريقتين منها، فقد أشرت إلى احتمال حدوث مفاجأة لعدم الحاجة إلى الاستعدادات؛ «ولأن هناك طريقتين من ثلاث طرق محتملة لعمل العدو، وهي أقل خطورة بالنسبة لنا، ويمكن للعدو القيام بها بدون استعدادات، وستكون مفاجأة».

٣ـ في البند ـ ١١ـ من التقرير المؤقت جاء: هذا الوعد وُضع كأساس لخطط جيش الدفاع الإسرائيلي الدفاعية (يقصد بذلك ضمان إعطاء تحذير مسبق بما يمكن معه تعبئة قوات الاحتياط بشكل منظم) وهنا يجب أن أوضح.

ب ـ إذا كان يقصد بذلك ما قلته لرئيسة الوزراء يوم ١٨ أبريل ١٩٧٣، فحسب ما أذكر فلم يتم إعداد أية خطة دفاعية استناداً على ما قلته يوم ١٨ أبريل ١٩٧٣، وإن الخطط الدفاعية التي كانت موجودة قبل أبريل ١٩٧٣ مثلها مثل خطط أبريل ١٩٧٣، وقد استندت على نفس الافتراضات الأساسية، ولذلك فقد تعجبت من هذا الوعد الذي أشار إليه تقرير اللجنة والذي جاء فيه:

«إن هذا الوعد وُضع كأساس لخطط جيش الدفاع الإسرائيلي الدفاعية ـ (وأنا أؤكد) ـ أن الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي لم تعتمد على وعد من جانبي، وأن الخطط الدفاعية التي كانت موضوعة في أكتوبر ١٩٧٢ عند تعييني رئيساً لشعبة المخابرات لم تتغير حسب معلوماتي. ولمدة عام

عملت فيه رئيساً لشعبة المخابرات، ولذلك فليست هناك أيه علاقة بين الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وبين أي وعد من جانبي.

٤ـ جاء في البند ـ ١٠ـ من تقرير اللجنة المؤقت:

«إن بداية الحرب من جانب مصر في عيد الغفران ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ في الساعة ١٤ تقريباً، كانت مفاجأة لجيش الدفاع الإسرائيلي، حيث لم تقدر القيادة العليا لجيش الدفاع الإسرائيلي وكذا الزعامة السياسية حتى الساعات الأولى من صباح هذا اليوم، احتمالات نشوب حرب شاملة، ومسؤولية الخطأ في تقدير الموقف يجب أن تلقى أولاً وأخيراً على رئيس شعبة المخابرات ومساعده رئيس قسم الأبحاث في شعبة المخابرات».

وفي هذا الصدد أريد طرح بعض الملاحظات:

أ ـ قبل عدة أيام من نشوب الحرب عرضت شعبة المخابرات أمام الأركان العامة والحكومة، الاستعدادات العسكرية في جيوش مصر وسوريا، وأكدت شعبة المخابرات، أن استعدادات هذه الجيوش يمكن أن تكون هجومية أو دفاعية في نفس الوقت (لقد عرض هذا الأمر على الحكومة العقيد شيلو، في جلسة الحكومة يوم ٣ أكتوبر، كما عرضه أيضاً رئيس شعبة المخابرات في جلسة الحكومة يوم ٥ أكتوبر).

ب ـ نعم كان هناك خطأ في تقدير النوايا بشأن نشوب حرب يوم ٦ أكتوبر، وأنا لا أقلل هنا من حجم هذا الخطأ أو مسؤولية رئيس شعبة المخابرات، ولكن أقول: إنه على ضوء مجمل الحقائق التي عُرضت أمام الحكومة، فإن تقدير نوايا الزعامة السياسية العليا لدول العدو هي أيضاً مسؤولية الحكومة؟!.

وقد قالت اللجنة في تقريرها المؤقت البند ـ ١٠ـ: «إن القيادة العليا لجيش الدفاع الإسرائيلي وكذلك الزعامة السياسية لم يقدرا أن الحرب على وشك أن تنشب»، إذن فإن اللجنة تؤكد هنا أن الزعامة السياسية أخطأت فيما يتعلق بتقديرها لنوايا العدو.

إن مسؤولية هذا الخطأ، لا يمكن أن تقع فقط على عاتق المستوى العسكري! وأنا أعتقد أن تقديرات نوايا الزعامة السياسية العليا سواء في الدول الصديقة أو في الدول المعادية هي أولاً وأخيراً من صلاحية الحكومة ومسؤوليتها.

فلا يمكن لشخص إنه يدعي أن نوايا رئيس الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، هي فقط مسؤولية رئيس قسم الولايات المتحدة بوزراة الخارجية الإسرائيلية ورئيس قسم الأبحاث، وأنها ليست مسؤولية رئيس الوزراء ووزير الخارجية. هل يمكن أن ندعي أن تقدير نوايا زعماء الدول الصديقة هو مسؤولية الحكومة، وأن تقدير نوايا زعماء الدول المعادية هو مسؤولية الجيش؟ وحسبما يمكن لهذه اللجنة أن تتأكد من مضبطة مباحثات الحكومة أيام ٣ـ ٥ أكتوبر، وأيضاً من مضبطة مباحثات الحكومة يوم ١٨/ ٤/ ٧٣، فقد بحثت الحكومة طويلاً نوايا العدو المصري والسوري فيما يتعلق باحتمالات نشوب حرب، أو عدم ذلك. ومعناه أن الحكومة رأت أن واجبها يحتم عليها بحث هذا الأمر بعد سماع رئيس الأركان العامة ورئيس شعبة المخابرات، لتحدد بعد ذلك تقديراتها.

وقد قدرت الحكومة حسبما قدرت، وإذا كان هناك خطأ في التقديرات، فإن مسؤولية هذا الخطأ من الناحية الأدبية والجوهرية يجب أن يقع على عاتق الحكومة التي وافقت على هذه التقديرات، وأيضاً على عاتق الجيش الذي عرض تقديراته.

ولزيادة تأكيد مبدأ مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بتقدير نوايا زعماء الدول الصديقة والمعادية سواء بسواء، فيجب أن أعود وأذكر اللجنة أنه قبل أسبوع من نشوب الحرب، أُبلغت رئيسة الوزراء مباشرة من (المنبع) بتحذير من نوايا زعماء مصر وسوريا في الدخول في حرب ضد إسرائيل. ولقد دار حديث مباشر بين رئيسة الوزراء و(المنبع) حول النوايا العسكرية لزعماء دول مجاورة. وأنا أتساءل من هو الشخص المؤهل وصاحب الخبرة، والذي تلزمه مسؤوليته ومنصبه بأن يحدد نوايا زعماء الدول المجاورة، هل هم زعماء دولة

إسرائيل والوزراء، أم ضباط الجيش فقط؟ وبمقتضى ذلك فلا يمكن إعفاء زعماء الدولة وكبار الوزراء من مسؤولية تقدير نوايا زعماء الدول المعادية! وهؤلاء لا يستطيعون أن يدعوا أنه لم تتوفر لهم المعلومات اللازمة للوصول إلى تقدير موقف مستقل.

لقد توفرت لديهم معلومات كافية عن استعدادات ونوايا جيوش مصر وسوريا. وقد أكدت شعبة المخابرات أن هذه الاستعدادات يمكن أن تكون دفاعية وهجومية في نفس الوقت.

وإذا كان المسؤولون من عسكريين وسياسيين والذين بحثوا هذا الأمر قد درسوا وتفحصوا احتمالات نشوب حرب شاملة ضد إسرائيل، وتوصلوا إلى عدم وجود إثباتات كافية تشير إلى إن زعماء مصر وإسرائيل ينوون الدخول في حرب شاملة ضد إسرائيل، فإن مسؤولية هذا الخطأ تقع على عاتق هؤلاء المسؤولين، وتوزع حسب منصب ووظيفة وصلاحية كل منهم.

ولذلك وحسب اعتقادي فإنه اللجنة قد أخطأت في تحديدها في الفقرة - ١٠- من التقرير المؤقت:

«إن مسؤولية الخطأ في تقدير الموقف يجب أن تقع أولاً وأخيراً على رئيس شعبة المخابرات ومساعده رئيس قسم الأبحاث في شعبة المخابرات. وأؤكد هنا أن المسؤولية الملقاة على عاتق المجموعة كلها، ليست مسؤولية شكلية أو وزارية، وإنما هي مسؤولية جادة. تقع على هذه المجموعة التي تم إبلاغها بمعلومات وبيانات عن استعدادات العدو من قبل الجيش، وقد تم بحثها طويلاً. وفي النهاية أصدر المستوى السياسي قراره، واتخذ ما اتخذه في هذا الصدد. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من تقديراتي بشأن الاحتمالات الضعيفة لنوايا الدول المعادية للدخول في حرب شاملة ضد إسرائيل، إلاّ أنني أعلنت تشكيكي أمام الزعامة السياسية تجاه نقطة هامة، وإن كانت لا ترتقي إلى مستوى أهمية تقديراتي، وهي الرحيل الفجائي لعائلات الخبراء السوفييت من مصر وسوريا.

وخلال المباحثات التي دارت في مكتب وزير الدفاع صباح يوم ٥ أكتوبر قلت:

«وعموماً كل هذه استنتاجات. وأخيراً فليس لدي تفسير عما يقوم به الروس».

وفي جلسة الحكومة يوم ٥ أكتوبر قلت:

«بالرغم من ذلك فإن الأمر الغريب في هذا الموضوع هو وصول ـ ١١ـ طائرة إلى مصر وسوريا، فلا يوجد لهذا الأمر تفسير حتى الآن، ونحن نرى في ذلك دلالة غريبة».

٥ـ من تحليل أقوال الوزراء في جلسة الحكومة يوم ٥ أكتوبر، يمكننا أن ندرك وبوضوح أنه على أساس المعلومة التي أبلغها جيش الدفاع الإسرائيلي للحكومة عن وجود احتمالات لنشوب حرب في عيد الغفران، فقد تم اعتبار هذا التحذير المتأخر، جداً.

كما أن رئيسة الوزراء رأت احتمالات وجود ضرورة لتعبئة قوات الاحتياط بشكل فوري، وقد تساءلت قائلة: أريد أن أسأل، لأنني لست خبيرة في مثل هذا الوضع، ماهو الوضع بالنسبة للحكومة أو الدولة، إذا كانت هناك ضرورة لتعبئة قوات الاحتياط، وعلى أي مستوى، وهل هناك ضرورة لكي تصدر الحكومة قراراً في هذا الشأن؟ وفيما يتعلق باحتمالات نشوب حرب في عيد الغفران يقول وزير الدفاع في صفحة ـ ٤ـ:

«إذا ما حدث شيء ما في عيد الغفران ـ قبل جلسة الحكومة بيوم ـ سوف نكتفي بتصديق رئيسة الوزراء، إما لاستدعاء قوات الاحتياط، أو القيام بهجوم مضاد».

«. . . لم تكن لدينا النية للقيام بأي عملية، بل كان كل همنا هو التعامل مع الوضع الذي سيُفرض علينا. ولم أعتقد بأنه ستكون هناك خلافات، لأن الوقت الذي نحتاجه لمواجهة ذلك كان قصيراً. وبالنسبه للاستعدادات الموجودة للطرف الثاني كانت لديهم إمكانية للقيام بعملية خلال ساعات

معدودة. لقد كانوا بجوار القناة وفي هضبة الجولان ويستطيعون تقديم إنذار مسبق، ولكن حتى نرى ذلك ستكون تلك عملية حقيقية». في تلك الجلسة قال الفريق اليعازر في صفحة ـ ٥ـ:

«. . . أعرف أنهم لو بدأوا حرب، فإن أولى شيء هو أن نحاربهم ونقوم بكل ما ينبغي القيام به بدون قيود. ويوجد هنا شيئان فقط سنضطر أثناء الحرب إلى تصديق لهما وهما: تعبئة الاحتياط وحجمه، اختيار أهداف مدنية هامة، من الممكن في ظروف معينة أن تكون هناك ضرورة حتمية لضربها.

سنحتاج إلى وقت لتقديم هذين الشيئين أثناء تنفيذ العملية، نصف ساعة أو ساعة لاتخاد قرار بشأنهما في هذا الطاقم».

كذلك كلمات الوزير جاليلي، في صفحة ـ ٦ـ من نفس محضر الجلسة نابعة من الإحساس أنه قد تنشب حرب في أي لحظة، بدون إنذار، وبذلك لن يكون هناك وقت لإجراءات طويلة لاتخاذ قرارات وينبغي إعطاء صلاحيات مسبقاً إلى رئيسة الوزراء ووزير الدفاع.

يقول الوزير جاليلي في نهاية كلامه في صفحة ـ ٦ـ:

«يخيم جو ما على القطاع ولذلك من الممكن حدوث مفاجآت. ولم أكن أرغب في حجب صلاحيتنا نحن المجتمعين هنا اليوم عن رئيس الوزراء ووزير الدفاع، لأن ذلك قد يكون ضرورياً للغاية قبل أن تجتمع الحكومة» وهنا سألت أنا: ألم يتم تعبئة الاحتياط في يوم الجمعة لأنه لم يأخذ أي شخص في الاعتبار بأنه قد تنشب حرب في يوم الغفران، أم أنه لم يتم تعبئة الاحتياط لأن تقدير العمليات كان يقول إنه في حالة شن حرب قبل وصول قوات الاحتياط إلى الجبهات ولحين وصولها تستطيع القوات النظامية البرية والجوية صد العدو؟ [انظر كلمات رئيس الأركان ووزير الدفاع اللذين يذكران بصراحة إمكانية اتخاذ قرار بتعبئة الاحتياط فقط بعد نشوب الحرب، هل حقاً لم يكن هناك أي إنذار؟ ألم يكن جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة استعداد قصوى ابتداء من رأس السنة (٢٦ سبتمبر)؟ ألم يتم تعزيز القوات في هضبة الجولان بإضافة ١٣٠٪ من الدبابات؟ ألم يتم تعزيز قوات القيادة الجنوبية

بإضافة ٧٠٪ من الدبابات؟ هل تم كل هذا لأنه لم يكن هناك إنذار؟ إنني أقول أنه كان هناك إنذار جزئي على الأقل، والذي بسببه تم تحريك كل الوحدات النظامية، بما في ذلك مدرسة المدرعات إلى الحدود، وابتداء من ظهر يوم الجمعة (الخامس من أكتوبر) كان كل جيش الدفاع الإسرائيلي في درجة استعداد ج، هل تمّ كل هذا لأنه لم يكن هناك إنذار؟

ما هو الإنذار؟ هل معناه ذكر الساعة والدقيقة التي سيبدأ فيها العدو الهجوم؟ وإذا كان قد حدث خطأ لمدة أربع ساعات ألا يعتبر ذلك فشلاً؟ كم مرة حدث في التاريخ أن قام فيها جهاز مخابرات بتقديم إنذار عن والساعة الدقيقة التي سيقوم فيها العدو بالهجوم؟ أرى أنه من الصواب توجيه انتباهكم لكلمات وزير الدفاع موشيه ديان، في اجتماع لطاقم القيادة العليا في ٢٤ فبراير ١٩٧٤ لتلخيص دروس حرب يوم الغفران:

. . . بماذا كان خطأنا؟ في الجزء التكتيكي وليس الاستراتيجي، بماذا كان الخطأ؟ لأنه لم تكن لدينا دبابات كافية، ليس في ذلك أننا نفهم أو لم نفهم أن مصر أو سوريا تعتزمان شن حرب، بل لأننا كلما رأينا غيوماً في السماء، ألم نرفع درجة الاستعداد إلى درجة [ج] كل يوم؟، أعتقد أن تلك هي المرة الأولى التي كنا فيها في درجة استعداد ج طوال ست سنوات.

بماذا كان الخطأ؟ لأننا لم نجهز قوات كافية هناك بحيث نكون عندما تنشب الحرب جاهزين لذلك. لقد كان الخطأ في المجال التكتيكي وليس في الفهم السياسي الاستراتيجي. من ناحية الاستعداد سواء كمية القوات وسواء انتشار القوات كان من الضرورة الاحتفاظ بقوات كثيرة جداً. إن الإنذار هو مسألة حظ، تماماً مثلما قال رئيس الأركان: ـ يمكن أن يتم الإنذار قبل نشوب الحرب بيوم أو بعد ذلك بيوم، ومن الممكن ألاّ يكون هناك إنذار بالمرة. ألم تكن تلك معلومات ذكرها شخص لآخر ولم يكن هناك من لاحظ في الميدان وقام بالإبلاغ. في ١٢ ساعة لا يمكن تعبئة احتياط، ولكن من الممكن وضع كل عتاد في مكانه. وإنني لا أستهين بمثل هذا الإنذار، ١٢ ساعة، عشر ساعات خمس ساعات أو أربع ساعات»!.

٦ـ وفي الختام اسمحوا لي أن أذكر:

د ـ على حد معرفتي لم تستند الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي على أي وعد لي. لقد كانت قائمة بنفس المضمون الذي كانت عليه عندما توليت مهام منصبي رئيساً للمخابرات العسكرية. في ١ أكتوبر وعندما نشبت حرب يوم الغفران وإذا كان قد طرأ عليها أي تغيير، فإن هذا التغيير لم يستند على وعود من جانب رئيس المخابرات العسكرية.

هـ ـ في العشرة أيام التي سبقت حرب يوم الغفران ثم تقديم إنذار جاد جداً وإن لم يكن نهائياً وأكيداً إلى جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة. هذا هو سبب اتخاذ كل خطوات الاستعداد التي اتخذها جيش الدفاع الإسرائيلي في الأيام التي سبقت الحرب. وإذا كان لم يتم تعبئة احتياط في الأيام السابقة للحرب، ولا حتى في الفترة من الساعة ٠٤,٣٠ـ ٠٩,٣٠ يوم الغفران نفسه، فإن سبب ذلك لا يرجع إلى المخابرات، وعلى حد معرفتي لم يتحدد في أي مكان أو أي وقت بأن قرار تعبئة الاحتياط يُتخذ فقط عندما تكون هناك أنباء تفصيلية ونهائية عن عزم أكيد لرؤساء دول المنطقة لشن حرب أو عن يوم وساعة ستنشب الحرب فيهما.

طوال سنوات وجود دولة إسرائيل تم تجنيد احتياط على ضوء حقائق محدودة جداً وبسبب بيانات جزئية جداً عن تلك التي تم تقديمها في الأيام العشرة التي سبقت يوم الغفران عام ١٩٧٣.

٧ـ بناء على ذلك، واستناداً على الحقائق والتفسيرات السالفة الذكر أطلب من اللجنة الموقرة:

أ ـ أن تحدد بأن مسؤولية الخطأ في تقدير نوايا رؤساء دول العدو عشية حرب يوم الغفران، تقع على الطاقم، الحكومي كله والعسكري، كل شخص حسب منصبه ورتبته وصلاحياته.

ب ـ إلغاء التحديد بأنه عشية حرب يوم الغفران كان هناك وعد من جانب رئيس المخابرات العسكرية بتقديم إنذار عن نوايا رؤساء دول العدو بشن حرب ضد إسرائيل، إنذار تساعد مدته على تعبئة الاحتياط.

جـ- إلغاء التحديد بأن الخطط الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي استندت على وعد من جانبي في موضوع الإنذار.

د- التحديد بأنه قد تم تقديم إنذار لحكومة إسرائيل ولجيش الدفاع الإسرائيلي، وإنه لم يكن إنذاراً تاماً. هذا الإنذار هو الذي تسبب في القيام بتعزيزات هامة جداً لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الجبهة الجنوبية وفي الجبهة الشمالية، وهو الذي أدى إلى زيادة درجة استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي، ابتداء من رأس السنة، إلى أن تم رفع درجة الاستعداد هذه إلى أقصى درجة في يوم الجمعة الخامس من أكتوبر ١٩٧٣، وينبغي أن تحدد اللجنة أيضاً أن عدم تعبئة الاحتياط لم ينبع بالقطع فقط من انعدام إنذار نهائي، بل لأنه تقرر ذلك على أساس تضافر عدة مبررات وخاصة تقدير عمليات غير سليمة بشأن قدرة أذرع الجيش النظامي على صد أي هجوم، بما في ذلك سلاح الطيران على الجبهتين لحين تعبئة الاحتياط.

مع خالص احترامي

اللواء إلياهو زاعيرا

«الملحق ج»

أخطاء قانونـية فـي تقرير لـجنة أجرانات البروفـيسور أمنون روبنشتاين

البروفيسور أمنون روبنشتاين (في علوم القضاء الدستوري)، العميد السابق لكلية الحقوق جامعة تل أبيب، يعدد في هذا المقال، الذي نشر في صحيفة «هاآرتس» في أبريل ١٩٧٤، الأخطاء الأصلية التي عثر عليها في أحكام لجنة التحقيق. لقد قام البروفيسور روبنشتاين بتحليل الأخطاء القانونية الواردة في التقرير الجزئي، الذي تضمن النتائج والتوصيات الشخصية، ودعا اللجنة إلى تصحيحها في التقرير النهائي لها. ولكن لم تتم الاستجابة لندائه.

تقرير أجرانات: ملاحظات قانونية/أخطاء في تقرير هام.

كان تقرير لجنة أجرانات سيضع نهاية قاطعة لقضيه تستحوذ على اهتمامنا. واضح الآن من ردود الفعل على التقرير الجزئي، أن هذا الهدف لم يتحقق. لقد هاجم جمهور الشخصيات العامة والصحفيون، وبلهجة لم يسبق لها مثيل هذا التقرير. وهذا النقد ليس هو موضوع مقالي. من لحظة تشكيل لجنة أجرانات ـ وأعضائها المحترمين ـ قررت في نفسي أن أتقبل نتائجها الموثوق بها، وذلك على الرغم من تحفظي على أسلوب تشكيل لجنة قضائية تحقق في أمر يحتاج في نوعيته إلى حسم في إطار الإجراءات البرلمانية والديمقراطية المعمول بها. وتنبع حقيقة أنني أتقبل نتائج لجنة أجرانات من اعتبار مبدئي وهو: إذا لم تكن هذه المقررات نهائية، فما هو النهائي؟ وإذا هوجمت هذه اللجنة، فمن هذا الذي سيوافق على المشاركة في لجنة تحقيق؟ لهذا، فإنه حتى لو قررت لجنة أجرانات أن الكرة الأرضية مربعة، ما كنت هاجمتها علناً.

الأكثر من هذا، يتضمن التقرير الجزئي نتائج وتوصيات ذات أهمية قصوى للمستقبل وسيكون خطأ - في رأيي - لو تجاهلناهم، لقد اعتقدت من البداية، أنه بعد ما حدث، كان من الواجب على وزير الدفاع ورئيس الأركان أن يستقيلا بدون الاهتمام بموضوع الاتهام. وكم أشعر بالأسى، أنه كانت هناك ضرورة لتشكيل لجنة قضائية، وتوجيه اتهامات لقضاة محترمين من أجل الوصول إلى هذه النتيجة. ولكن ضرورة قبول نتائج التقرير لا تنطبق على الجانب القانوني، بالعكس، من المعروف أن النقد القانوني هو جزء من عالم القضاء. ورغم أنه ليس من السهل علي الكتابة في هذا الموضوع - حيث أنني أعتز وأبجل رئيس المحكمة العليا والقاضي لندوي - فإن واجبي هو أن أشير إلى بعض الأخطاء التي وقعت في التقرير الجزئي وطريقة إصلاحها.

في تحديدها لدور وزير الدفاع أشارت لجنة أجرانات إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للجيش من ناحية القانون وتوزيع الصلاحيات: فقد ذكرت اللجنة أن «هناك نقصاً في التوصيفات الواضحة لتقسيم الصلاحيات والواجبات والمسؤولية في شؤون الأمن... كذلك لم نجد تفويضاً صريحاً في القانون يقول إنه يتم تعيين رئيس الأركان عن طريقة الحكومة وفقاً لتوصية وزير الدفاع».

إنه كلام كالحجارة. أسمح لنفسي بالقول، إنه على مر سنوات طويلة يحذر كاتب هذه السطور من نفس هذه الظواهر، وبدون أن يجد أصداء لكلامه داخل مؤسسة الدفاع. فقد طلبت قبل حرب أكتوبر بوقت طويل الانتباه إلى عدم وجود نظام قانوني يتعلق بهيكل الجيش، وتوزيع الصلاحيات»، وأعربت عن احتجاجي لحقيقة أن «منصب رئيس الأركان ليس له موقع أو نظام في القانون الإسرائيلي»؟هاارتس ٦/٦/٦٩] وكنت أطالب من بين الحين والحين بإصلاح هذا العيب الخطير، وطرحته على المسؤولين بوزارة الدفاع.

إنني لا أكتب هذا حتى أقول: لقد قلت لكم هذا، وإنما من أجل أن أشير إلى أن هذا العيب الخطير كان معروفاً للكثير وأن وزير الدفاع والحكومة كلهم مسؤولون عن عدم إصلاحه في الموعد المناسب.

إلاّ أن اللجنة استنتجت في رأيي نتائج خاطئة لغياب نظام قانوني مفصل يخص شؤون جيش الدفاع. وقد قررت اللجنة أن وزير الدفاع ليس مسؤولاً مباشراً عما يحدث في الجيش ومن الصعب أن نفهم فعلاً ـ من خلال التقرير ـ في أي شيء يختلف وضعه في شؤون الدفاع عن وضع وزراء آخرين. إن دوره سلبي تماماً وليس له دور في إدارة الجيش، أو الجانب العملي أو تقديرات المخابرات أو استدعاء الاحتياط وما شابه ذلك. وقد استندت اللجنة في قرارها هذا على اعتبارات وافتراضات قانونية خاطئة.

وقد افترضت اللجنة، أن البند الوحيد الهام لموضوع مسؤولية الحكومة في شؤون الأمن قائم في قانون تأسيس الحكومة الذي يقول: إن «الحكومة مخولة لأن تعمل باسم الدولة أي عمل لا تقوم به هيئة أخرى» بسبب ما أعطت اللجنة هذا البند معنى من الدرجة الأولى، معتبرة أن الحكومة كلها مسؤولة ـ بسبب هذا البند العام والجامد ـ عن شؤون الجيش. من هنا تنبع أيضاً نظرتها الخاصة إلى عدم «تدخل» وزير الدفاع في شؤون الجيش. لقد تجاهلت اللجنة وجود مجموعة قوانين كاملة تتعلق بجيش الدفاع والتي تعطي كافة الصلاحيات العملية الهامة لوزير الدفاع ولا تعطي تقريباً أي صلاحية فعلية لرئيس الأركان. بالفعل، جميع صلاحيات رئيس الأركان في القانون الإسرائيلي تابعة ومستندة إلى صلاحيات وزير الدفاع. أما بالنسبة له هو نفسه فصلاحياته هامشية في شؤون الإدارة العسكرية (وفقاً للوائح الهاجاناة من عهد الانتداب) وفي شؤون جهاز القضاء العسكري. وسأعدد القوانين المتعلقة بالموضوع والتي نسيت اللجنة أن تذكرها:

* أمر قيام جيش الدفاع الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ـ وهو ذو وضع وحكم القانون ـ ما زال يستخدم إلى اليوم قانون إطار للجيش. وهذا الأمر سارٍ ويرد على فترات متقاربة في الأحكام القضائية. وما زال جنود جيش الدفاع يؤدون القسم بالولاء استناداً على البند ـ ٣ ـ لهذا الأمر. ويؤكد البند ـ ٧ ـ من هذا الأمر صراحة، أن «وزير الدفاع مسؤول عن تنفيذ هذا الأمر» وانطلاقاً من مسؤوليته هذه، ومن منطلق قانون آخر، فمن حق وزير الدفاع أن «يستخدم كافة الصلاحيات. . . التي يكلفها ذلك القانون لموظف الدولة، إنه لم يكن

هناك قصد آخر لهذا القانون». يمكن القول إنه من خلال أمر قيام الجيش يحق لوزير الدفاع أن يستخدم حتى أقل الصلاحيات الممنوحة لرئيس الأركان مباشرة.

إن هذا الأمر الهام، الذي يعطي صلاحيات عملية مباشرة وعامة لوزير الدفاع، لم يرد له ذكر ـ ولو تلميحاً ـ عن طريق لجنة أجرانات.

* كما قلنا، يرى القانون الإسرائيلي أن وزير الدفاع هو المشرف على الجيش وقد ظهر هذا المعنى من خلال الأوامر الداخلية في الجيش. يصف قانون القضاء العسكري لعام ١٩٥٥ «أمر الجيش» على أنها تعليمات القيادة العليا قام وزير الدفاع بتخويل رئيس الأركان ليصدرها. بمعنى آخر: حتى في إصدار تعليمات القيادات العليا فإن صلاحية رئيس الأركان مستمدة من صلاحية وزير الدفاع.

وهذا الأمر لم يرد له ذكر أيضاً في التقرير الجزئي.

* في موضوع استدعاء الاحتياط، وهو الموضوع الذي تناولته اللجنة كثيراً، تجاهلت اللجنة تماماً تعليمات القانون الصريحة التي تتعلق بهذا الموضوع. وكما ذكرنا، فقد قامت اللجنة بتوجيه اللوم بلغة حادة إلى رئيس الأركان لأنه لم يهتم بإعلان التعبئة في الوقت المناسب. وكما هو معروف، فقد عارض وزير الدفاع حتى ظهيرة عيد الغفران نفسه إعلان التعبئة، إلاّ أن اللجنة أعفته من مسؤولية هذا الموضوع، وتركت هذا الموضوع لإطار المسؤولية السياسية والبرلمانية. ولكن اللجنة تجاهلت وجود قانون صريح يخول وزير الدفاع مباشرة استدعاء الاحتياط.

هذه الصلاحية ـ التي يسميها الشعب «الأمر ٨» ـ ممنوحة لوزير الدفاع وليس لرئيس الأركان لأنها ذات اعتبارات تتخطى المجال العسكري التخصصي وتستلزم اعتبارات وزارية واسعة أكثر. لهذا، يؤكد القانون أيضاً، أنه يجب على وزير الدفاع عرض إصدار هذا الأمر في أسرع وقت أمام لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست.

ولكن ما الذي نراه أمامنا؟ نرى أن وزير الدفاع، صاحب الصلاحيات،

يعتقد أن أمن الدولة لا يستلزم استدعاء الاحتياط بأكمله. أما رئيس الأركان، الذي ليست له أي صلاحيات في هذا الشأن، فقد رفض أن يقبل رأي وزير الدفاع، وذهب إلى رئيسة الوزراء ونجح في إقناعها بمصداقية موقفه. لقد وجهت لجنة أجرانات اللوم إلى رئيس الأركان وأعفت وزير الدفاع من أي مسؤولية تتعلق بإعلان التعبئة. وقد سألت نفسها: «هل أهمل وزير الدفاع أداء مهام وظيفته في الشؤون التي تقع في نطاق مسؤوليته؟» وتجاهلت القانون الذي يمنحه، وهو فقط، صلاحية استدعاء الاحتياط.



بمعنى آخر: لقد تخطت لجنة أجرانات مجموعة كاملة من القوانين التي تتعلق بصلاحيات وزير الدفاع - فما بالنا بالعادات المعمول بها - وتجاهلتها. في المقابل اكتفت بذكر بند جامد، لا يتعلب بجيش الدفاع أو الأمن والذي يمنح صلاحية مباشرة للحكومة في الأمور التي ليس لها تنظيم قانوني.

ليس بالأمر البسيط كتابة مثل هذا الكلام عن لجنة تضم رجلين أحترمهما وأقدرهما سواء كشخصيات وسواء كقضاة ورجال قانون. ولكن يبدو لي أنه لا يوجد شك في الأخطاء القانونية التي ظهرت من خلال قراءة التقرير الجزئي. ليس لدي شك من أن هذه الأخطاء قد وقعت عن حسن نية، ولكن الخطأ حتى لو كان عن غير قصد، هو خطأ والقضاء والعدل فوق احترام قضاة المحكمة العليا.

ماذا نفعل؟ أقترح أن تتناول لجنة أجرانات مجموعة القوانين المذكورة وأن تستكمل أوجه النقص عندما تبدأ في كتابة التقرير النهائي. وهو تقرير ليس هناك شك في مقدار أهميته.

«الملحق د»

مسؤولية القائد الأعلى في منع المفاجأة
الفريق حاييم بارليف

الفريق حاييم بارليف (رئيس الأركان في الفترة من ١٩٦٩ـ ١٩٧٢).

«أياً كان تقدير رئيس المخابرات العسكرية، فإن المسؤولية، وما يستتبعها تقع على القائد الأعلى، فحتى لو قدر رئيس المخابرات العسكرية ـ مثلاً ـ أن التحركات التي يقوم بها جيش العدو على الساحة (كالانتشار وتحريك الدبابات ورفع الألغام. . . الخ) تعني القيام بمناورة، فإن مسؤولية القائد الأعلى تلزمه بأن يتخذ إجراءات حذر، مهما كلفه الأمر، لأن الوضع هنا يتعلق بخط الجبهة. ومن أجل الحيلولة دون وقوع مفاجأة فالأمر لا يحتاج إلى جهود فكرية خاصة، بل يجب أن نكون منتبهين للإجراءات التي يقوم بها العدو على الساحة، بدون أي ارتباط بالنوايا الكامنة وراء هذه التحركات والخطوات. وهذا لا يعني رفض تقدير رئيس المخابرات بل إن هذا من واجب مسؤولية القائد الأعلى. . يحتمل إذن أن من الأفضل ألاّ يطلب القائد الأعلى من رئيس المخابرات أن يكون مستشاراً أو أن يعبر عن رأيه الشخصي حول مسألة التصرف المحتمل للعدو، وأن يتحمل القائد الأعلى أيضاً على عاتقه تقدير الخطوات المنتظرة من العدو، وليس فقط تحديد الخطوات التي يقتضيها هذا التقدير» [كتاب . المخابرات والأمن القومي. ص ٤٨٩].

«الملحق ﻫ»

منظور التحذير في النظرية الأمنية
اللواء يسرائيل طل

اللواء يسرائيل طل [فقرات من محاضرة ألقاها في ١٠/١/١٩٨٢ وكان الموضوع «منظور التحذير في نظرية الأمن القومي»].

«نسيت القيادة العليا نظرية الأمن. فما هو تاريخ فعالية التحذير؟

هذا الجانب لم يكن حيوياً في حرب الاستقلال، ولم يختبر. في عام ١٩٦٠ تمت عملية «روتم»، وقدتمت في شهر فبراير، فقد بدأ المصريون يدخلون قوات إلى سيناء، ولم تكن هناك أنباء عن نوايا، ولكن ذلك لم يكن حيوياً ووقعت أحداث على الساحة، كان يجب أن نعلم بذلك ولم نعلم، أي أن في عملية «روتم»، فشلت المخابرات ولم تعطِ تحذيراً لمدة أربعة أيام. استمرت هذه العملية ودخلت القوات إلى سيناء وبعد أربعة أيام أبلغنا الأمريكيون عما يحدث، أي أن من حذرنا بتأخير أربعة أيام كان الأمريكيون، وسجلت مخابراتنا فشلاً ذريعاً. لمن يكن الأمر متعلّقاً بتقديرات ولا تحليلات ولا أبحاث، وإنما المحصلة النهائية أننا فشلنا في عملية«روتم». لقد قام المصريون بإدخال فرقة وثلاثة ألوية من المشاة إلى سيناء، وكانت هذه قوات ضخمة جداً بمفهوم تلك الأيام ونحن لم نعلم بأي شيء. كنا ننام مرتاحين كل ليلة، وبعد أن بلغنا الأمر أعلنا عن حالة التأهب. قمنا بإعلان التعبئة الجزئية وحشدنا قوات في الجنوب، فما الذي يمكن أن نتعلمه من ذلك؟ باستناء أن التحذير قد فشل، يمكن أن نتعلم من ذلك شيئاً عن النظرية الأمنية وهي أننا لم نعرف أي شيء عن النوايا ولكننا تأهبنا لمواجهة الخطر والتهديد، وتحسباً لأي عمل محتمل من جانب العدو، وهذا ما أسميناه التحذير.

في عملية قادش [أي حرب ١٩٥٦] لم يختبر عنصر التحذير لأننا نحن الذين أخذنا زمام المبادرة. في حرب الأيام الستة فشل التحذير السياسي، والذي أسميه تحذير من النوايا فنحن لم نحصل على معلومات ولم نقم بالتحقق ولا بإجراء التحليل السليم. لقد أخطأنا في التحليل وفي محاولة التكهن والتنبؤ بالنوايا. كانت لدينا رؤية تقول: إنه طالما أن المصريين متورطون في اليمن فإنهم لن يجرؤوا على دخول سيناء. في حرب الأيام الستة حققنا فشلاً ذريعاً في مجال النوايا، ولا يقتصر الأمر على أننا لم نعرف، بل بأننا التزمنا بمنطق العدو، ونحن الذين قررنا باسم المصريين أنهم طالما مشغولون باليمن، فإنهم لن يأتوا إلى هنا. في مجال التحذير العسكري، أي في المجال الموضوعي للاحتمالات وظهور التهديد، لم يعقد اختبار لقدرتنا على التحذير، لأن المصريين لم يخفوا الاستعدادات بل بالعكس. كانت استراتيجيتهم أن يقوموا بكل العمل بوضوح وبمظهرية. لم تكن لدى المخابرات مشكلة في مجال التحذير العسكري، لأن المصريين قدموه لنا على صينية من فضة.

ولنطلع الآن على النظرية الأمنية في هذا الصدد: لحظة أن اتضح وجود تهديد، وأن هناك قوات بدأت تتدفق على سيناء (والأمر لا يختلف حالياً من أجل معرفة النظرية الأمنية ما إذا كان ذلك قد اتضح نتيجة نجاح مخابراتنا أو نتيجة أن المصريين عملوا على المكشوف)، أبدينا رد فعل فوري. في ١٤ مايو بدأ المصريون التحرك. في اليوم التالي بدأنا نحن أيضاً نحشد قوات، ولم نسأل عن النوايا. بين ٢٠-٢٦ مايو دخلت فرقتان مصريتان إلى سيناء وكتيبة إلى شرم الشيخ، وأعلن المصريون إغلاق مضيق تيران. لم نسأل عن النوايا، فقد كان هذا كافياً لنا حتى نعلن عن التأهب والتعبئة الكاملة في عيد الغفران، ولأول مرة في تاريخنا، تلقينا تحذيراً كاملاً سواء في مجال النوايا وسواء في مجال التهديدات. لم يصل العدو على المكشوف ولم يتستر على الاستعدادت. وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي نجحت فيها المخابرات في اختبار التحذير. كذلك تلقينا معلومات عن النوايا المحتملة كما شاهدنا كل ما يحدث على الساحة - أي كان هناك تحذير عسكري - وأنا أسميه تحذيراً

موضوعياً حقيقياً. ولا يوجد تشويه خطير يهدد نظريتنا الأمنية حتى في المستقبل، أكثر من إلقاء ذنب ما حدث في عيد الغفران على المخابرات. إنه تشويه فعلاً يصعب علي أن أصفه وأن أبالغ في خطورته. إنها ليست مسألة عدل وإنهم يتهمون البريء، بل إنها قضية تتعلق بمعنى نظرية الأمن. هل إلى هذه الدرجة نحن على غير استعداد للاعتراف بالواقع وأن نعرف ماذا حدث فعلاً وما الذي يجب ألاّ يحدث في المستقبل كدرس حقيقي مستفاد مما حدث. في عملية «روتم» فشلنا في مجال التحذير، في عملية «روتم» فشلنا في مجال التحذير. لقد قدم لنا الأمريكيون التحذير بعد أربعة أيام.

لا تنسوا أنني أقول أن التحذير قد نجح في الاختبار في عيد الغفران. لقد علمنا بالنوايا ليس بساعة قبل الهجوم، ولكننا علمنا بها خلال فترة ممتدة، مرة ومرات. كانت عملية طويلة بدأت مع بداية الربيع، في شهر مارس تقريباً، واستمرت حتى صباح يوم الهجوم، كنا نتلقى دائماً معلومات عن نوايا الخطة الهجومية. وعلمنا أيضاً بالاحتمالات بشكل مستمر، كنا نراقب دائماً بناء القوات وحشدها والاستعداد للانطلاق، وذلك على مدى عدة شهور. إذا كنا قد فشلنا عسكرياً في عيد الغفران فذلك لأننا لم نطبق بقية أجزاء النظرية الأمنية. الفشل في عيد الغفران لم يكن فشل المخابرات، لقد أخبرتنا المخابرات بكل شيء. وعرفنا بأمر كتيبة وكل لواء وكل فرقة وكل سرب، مع كافة التفاصيل الخاصة بالمعدات الأخرى، وكل تعزيز جديد، وأي أسراب جديدة حصلوا عليها، وصواريخ أرض/ جو، والدبابات ت ـ ٦٢، ودبابات التخندق والدبابات التي تستخدم كجسور من أجل عبور الخنادق المضادة للدبابات. ورأينا كيف كانت منتشرة في تشكيلات هجومية كاملة في حالة تأهب حربي. وبعد ذلك نجد الوقاحة في أن نقول: إننا لم نتلق تحذيراً!!...».

هذه لم تكن وقاحة، بل كانت نكاية، ترجع مؤامرة ظهورها إلى الزمرة الحاكمة التي خافت على وجودها.



قائمة المراجع

. أمبر عيدو: «سلاح الطيران الإسرائيلي في المعارك الجوية في حرب عيد الغفران» ١٩٩٢.

- براون أريبه: «موشيه ديان في حرب عيد الغفران» عام ١٩٩٢.

- جلبوع عاموس - عميد: «مشكلة الردع في الواقع الخاص للأمن القومي الإسرائيلي» ١٩٨٥.

- ديان - موشى: «أحجار على الطريق - سيرة ذاتية» ١٩٧٦.

- كاهان - اليعازر، ولاڤي تسيڤي: «السماء ليست الحدود - قصة سلاح الطيران الإسرائيلي» ١٩٩٠.

- عوفر تسيڤي - مقدم احتياط، وكوڤر اڤي - رائد: «المخابرات والأمن القومي» ١٩٨٧.

Jeffery Robinson: YAMANI, The Inside Story..FoNTANALCOLLINS London - 1989.

General Saad El-Shazly: The crossing of suez-the october war 1973.

Heikal-Mohamed- The Road-Ramadan-1975.

. الجنرال محمد الجمسي: ذكريات حرب أكتوبر ١٩٧٣. باريس ١٩٨٩.

فهرس المحتويات

هذا الكتاب

«الأسطورة أمام الواقع» هو الكتاب الذي هزّ الأوساط الأمنية والاجتماعية في إسرائيل مما حدا بالحكومة إلى مصادرته قبل طبعه من قبل جهاز الرقابة العسكرية التابع رأساً للمخابرات الحربية الإسرائيلية وللموساد أكثر من مرة، وحتى بعد أن اعترض مؤلفه اللواء رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية وقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على منع الكتاب، وبعد تكوين لجنة من الوزراء الإسرائيليين لأول مرة في تاريخ النشر بإسرائيل للتصديق على طبع كتاب. ظل الكتاب محظوراً إلى أن حصلنا على نسخة ترجمناها ليعلم الشعب العربي حالة الرعب وعدم النظام التي حلّت بأجهزة المخابرات الإسرائيلية عندما اتحد العرب. . والكتاب يكشف أسراراً لم تنشر من قبل في أي مكان لأن إيلي زعيرا نفسه ظل صامتاً بعد إقالته إلى وقت تأليف هذا الكتاب.

وبعد أن انتهت فترة الحظر المفروضة على الأسرار العسكرية فتح زعيرا النار على كل مَن علّقوا به وعليه أخطاء الهزيمة ليقول: «كلكم مخطئون عدا المخابرات الحربية وأنا».

المترجم